

معهد البحوث والدراسات العربية

لبنان

منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب

١٨٦١ - ١٩٢٠

محاضرات ألقاها

الدكتور أحمد طربين

على طلبة قسم الدراسات التاريخية

١٩٦٨

١٩٦٨

مقدمة

فى كتابنا عن « أزمة الحكم فى لبنان مابين ١٨٤٠ — ١٨٦١» الذى نشر فى دمشق عام ١٩٦٦ كنا وضحنا أن موضوع الأزمة يتلخص فى مراحل ثلاث : مرحلة الإمارة القديمة ، وكانت لاتفترق عن العصبيات المسلحة التى ترتبط بالباب العالى على نحو معين مألوف ، من خلال « الميرى » وبعض مظاهر السيادة العثمانية التى تقتضى ألا تتدخل السلطنة فى شئون الإمارة الداخلية . ولكن هذه الإمارة لاتلبث أن تندمج فى الصراع الذى نشب بين والى مصر وبين سيده فى الآستانة ، فتخرج عن عزلتها وتمتد السياسات الدولية إليها فتفقد كثيراً من مظاهر استقلالها ، عندما تعيد الآستانة النظر فى علاقاتها المقبلة معها بعد انحسار المد المصرى ، وسقوط حليفه الشهابى (١٨٤٠) . وهنا تبدأ مرحلة الأسى والأسف والصدام الطائفى ، وكانت مرحلة منطقية مثقلة بشرور المرحلة السابقة ، لأن كل السبل كانت تؤدى إليها . وبعد إيجاد نظام القائمقاميتين المسيحية والدرزية ، كان الصدام الدموى ، وكانت ذروة الأزمة فى حوادث الستين التى كان للأجنبى الآثم يد فى إشعال نارها . كذلك بسطنا القول فى النظام الجديد الذى وضعته الدول بالاشتراك مع الباب العالى لإدارة جبل لبنان عن مراحل المفاوضة وموقف كل من الدول بإزاء هذا النظام ، وبيّنا كيف قبله الباب العالى وهو مكره ، وكيف نصب حاكم مسيحى عثمانى على الجبل ، واستبعد الحكم الوطنى ، وسجلنا ماترتب على كل ذلك من وقائع وحوادث وسياسات وخطط وبواعث وأحلام ، توالت على جبل لبنان وتألف منها عهد المتصرفية وهو موضوع الكتاب الحالى . وعهد المتصرفية الذى ظل سارى المفعول حتى اندلاع نار الحرب العالمية الأولى ، ساد فيه الأمن والعدل عموماً ، وتحسنت العلاقات بين الطوائف ، وإن لم تزل أسباب الشك والكراهية من النفوس . وكان

الخطر فى أن يميل المتصرفون الأوائل الذين جابهوا مصاعب تطبيق النظامات الجديدة ، إلى سياسة « فرق تسد » ، ولكن لحسن الحظ كان أول المتصرفين أصدقهم للجبل وأشدهم اندفاعا لإصلاح ما أفسدته شرور الأيام الماضية . وهكذا مرّت الفترة الحرجة بسلام بعد أن كاد الطموح الشخصى أن يفسدها ويشعل النار ثانية فى الجبل لولا وقوف السياسة الفرنسية فى وجهه وتأييدها للمتصرف سعياً وراء قطع جميع علائق الجبل بالآستانة ، تمهيداً لوضع يدها عليه من بعد .

وكان العقلاء يرون أنه مالم تبعث الأحقاد من جديد من قبل سلطة عليا كالحاكم والبطريرك المارونى ، وعلية الاكليروس وزعماء الدروز ، فالعداء الطائفى سوف يتلاشى فى الجيل القادم،وتزول المشكلة الطائفية التى أخرت تقدم الجبل عن أقرانه من الولايات الممتازة التى نالت الاستقلال الادارى، فانتفعت به وارتقت لأن سكانها متجانسون مذهباً ،كالجبل الاسود ، والروملى الشرقى وبلغاريا ... مع أن نظاماتها لم تكن كجبل لبنان تحت ضمانة الدول .

ولابد للباحث أن يسجل امتنانه العميق للأساتذة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وكيل جامعة عين شمس وأستاذ التاريخ الحديث فيها ، وللأستاذ الكبير الراحل محمد شفيق غربال مدير معهد البحوث والدراسات العربية ، والدكتور نور الدين حاطوم أستاذ التاريخ الحديث بجامعة دمشق ، فقد كان لإرشاداتهم فضل ظهور هذا الكتاب الذى كان جزءاً من رسالة الدكتوراه (١٩٦٠) والباحث يشيد كذلك بمعونة مديرية الآثار اللبنانية والتسهيلات الكثيرة التى قدمتها للباحث بشخص مديرها الدؤوب الأمير موريس شهاب

كما يتوجه بالشكر إلى الأستاذ فريد داغر من موظفى مديرية الآثار اللبنانية ، وإلى الزميل الدكتور عادل اسماعيل إذ قام بتكليف من مديرية الآثار اللبنانية بتصوير الوثائق الفرنسية لهذه الفترة ، ولولا توفرها لما

وصل البحث إلى غايته . وبذلك يغطى هذا الكتاب فترة عهد المتصرفية اللبنانية منذ ١٨٦١ حتى بداية عهد الاحتلال الفرنسى ونظامه الانتدابى على سورية ولبنان (١٩٢٠) .

وأرجو أن أكون وفقت فيما بسطت من آراء ، والله من وراء القصد ، وله العصمة .

دمشق فى حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٨

المؤلف

الفصل الأول

داود باشا ومشكلات تطبيق النظامات

(١٨٦١ – ١٨٦٤)

بداية الصراع الداخلي على حكم الجبل في الفترة ما بين الاحتلال وإعلان المتصرفية

سنعرض فيما يلي لأحوال الجبل قبل بداية عهد المتصرفية لنتعرف على التيارات والنزعات التى كانت تتجاذب جماعاته وزعماءه وموقفهم من السلطة المسيحية الوطنية التى أقامها فؤاد باشا منذ أن وطئت أقدام جيش الاحتلال الفرنسى أرض سوريا حتى جلاء هذا الجيش وقيام عهد المتصرفية . وسيتبين لنا بجلاء أن التسوية التى توصل إليها المؤتمر الدولى فى الأستانة بشأن مواطنة الحاكم العام للجبل كان لها ما يبررها على ضوء الأوضاع الراهنة فى البلاد ، والصراع الداخلى الذى استمر فى الجبل بين المرشحين الوطنيين أنفسهم .

ذكرنا أن فؤاد باشا شرع منذ وصوله إلى سوريا يعمل كل ما بوسعه لتهدئة النفوس ، واسعاف المنكوبين ومعاقبة المذنبين المسؤلين عن الحوادث المؤسفة ، وقد رأى أن يلغى موقتاً قائمقامية الدروز ، فأوقف قائمقامها وبعض أعوانه من المقاطعجية الدروز ، وعندما فر الباقون ، أسقط حقوقهم المدنية وعزلهم من مناصبهم وجردهم من سلطاتهم الإدارية المعروفة ، ووضع القائمقامية موقتا تحت الحكم العسكرى إلى أن يتم تنظيم جبل لبنان من جديد بالاتفاق مع الدول الأوربية . وقد اضطر فؤاد باشا إلى إنشاء إدارة مؤقتة فى القائمقامية الدرزية لمنع الفوضى وإيجاد سلطة قادرة على

إعادة الطمأنينة والسكينة إلى النفوس ، والسهر على سد حاجات المسيحيين الذين يعودون إلى بيوتهم . ولما كان يتعذر على الباشا أن ينتقى قائمقاما من بين الدروز والمقاطعجية فقد لجأ إلى تقسيم القائمقامية إلى أربع دوائر إدارية وعين لكل منها مديراً ، ووضع نظاما موقتا لإدارة القائمقامية الدرزية نصت مادته الثامنة على إقامة الجنود العثمانيين فى أماكن الجبل المناسبة لحفظ الأمن العام ، إلى جانب جنود غير نظاميين يوضعون تحت تصرف المديرين ويؤخذ نصفهم على الأقل من سكان الدائرة على أن تقدم كل طائفة عدداً يتناسب مع أهمية عدد نفوسها(١) .

أما منصب قائمقامية النصارى فقد شغر بعزل الأمير بشير أحمد اللمعى ، إذ أضاع نفوذه وهيبته بإدارته الضعيفة ، وموقفه المريب أثناء الحوادث .

وفكر المفوض العثمانى فيمن ينصب قائمقاماً على المسيحيين بالوكالة ، وتداول مع بعض أعضاء اللجنة الدولية فى هذا الشأن ، وكان هنالك مرشحان قويان ، أولهما يوسف كرم ، وثانيهما الأمير مجيد شهاب.

أما يوسف كرم فقد ولد فى عام ١٨٢٣ بقرية أهدن من أسرة مشهورة ، وقد توصل إلى مرتبة الشيخ الإقطاعى فى حياة والده بطرس كرم . ولكنه إذا قورن بالارستقراطية القديمة لآل الخازن وأبى اللمع ، فإنه كان يعتبر حديث نعمة ، نبالته من الدرجة الثالثة . وقد لفت إليه الإنظار عام ١٨٥٥ أثناء خصومته مع أخيه الأكبر ونزاعه معه على لقب مشيخة أهدن الإقطاعية ، وفى ١٨٥٧ كقائد لعصبة أهدن ضد جارتها بشرى(٢) ، ثم بمحاولته التدخل فى ثورة كسروان ١٨٥٩ ، وأخيراً بمحاولته الفاشلة لنجدة زحلة عام ١٨٦٠ . وقد اشتهر كرم بالتقى والتعفف وكان يؤيده

(١) De Testa VI, Annexe au protocole de la 3 èma sèance, 11 Oct. 1860, p. 122.

(٢) البشعلانى ص ٢٣٦ ، وما بعدها .

الكثيرون من رجال الأكليروس المارونى والأهالى والفرنسيين الذين كان لأسرته معهم صلات وثيقة قديمة(١) .

وتشير التقارير إلى أنه جمع حشداً من المسيحيين فى كسروان وتقدم نحو بكفيا لإنقاذ زحلة لولا أنه تردد ، واعتذر بعدئذ أن قنصل فرنسا وبقية القناصل نصحوه بألا يفعل ، وطمأنوه بأن خورشيد باشا سيرسل عسكراً يعيد الهدوء والنظام . وسلمت كسروان من الغزو والنهب والقتل ، واجتمع المسيحيون على كرم ، ووقفت الاضطرابات إلى أن وصلت الحملة الفرنسية فخرج كرم مع من خرج لاستقبالها . وقد اتخذ من جونية مركزا للدفاع ومقراً له ، و « رأى نصارى لبنان على جارى عادتهم فى مثل هذه الأحوال أن ينادوا بى أميراً عليهم »(٢) .

ويظهر من سجلات حكومة القائمقامية المسيحية أن دفة الأمور يومئذ كانت بيد كرم ، وأنه أصبح المحافظ على الأرواح والأموال ، وكان يلتف حوله فرسان يرسلهم إلى الجهات المضطربة لإعادة الأمن إلى نصابه ومنع كل عدوان . حتى إذا وصلت الحملة الفرنسية كلف يوسف كرم من قبل احمد باشا وإلى إيالة صيدا الجديد بأن يؤلف فيلقا من الخيالة يبلغ عدده المائتين يختارهم من رجاله الموارنة على نفقة الباب العالى ومهمتهم القيام بالمحافظة على طريق بيروت — طرابلس .

وفى ٢١ سبتمبر استدعى المفوض السلطانى لدى عودته من دمشق زعماء جبل لبنان ووجهاءه للتداول معهم فى أسباب الاضطرابات فوفدوا عليه . ولم يكن فيهم الأمراء الشهابيون لأن هؤلاء لم يتولوا الوظائف العامة منذ عشرين عاماً ، ولكن فؤاد باشا اتصل بهم على انفراد ، كذلك لم يدع إليه يوسف كرم ، ثم استدعى وجهاء الدروز وزعماءهم لنفس الغرض .

(١) Poujoulat, p. 372.

(٢) البشعلانى ، ص ٣١٤ ، من مذكرة كرم إلى حكومات أوربا وشعوبها .

وتداول أعضاء اللجنة الدولية بصورة غير رسمية فى أمر تعيين قائمقام مارونى مكان الأمير بشير أحمد ، ويبدو أن رأى اللجنة استقر على أن تـكل إلى المسيو بيكلار مندوب فرنسا صديقة الموارنة ، وإلى الجنرال دى بوفور قائد الحملة الفرنسية مهمة اختيار القائمقام المؤقت . وتباحث الرجلان فى الأمر ، ولـكن وجهات نظرهما كانت متباينة . كان المسيو بيكلار يرى وجوب تسليم مقاليد الحـكم فى القائمقامية المسيحية إلى رجل مقتدر جدير بالثقة، وفى نظره ليس أجدر من يوسف كرم لهذه المهمة(١) أما بوفور ، فـكان يرغب فى أن يضم إلى جبل لبنان مرافىء صيدا وبيروت وطرابلس ليصبح لبنان « معقلا يلجأ إليه جميع مسيحيي سوريا » ، وتولية مسيحى وطنى عليه يعينه والى إيالة سوريا التى يميل بوفور إلى تولية الأمير عبد القادر الجزائرى عليها (٢) .

ودب الخلاف بين المندوب الفرنسى وقائد الحملة الفرنسية بشأن اختيار القائمقام المسيحى ، فالأول يرى ضالته فى كرم ، والثانى يراها فى الأمير مجيد الذى استدعاه خصيصاً من مصر . ولعل الجنرال بوفور الذى كان ضابطا فى هيأة أركان حرب إبراهيم باشا (١٨٣١) عندما جرد حملته على بلاد الشام، كان يحفظ أجمل الذكرى للشهابيين الذين زار قصورهم وتعرف على مجدهم ونفوذهم(٣) . ولعله فـكر ، بحق ، أن المسيحيين لن يذعنوا لحـكم رجل لا يعتبر من رجال الطبقة النبيلة الأولى، وليس له سابقة فى المجد والحسب إلا فروسية بدت منه فى أواخر الحوادث . وانضم إلى الجنرال بوفور ، القنصل الفرنسى العام فى بيروت الـكونت بنتفوليو ، فى حين ان كبار ضباط

(١) Blue Book, Incl 10 in No. 252 p. 337, Duffrin to Bulwer, Nov. 15, 1860.

(٢) Blue Book Incl 2 in No. 248 pp. 317--18, Duffrin to Bulwer, Oct. 1860.

(٣ Jobin, op. cit. p. 264.

الحملة الفرنسية وبخـاصة الجنرال ديكرو انضموا إلى المسيو بيكلار وشاركوه رأيه فى كرم ، كما أيد بعض أعضاء اللجنة الدولية بوفور كمندوبى النمسا وبروسيا ، أما لورد دوفرين فإنه رفض طبعاً أن يوافق على تنصيب الأمير مجيد(١) ، تمشيا مع السياسة الإنـكليزية منذ عام ١٨٤٠ لئلا يؤدى تعاظم نفوذ الشهابيين إلى رسوخ قدم فرنسا فى البلاد ، وإلى إغضاب الدروز الذين قاسوا الأمرين من الشهابيين ، وتنفير الأرثوذكس من رئاسته فيزداد تباعدهم عن الموارنة . أما فؤاد باشا فقد رفض ـ مبدئياً ـ اقتراح المسيو بيكلار وقاومه مقاومة كافية ليظهر تجرده وحبه للوفاق ، ولم يلبث أن اتخذ خطوة حاسمة فـكتب إلى كرم فى ١٨ نوفمبر يطلب منه أن يحضر إلى السراى فى بيروت ، ولما اجتمع كرم بالمفوض العثمانى ناوله هذا مرسوما بتعيينه «وكيل قائمقام على النصارى» ، ومرسوما آخر يقضى بتعيينه « قبوجى باشى » وهى من رتب الشرف فى الدولة ، ويمنحه لقب البكوية(٢) . وإن صدقنا يوسف كرم لـكان المسيو بيكلار هو الذى حضه على قبول منصب قائمقام النصارى ، وأن كرما قدرجاه أن يعفيه من هذا المنصب مبيناً

(١) كتب الأب روشمونتـكس Rochemonteix فى كتابه لبنان والحملة الفرنسية ص ٢٩١ أن الأمير مجيد شهاب ترك الدين المسيحى واعتنق الدين الإسلامى ثم عاد إلى المسيحية حباً بالنساء اللواتى كان يتزوجهن ، ولذا لا يمكن أن يكون ممثل الحزب القوى فى لبنان حيث الوطنية مؤسسة على الأمانة فى الدين .

وقال مستر روجرز نائب قنصل انـكلترة فى بيروت . « إن الأمير مجيد شهاب من الأسرة الشهابية وهو الذى طلق منذ مدة امرأته التركية واعتنق الديانة المسيحية بناء على وعد المطران طوبيا عون له بترشيحه لقائمقامية جبل لبنان » . Blue Book No. 373 .

(٢) مما جاء فى فرمان القائمقامية « أنه قد وجد مناسب انفصال عزتلو الأمير بشير أحمد عن قائمقامية النصارى فى جبل لبنان ، وأن تتفوض وكالة القائمقامية إلى عهدة ذات من أصحاب الرشد والأهلية ، ومن كون ذاتـكم من أركان أهالى الجبل من أرباب النظر واللياقة ومأمول ومنتظر منـكم بكل الأوجه لإبراز حسن الخدمة والغيرة فقد تفوضت وكالة القائمقامية المذكورة لعهدة خدماتـكم ثم وإن تـكن هذه الإدارة التى أحيلت إلى عهدتـكم هى موقتة فيما إذا حصل أدنى تغيير فى النظامات الموجودة والمرعية فى القائمقامية المذكورة فمن المقتضى أن يصير تسوية أمور المصالح الإدارية المذكورة تطبيقا لأحكام نظاماتها القديمة المؤسسة كما كانت » . عن البشعلانى ، المصدر السابق ، ص ٣٢٦ .

له أسباب كرهه « للمأمورية » ولكن بيكلار ألح على كرم وقال إن رفضه قد يجرح عواطف الحكومة الفرنسية ، «فقبلت بشرط أن يقبل فؤاد باشا استقالتى إذا رأيت أن سياسة الحكومة التركية تتعارض مع مصالح المسيحيين المشروعة ، لأن واجباتى لا تسمح لى بأن أخدع حكومة أولتنى هذا المنصب ، ولا أن أخدع أبناء بلادى ، فوافق فؤاد باشا على هذا الشرط ، واستلمت منصب قائمقام نصارى لبنان »[1] .

إن مساعى الجنرال بوفور والكونت بنتفوليو لم تتوقف حتى بعد صدور فرمان تعيين كرم ، وإنما بذل كل منهما ما لديه من وسائل لحمل الحكومة الفرنسية على تأييد الأمير مجيد شهاب لا للقائمقامية المسيحية فحسب بل لأمارة جبل لبنان بأكملها على ما ذكرنا . وقدبادر بوفور للتقرب من المسيحيين ، وإنشاء علاقات مودة مع زعمائهم القدامى الذين كان معظمهم لاجئين إلى بيروت ، إما بعد فتنة الجبل ، وإما بعد اضطرارهم للجلاء عن ممتلكاتهم إثر الفوضى المنتشرة فى كسروان . وكان يعاونه مكتب سياسى يجيد بعض أفراده ممن كانوا فى الجزائر الحديث باللغة العربية ، وكان المسيحيون يتفاهمون معهم دون وساطة الترجمان[2] . ولذلك سهل على بوفور الاتصال بأعيان المسيحيين لحضهم على تنظيم عرائض وكتابة التماسات يشرحون فيها رغباتهم فى إحياء الإمارة اللبنانية الشهابية . وفى نفس الوقت لفت بوفور نظر كرم إلى عدم أهمية المركز المقلقل الذى قدم له ، والذى لن يجعل منه سوى عميل للحكومة التركية ، وأنه بقبوله هذا المنصب إنما يعقد الأمور بدل أن يبسطها[3] .

والواقع أن كلام دى بوفور لم يخل من وجه حق ؛ فالباحث يرى أن فؤادباشا قدسارع إلى تعيين يوسف كرم أحد كبار اعيان المسيحيين فى شمال

(١) مذكرة كرم إلى حكومات أوربا وشعوبها ، ص ٢٠ .

(٢) Louis de Baudicour «La France au Liban» Paris 1879, p. 192.

(٣) Ibid, p. 207.

لبنان لمآرب سياسية خطيرة لعل أهمها العمل على إقصاء الشهابيين عن حكم الجبل ، وضرب زعامة يوسف كرم الناشئة باعتبار أنه لن يقوى على تذليل المصاعب التى سيصطدم بها حكمه ، لاسيما وأنه كان يشق على طبقة الأمراء أن يخضعوا لمن كان دونهم رتبة ومقاما ، كما يصعب على شيوخ الإقطاع أن ينقادوا لمشيخة حديثة النعمة[1] ، وبالتالى يتوصل فؤاد إلى إقناع الدول الأوربية أن الأمن والهدوء لا يستتبان فى الجبل إلا على يد حاكم تركى أو أجنبى عن الجبل . وأمر مهم آخر هو أن فؤاد باشا رأى فى كرم خير وسيلة لجباية الأموال الأميرية المتأخرة التى اشتدت الحاجة إليها ، دون اللجوء إلى العنف مع الموازنة فى هذا الظرف العصيب ، لاسيما وأن الأمير بشير أحمد قد عجز عن تحصيلها لصندوق الحكومة .

ومهما يكن الأمر ، فقدكان موقف القائمقام الجديد حرجا للغاية ، وكان وضعه دقيقاً يتطلب السهر الدائم والانتباه التام للتغلب على العقبات والعراقيل التى كان يضعها فى طريقه الفرنسيون المناوئون له أو بعض علية رجال الاكليروس أو الترك أو الإنكليز ، ووجوه البلاد أنفسهم .

وقد اتخذ كرم من جونية مركز القائمقامية المسيحية بدل بكفيا ليتمكن من الاتصال بسهولة مع أعضاء اللجنة الدولية ، ورجال حكومة بيروت . وكان على كرم أن يهتم بمعالجة الفوضى السائدة فى جباية الضرائب وفى الإدارة ، فسارع لتعيين رجال الإدارة فى القائمقامية ورجال الضبطية للمحافظة على الأمن ، ولم يكن فى خزانة القائمقامية أموال لدفع رواتب الموظفين، ولذلك أرسل والى صيدا إلى كرم « بيورلديا» لتحصيل الضرائب من النصارى غير المنكوبين بالحوادث الأخيرة . ونشر كرم تعليماته لجباية

(١) كتب دوفرين إلى بولور فى ٢٠ نوفبر ١٨٦٠ . « أما أسلاف عائلته فهم مغمورون خاملو الذكر ووالده أول من أحرز لقب شيخ ، كما أن يوسف هذا هو أول من تولى بالاشتراك مع أخيه البكر إدارة شؤون أقطاعه ، وليس فى ماضى أعماله ما يولى منشأه شهرة » .
Blue Book, Incl. 1 in No. 266, pp. 357—8.

الأموال والديون ، وأخذ الأمن يستتب فى البلاد وعادت الأمور إلى مجاريها الطبيعية تدريجياً .

إن وجود كرم على كرسى الحكم فى البلاد دون أن يكون من أسرة أرستوقراطية ، على خلاف المألوف منذ الفتح العثمانى ، قد غير عليه نفوس الطبقة النبيلة وأصبح أفرادها ينظرون اليه شزراً . وزادت كراهيتهم له بسبب طبعه المتكبر الجموح الذى كان صورة حية لطبعه الجبلى الجافى ذى النزعة الفردية والأنفة القاسية ، فإذا أضيف إلى ذلك أنه كان شديد الإحساس بسلطته ومركزه ، أدركنا علة مشاكله الكثيرة التى اشتبك فيها ضد الترك من جهة وضد وجوه البلاد وأعيانها من جهة اخرى . وكان مما يزيد الطين بلة وجود العساكر التركية على مقربة من حدود قائمقاميته المسيحية ؛ فقد حدث أن بضعة نفر من الدروز اعتدوا على بعض فرسان كان أرسلهم كرم إلى قرية العبادية الواقعة على أطراف حدود قائمقاميته وذلك بعد أن ارتكب فرسان كرم المظالم فى هذه القرية ، فأرسل فؤاد باشا فصيلة من الجنود الترك إلى القرية المذكورة ، بيد أن كرما اعتبر هذا مناقضاً لنظام لبنان وتجاوزا لسلطته، فطالب خروج الجنود فوراً وهدد بالاستقالة. وكان حادث العبادية مثار جدل بين مندوب المفوض العثمانى يسانده دوفرين وفكبكر وبين بقية أعضاء اللجنة الدولية . وقال آبرو حينذاك أن إرسال الجنود كان للتحوط من اصطدام الدروز بالمسيحيين وقد سحبوا الآن[١] . ومن ثم تظلم دروز المتن ، وهى إحدى النواحى المختلطة من اعتداء اتباع كرم إلى اللورد دوفرين ، فأرسل هذا إلى كرم يستميله إليه لمراعاة مقتضى الحال . وطبيعى أن يقابل كرم هذا التودد بمثله إذ كان مضطراً لإحباط دسائس أعدائه ، وأهمهم المطران طوبيا عون الذى ما انفك يدعو لعودة الشهابيين إلى الحكم . ولذلك فقد سعى

(١) أنظر المناقشة فى :

De Tesla VI, Protocole de la 18 ème séance, 18 Janvier 1861 pp. 193—197.

كرم لاسترضاء الترك والانكليز استعداء لهم على منافسيه . ومن أجل ذلك راح يدعو أعيان النصارى لأداء شهاداتهم بخصوص المتهمين الدروز، بعد أن حرضهم رجال الاكليروس وبخاصة المطران طوبيا على كتمانها . وقد سر دوفرين من ذلك وكتب إلى بولور يبشره باتساع شقة الخلاف بين الزعيم الشاب وبين المطران : « خلوت أمس (١٢ يناير) بيوسف كرم القائمقام المسيحى وتجاذبنا أطراف حديث سرى جداً . وكنت قبل تعيينه مصمما على عدم الرضا بأن يتولى هذا المنصب الخطير رجل منقاد لأمة أخرى (فرنسا) ولاسيما لأنى كنت أظن أن يوسف كرم هو آلة بيد المطران طوبيا . بيد أنى لما تحققت بعد التحرى أن مرشح فرنسا هو رجل أكثر نزاهة وجدارة من كل مزاحميه ، رأيت أنه مما يناقض روح التعليمات المعطاة إلى إذا سمحت لمشاعر التحاسد القومى أن تتدخل فى تعيينه ... وعليه لم أكتف بتأييد تنصيبه ، بل صرفت عنايتى إلى الحفاوة به والمبالغة فى إكرامه كلما جاءنى زائراً . فكانت النتيجة أنه كل مرة كان يزداد ثقة بى . وقد أسر إلى أمس برغبته فى أن يسير مستقبلا بموجب نصائحى . أما سبب هذا الانقلاب غير المنتظر فينسب إلى أن المطران طوبيا لم يجد فى كرم آلة عمياء كما كان يرجو فهو يكيد له إذن بغية إسقاطه وأظن أن المسيو دى بوفور يعضده المطران طوبيا لأنه استاء من تعيين يوسف كرم دون استشارته . وهما يسعيان الآن إلى تعيين فتى من الأمراء الشهابيين يدعى منصور تلقى علومه فى باريس لمنصب القائمقامية بل لأمارة لبنان . ولما سألنى يوسف كرم مساعدته على احباط دسائس خصومه .[١] اكتفيت بالقول ، بما أن مشاورات اللجنة يمكن أن تنتهى بإقامة نظام لا ينطبق مع صيانة النظامات الحاليه فى الجبل ، فليس من العدل أن أمنيه بالآمال الكاذبة ، ولكن أن آخذ على عاتقى أنه إذا سلك بحكومته

(١) Blue Book, Incl. 5 in No. 347 Duf. to Bulwer Jan. 13, 1861, pp. 482—3.

بموجب العدل والاعتدال وعدم التحيز فسوف يتلقى تعضيد سعادة فؤاد باشا ، وفى أية حال ، إن استقالته من الإدارة يجب ألا تحصل أبداً إلا تحت ظروف مشرفة » .

وكان لطلب كرم معونة دوفرين مايبررها ، فقد اشتدت المعارضة ضده من رجال فرنسا أنفسهم من الذين كانوا ألحوا عليه بقبول منصب القائمقامية ، لأنهم كانوا يعتبرون — كالمسيو بيكلار — أن قبوله دليل تفانيه فى تعزيز المصالح التى تطمع بها فرنسا فى سوريا ، فانقلب بيكلار على كرم ، وذلك بعد أن تلقى أمراً من حكومته بالانسجام مع آراء الجنرال دى بوفور وبإطلاعه على مراسلاته الرسمية مراعاة للوفاق اللازم لنفوذ فرنسا . وقد عزا دوفرين فى كتابه إلى بولور إصرار بيكلار على تعيين شهابى أميراً على الجبل إلى مساعى دوبوفور لدى الامبراطور نابليون الثالث(١) . وذكر ديكرو ، نصير كرم وصديقه ، فى مذكراته أن القائد العام (بوفور) والقنصل (بنتفوليو) رفعا تقارير رسمية إلى حكومه باريس يشكوان من تعيين كرم قائمقاما(٢) .

وقد انتهز بوفور فرصة المصاعب التى وجدت فيها إدارة كرم ليزيله من الطريق وينصب الامير مجيد شهاب. ذلك أن كرماً اصطدم مع بعض المشايخ وبعض الزعماء «الشعبيين» عندما آلى على نفسه أن يوفق بين مصلحة المشايخ والأهالى فى كسران دون اعتبار للخلافات القائمة بين الطرفين . وقد بين لطانيوس شاهين وأصحابه بصراحة وحزم أن عليهم أن يردوا الأملاك التى وضعوا يدهم عليها بالقوة وأن يؤدوا تعويضاً عن استيلائهم غير المشروع على ريعها ، وأن يأتوه من الآن فصاعداً بالغلال والريع ليصير تسليمها إلى اصحابها . كما اوضح للمشايخ المطرودين من آل الخازن

---

(١) Blue Book, Incl 6 in No. 347, Duf to Bulwer, Jan 13, pp. 484—5.

(٢) البشعلانى ، ص ٣٣٥ .

وغيرهم أنهم إذا كانوا يرغبون فى العودة إلى منازلهم فى الجبل فهو سيمكنهم بنفسه من استرداد أملاكهم وتعهد لهم بأن تكون أملاكهم ونفوسهم مصونة شريطة خضوعهم للقانون واعترافهم بالسلطة ، والتخلى عن بعض الحقوق والامتيازات التى أصبحت مكروهة عند الشعب فضلا عن انها غدت غير معقولة . ولما وجه كرم إلى بعض المشايخ الإقطاعيين أوامره لم يحفلوا بها فأمر بالقبض عليهم وسجنهم ، كما أذاع منشوراً حذر فيه أولئك المشايخ الذين نالوا مراتبهم بالدسائس والفتن من الاستمرار فى احداث القلاقل بحجة أن وظيفة القائمقام مؤقته . وقال أنه كتب إلى جميع أصحاب الإقطاع ملقبا إياهم « بالإخوان الأعزاء » ، كما كان يكتب إليهم الحكام السابقون وسيعاملهم بحسب سلوكهم . (١)

وتوترت علاقات كرم معدى بوفور ، ففى حفل أقيم فى معهد عينطورة عاتب الجنرال كرما على سلوكه وموقفه العدائى من المشايخ والأعيان ، فدافع كرم عن تصرفه « الذى يهدف إلى مصلحة الجبل عامة » . وحدثت مشادة بين الرجلين عندما بيّن كرم للقائد الفرنسى أن الأعمال التى اتاها الجيش ويأتيها فى لبنان من شأنها أن تحط من كرامة الجيش الفرنسى الذى أرسل لهذه البلاد لمساعدة أصدقاء فرنسا لا اضطهادهم(٢) . واشتد الخلاف بين كرم وبوفور ، وقيل بأن هذا الأخير راح يرسل رسله لبث روح التمرد والثورة فى كسروان ، حيث كان المشايخ والأعيان الناقمون على كرم يتحينون الفرص للانتقام منه والانتقاض على حكمه . ولم تلبث الاضطرابات أن بدأت فى جرود كسروان معقل طانيوس شاهين وأعوانه بتحريض من الأكليروس وبخاصة المطران طوبيا(٣) . فوجه كرم أمراً

---

(١) سمير نوفل « بطل لبنان » ، أنظر نص نشرة كرم إلى أعيان لبنان ومأموريه وشعبه ص (٢٤٣ — ٢٤٦) .

(٢) نفس المصدر السابق ، ٢٤٧ .

(٣) Blue Book inclos. 5 in No. 275, Duffrin to Bulwer, Jan, 18, 1861.

فى ١٣ مارس ١٨٦١ إلى أهالى كسروان ينذرهم بالعودة إلى الهدوء ودفع الأموال الأميرية[١] . أما طانيوس شاهين فقد أبدى استعداده لإطاعة الأوامر ، ولكن موقفه تبدل عندما بعث إليه الأمير مجيد شهاب يعرض عليه العمل مع أصحابه على إحباط مساعى كرم ، ومساعدته وهو مرشح الجنرال دى بوفور على الوصول إلى الإمارة اللبنانية وشد أزره . لم يتردد شاهين ، وهو الرجل المغامر الانتهازى فحرض الأهالى على عدم دفع الضرائب ، وتحرش بكرم وتحداه ، فجهز هذا عساكره وأوقع بشاهين وأعوانه هزيمة نكراء ، وجمع الأموال الأميرية(٢).

أرتأى الجنرال دى بوفور وجوب عزل كرم من منصب القائمقامية إذ لا ينبغى تشييد مؤسسة كانت السبب الرئيسى للحوادث فى نظره ، فى الوقت الذى يراد فيه تنظيم جبل لبنان من جديد(٣) ، وكان يرى أن فؤاد باشا يلعب لعبة ماكرة ، وأنه بتوليته كرماً منصب القائمقامية يتظاهر بارضاء المسيحيين ، ويستميل الزعيم المارونى الفتى لئلا يزرع الصعاب فى سبيل غايته . ويوسع شقة الخــلاف بين الموارنة والروم على ما ذكرناه(٤).

ولما وافقت حكومة باريس على اقتراح بوفور باحياء الأمارة اللبنانية الشهابية ، أوعز إلى أهالى الجبل بكتابة العرائض فى الموضوع إلى السلطان(٥)، وإلى اللجنة الدولية ، ووقعت العرائض فى المناطق المختلفة ، ورغب بوفور إلى الدروز أن يوقعوها فوقعها ثمانون من وجوههم(٦) .

---

(١) البشعلانى ، ص ٢٤٠ .

(٢) الحتونى ، نبذة تاريخية ، ص ٣٦٢ . والعقيقى ، ثورة وفتنة ، ص ١٣٥ .

(٣) Baudicour, op. cit., p. 207.

(٤) انظر نص رسالة بوفور إلى وزير الحربية :
Blue Book (confidential) inclos. in No. 362 pp. 501—507.

(٥) Jobin, op. cit., p. 281,

(٦) أبو شقرا — الحركات ، ص ١٣٩ .

ورغم العراقيل التى وضعها الترك والإنكليز فقد وقع العرائض أربعون ألفاً(١).

أما كرم فقد سعى لمنع توقيع العرائض بدعوى أن إعادة الأمير مجيد ابن خليل الشهابى حفيد الأمير بشير ليس إلا اقتراح بوفور الشخصى الذى يريد أن يعيد الحكومة الإقطاعية إلى لبنان ، وأنه يجب ألا يصغى إليه أحد ، وأن كرما هو رجل فرنسا الحقيقى الذى وضعته على رأس الجبليين وتريد المحافظة على مركزه فيهم . وهدد جميع من يوقع العرائض ،وعاضده بذلك الوكلاء الإنكليز . ويذكر بوديكور أن كرما قال مهدداً : «عما قريب سينسحب الفرنسيون ، وعملهم هذا (كتابة العرائض)سيؤدى إلى خلافهم مع الترك » . ولعل كرما وجد بين المرسلين الفرنسيين عضدا قوياً ، طالما تربطه باللعازاريين روابط وثيقة ، ترجع إلى تربيته بينهم ، فأقنعهم بأنه مفترى عليه ، وتساءل عن الضمانة التى يمكن أن يقدمها الأمير مجيد الذى يعارضونه به ،من أجل الدين ؟(٢).

وعلى الرغم من أن بعض الصحف الكاثوليكية فى فرنسا كانت تطنب فى مديح كرم ، ولا تكف عن تأييده لأنه « يحفظ مصلحة بلده والدين وفرنسا »(٣)، ولكنه مع ذلك رأى أنه يتعذر عليه مقاومة القائد بوفور لوحده ، فعزم على أن يقابله فى بيروت ويتفاهم معه . وصف كرم فى مذكرته إلى حكومات أوربا وشعوبها هذه المقابلة ومادار فيها من حديث بينه وبين الجنرال بقوله :

« لدى مقابلتى للجنرال دى بوفور ، صرح بأمر أدهشنى ، هو أن إغراقى فى الدين يمنعنى من إرضاء جميع الناس فى آن واحد ، وأن الضرورة تقضى بايجاد مرشح لفرنسا خال من هذه العقائد الدينية ، فأجبته على

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid pp. 209—210.

(٣) Hatoum, p. 161.

الفور إذا كان الأمر كذلك ياحضرة الجنرال فأنا مستعد أن أستقيل حالا من منصبي .

قال : لا لأنك بعملك هذا تكون قد عاكست رغائب فرنسا . فإذا شئت أن تبرهن لنا عن محبتك ، عليك أولا أن تقنع الموارنة بأن يقبلوا الأمير مجيد شهاب أميراً عليهم . . »

وجاء المسيو شيفر كبير تراجمة نابليون الثالث إلى سوريا يحمل إلى الامير عبد القادر وسام جوقة الشرف ، وبعد قضاء مهمته قابل البطريرك المارونى وعلية الاكليروس ، وفاوضهم باسم الجنرال بشأن الامير مجيد فلم يفلح مسعاه(١). ولم ييأس بوفور فدعا كرما إلى بيروت وأقام له مأدبة ، وبالغ بالحفاوة به ليوقع العريضة التى سعى أنصار الامير مجيد لرفعها إلى معتمدى الدول وتنص على أن يولى الأمير حكم لبنان بأكمله .واعترفوا بأن نجاح العريضة متوقف على موافقة البطريرك المارونى وكرم ، ولكن مساعى بوفور ورئيس قلم مكتبه السياسى ذهبت عبثاً ، وأطلع كرم المسيو بيكلار على ما جرى والتمس أن يسعى لقبول استقالته ، فأوعز إليه بيكلار أن يتبصر بالأمر موضحاً له أن سياسة بوفور أصبحت سياسة فرنسا فى هذه البلاد ، وأن من الغباوة التباعد عنها ، وأفهمه أنه إذا استقال من الحكم فأنه يترك لفؤاد باشا أمر تعيين حاكم مكانه من صنائعه(٢).

ولكن بازاء المعارضة الشديدة التى بدت من جانب بوفور والقنصل الفرنسى العام وغيرهما ، صمم كرم على الاستقالة، وطلب من فؤاد أن يعفيه من منصبه ، وألح عليه فقبلها الباشا . وترك كرم الحكم فى ٩ يونية ١٨٦١ أى فى يوم توقيع نظام الجبل ، بعد أن أمضى فى وكالة القائمقامية المسيحية سبعة أشهر تقريباً .

---

(١) البشعلانى ، ص ٣٥٤ .

(٢) Rochemonteix. pp 178—9.

ومعلوم أن مناورات دى بوفور لم تأت بثمرة ، فالعرائض التى أرسلها إلى دولا فاليت لم تجد نفعا، وإنما نصب داود باشا متصرفا على جبل لبنان . فلنر ما ستكون عليه أحوال الجبل فى عهده .

داود باشا وتجربة النظامات

ولد كارابيت آرتين داود فى الأستانة عام ١٨١٨ من أبوين أرمنيين كاثوليكيين ، ونشأ وترعرع فيها ، وتلقى علومه الثانوية فى كلية أزمير الفرنسية ، ثم التحق بمعهد الحقوق الشاهانى ، وأتقن فى نفس الوقت عددا من اللغات منها الألمانية والفرنسية وألم مؤخراً بالعربية إلماماً بسيطا ليفهم موظفيه فى جبل لبنان ، والتحق بالسلك الدبلوماسى وتدرج فيه حتى أصبح فى منتصف القرن قائماً بالأعمال فى برلين حيث استفاد من إقامته لنشر كتاب عن أصول القانون الجرمانى لفت اليه كثيراً نظر الطبقة الراقية فى ألمانيا فانتخبته أكاديمية العلوم فى برلين عضواً شرفياً ، ومنحته جامعة يينا لقب دكتور فى الحقوق سنة ١٨٥٣ ، ثم عاد إلى وزارة الخارجية فى الآستانة وفى عام ١٨٥٧ عين ناظراً عاماً للمطبوعات ، ثم ناظراً عاماً للتلغراف حيث ذهب إليه دولافاليت وعالى باشا فى آن واحد تقريباً ليجعلا منه متصرفا على جبل لبنان .

كان داود ، إذن حسن التحضير كإدارى وقانونى ودبلوماسى لحكم بلد ينبغى إرساء قواعد إدارته فيه من جديد ، وحيث كان عليه أن ينساب بين ست طوائف مسلحة بموجب النظامات بحقوق متساوية ، وأهداف متناقضة ، دعك من مفوضى الدول الخمسة الذين هم أيضاً كان يصعب اجماعهم على أمر مجد . لقد قيل إن داود باشا تصفح نظامات ١٨٦١ لأول مرة على ظهر السفينة التى أقلته إلى سوريا ، وكثيراً ما سُمع يقول أنه لولا فوات الأوان لرفض المهمة ، أو ما كان قبلها إلا بشروط معينة عديدة (١).

---

(١) D'Alaux, Revue des deux Mondes, Juillet 1865, p. 146

فاذن كان لداود هـذه المزيه وهى أنه ماكان يعرف شيئـاً عن القضية اللبنانية،وبالتالى فليس له تلقاءها أى رأى مسبق . فاذا قرنّا ذلك مع غرائز التنظيم والمهارة الطبيعية المعروفة عن ملته ، والنزاهه الشخصية الفائقة اتضح لنا مدى التوفيق الذى أصاب فرنسا والدولة العثمانية فى العثور على هذا الرجل المقتدر الذى تنتظره مهمة من أشق المهمات وأعقدها بعد أن طوحت فاجعة عام ١٨٦٠ بجميع ما بقى من تقاليد الادارة الحكومية والاقطاعية فى شتى نواحيها ، ووجب إرساء النظام الجديد بما يتطلب من الدقه واللباقه وسعة الأفق والادارة الحازمة .

وصل داود باشا إلى بيروت أوائل يوليو ١٨٦١ ، واحتفى به فؤاد باشا حفاوة فائقه ، وقدمـه إلى مندوبى الدول ثم سلمه فرمان تعيينـه فى حفـل كبير جرى فى ضواحى بيروت ، نفحه فؤاد باشا فى أثنائه حفنة من تراب الجبل تفاؤلا : ثم رافقه إلى دير القمر مقره الرسمى حيث استقبل المتصرف زعماء البلاد ووجهاءها ، ومضى يصرف الأمور ، ويتعرف إلى رؤساء الطوائف ويتبادل معهم الرأى فى مصلحة الجبل وأبنائه .

وفى الثلاثين من يولية أصدر مرسوماً أذاعه على أهالى الجبل ونبـه فيه أنه إلى ان يصير وضع النظامات السنية موضع الاجراء يقتضى أن يلزم كل حده وأدبه مشغولا فى شغله وعمله ولا يتجاسر على أدنى حال ردى ..(١)

كيف استقبلت طوائف الجبل داود باشا ؟ الحق أن المتصرف لمس ريبة وبرودة فى جميع الأوساط الجبلية بادىء الأمر وبخاصة لدى الموارنه ؛ فالروم بفرعيهم الأرثوذكس والكاثوليك مثلا برغم أنهم أصبحوا على قدم المساواة مع الغالبية المارونيه التى يكرهونها ، ومع الطائفة الدرزية ، بحيث تحقق حلمهم المفضل إذ أصبح لهم ما للموارنة وما للدروز من أصوات

(١) أسد رستم : مذكرات ألقاها على طلبة قسم التاريخ فى الجامعة اللبنانية ، ص ٢١ نقلا عن الأصل المحفوظ فى المتحف الوطنى اللبنانى .

فى مجلس الادارة ومجلس القضاء الأعلى . ولكن لايجب أن يغيب عن البال أن هؤلاء الروم كانوا هم الذين حلت بهم نكبات الأحداث المؤسفة الماضيه (فى دمشق ووادى التيم وزحلة ودير القمر) ، وهم المهددون خاصة بتأجيل دفع التعويض لهم . ولذلك فالروم لم يروا فى هذا الباشا المسيحى الذى يلبس بزة الباشوات العثمانيين « اللعينة » ، أكثر من موظف عثمانى ينتمى للأمة الأرمنية المناوئه لهم ، والتى يوجد منها بعض المستشارين لدى الباب العالى ممن يوغرون صدره على الروم ، أو ممن كانوا صنائع فؤاد باشا أو مصدر وحيه فى « مناوراته البغيضة » . وقد يصح أن مخاوفهم هذه كان لها مايبررها فان نظامات ١٨٦١ بانتظار تشكيل قوة من الأهالى لم يحـدد موعدها ولا مواردها ، كما سنرى ، أوكلت أمر المحافظه على أمن طريقى بيروت - دمشق وصيدا — طرابلس ، اى جبل لبنان طولا وعرضاً إلى الجيوش العثمانية .

أما الدروز فقد كان يحملهم أكثر من دافع على مسايرة داود باشا ؛ فقد كان من آثار الحرب الأهلية أن تباعدوا عن المسيحيين ، وكان ماربحوه أن ألغى نظامهم الاقطاعى القوى الذى كانوا مدينين له ليس باستقلالهم تجاه الأستانة فحسب ، بل أيضاً بمركزهم الاجتماعى والعسكرى المرموق فى الجبـل . وماربحوه سياسيـاً هو أنهم أصبحوا سـدس قومية مقسمة لارأس لها ، بينما كان منوطاً بهم وحدهم أن يبقوا دون منازع نصف القومية الحقيقية . خرج الدروز من المعمعة وقد ضعفوا وشرد زعماؤهم ومات بعضهم فى المنفى ، وفقدوا قائمقاميتهم ووضعوا تحت سلطه حاكم مسيحى(١) وخسروا تفوقهم على مسيحيى الجبل برغم قلتهم العدديه بالنسبه للمسيحيين عموماً . وزاد فى حنق الدروز الخفى ماكان من بروز الشخصيه السياسيه لكل من طائفتى الروم تتمتعان بنفس حقوق الموارنه وحقوقهم ، بل إن هاتين الطائفتين لو اتفقتا ، لمارستا نفوذا سياسياً وقضائياً يعادل ضعف

Beyrouth, T. 14, Rapport No. 61 du 2 Mai. 1863, F. 324. (١)

نفوذ « أسيادهم » القدامى ، أو ثلاثة أضعافه إذا اتفق الروم مع الموارنة .
وفى مقابل ذلك هل كان باستطاعة الدروز أن يأتلفوا مع المسلمين والمتاولة لموازنة النفوذ المسيحى ؟ يبدو أن الدروز ماكانوا قادرين على ذلك ، لا لأنه لايوجد حدود مشتركة بين مناطق هذه العناصر غير المسيحية بحيث لاتربطهم مصلحة فحسب ، وإنما لأن مصلحة المسلمين والمتاولة كانت تقضى بأن يعيشوا بوئام وسلام مع المسيحيين الذين يحيطون بهم فى الجبل .

إن رسوخ قدم الطائفية فى سياسة لبنان يعود إلى هذه الفترة من تاريخ الجبل ، حين أوجد الباب العالى والدول التمثيل الطائفى فى مجلس الإدارة والمحاكمة ، فساعدوا على تمزيق وحدة اللبنانيين وتفكيكهم بجعل المنازعات الطائفية تشمل شتى نواحى الحياة اليومية المدنية . وبديهى أن ترسيخ المبدأ الطائفى وإرساء جذوره قانونا ماكان فى مصلحة الدروز ، بل كان سببا جديدا لتقهقرهم وتدنى مكانتهم بعد إسقاط امتيازاتهم الإقطاعية التى أوقعت بهم ضربة قاصمة لن يقوموا منها(١) . حتى تخلصهم من العقاب بفرار ألفين منهم إلى حوران كان يرتد عليهم ، بالسوء ؛ فقد فهم الدروز مزايا الحماية التى كان يضفيها عليهم فؤاد باشا خلال العشرة شهور الأخيرة ، فعرفوا أنها بمقدار حرصها عليهم لتحول دون اتفاقهم مع المسيحيين ، كانت أميل إلى غض الطرف عن تصفية ترتدى ثوب الثأر والانتقام . وفؤاد باشا على الأغلب ، حرص على ألا يستدعى الفارين إلى حوران ، بل كان يكتفى بتعقيبهم عند الحاجة ليبقيهم حذرين غير راغبين فى العودة ، وذلك حرصا منه على سياسة الميزان التى كان يعرقلها الدروز دوماً بقوتهم التقليدية فى الجبل .

وهنا كان من حق الدروز أن ينظروا إلى داود باشا بتوجس ، بل

(١) Beyrouth, T. 20. Rapport No. 16 du 3 Fév. 1876, F. 287.

وبفزع إذ لم يكن سوى مسيحى مساير وممالىء ممن تعج بهم دوائر الآستانة ، لأنه يحول دون اتفاق الدروز والمسيحيين لينفذ تحت ستار عصبية دينية كاذبة — أى بدون مسؤولية ملموسة على حكومته — ما يصح أن يكون خطة الآستانة للقضاء على محورى القوة الجبلية ، وهى سحق « الذابح » بواسطة المعتدى عليهم الذين يبقون بفضل انتصارهم وحده تحت رحمة الباب العالى . وسواء كانت نظرتهم هذه صادقة أم لا ، فيبدو أن مهاجرة الدروز من لبنان إلى حوران بدأت منذ قدوم الفرنسيين إلى الجبل ، وبخاصة حين أصبح لبنان المختلط تحت رحمة الحاميات العثمانية ، ووضع نظام الجبل موضع التنفيذ(١) .

وهكذا ، وراء مظاهر التعاضد الجبرى بين الدروز وبين العثمانيين ، وبمقتضى مسايرة الأولين للآخرين ، وجد الدروز أسباب خيبة أكثر من من المسيحيين فى نظامات ١٨٦١ ، وأسباب قلق مثلهم .

ولا حاجة إلى القول بأن استياء الموارنة كان يوجه مساواتهم وهم الغالبية بأقل الطوائف الجبلية عددا ، بينما كان لهم فى الماضى أكبر القائمقاميتين . كما كان يحفز الثأر الذى يتردد فى صدورهم موجدة على الدروز الفارين إلى حوران والذين يهددون بمتابعة النضال ، وتأجيل دفع التعويضات التى كان من شأنها ان تخفف من حدة العداوة بينهم وبين الدروز ، وتصلح من شأن المنكوبين منهم ، وتساعد على إعادة الحياة الطبيعية والتجارية والصناعية إلى الجبل .

* * *

وبكلمة ، فقدكان الاستياء عاما لدى قدوم أول المتصرفين المسيحيين العثمانيين إلى الجبل ، وليت الأمر اقتصر على هذا البرود ، وذلك التوجس الذى استقبل به داود باشا ، لأن أمر ذلك سهل ، يتكفل

(١) bid.

الزمن بإصلاحه ، ولكن المصاعب الجدية التى كان عليه أن يجابهها كانت تكمن أيضاً فى نفس النظامات التى أتى ليطبقها . فقد جاء المتصرف ولم يكن مسلحا بوسائل العمل الطبيعية المعتادة لجعل كلمته مسموعة تكفل تنفيذ النظم الجديدة ، وإنما جاء مفتقراً إلى المبادرة اللازمة فى كل عمل إنشائى ، والنفوس الثائرة الحذرة ترقبه بعضها بصفته مسيحيا ، وبعضها بصفته موظفاً عثمانيا غريبا عن الجبل . على حين وضعت النظامات فى يد المعارضة الأهليه سلاحا ماضيا . إن إقرارو توزيع ومراقبة الواردات والنفقات كان من صلاحية المجلس الإدارى المركزى والمجالس الادارية فى المديريات (الأقضية) وهى المكلفة بمطالبة المكلفين ، كان أعضاؤها وبالتالى ، سيحكمون من قبل رؤساء طوائفهم الخاصة .

فالضريبة ، والعقوبة الجزائية اللتان هما من أبرز سلطات الحاكم بقيتا تحت رحمة السلطة الأكليركية سيفا مسلطا على رقبة المتصرف . ناهيك عما يوجد من الخصومة التقليدية بين السلطتين الدنيوية والدينية التى تكسبها شكاوى كل طائفة حدة فعالة ، وعن تعاظم نفود رؤساء الطوائف الذين أصبحوا بعد إلغاء المراكز الإقطاعية ، وفى غياب سلطة أميرية مواطنة، يمثلون المصالح العامة والخاصة فى الجبل. ولم يكن لدى داود باشا وسائل كافية لمجابهة المزاعم الكنسية بمتطلبات إدارته العصرية فى جبل تنسق الديانة مصالحه الخاصة والعامه أكثر من أى بلد آخر . إن وكيل رئاسة مجلس الإدارة المركزى نفسه وهو مارونى ، اعترف مرة بهذه الحقيقة حينما أسر لمدرب الجندرمة الفرنسى بأن الأكليروس المارونى خاصة هو الذى يمكنه أن يخفض جناح داود باشا ، وبأن القوة الوحيدة لدى الموارنة متجسدة فى الأكليروس ... أن أرستقراطيتنا لا شىء مطلقاً ... [1] . فاذا أضفنا إلى ذلك أن الموارنة كانوا يعتبرون كل من لاينتسب إلى طائفتهم

(١) Beyrouth T. 17, Rapport (Fain) du 2 Août 1865, F. 2.

عدوا لهم [1] ، يتضح لنا مدى القوة التى يقبض عليها الأكليروس المارونى الذى لن يألوا جهدا فى مقاومة حكم داود باشا . ومهما طاب للأكليروس أن يقاوم سلطه المتصرف « التركى » ، فالناس لن يروا فى ذلك تجاوزاً على السلطه المدنيه ، بل ثأراً مشروعا من السلطة المدنية الحقيقية ، ومن التدخل « الأجنبى » .

ليس هذا فحسب ، بل إن تطبيق النظام الإدارى الجديد من جانب المتصرف كان يحمل فى حد ذاته بذور معارضة متعددة الوجوه إن لم يبادر المتصرف لاتباع سياسة توازن بارع بين وكلاء الطوائف الستة الذين أقامتهم النظامات إلى جانب الحاكم معينين من قبل رؤساء طوائفهم ، دون أن يكون لهم صلاحية محدده . ولا حاجة إلى القول أن هؤلاء الوكلاء قد يلجأون لاثبات وجودهم وجدواهم لانتهاز كل الفرص التى تولد الاشكال والتعقيد ، وهذه الفرص كانت توجد بالمئات بفعل المساواة التى فرضتها النظامات بين ست طوائف غير متساوية . من الطبيعى أن تتسابق هذه الطوائف صغيرها ، وكبيرها ، لعرقلة الإدارة المتصرفية عن قصد أو غير قصد . هؤلاء ليثبتوا أهميتهم المغمورة ،وأولئك ليجربوا ممارسة حقوقهم الجديدة . صحيح أن بين يدى المتصرف سلاحا يفل معارضة الوكلاء له ويشيع الفرقة والانقسام بين سكان الجبل عن طريق سياسة فرق تسد، ولكن استعمال هذا السلاح ما كان يتفق مع عمل الحكومة المنظم . فتقريب الموارنة الذين تحميهم فرنسا دون الدروز سيغضب هؤلاء وحاميتهم انكلترة [2] ، وبالعكس . والسعى لاجتذاب الطائفتين معا بأن يعاد لهم عمليا المركز الممتاز التقليدى الذى حرمتهم منه النظامات ، كان معناه إغضاب الأقليات الطائفية الأربع التى تخصصها النظامات بحسناتها ، وبالتالى استعداء ثمانية أصوات من أصل اثنى عشر فى المجلس الإدارى المركزى . وبالمقابل فمسايرة هذه الأقليات بتطبيق النظامات حرفيا معناه

(١) Beyrouth T. 16, Rapport No. 29 du 29 Jan. 1865 confidentielle, F. 159.

(٢) Compte rendu de la mission militaire détacheé au Liban (Oct. 1865), F. 100.

تغذية استياء خمسة أسداس سكان الجبل . فكان على داود بشا إذن ، الدخول فى صراع إما مع الأكثرية التى تقرر الضريبة بأصواتها ، واما مع الأكثرية التى تدفع هذه الضريبة .

بيد أن أهم تناقض محتوم كانت تحتويه النظامات هو مايتعلق بمسألة الضرائب التى يتوقف عليها سير الإداره المنظم ، ومسألة تشكيل الجندرمة الاهلية التى ستكون أداة للمتصرف لفرض نظمه الادارية وجباية الأموال الاميرية وتوطيد الامن والراحة فى الجبل .

وقدر الخبراء نفقات الإدارة الجديدة التى كانت فى طريق الانشاء بحد أدنى قدره أحد عشر ألف كيس ، فى حين أبقت المادة (١٦) من النظامات ضريبة الجبل على ما كانت عليه سابقا أى (٣٥٠٠) كيس مع النص على امكان مضاعفتها حين تسمح الظروف ، على أن يسد الباب العالى العجز فى النفقات إذا ثبت أن مجموع الضرائب لايكفى لسدها. ويجب على الباحث أن يشير إلى الأحوال الاقتصادية السيئة التى وجدت فيها معظم أنحاء الجبل نتيجة الأحداث المؤسفة ، مماكان يجعل أى مطالبة بالضرائب بله زيادتها ومضاعفتها ، أمرا ينطوى على كثير من الخطورة كما سيثبت ذلك بالفعل . كان لابد من مضاعفة الضرائب لاقامة بناء الادارة الجديدة التى رسمت مخططها الدول والباب العالى ، ولكن هل يقبل اللبنانيون بذلك جزاء على النكبات التى نزلت على رؤوسهم ، والتى يعزونها ، خطأ كان ذلك أم صوابا ، إلى تحريك الترك ودسائسهم ، فى وقت يطالب الآهالى فيه بدفع التعويضات إليهم ؟

أجل لقد قضت النظامات بالغاء الحوّالة [1] كوسيلة من وسائل التنفيذ كما قضت بمسح الارض المزروعة (المادة ١٧) . صحيح أن التدبير الأول رفع ظلامات كبيرة ، بيد أنه عطل الادارة الفعالة التى كان المكلفون

(١) هم شبه الجند ونحوهم ، كانوا « يتحولون » بأمر الحاكم إلى منازل المكلفين المتأخرين عن دفع الضرائب ويثقلون كاهلهم بالنفقات ولايزايلون منازلهم حتى يضطر وهم للدفع .

معتادين عليها لدفع ماعليهم من ضرائب ؛ وسيشكو مدير كسروان الامير مجيد شهاب نفسه من ذلك . والتدبير الثانى الذى يتطلب وقتا طويلا كان بمثابة إثبات فساد طريقة توزيع الضرائب قديما ، ولكنه أعطى للمكلفين الصغار ، بانتظار تنفيذه، حجة التعلل بأضرار كبيرة فى سبيل رفض الضريبة . وسنرى أن مسألة الضرائب فى الجبل قد تركت الفلاحين ، فى الشمال خاصة ، يتذمرون ويرفعون عقيرتهم بالشكوى ،وقد استثمرت المعارضة ذلك لتنشط فى مقاومة المتصرف مقاومة صلبة كادت أن تودى بالنظام الذى جهد داود باشا فى تأسيسه .

والحق أن عمليات مسح الارض وتوزيع الضرائب فى الجبل كانت أكثر من مرة مصدر سخط ونقمة الأهالى على السلطات الحاكمة ؛ بل إنها فى نظر الباحث . تنطوى على بذور الجدل الطويل والمشاحنات الحارة المقبلة بين المعارضة والمتصرف . ومعلوم أن ثورة الجبل بالادارة المصرية وظهيرها الأمير بشير الثانى الشهابى كان أهم حوافزها ثقل الضرائب وفداحتها .

ونصل هنا إلى نقطة مهمة جدا . كيف يمكن ، والحالة على ما وصفنا ، تشكيل قوة أهلية فى الجبل تحل محل القوات النظامية العثمانية ، بدون ضريبة ولا مال ؟ وكيف يمكن — بالمقابل — تأمين جمع الضريبة دون الاعتماد على قوة تنفيذية مسلحة ؟ !

إذاكان الجواب : استخدام القوات العثمانية التى وضعت تحت تصرف داود باشا ريثما تشكل الجندرمة الأهلية ، نتساءل ما إذاكان المتصرف . وهو الموظف العثمانى ، يقدم على تشكيل الجندرمة ذات التكاليف الباهظة ، ويبطل حجة الباب العالى فى تأجيل استدعاء فرقه العسكرية من المناطق المختلطة . وإذا توفرت لديه النية الحسنة فكيف يمكنه أن يجمع الضريبة ؟ قد يقال باستخدام الفرق العثمانية . ولكن هل يرضى الموارنة المتمركزون فى كسروان ،معقل البطريرك وموئل المارونية باستخدام الجنود العثمانيين

لإرغام الأهالى على دفع ماعليهم ؟ أو ليس بين أيديهم من مواد النظام الإدارى الجديد ماينفى عن الضرائب شرعيتها فيما لو ظهرت أية كتيبة عثمانية فى كسروان وشمال الجبل المنيع الذى تكفى شرارة لاشتعاله ؟ يبدو للباحث وكأن النظامات جعلت استخدام الجنود العثمانيين أمرا لا مناص منه ، ولكن سنرى أن داود باشا برغم كل ذلك تجنب طويلا استخدام هؤلاء الجنود ببراعة تدعو إلى الإعجاب ، حرصا على ثقة الأهالى به ؛ إذ كان يعلم أنه ما من تدبير يثير انزعاج الموارنة والمسيحيين وتذمرهم ، كاستدعاء الفرق العثمانية الاحتلالية . ومن تناقض النظامات أيضا أنها لم تأخذ بنظام الأكثرية السكانية فى التنظيم التمثيلى والقضائى وإنما استبعدته. غير أنها فيما يتعلق بالإدارة نفسها قبلت به . ذلك أن مديرى الأقضية الذين كان المتصرف يستند إلى رأيهم لتعيين مديرى النواحى ، كان يجب أن ينتخبهم من الطائفة المتفوقة فى المنطقة إما فى العدد أو فى الأملاك . ونتج من ذلك ان المسيحيين فى مديرية الشوف وإن كانوا العنصر المسيطر عددا وأملاكا ، ولكنهم بسبب انقسامهم إلى طوائف ثلاث أضاعوا من يدهم السلطة التنفيذية لصالح الدروز الذين يتفوقون من الوجهتين المذكورتين على كل من الطوائف الثلاث . فاذا علمنا بأن إقليم الشوف كان مسرحا هاما لحوادث ١٨٦٠ لموقع دير القمر فيه ، وأن الدروز سيكونون المحافظين على الأمن والحقوق فيه ، اتضح لنا مدى التناقض المحتوم فى نظامات ١٨٦١ . لأن إدارة كهذه كان لابد وأن تولد الاحتكاك اليومى والفتن بين الطائفتين المتعاونتين ، وبخاصة فى دير القمر التى جعلتها النظامات عاصمة بغية تجديد بنائها وإسكانها .

نخلص من سرد هذا كله إلى القول بأن الباب العالى كان يملك أداة ضغط بالغة الخطورة تسهم فى دفع المتصرف دفعا نحو الدولة العثمانية ، بصرف النظر عن الضغط الذى يمكن أن تمارسه الآستانة فى التعيين والصرف ، وفى موضوع المساعدة المالية التى ستوقف دفعها أكثر من مرة لتثبت

وجودها وتلزم المتصرف بالرجوع إلى « الحظيرة » فهل رضخ داود باشا لحكم هذا التناقض ؟ كلا !

إن لداود باشا الفضل فى أنه لم يلن أمام هذا السلاح الجبار الذى كان بيد الآستانة . كان من المهارة والجرأة بحيث استغنى — على مسؤليته — عن استخدام الجنود العثمانيين ، وكان من المقدرة والكفاية بحيث أوجد وسائل عارضة للتحكم فى الصعوبات نفسها التى كانت تحيط به ، وللتخلص من أسوأ عيوب النظامات موقتاً ريثما يتاح له اكتشاف نظام أفضل يحل محل النظام الحالى الذى فرضت الدول وضعه موضع التجربة لمدة ثلاثة اعوام .

كيف تمكن داود باشا من تذليل الصعوبات ؟

فى الحق ، كانت الظروف التى استلم فيها المتصرف الأول زمام الأمر فى جبل لبنان خطيرة ومضطربة جدا تثبط عزائم أقوى الرجال . اضطر داود باشا عند مدخل دير القمر أن يفتح لنفسه طريقاً بين صفين متحركين من العظام البشرية التى كانت نساء الضحايا وأمهاتهم ترفعها فى الهواء من حوله . وقد أوحت استعادة ذكرى المذبحة هذه بغتة رؤية بعض الدروز الذين انضموا إلى الموكب الرسمى فى الطريق ، والاعتقاد بأن جميع الدروز دون استثناء سيتمكنون منذ الآن وتحت ستار العمل مع الإدارة المركزية ، من الدخول بحرية وبأعداد كبيرة إلى هذه المدينة المنكوبة . وزاد فى سخط الأهالى — على مايخبرنا غوستاف دالو أمين سر داود باشا إبلاغهم فى اليوم التالى بأن عليهم لا القبول بذهاب الدروز وقدومهم فحسب ، بل القبول بمدير درزى بسبب انقسامهم إلى ثلاث طوائف . فكان هذا الإبلاغ بمثابة صب الزيت فوق النار . وداود ، كان مضطراً لذلك بحكم النظامات ، فما إن سمع أهالى دير القمر بخبر المدير الدرزى حتى تجمهروا فى ساحة السرايا وارتفعت أصواتهم تطالب بحاكم تركى — كالعادة

وبأنهم لا يقبلون مهما كلف الأمر لا سلطة الدروز ولا وجودهم(١).
وطبيعى أن استثارة الطوائف المسيحية فى دير القمر وتحريك حقدها لن يقتصر شره على المدينة فحسب ، بل سيعم الجبل كله ، كما أن ذلك نفسه سيكون بمثابة استثارة لأهواء الدروز أيضاً الذين كانوا يرقبون بقلق أول عمل يقوم به المتصرف ليجعلوا منه منهاجاً لسلوكهم . وقيل أن يتمكن المتصرف من إزالة سوء التفاهم فربما اضطر أن يجابه تحالفاً مسيحياً ، وحرباً أهلية جديدة .

أكان من الممكن الوقوف على الحياد فى هذا الخلاف ؟! الحياد حل غير عملى فى هذا الظرف ، والمانع هو نزعة الثأر التى تنطوى عليها صدور المسيحيين ضد الدروز . فقد يلتقى الأولون بالآخرين فهل سيقاومون كلهم تجربة انتهاز الظرف أو إيجاده عند الحاجة للتخلص من دين الدم بقتل الدائن ؟!

ومن يعرف طبيعة جبل لبنان ، ويمعن النظر فى تقاليد أهله وعاداتهم الاجتماعية يدرك أن أبسط نبأ بحدوث مقتلة جديدة فى دير القمر سينتقل خبرها بواسطة ذلك « التلغراف » الصوتى الذى ينقل حداء ونداء الخطر والحرب . وقبل أن تعرف التفاصيل يتدافع الناس للتقتيل قبل أن يقتلهم غيرهم . وبصرف النظر عن أن داود باشا رغبة منه فى رفع المسئولية عن نفسه يتعرض لازدياد وطأتها ، فوجه الحتمية فى الوضع هو أن حياد المتصرف يكون بمثابة استثارة للعداء المتبادل وللحذر المشترك بين المسيحيين والدروز ، وحوادث السنين الخمس عشرة السابقة دليل على ذلك . إن حياد المتصرف كان مما يغرى بالتطاحن لدى أول سانحة .

وبكلمة ، فإن الأخذ بحرفية نظامات ١٨٦١ فى تأسيس المصالح المختلفة فى دير القمر كان يمكن أن يؤدى إلى كوارث جديدة ، ولذلك لجأ داود باشا

(١) D'Alaux, op cit., p. 159

إلى تعديل بعض فقرات هذه النظامات على مسئوليته ، فوافق مبدئياً على عدم السماح لأى درزى بدخول دير القمر ، وأمر بإخراج الدروز من هذه المدينة وإبعادهم من ثم عن المصالح العامة وعن الحكم . وسيظل الحال على ذلك حتى الربع الأخير من عام ١٨٦٣(١). وقد اضطر داود باشا لهذا مكرها لأن حقد المسيحيين على الدروز كان عميقاً بحيث أن سكناهم سوية كان ضربا من المستحيل . ثم فصل المتصرف دير القمر عن قضاء الشوف فأصبحت مديرية خاصة يحكمها مدير تابع له مباشرة وسلمت إدارتها لأرمنى من بطانته لاجتناب صراع الطوائف المسيحية الثلاث على إدارتها . وبذلك أرضى المسيحيين ولكن حرمت دير القمر من كونها عاصمة الجبل ، ومقر المتصرف ، والإدارة المركزية . ولذا كان لا بد أن ينقل مقر الحكومة إلى قصر بيت الدين الذى كانت تملكه أرملة الأمير بشير الثانى الشهابى .

إن تجاوز حرفية النظامات ثلاث مرات الذى دشن به داود باشا إدارة الجبل، بسّط الوضع كله؛ فقد اتضح للمسيحيين أنه كان بإمكان المتصرف أن يعقد ذراعيه فوق صدره ويتوارى خلف نص الدستور الجديد (النظامات). ولكن بتجاوزه الدستور على مسئوليته حتى لا يتأزم وضع يؤدى بصورة طبيعية إلى اشتعال الحرب الأهلية من جديد،وجعل تدخل الجيوش العثمانية أمراً لا محيص عنه، قطع علاقاته مع تقليد العملاء العثمانيين السابقين له . وفى جزين ، المسرح الثانى للمذابح ، طبق داود باشا الدستور بنفس الروح التى جعلته يخالفه فى دير القمر ، أى فى معنى التعويض والتوفيق . ذلك أنه لما كان سكان هذه المديرية كلهم تقريباً من المسيحيين ، فى حين كان يملك الدروز أكثرية الأراضى ، فقد كان داود باشا يستطيع أن يختار قائمقام المديرية من أحد هذين العنصرين دون تمييز ، ولكنه عين مارونيا . وفى نفس الوقت ولكيلا يغذى أستياء الدروز ، وتعويضاً لهم عن سلخ دير القمر غير الشرعى وهى

(١) Beyrouth T. 15, Rapport (Fain) du 26 Sept. 1863, F. 208.

تقع فى وسط أملاكهم بإقليم الشوف ، أوجد لمصلحتهم جهازاً جديداً ، فعين موظفين درزيين ليمثلا بصورة استثنائية مصالح المديرية العقارية و يدافعا عنها فى مجلسى الإدارة والقضاء(١) .

أما بالنسبة للثأر ، فقد أعلن عن تصميمه فى الضرب على يد من تسول له نفسه الأخذ بالثأر ، وأكد للدروز أن الماضى بالنسبة له ليس أبعد من يوم تعيينه . ولمس الأهلون من مختلف الطوائف عدالة داود باشا ونزاهته واعتداله وكرمه فبدأوا يميلون إليه ، وشعروا أن حاكمهم يود أن يجنبهم شرور الاحتلال العثمانى حتى ولو تعرض شخصه للخطر . فعندما كان يتجول فى البلاد كان لا يصحبه سوى حرس ضئيل الأهمية من الفرسان الجبليين ، فى حين أن فقدان كل قوة محلية منظمة كان يعطيه حجة لكى يسير وراءه الفرق العثمانية فى الأقضية التى لم تدخلها بعد ، أو « ينساها » فى الطريق عند الحاجة . فلما رأى الناس أنه يستغنى عن القوة النظامية العثمانية حتى حين كان ذلك يعرض حياته للخطر فى كسروان مثلا كما سنرى، حين جابه ثورة حقيقية ، وفى زحله حيث أثبت سلطته وسط حركة شعبية وفتنة ، كل ذلك جعل الشكوك والريب التى تعرض لها داود عند وصوله تضمحل تدريجيا أمام دلائل الثقة والصدق هذه . ولم تمض ثلاثة أو أربعة شهور حتى اطمأن مسيحيو المناطق المختلطة إليه ، ولم يكن الدروز أقل رضى عن داود من المسيحيين ، فقد أمكنهم أن يستنتجوا من التنازل الذى سلم به فى دير القمر لكى يخمد الأحقاد ، أنه إذا اعترف بصحة شكايات المسيحيين فهذا لا يعنى أنه يقبل بحصول أعمال انتقامية من طرفهم . ولذلك لم يرتفع أى صوت درزى للاعتراض على منع دخول دير القمر ، واستطاع داود أن يخرج من أكبر الصعوبات التى أوجدتها النظامات ، أى من قضية دير القمر . ومن عجب أن يظهر التحول كاملا فى سلوك الدروز ، فيبادر المكلفون

(١) D'Alaux, op. cit., p. 163

منهم ، والذين لم يدفعوا ضرائب قط منذ عهد الامير الشهابى بشير ، بدفع ماعليهم عند أول إشعار وجه إليهم

ماذا كان موقف اللجنة الدولية من مخالفة النظامات ؟

كانت اللجنة مازالت فى بيروت لمراقبة ودرس تطبيق النظامات ترمق الحكم الجديد بقلق ؛ وانتبه بعض أعضائها إلى مالدى الباب العالى من إمكانيات ضخمة لاستخدام النظامات لصالحه ، لذلك لم يكن الظرف مناسباً لتنبيه المتصرف الجديد إلى وجوب التقيد بنصوص النظام لأن ذلك قد يؤدى إلى إشتعال المناطق المختلطة كلها فى مدى أسبوع واحد .

أما فؤاد باشا فأصر أن يطبق عينيه ويتجاهل ماحدث . وربما أخذه العجب من هذا الباشا الأرمنى الذى يستخدم كل لباقته لابعاد كل حجة للتدخل العثمانى ، ولعلّ المفوض العثمانى سجل ذلك على داود باشا ، واحتفظ لنفسه بحق تأديب هذا الموظف الأمين فى فرصة هدوء قادمة . ومع أنه يمكن الاعتذار عن تأخير دفع التعويضات إلى مستحقيها من المسيحيين بما اشتهر عن فساد الادارة المالية العثمانية واضطرابها ، ولكن تأجيل دفع التعويضات كان يترك الباب مفتوحاً أمام الطائفتين المتعاديتين لتسوية حساب الدم والخراب بيد أن الثأر فى الواقع ، قد اختفى تماماً ، « وأن تلك المغارات السابقة كالقتل والمقاتلات واستيلاء القوى على ملك الضعيف وعدم راحة الأهالين بأنواع مختلفة قد أضحت لا أثراً ولاعين »(١) .

وإذن فقد أعيد الأمن إلى نصابه ، وأحل القانون المكان اللائق به لدى هؤلاء الجبليين الذين ما كانوا يرون فى العصيان إلا حالة من حالات

(١) مضبطة نمرة ١٦٢٨ فى دفتر رقم (١) من قيود مجلس الإدارة الكبير المحفوظ فى المتحف الوطنى اللبنانى . والمضبطة « حاوية الرد عما تكلم به جورنال الجوايب بحق حكومة لبنان » . لعله يريد أن يقول (أثرا بعد عين) . (ص ٤٦٤ — ٤٦٥) .

الدفاع المشروع عن النفس ، حتى أن قرى كاملة كانت تقوم بمهام الجندرمة لمساعدة السلطة لان الجندرمة لم تكن مهمتها قد بدأت بعد ويروى لنا دالو أن أحد قطاع الطرق المحترفين الذين كانت السلطة تفتش عنه منذ عدة شهور أحضره يوما إلى داود باشا وفد من سكان قرية بسكنتا الذين تعقبوه على مسئوليتهم الخاصة، وبسكنتا قرية فقيرة تائهة فى آخر المنطقة المأهولة من جبل صنين . وقال الوفد أن صالح الجميع فى تقديم يد المعونة للسلطة مادامت عادلة بين الجميع !»(١) ولا يمكن تقدير مدى هذا التقدم السريع نحو السمو بالحياة الشرعية إلا بمقارنة الحالة الجديدة مع الحالة التى كانت تسود فى الجبل منذ ربع قرن. ففى عهد الأمير بشير شهاب لم يتجل النظام إلا كتدبير قاس ودائم للتعسف والتجاوز والارهاق . وفى عهد القائمقاميتين ، كان القائمقام يتغاضى عن المساواة بين الرعية ، ويعفى أملاك المقاطعجية من الضرائب(٢) ، حتى قال الناس إنه يستحيل إيجاد نظام اسوأ، فالأفضل تسليم العثمانيين هذا الاستقلال الزهيد الذى لا يؤسف عليه . وبعد إفلات الفلاحين على مشايخهم فى كسروان أقامت العصابات نفسها مقام الحكومة بحيث إن الإدارة القضائية والمالية كانت تسير فى وسط هذه الفوضى بما يفسد شعور الجماهير وبما يجعلها تشمئز وتتأبى على كل سلطة للقانون(٣) . أما اليوم فقد باشر المتصرف بتطبيق مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون بكل دقة . وكان له من موجبات النظامات خير معين : إلغاء الاقطاع ، وتسليم تحديد الضريبة وتوزيعها إلى مجالس مختلطة ، وجباية الضرائب لمصلحة الحكومة ، وجمع واستخدام القوة المسلحة لصالح الحكم الشرعى . وطبيعى أن يؤدى كل ذلك إلى نزع كل وسائل الضغط والإرهاب من الارستقراطية ، وإلى حرمانها من وسائل التملص من العقاب .

---

(١) D'Alaux, Revue des deux Mondes, Mai 1866, p. 12.

(٢) مضبطة نمرة ١٦٢٣ ، دفتر رقم (١) ص ٤٦٢ .

(٣) أنظر كتاب المؤلف «أزمة الحكم فى لبنان بين ١٨٤٢ — ١٨٦١» دمشق ١٩٦٦ .

ولكن كيف استطاع داود باشا أن يقنع الأهلين بفوائد النظامات وهم الذين اختبروا قيمة الضمانات الأوربية والأنظمة الإدارية العثمانية خلال العشرين سنة الماضية؟ قام يتجول فى البلاد ويتصل بمختلف الطوائف بواسطة مترجمين عرب لمعرفة الرغائب والحاجات . فكان حاذقا جداً فى الاصغاء إلى الشكايات ، والسؤال عن المطالب ، وتوزيع الاعانات على سكان البليدات البعيدة المنعزلة استمالة لهم ، وتسهيلا لصعوبة قيادهم وإزالة لتشككهم وانكماشهم على أنفسهم . وكان يقوم أحيانا بدور القاضى ، ويحاول بشتى الوسائل اصلاح أخطاء الماضى ، واكتساب ولاء الناس للسلطة والقضاء بعد أن كان الشيخ الاقطاعى هو الحاكم بأمره ، بحيث كان يستطيع أن يعطل الشكوى التى تمس مصلحته أو تجرح رأيه ، أو يبقى الحكم الذى يصدر فيها دون تنفيذ . لقد جرب المتصرف أن يرضى الجميع ، فإذا صادف الموارنة ظهر أمامهم وقد وضع على صدره صليباً أسقفياً كبيراً وكأنه يقدس مارمارون وكأنه فرنسى النزعة ، وإذا اجتمع بالدروز والمتاولة والسنيين انتسب إلى حكومة جلالة السلطان ، وقس على ذلك سلوكه مع بقية الطوائف ، مستخدما فى كل ذلك صلات المودة القائمة بينه وبين قناصل الدول حامية هذه الطائفة أو تلك فى الجبل ، كى يدعو كل المستظلين بحمايته إلى طاعته والقبول به .(١)

وعندما لمس كثير من الأهالى أن أعمال داود باشا لا تتسم بما عرفوا من السمات العثمانية التقليدية ، تجرأ البعض أخيراً وأقدموا على مقابلته فى بعض شأنهم . وهؤلاء أذاعوا بحماس ساذج ، أن الأمير والشيخ والتاجر والغنى فى حضرة داود باشا لا أسبقية لهم على الفلاح إلا إذا كانوا مسجلين فى دفتر مقابلاته أولا . وأن أكبر الشخصيات يمكن أن يصدر بحقها حكم بناء على شكوى مبررة يقدمها فلاح ضدها . وأن الحصول على هذه « العجيبة » لا يكلف أى رشوة (بخشيش) ، وإن داود باشا من الغرابة فى

---

(١) Beyrouth T. 15, Rapp. Anonyme du 15 Oct. 1863 F. 132

هذا الصدد بحيث كان يمتعض من المدعى الذى يشكره !!(١) .

وعرف الباشا كيف يستفيد من هذه الشعبية الأولى ليظهر عدم تحيزه لأية جهة بإعادة املاك آل الخازن إليهم(٢) ، الأمر الذى لم يصحبه اى اعتراض من قبل الفلاحين المعتدين . وسارعت الرؤوس الكبيرة التى كان يدعوها المتصرف فى كل شكوى عادلة إلى إعادة مال الغير ، وفضلت النزول عند مقتضيات الأحكام برضاها وبدون ضجة . وكان الوجهاء جميعاً يتوقون لإخفاء تقهقرهم بحصولهم من المتصرف على وظائف إدارية او رتب عسكرية بما يعادل نوعا الامتيازات التى خسروها . وهكذا لم يجد المتصرف عند الطبقة التى كانت يوما عنوان المعارضة للحاكم ، والتى كان بإمكانها أن تأخذ عليه مخالفته للقوانين فى أعماله الأولى ، إلا مسايرين ذوى مصالح .

وعندما رأى جمهور الأهالى فى الجبل أن الشيخ الفلانى أو الأمير الفلانى المعروفين بتحدى أكثر المطالب شرعية ، ينفذون ما عليهم لقاء دعوة بسيطه من المتصرف ، استنتج أن هذا الأخير يتمتع بقوة يكون من الجنون أن يقاومها « الصغار » . وهكذا أصبحت الارستوقراطيه الاقطاعيه والماليه هى التى تعيد الجماهير إلى جادة القانون بينما كانت فى الماضى تفسد معناه فى الجماهير . ومن هنا كان ميـــل داود باشا إلى الارستقراطيه ، يعين من أمرائها قائمقامين ومديرين على الاقضيه والنواحى ، ويعتمد على نفوذ رجالاتها فى توطيد دعائم حكمه فى الجبل ، ويسهل عليه التعامل معها بخلاف من سواها كما سنرى . إن أول أزمة نشبت فى

---

(١) D'Alaux, op cit, p 19

(٢) Jouplain, p 491.

وقد أمر المتصرف بان لايطالب آل الخازن بمال الميرى فورا وإنما يطلب إليهم دفع الضرائب عن أرزاقهم تدريجيا « بداعى مصابهم بالسنين الأولى قبل المتصرفية وذلك عن سنوات ١٢٧٥و١٢٧٦و١٢٧٧ ، أى (١٨٥٨، ١٨٥٩ ، ١٨٦٠) ميلادية(مضبطة نمرة ٢٧١٠ دفتر رقم (٢) ص ٢٢٨ .

الجبل ضد المتصرف كان سببها المباشر والظاهر طموح يوسف بك كرم واستياءه من توزيع مناصب الإدارة فى الاقاليم ، وفشل المتصرف فى الوصول إلى تفاهم مع كرم . أما سببها غير المباشر والخفى فكان قضية الضريبة ، التى كانت تغذى استياء خفيا فى الشمال والتى تكمن فيها سر شعبية كرم الكبيرة الذى فهم فى طموحه للحكم أن كسب قلوب أهالى الجبل يتطلب اقناعهم بالدفاع عن مصالحهم ضد تجاوز السلطة وأخطائها .

لم يتطلب تنظيم الضريبة عموماً مخالفة النظامات أو الدوران حول الصعوبات التى انطوى عليها تنظيم القضاء ، فقد رأى المتصرف بحق أن نظام ١٨٦١ قد وضع من قبل دبلوماسيين لم يتعمقوا فى درس البيئة الاجتماعية الجبلية دراسة كافيه ، وإنما كانوا مسيرين غالبا بملاحظات نظرية ، ولذلك فقد أجل المتصرف إنشاء محاكم الصلح التى كان ينبغى أن تقوم فى كل ناحية ولكل طائفة ، إذ أدرك أنه يتعذر عليه العثور على ١٣٠ قاضيا مؤهلين خلقا وكفاية لممارسة وظائفهم المهمة . وقد فضل داود باشا ألا يعين منهم أحدا ، بدلا من أن يختارهم اختياراً سيئا ينجم عنه بعث فوضى العشرين سنة الأخيرة فى القضاء على مدى واسع . ومعلوم أن قاضى الصلح كان يمكنه أن يحكم فى القضايا التى لاتتجاوز مبالغها الـ ٥٠٠ قرشا مما يجعله بسبب نظام الجبل الاقتصادى الراهن الحكم المطلق فى ⁹⁄₁₀ الخلافات والمنازعات الجبلية . واعتذر المتصرف عن هذه المخالفة الجديدة للنظامات بالحاجة إلى معلومات إحصائية لن تتوفر لديه إلا بعد الانتهاء من إحصاء النفوس .

أما بصدد تنظيم الضريبة وتوزيعها فلم يتدخل المتصرف فى أعمال مجلس الإدارة الذى ترك له أن ينظر فى أمرها ، وقد أقر المجلس المذكور أن تجرى مساحة كل قضاء على حدة ثم يوزع المال الأميرى المرتب عليه مضاعفا بالغاً ما بلغ ، وذلك كتدبير مؤقت ريثما ينتهى من مسح أراضى جميع أقضية الجبل وحينئذ يعاد النظر فى توزيع الضرائب على الأراضى وعلى

الأعناق بما يتفق مع المساواة . ولما وجب السير على لوائح التوزيع السابقة ريثما يفرغ من مسح الأراضى ، أدرك داود أن هذا التدبير يخدم المحظوظين من أصحاب المراكز وأبناء العائلات على حساب عامة الشعب ، ولذلك فقد استبق الاعتراض وأعلن أن المبالغ الفائضة التى تدفع مسبقاً ستعتبر عند التوزيع النهائى كأقساط مسبقة من الدفعات اللاحقه . [1]

والحق أن مجلس الإدارة وافق فى ٢٢ سبتمبر ١٨٦١ دون معارضة على ضريبة السبعة آلاف كيس ، أى على ضعف الرسوم القديمة والحد الأقصى الذى تسمح به النظامات ، لكى تكفى المصارفات ، ولكى يكون تحصيلها قسطين . فالأول يكون من الآن والثانى بعد ثلاثة أشهر لئلا تحصل

---

(١) جاء تبرير ذلك فى قرار مجلس الإدارة الذى اتخذه للرد على جريدة الجوائب التى ذكرت أن بعض أهالى الجبل استرحموا توزيع مال أقضية الشوف وجزين والمتن ، على قدم المساواة ، ولكن المتصرف « لم يصغ لذلك بل أمر بتوزيع كل مال قسم على حدته . ومن ثم ترى الآن أن الذى يدفع فى قضاء الشوف غرشين يدفع على مثل ذلك غرش فى قضاء المتن وثلاث غروش فى جزين مع أن قيمة المدفوع عليه واحد بحساب الدرهم المعتبر فى المساحة .. » (مضبطة رقم ١٦٢٨ دفتر رقم (١) ص ٤٦٤ — ٤٦٥) وجاء فى مضبطة المجلس أن مضاعفة المال المرتب على كل قضاء موقتا تحت الحساب العمومى إنما كان « لوجوه منها قصد تطمين أفكار الأهالى الذين يتوهمون عدم إتمام المساحة وتحملهم المصاريف بدون فائدة كما صار سابقاً . ومنها وجود أملاك فى كل من القضاوات كانت متروكة بدون أن يترتب عليها المال الميرى وغالبها خاصة أعيان الجبل .. ومنها تعذر القسمة الصحيحة قبل معرفة قدر المقسوم عليه كتعذر قسمة مال أميرى الجبل قبل تتميم مساحة أملاكه وعدد نفوسه » . نفس المضبطة السابقة .

وقد ذكرت الجوائب أن لفت أحد أعضاء مجلس الادارة (المارونى حسن عيد) نظر المتصرف إلى وجوب « إجراء قاعدة العدالة كان الجواب تعزيراً وشتماً وتهديداً بالعزل » ، ولما استجوب المجلس حسن عيد رسمياً ما إذا كان حدث مثل هذا بينه وبين المتصرف أجاب أن لا صحة لما ورد فى الجوائب وضرب عيد مثلا على تغاضى القائمقامين السابقين عن فرض الضريبة على أملاك الأمراء والمقاطعجية . فقال : « .. إن قرية الشوبنات التى غالب أملاكها للأمراء والمشايخ ولم تكن أموالها قبل المساحة الحاضرة تبلغ إلا عشرين ألف غرش وثمانية وثمانمائة وأربعة وخمسون غرشا والآن بلغت (١٠٨٨٣٥) غرشاً وبارتين .

وبالعكس قرية عبرية التى أهاليها من العموم وكان مالها (١٢٦٥٠) غرشاً ، وبعد إجراء المساحة توزع عليها (٣٨٨٢) غرشاً وأربع بارات ... » .

مضبطة نمرة ١٦٢٣ ، ص ٤٦٢ .

المضايقة على الأهالى » [1] . وقد تم ذلك فى جلسة حضرها دواد باشا ، وكان حضوره له مغزاه ، فعندما تقابلت الطوائف الست فى المجلس لأول مرة ، لم تهتم بالتشاور والاتفاق بل بمراقبة بعضها ، وبعدم إبداء رأيها الصريح وقد خشيت كل طائفة أن ترى نفسها وحيدة فى مناقشة المتصرف طرائق الحكم ، وبالتالى من أن تجر على نفسها انتقاما يدنى مركزها لصالح الطوائف الأخرى ، ويحرمها من المراكز الرسمية الجديدة التى تتصرف بها السلطة التنفيذية . وربما فكر أعضاء المجلس أن قضم الميزانية يعنى قضم مرتباتهم الخاصة . وتلقى المجلس وابلا من طلبات تأجيل الدفع نظراً « للظرف الشاذ » ، فأوقف المجلس دفع الضريبة موقتا عمن ثبت له أنه غير قادر على الدفع ، ولكن المجلس رأى بعد ذلك « ألا يصير توقيف الطلب عن أحد مصابا أو غير مصاب » [2] . ومهما يكن الأمر فقد لوحظ تفاوت فى اقبال الأقضية الجبليه على الدفع ، فبينما كان إقليم المتن الذى لم يتأثر بكارثة الستين يدفع الضريبة بصعوبة ، كانت مديريتا الشوف وجزين تعطيان أحسن الأمثلة عن الادارة الحسنة . ويبدو أن سبب ذلك أن الأهالى المتضررين عام ١٨٦٠ هم الذين تحملوا وطأة الحكم السابق ، فالضريبه بالنسبة إليهم خاصة ولو ضوعفت هى ربح صاف إذا جردت عما كان يرافقها من عسف وظلم فى الماضى . والدروز أنفسهم كما ذكرنا لم يتأخروا حتى عن دفع قسم هام من « المتأخرات » (البقايا) . على أن اعتراضات حادة مقرونة بأكثر من مرة برفض الدفع قد أثارها الفلاحون فى أنحاء كثيرة من الجبل ولكن لم يصعب على الحاكم اقناع المكلفين باستثناء كسروان والشمال بأن ما يجبى فى البلاد فهو للبلاد . لأن الموظفين لم يعد لهم حجة بسبب ضبط رواتبهم من الموازنة لفرض رسوم يقبضونها على سبيل « الأتعاب » ، من الفقراء الذين لا يملكون الاعتراض والمقاومة كالأغنياء .

---

(١) مضبطة نمرة (٢) دفتر رقم (١) ص ٢ .

(٢) مضبطة نمرة (؟) ص ٣ ، أنظر طلبات التأجيل فى ص ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ الخ ... فى دفتر رقم (١) .

بداية الأزمة — يوسف كرم وداود باشا

إن البناء الإدارى الجديد الذى بدأ داود باشا بتشييده لم ترسخ أسسه ويرتفع إلا بعد حدوث هزات عنيفة كادت أن تقلبه رأسا على عقب أكثر من مرة ، وكان سببها دوما الصعاب التى ارتطمت بها الإدارة المتصرفية فى كسروان وشمال الجبل ، أى فى المنطقة التى يصلح كل فج من فجاجها وشعابها الجبلية الوعرة للدفاع عنها . إن العطف والتقدير الذى لقيه داود باشا لدى سكان المناطق المختلطة ، ودلائل القبول التى استقبل بها فى لبنان الجنوبى ، كان يقابلهما نفور وقلة اكتراث وبرود فى الأوساط المارونية المتمركزة فى كسروان ولبنان الشمالى . ويبدو أن كسروان لم تقدر الإدارة الجديدة وترى حسناتها كما كان يراها أبناء الجنوب . إن نظامات ١٨٦١ التى كانت بالنسبة للعناصر المسيحية الثلاثة فى المقاطعة الدرزية على نقيض نظام القائمقاميتين ، تقدما نسبيا لا يستهان به ، كانت بالنسبة للكتلة المارونية فى الشمال مجرد تقهقر وسقوط . ثم إن ما حمل الأهالى « المختلطين » على الالتفاف حول حكومة داود باشا الإصلاحية لم يكن ذا شأن فى كسروان حيث لم تكن فوضى النظام السابق باستثناء بعض الحالات المحلية ، كما يقول دالو[1] إلا عودة إلى نظام البلاد الطبيعى ، أى إلى اتحاد نصف إقطاعى ونصف بلدى يدخل الاعتدال إليه ، ويوجد الوحدة فيه تعاضد العنصر والطائفة ومركز البطريركية المارونية التقليدى . وتكفى خفة الألم النسبية لتفسر عدم اكتراث سكان الشمال بالطبيب ، فإذا أضفنا إلى هذا وجود مرشحين قويين فى هذه المنطقة تداول الناس اسميهما طويلا لحكم الجبل ، ووجود البطريرك المارونى الأريب بولس مسعد الذى لم يرتبط بالمتصرف بروابط المودة منذ البداية ، تبين لنا أن الأزمة فى شمالى لبنان وكسروان سوف تحتدم بشكل خطير لاسيما وأن الجميع كانوا يعلمون أن تعيين باشا مسيحى من خارج

(١) D'Alaux, op. cit, p 30

الجبل إنما جاء على سبيل التجربة ولمدة ثلاث سنوات ، وأنه لا بد من إعادة النظر عند انصرامها ، ومن هنا كان تصلبهم ونفورهم من مؤازرة داود باشا .

بدت تباشير الأزمة منذ منتصف شهر أغسطس ، أى بعد مرور حوالى شهر واحد على استقرار المتصرف فى مقر حكومته ، عندما كان يقوم باستشاراته لاجراء التعيينات فى وظائف الحكومة الجديدة ومراكز الأقضية . وكان لا بد أن يأخذ رأى البطريرك المارونى فى مثل هذا الموضوع الهام ، ولذا فإنه قدم إلى بيروت حيث تباحث مع فؤاد باشا ، ومنها أبحر إلى طرابلس على ظهر بارجة عثمانية وكان يرافقه طوبيا عون وبطرس البستانى رئيسا أساقفة بيروت وصيدا ، فزار البطريرك المارونى فى مقره الصيفى بالديمان وطلب إليه أن يرشده فى انتقاء (قائمقامى) الأقضية الستة ، وتعيين أعضاء المجلس الإدارى الكبير . فأجابه البطريرك أن مهمته روحية لا تسمح له بالتدخل فى السياسة . ثم رغب الباشا إلى البطريرك أن يحض كرماً على قبول وظيفة فى حكومة الجبل ، فأبى البطريرك الخروج عن حدود مهمته الروحية[1]

أما يوسف كرم الذى كانت تلذعه كرامته المهانة ، وتذكى نار حقده مطامعه المهدورة ، فكان يرى أن العثمانيين سيقضون على امتيازات الجبل تدريجيا لو نجحوا فى تنفيذ النظامات . وكان فى قرارة نفسه يرى أن نجاح المتصرف فى مهمته قضاء على مستقبله السياسى وأطماعه فى الحكم : فالمتصرف منافسه جاء ليسلبه « حقه » فى الحكم ويحل محله ، ويرى فى الوقت نفسه أنه إذا أخفق المتصرف فى سنوات التجربة الثلاث اضطر السفراء إلى العودة إلى المشروع الفرنسى القاضى بتولية حاكم مواطن مسيحى فى الجبل وأنه حينذاك يكون أكبر حظا ممن سواه فى هذا المنصب العالى .

(١) البشعلانى — المصدر السابق ، (رسالة الأميرال ده تينان إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ١٥و٢٩ أغسطس ١٨٦١) ص ٣٥٩ .

ولما حبطت مساعى داود فى استمالة كرم أبحر فؤاد باشا إلى طرابلس وحلّ ضيفا على كرم فى إهدن (١٩ أغسطس) وزار البطريرك وتبرع بخمسين ليرة عثمانية لكنيسة إهدن ، وأوعزالى كرم أن يتوجه إلى دير القمر ، وأن يكون فى خدمة داود باشا ، فقام كرم إلى دير القمر ، ورضى بأن يكون موظفا فى الحكومة الجديدة ، وإن أصر أنصاره والمعجبون به على القول بأنه قبل الوظيفة شريطة الاستعفاء منهابعد اكمال التنظيم (١).

ومهما يكن الأمر فقد عين يوسف كرم مديراً على قضاء جزين . وبعد أن أظهر رضاه بذلك وقبل هذه الوظيفة عاد فاستعفى منها ، وانصرف إلى بلده ، ولا يستبعد ان يكون استعفاؤه ناجما عن أنه شق عليه تنصيب الأمير مجيد شهاب ، منافسه القديم مديراً على قضائى كسروان (٢). يؤيد ذلك ما كتبه ده تينان صديق كرم وأميرال الأسطول الفرنسى فى شواطىء سورية إذ قال إن كرما « لم تخف عليه الغاية من انتدابه لحكومة جزين أصغر الاقضية حيث تقوم فى سبيله صعوبات جمة » . وربما أدرك داود باشا بحصافته أن تسليم كرم إدارة منطقة قريبة من موطنه من شأنه أن أن يزيد قوته فى الجبل ، ولذا عينه على جزين الواقعة فى قلب المنطقة الدرزية . أما كرم فيقول إنه استقال من مديرية جزين عند ما طلب إليه داود باشا أن لا يبقى لديه سوى عشرة فرسان (٣).

والباحث يرى مارواه المؤرخ المعاصر المطران يوسف الدبس رئيس أساقفة بيروت المارونى ، وصديق كرم الحميم ، من أن كرما أبى قبول وظيفة لأنه يعلم أن سفراء الدول لم يقولوا بعد كلمتهم الأخيرة فى تبعية حاكم جبل لبنان ، وأنه إذا فشل داود فى أداء مهمته عاد السفراء إلى بحث

---

(١) المصدر السابق ، ٣٦١ :

(٢) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ ، دفتر رقم (٢) ص ٧٧ قيود مجلس الإدارة الكبير .

(٣) Turquie, Requete et Mémoire justificatif adressés par Joseph Karam aux cinq commissaires Européens à Beyrouth, F. 379

هذه القضية من جديد . ولعمرى أن شهادة الدبس شهادة حق لا ينقصها شىء من العدالة والضبط(١) .

وهكذا رفض كرم عرض داود قيادة المليشيا أو مديرية جزين ، واستجاب لأحلامه فى حكم الجبل التى أثارها فى نفسه على الأرجح بعض الموظفين العثمانيين والعملاء الانكليز فى بيروت ، وبعض ضباط الأسطول الفرنسى وبعض الفرنسيين(٢).

فعلى الرغم من تعاون المسيوبيكلار مندوب فرنسا فى اللجنة الدولية مع المتصرف وفقاً لأوامر وزيرخارجيته ، فإن قنصل فرنسا فى طرابلس المسيوبلانش Blanche بقى يميل إلى كرم ويهتم به . وبقى الجنرال ديكرو قائد مشاه الحملة الفرنسية يعلق الآمال الكبيرة على شيخ اهدن ويرى فى مقاصده مقاصد فرنسا فى الشرق . وما انفك يسعى لربط كرم بالجمعية الفرنسية لحماية نصارى الشرق موجها فتح اعتماد لكرم حتى يتمكن من شراء الاسلحة والذخائر ليتم طرد الاتراك من سوريا ولبنان وإلقائهم فى البحر عند سنوح الفرصة . وكان ديكرو يرى أنه لابد من تأليف رابطة مسيحية كبيرة فى فرنسا « لرفع شأن الموارنة وتحرير الأراضى المقدسة »(٣) . والصحافة الكاثوليكية فى فرنسا كانت تدعم قضية كرم وتثير ضجة كبيرة حول اسمه حتى ولو أدى بها الأمر إلى تشويه الحقائق وتصديق الأكاذيب تحدوها الرغبة فى التدليل على أن الحكومة الفرنسية لم تدافع كما ينبغى عن مصالح الكثلكة فى الشرق . وطبيعى أن يؤدى هذا التأييد الصحفى الحار إلى عدم توازن فى تفكير الزعيم المارونى الشاب وإلى نموروح التذمر والسخط فى الجماعة التى تلتف حوله الذين تلقنوا وجوب الحذر من وكلاء فرنسا فى الشرق

---

(١) يوسف الدبس « تاريخ سوريا » ، ج٨ ، ص ٧٢٨ .

(٢) Beyrouth. T. 14, Rapport du 3 Jan. 1862, F. 23.

(٣) مذكرات أسد رستم ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

والتميز بين فرنسا المؤيدة له ، وبين حكومتها المعارضة له والتى لن تدوم فى دست الحكم(١).

كيف بدأت الأزمة بين المتصرف وكرم ؟

لبث كرم فى اهدن يناوىء الأمير مجيد شهاب منافسه القديم ومرشح الجنرال بوفور لإمارة الجبل . حاول أن يضع العراقيل فى طريق إدارته ، وراح يتهمه بمخالفة الدستور الجديد وكتب إلى داود باشا يرجوه أن يحمل الأمير على احترام الدستور الجديد. وفى نفس الوقت حزب كرم وجوه منطقة الجبة وما جاورها فى شمالى الجبل ، وجعلهم يكتبون له صكا يوكلونه به عن أنفسهم بهذا الشأن ، وطردوا بعض أتباع الأمير ، ورفع كرم العرائض إلى مندوبى الدول ومعتمديها ، وشكا من قسوة الإدارة الجديدة واستبداد رجالها ، وطلب « الإنصاف والحماية »(٢). واستيقظت الفتنة بين الروم والموارنة ، فهاج هؤلاء ، ورفع بعضهم عرائض الشكوى إلى مندوبى الدول ضد « استبداد المأمورين وجورهم » ، ورفعت نسخة منها إلى داود باشا(٣) . سارع داود باشا بالقدوم إلى جبيل فى أوائل أكتوبر ليحول دون تدهور الحالة ، وفى نفس الوقت كتب إلى فؤاد باشا فى دمشق يخبره بحوادث كسروان والكورة ، فأسرع هذا إلى بيروت نظراً للمخاوف التى أبدتها اللجنة الدولية أيضاً ، فى حين أسرع كرم فأوعز إلى الأهلين أن يرسلوا عن كل قرية واحداً أو اثنين من أعيانها لمواجهة المتصرف بصحبته .

(١) Turquie, Rapport No. 14 du 21 Janvier 1862 F. 23.
E T:
Turquie, Rapport No. 63 du 29 Avril 1862, F 375.

(٢) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ الدفتر (٢) ص ٧٧ .

(٣) كتب كرم فى مذكرته التفسيرية سالفة الذكر أن سبب الفتنة هو دسيسة رجل من صنائع خورشيدباشا ، ويتهم كرم الأميرحسن شهاب المارونى الأصل بانه اعتنق الأرثوذكسية للحصول على حكم مقاطعة الكورة حيث راح يضطهد أهلها دون تمييز وسكت على تعديات قام بها أحد خاصته ضد قرية مارونية طالبها بالمال زورا وبهتانا ، واحتقر ديانة الموارنة ...
Mémoire Justificatif, op. cit., F. 384.

ولم يلبث أن قدم الشيخ عيد حاتم وكيل رئاسة مجلس الإدارة المارونى مع ترجمان المتصرف موفداً من الباشا ، فناوله كرم عريضة كان نظمها وفيها رغبة الأهالى فى مواجهة دولته لإنهاء الخلافات . ومن ثم توجه كرم إلى بلدة البترون على رأس فريق من الوجهاء ، مع أن المتصرف كان قد نبه عليه بأن يحضر بجمهور لا يتجاوز عدد أفراده الخمسين ، « وانضم » إلى موكب كرم فى الطريق عدد غفير من الناس ، ما فتئوا يتزايدون حتى بلغ عددهم عند مداخل البترون الألف نفر(١).

بسط كرم للمتصرف شكاوى الأهلين ، وطلب عزل الأمير مجيد شهاب وأكد أن ما وقع من قلاقل فى الشمال جاء عن يد بعض الأشقياء الذين لا تربطه صلة بهم . ولكن داود باشا رأى فى تجمهر الشماليين وتعرضهم لرجاله فى البترون تحدياً لسلطته وتهديداً لحكومته فرفض اقتراح كرم . وأجاب أنه سينظر فى الشكايات لدى وصوله إلى منطقة الكورة ، وأدرك كرم أن المتصرف تكدر من كثرة الجماهير التى صحبته ، فصرف القسم الأكبر منها واجتمع مع داود باشا ثانية وقال إنه لا ينبغى إلا إحقاق العدالة ، وأنه يرغب فى حل جميع القضايا وفقاً لمبادىء العدالة . أجاب المتصرف أنه يرغب فى رؤية الذين يشكون من الجور والظلم على حدة ! ووعد بأن يطبق القانون والعدل ، وينظر فى الشكايات الموجهة ضد الأمير مجيد ، وأمر بجباية الأموال الأميرية .

وأبرق داود إلى فؤاد باشا أن كرماً يهدده على رأس جمهور مسلح ، وأنه لابد من استدعائه إلى بيروت واستجوابه ، ففعل فؤاد باشا بما أوصى به داود ، وأشار المسيو كرامبون سكرتير بيكلار على كرم بتلبية الدعوة ، وأعطاه تذكرة مرور باسم قنصل فرنسا تأميناً له ، وكان أعضاء اللجنة الدولية قد استنابوه عنهم فى هذا الحادث ، واتجه كرم إلى بيروت مع بعض

(١) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ نفس الصفحة وما بعدها .

رجاله ، وقبل أن يصلها زار الدارعة الفرنسية موغادور وقابل الأميرال غراندبير Grandière ، قائد القاعدة البحرية الفرنسية فى سورية وخلف ده تينان ، وحدثه بما جرى ، فعرض عليه الأول البقاء فى الدارعة، ولكن كرماً يبدو أنه فضل التوجه إلى بيروت[١]، حيث أوعز إليه فؤاد باشا بوجوب الانقطاع عن العمل السياسى .

وحين تجمعت لدى داود باشا شكاوى صارخة عن اشتراك كرم فى قلاقل الجبل ، طلب القبض عليه[٢].

أطلع فؤاد باشا اللجنة الدولية على الأمر ، وكان رأى الأكثرية أن يجرى تحقيق، ولمجلس الجبل وحده صلاحية محاكمة كرم . ولكن داود باشا لاحظ أنه إذا أحيلت إليه محاكمة كرم فسيكون فى وضع الحاكم والمدعى معاً . وكان من الواجب إذن دعوة محكمة فوق العادة ، بيد أن التحقيق القضائى فى هذا الظرف كان من شأنه أن يحدث ضجة كبيرة ، وأن يكون له نتائج مؤسفة تسىء إلى الهدوء العام فى الجبل .

ارتأى بعض أعضاء اللجنة أن يبقى كرم دون محاكمة ، ورأى آخرون أن النفى يجب أن يسبقه تحقيق[٣]، وشرح داود باشا للمفوضين دوافع طلبه

---

(١) البشعلانى ، عن ديكرو (ص ٣٧٢) .

(٢) يذكر البشعلانى أن المتصرف اتجه بعد مقابلة كرم إلى زغرتا ونزل عند ميخائيل بك كرم وسماه عاملا (مديراً) ثم حضر البطريرك ونزل فى دار يوسف لك وجاء الباشا لمقابلته وإذا بصوت التحورب (حداء الحرب) فى أطراف البلدة ، فأمر الباشا بإسكات الجمهور فزادوا هياجاً ، وأطل البطريرك والمتصرف لتهدئة الحركة ؛ فأطلق أحدهم القرابينة عليهما ، فتركا الغوغاء ودخلا . وفى اليوم التالى عاد البطريرك إلى الديمان .. وهبط المتصرف من زغرتا ، وفى أثناء ذلك رغب رجال الباشا فى القبض على المحركين ولكن رجلان من اهدن خلصوه من بين أيديهم فزاد الباشا غيظا وهبط إلى طرابلس حيث كتب إلى فؤاد باشا ليحجز البك فوضعه تحت الترسيم » .

البشعلانى عن حديث أسعد بولس صديق كرم ، ص (٣٧٠ — ٣٧١) .

(٣) Turquie, Rapport No. 188 du 24 Déc. 1861, F. 424.

إخراج كرم من البلاد . قال إنه يستخدم حقه كحاكم، وأنه يأمل ألا يعرقل ذلك . واعترف مفوضا النمسا وروسيا بصواب حجج داود ، فى حين وجه إليه مفوضا بروسيا وبخاصة انجلترا نقداً مراً . أما المندوب الفرنسى فإنه لم يبد رأياً ، وسكوته كان مفهوماً ، فهو الذى حض المتصرف على عدم رفع دعوى على كرم فى محكمة بيروت[١]، وحينئذ تقدم فؤاد باشا باقتراح مفاده أن يصحب كرماً معه إلى الآستانة فلم يعترض أحد[٢]؛ لم يتمسك داود باشا برأيه فى نفى كرم إلا بعد أن أعيته الحيل فى اجتذابه إليه وتسليمه وظيفة فى الحكومة المتصرفية .

وقد اعترف كرم فى مذكرته المسماة «رسالة الإسكندرية» بتاريخ ١٣ يولية سنة ١٨٦٣ أنه عندما كان «تحت الترسيم» فى بيروت أرسل المتصرف ابن عمه داود افندى بصحبة المطران بطرس البستانى للسؤال عنه، «وقد ندبنى بواسطتهما لقبول خدمة رسمية ، وكان وعدنى قبلا أن يستدعى تسميتى باشا فريق إذا قبلت عنده خدمة وأكون بوظيفة معاون له » ، ولكن كرماً رفض هذا العرض وأصر على طلب محاكمته القانونية[٣]، وأدرك بأن المتصرف إنما يريد أن يسلك معه سبل التفاهم والمصالحة دون إثارة الضجة التى يرغب فيها كرم لتعكير هدوء البلاد .

أبحر كرم إلى الآستانة صحبة فؤاد باشا على متن بارجة عثمانية فوصلها فى أوائل يناير ١٨٦٢ حيث لمس اهتماماً به ومجاملة لشخصه ، ورغب إليه فؤاد باشا بطريقة غير مباشرة أن يقبل منصباً فى الدولة فاعتذر كرم بعدم كفاءته ، ونزل فى دار فرانكو افندى الكاثوليكى الحلبى موقتاً ثم قدمت له الحكومة داراً فى بيرا بجوار الكنائس ، الأمر الذى أعجبه كثيراً[٤] ،

---

(١) Turquie, Beyrouth T. 14, Rapport No. 3 Jan. 1862, F. 23.

(٢) Turquie, Rapport No. 188, Ibid, p. 425. . .

(٣) رسالة الاسكندرية ص ٢٦ .

(٤) Turquie, Rapport No. 188, Ibid, p.424. . . .

وخصص له مرتب شهرى وكان حراً فى تنقله حتى بمغادرة الآستانة والتوجه حيث يشاء فيما عدا سوريا لمصلحة السلام العام. وقد كتب السفير الفرنسى فى الآستانة أن الباب العالى لا ينظر بارتياح إلى سفر كرم إلى فرنسا فى ذلك الحين خشية أن تتظاهر الصحافة الكاثوليكية لمصلحته «وتجعل منه بطلا وشهيداً مع أنه لاهذا ولاذاك ، فتتحرك أهواء ينبغى أن تبقى نائمة، لمصلحة الجميع»[١] ولكن كرماً لم يطب له المقام فى الآستانة ، وما انفك ينتفض ، ويشكو المتصرف إلى الباب العالى وإلى السفير الفرنسى ويضرب على وتر وجوب إجراء التحقيق معه ومحاكمته ، وفى حالة الرفض طالب بأن يسمح له بالسفر مع عائلته إما إلى فرنسا او إلى بلجيكا ، ولكن هذه السفرة كانت مما يثير ضجة جديدة حول اسمه ، فتفسد آراؤه أكثر فأكثر .

وأخيراً تمكن من مغادرة الآستانة إلى مصر بواســطة الحكومة الفرنسية[٢]. والحق أن الزعيم المارونى تصور أنه لم يعد هناك بعد اليوم أمن وسلام وضمان لعائلته فى الجبل ، بعد أن طلب داود باشا من وكيل كرم محفوظات القائمقامية ودفاترها التى بقيت لدى سيده[٣].

وحدث أن رأى الوكيل فرسان المتصرف قادمين إلى دار كرم، فهرب على عجل ، وقدم إلى الآستانة ليتلقى تعليمات سيده ، وحينئذ سارع كرم وطلب توسط السفير الفرنسى لإخراج أسرته من سوريا . ولما فوتح عالى باشا بذلك أجاب أن الباب العالى لا يعارض فى سكناه بمصر ، بل هو مستعد لأن يرسل كتاب توصية إلى الخديوى[٤]. ونزل كرم فى الإسكندرية أواخر

---

(١) Turquie, No. 14 du 21 Janvier, 1862 F. 69.

(٢) « Rapport No. 14 du 21 Jan 1862, Fos 70, 71.

(٣) لم يكن داود باشا هو الذى طلب دفاتر قائمقامية النصارى من كرم ، وإنمـــا كان مجلس الادارة الكبير قد قرر بجلسة ٢٣ سبتمبر ١٨٦١ أن يطالب الأمير بشير أحمد «ورفعتلو» يوسف بك كرم » بتسليم كافة الدفاتر والمحاسبات « لتجرى الجباية بموجبها موقتا كما علمنا . (مضابط مجلس الادارة ، ص ٣) .

(٤) Turquie, Rapport No. 63 du 29 Avril 1862, Fos 376, 377.

سبتمبر وهو يحمل تذكرة مرور سلطانية ورسالة توصية من السلطان إلى الخديوى . واقام كرم فى مصر سنة وبضعة أشهر ينتظر انتهاء فترة متصرفية داود باشا ليتابع بعدها مساعيه ليتولى منصب حاكم الجبل الذى طالما حلم به ورنا إليه .

* * *

تخلص داود باشا بنفى يوسف كرم من عامل اضطراب وخصم خطير يلتف حوله جمهور غفير من « العامية » ورجال الدين لما توسموا فيه من الخير والإقدام فى نزاعهم مع رجال الإقطاع ، ولما اشتهر من تعبده وتدينه، ونسى المتصرف هــــذا النزاع بين بعض العامية ورجال الإقطاع من الحزب الارستقراطى، أو تناساه فأحاط نفسه فى تشكيلاته الإدارية الجديدة بطائفة من الأمراء والمشايخ ، فجعل كتخداه (مدير شئونه) الأمير أفندى شهاب ، ورئيس مجلس المحاكمة الكبير الأمير أمين منصور أبى اللمع وقائد الضابطة اللبنانية (الجندرمة) الأمير سعد الدين شهاب ، ومدير كسروان والبترون الأمير مجيد شهاب ، ومدير الكورة الأمير حسن شهاب، ومدير المتن الأمير مراد شديد أبى اللمع ، ومدير زحلة الأمير عبد الله شديد أبى اللمع ، ومدير الشوف الأمير ملحم أرسلان ، ومدير جزين الشيخ قعدان الخازن، ومدير دير القمر عبد الله نور[١].

فى البدء جرب داود باشا أن يتفق مع « البورجوازية » الشعبية ويتقرب من احد زعمائها يوسف كرم ، ولكنه بعد ذلك فضل أن يعتمد على الارستوقراطية ضد البورجوازية مع أن الأخيرة هى الأقوى ، لأنها فى نفس الوقت حزب الأكليروس المارونى الذى يسيطر على الأهالى ومعظمهم فلاحون جهلة فى كسروان والشمال ، لأنه اعتبر أن البورجوازيين الشعبين مزعجون مقلقون ومنقسمون .

---

(١) مجمع المسرات ، شاكر الخورى ، ص ١١٢ — ١١٤ .

وبعد نفى كرم فكر فى أن يقوم بجولة إلى شمال الجبل بقصد محو الآثار الباقية التى خلفتها ضده حوادث الكورة ، والإشراف بنفسه على مطالب الأهلين الذين يناصر قسم منهم كرما ، وقسم منهم الأمير مجيدا . وكان داود باشا يعلم أن جولته فى شمال الجبل ستكون حافلة بالمفاجآت والعقبات الواجب التغلب عليها ، ولكنه لم يتراجع عن قراره ، لأن هذا الجزء الشمالى من الجبل هو الجزء المهم وهو المعول عليه فى الحقيقة ؛ فالطائفة المارونية تتركز فيه خاصة أكثر من الجنوب ، وهى هنا قوية متراصة . والحكومة المسيحية التى يراد إرساء قواعدها فى الجبل ، يجب أن تستقيم أمورها فى هذا الجزء بالذات وقبل كل شىء .

إن الجزء الشمالى من الجبل بقى على هامش الإدارة المتصرفية منذ إبعاد يوسف كرم ، وبما أن جزءاً مهما من سكان هذا الجزء يناوئون مديرهم الحالى الأمير مجيد ، فقد أدى ذلك أن حالتهم المعنوية وأهواءهم السياسية الثائرة لم تتحسن ولم تهدأ . إذن فقد أراد المتصرف أن يكافح الشر فى مصدره ويمحو الانطباع السىء الذى يسود ضده ، ولكنه من جهة أخرى قصد من رحلته هذه أيضاً أن يتقرب من البطريرك المارونى ذى النفوذ الضخم الذى لا يمكن تأمين الاستقرار والهدوء إلا بالانسجام التام معه ، على الرغم من أن داود باشا كان لا يستطيع أن ينتظر منه تأييداً مخلصاً مستديماً . ذلك أن علاقات المتصرف برئيس الموارنة الروحى لم تكن على مايرام منذ بعض الوقت . فالبطريرك الأريب الداهية يتهم داود باشا وينتقد دون ضجة الدستور الذى يريد تنفيذه . وهو مقتنع أن هذا التنظيم الحالى موقت ، وأن الدول ستقرر ثانية العودة إلى الحكومة المواطنة ولذا فالبطريرك لا يهتم كثيراً بنجاح مهمة المتصرف ، ولايبذل فى سبيل ذلك أى جهد . ومن جهة أخرى لا يغفر للمتصرف إبعاده يوسف كرم الذى يكن له عدد كبير من علية الأكليروس المارونى محبة أبوية . وسواء أكان البطريرك مخلصاً فى ميله لكرم وصادقا فى العطف عليه أم أنه كان

يتظاهر بذلك ليكسبه إلى جانبه ويستند إليه فى نزاعه مع المتصرف أم خشية من البورجوازية الجامحة التى لم يعد أمامها بعد إلغاء الاقطاعية سوى أن تكشر عن أنيابها لأصحاب الأملاك الأكليريكية الشاسعة الذين ينعمون بأطايب الحياة وترفها ، فالذى لاشك فيه أن هذا الموقف الجافى المتحفظ الذى اتخذه البطريرك بولس مسعد مرده أيضا أمور تتصل بالسلوك واللياقة والكياسة الاجتماعية التى يعلق عليها كل من البطريرك والمتصرف أهمية كبرى ، فكلاهما يتهم الآخر بقلة الاحترام بالاعتبار الواجب لصاحبه ، وبأنه لايحافظ فى صلاته ومراسلاته معه على الشكليات والبروتوكولات المألوفة[١] .

وفى أوائل يونية ١٨٦٢ قام داود باشا بجولته الادارية فى شمال الجبل يرافقه مدير المنطقة الأمير مجيد شهاب وبعض كبار الموظفين ، وفى ذهن الباشا عزم على تناسى الجنح السياسية التى اعتبر بموجبها أهالى جبة بشرى واهدن وزغرتا مسؤولين عنها . فمنذ حوادث الكورة ، رزح هؤلاء تحت وطأة التهديد والملاحقة والتوقيف مما جعلهم يعيشون على التوتر والخوف والحقد . ولكن المتصرف لم يكشف عن نية المصالحة هذه إلا للمسيو بيكلار الفرنسى الذى كان يتهيأ لمغادرة بيروت بعد انتهاء مهمة اللجنة الدولية . ولو أدرك القوم مقصد المتصرف ومغزى زيارته لتلطفت

---

(١) Turquie, Beyrouth T. 14, Rapport No. 5 du 21 Mai 1862, F. 65 . . .

يذكر دالو أمين سر داود باشا أن البطريرك لم يتخل عن تشدده فى تعامله مع المتصرف وأن السياسة لم تكن هى المحرك الرئيسى لشكوك الحبر ، إن آداب اللياقة الشرقية كانت تتطلب أنه فى كل رسالة ينبغى أن تكون السطور منعطفة أكثر نحو المرسلة إليه . بيد أن القدر شاء أن تكتب أول مراسلات داود للبطريرك من قبل سكرتير أورثوذكسى . وهذا خبثا منه أو عداء ساذجا لرئيس الكنيسة المنافسة له ، أفسد الأمور . وتحققت كسروان كلها من هذا الانحراف الذى ينبو عن أصول اللياقة المعروفة بدرجات . .

D'Alaux, op. cit., p. 35, Note. . . .

وشاكر الخورى فى مجمع المسرات يذكر أن المتصرف أغاظ بعض البطاركة بكتابته له : « بطريرك أفندى » على غير اصطلاح لبنان . (ص ١٠٥) .

أهواؤهم الثائرة ، ولشاعت بينهم نوعا روح التساهل والاعتدال والمسالمه ومشاعر الولاء ، ولتجنب المتصرف كثيراً من العنت والضيق الذى واكبه فى شطر رحلته الأخير .

ومن الحق أن نتابع هذه الرحلة لا لأنها هامة فى حد ذاتها إذ تصور حالة الشمال من الوجهة النفسية ، بل لأنها ستمهد السبيل أمام أحداث بالغة الخطورة لها اتصال كامل باستقرار نظام الحكم الذى يجهد المتصرف لتأمينه فى هذه المنطقة الجبلية المنعزلة ، التى يقطنها جماعات وشيع متعادية من الموارنة السريعى التأثر والتحمس لدى اندلاع أى شغب .

كانت مهمة المتصرف محفوفة بالمتاعب ، وقد تم فيها أول تنازل اضطر الباشا للقيام به على أنه أقل التدابير أذى ومضرة ، ولم يدر بخلده أن موقف الملاينة والمسايرة الذى أصطنعه فى هذه الجولة سيحفز سكان الشمال إلى طلب امتيازات أخرى وتنازلات أشبه بالهزائم تصيب المتصرف الذى سيحتملها بصبر وأناة ريثما تتوفر له القوة الرادعة .

دخل داود باشا منطقة بشرى حيث مكث فيها بضعة أيام والحالة على مايرام ، ومذنبو البلدة لم يفروا من وجهه ولم يقلقوا بل عادت الثقة إليهم . وانتظرت إهدن المتصرف عبثاً . ذلك أن الباشا انتظر حتى يأتى وجهاء إهدن إليه ويرحبوا بمقدمه ويدعوه إلى قراهم كما هى العادة المألوفة ، وكما فعل أهالى بشرى .

ولكن أهالى إهدن أخطأوا إذ ذهبوا بعيدا فى التوجس والحذر : وقد يقال اعتذاراً عنهم أنهم كانوا يجهلون نوايا الباشا ، ويخشون توقيفهم لأن جميع وجهاء إهدن — بلدة يوسف كرم — كانوا تقريبا مسؤولين ومتهمين فى حوادث الكورة على حين أن مشايخ ووجهاء بشرى ، أو على الأقل الذين ذهبوا منهم لملاقاة الباشا ، لم يكونوا كذلك (١) . تألم داود

(١) Beyrouth, Ier Annexe à la dép. No. 16, du 19 Juin 1862, Fos 96, 97.

باشا من انتقاص اعتباره ، وعد ذلك بادرة سوء نية ، ومما زاد فى ميله إلى هذا الاعتقاد ماروى له على لسان أحد فلاحى إهدن أن المتصرف يحسن صنعاً إذا ترك فى بشرى قائد الجندرمة بطرس واكد حبيش ، وواحدا أو اثنين من الشخصيات المكروهة فى إهدن لئلا يكون حضورهم سببا فى استفحال الاضطراب . وفهم الباشا أنه لن يستقبل فى إهدن إذا صحبه هؤلاء الأشخاص ، فغضب وغير وجهته وقدم إلى ديرسان أنطوان للأرمن الكاثوليك بينما كان بعض أهالى إهدن يسرعون لملاقاة الباشا ، وتهيئة « العراضة » المعتادة ، ولكنهم رأوا أن المتصرف قد بدل طريقه ، فقفلوا راجعين إلى قريتهم مغاضبين ،وحينئذ سمعوا أن ميخائيل شقيق يوسف كرم قد اعتقل فى سان أنطوان ، وتعقدت الأمور عندما وقع اشتباك بسيط بين الضبطية اللبنانية بقيادة واكد المذكور وبين بعض أقرباء كرم الذين نفروا إلى زغرتا المقر الشتوى ليوسف كرم وسببوا هياجا شديدا(١) .
ولم يبق شك لدى غالبية الأهالى فى أن الباشا يريد بهم سوءا . وتحدث البعض عن مهاجمته وقطع السبيل عليه فى المطرانية الأرمنية ، وفى اليوم التالى اتجه المتصرف إلى قلعة إيعال بعد أن أطلق سراح ميخائيل كرم ، وأمر بتوقيف كل شخص قادم من زغرتا وسجنه . وكتب قائمة بأسماء بضعة عشر رجلا أرسلها إلى زغرتا وطلب من المرقومين مقابلته ، وفى المساء حضر بعض الرهبان والخوارنة إلى الباشا فطردهم وأعلن أنه يريد المطلوبين. وحينئذ تميزت نفوس أهالى زغرتا من الغيظ والحنق ، وأعلنوا أنهم لن يسلموا أحدا ، وكان أكثرهم حماسا يتحدثون عن إحراق القرية فوراً والنجاة إلى شعاف الجبل . وفى اليوم التالى حضر ميخائيل كرم إلى إيعال وبين للمتصرف المتذمر أن القوم لايحضرون مخافة القبض عليهم ، وأن إعطاء أمان مكتوب عربونا على الصفح ، يجعل القرية كلها رهن إشارته .

(١) Beyrouth, T. 14 2ème Annexe à la Dépêche politique No. 10 du 19 Juin 1862, p. 102.

وبعد تردد سلم المتصرف إلى ميخائيل كرم العفو ، ومن ثم هدأت الأحوال ، واستقبل المتصرف خمسين من أعيان زغرتا فى إيعال ، وفى صباح اليوم التالى غادرها الباشا إلى طرابلس راضياً .

ويبدو أن المتصرف الذى حدثه مستشاروه كثيراً عن الأهواء الثائرة والنزعات المتمردة فى شمال الجبل ، كان قد دخل جبة بشرى بادىء الأمر وهو مقتنع بأنه مواجه مؤامرة ودسيسة منظمة جدا فيها ، روحها فى الأستانة ، ومسرحها فى إهدن ، بدليل أنه عندما قبض على ميخائيل كرم فى سان أنطوان فاجأه بأن طلب منه تسليم مراسلاته مع الآستانة ، وبيان خيوط المؤامرة(١) التى لم تكن توجد إلا فى مخيلته المرهقة . وربما فكر المتصرف أن يوسف كرم استجاب لمكائد الترك وخابر أخاه لتدبير المعضلات وبث العراقيل أمام إدارة المتصرفية التى لم يسلم العثمانيون بها إلا مكرهين . ولم يفت المتصرف أن يغمز من قناة مدير الشمال الشهابى محمى فرنسا ، وغرضه من ذلك أن يخفض منزلته فى نظر ممثل فرنسا ويتهمه بتعكير الإدارة المسيحية القائمة ، فقد لمح الباشا إلى قصور «المديرين» بحسرة وتساءل بتأثر : « أليس من المؤسف أن أكون مضطرا للاهتمام شخصيا بالمقاطعات ؟ ماذا يعمل المديرون ؟ » (٢) وقد شكا مرارا من هذا «الإهمال المقصود» الذى يرتكبه مديرو الشمال وبخاصة الأمير مجيد مرشح فرنسا لإمارة الجبل سابقاً .

واتهت جولة المتصرف بخضوع شمال لبنان أمام مظاهر الاعتدال وظواهر القوة القاهرة العثمانية التى كانت موضوعة تحت تصرف الباشا فى جبيل وإيعال . ولكن داود باشا حرصا منه على إرضاء الرأى العام

(١) Ibid, F. 103.
(٢) Ibid, F. 105.

المارونى وتهدئة مخاوفه ، سحب العساكر العثمانية تماما من هاتين البلدتين(١) .

لماذا جنح المتصرف إلى سبل التوفيق واللين فى الخروج من هذا المأزق الذى كاد أن يهدد حكمه ويقلبه رأسا على عقب ؟ ولماذا لم يعط عصاة زغرتا درسا فى الطاعة يكون أمثولة للمناطق الأخرى ؟

فى الحق لم يكن لدى داود باشا لسوء الحظ قوى كافية ، فالضرر الذى كان جنوده العثمانيون قادرين على إلحاقه بالأهالى المتمردين سوف يؤثر كثيرا على إدارته ، وفى الواقع لن ينجم عنه سوى تخريب « المناظر » الخشبية وغزو الحقول ، ولكنه لن يتمكن من المشاغبين الذين يسهل عليهم الفرار والاختفاء بحماية كل البلاد .

إن داود باشا كان ينقصــه عنصران لا غنى عنهما للحكومة المستقرة القوية وهما المال والجيش ، وهو محروم من كليهما مادامت مقاطعات الشمال ممتنعة عن دفع ماعليها من الضرائب ، ومادام ليس لدى المتصرف من وسيلة لإرغامها على الدفع سوى استخدام الجنود النظامية العثمانية الذين قد يؤدى ظهورهم فى الجبل إلى ثورة عارمة وسخط بالغ على الإدارة المتصرفية . بيد أن خروج الباشا من مأزق إهدن وزغرتا لم يكن خروجا مشرفا ؛ على الأقل بالنسبة لأهالى الشمال الذين أخذوا ينسبون هذا السلوك الحكيم إلى الضعف للتمادى فى مطالبهم . ورأى أعداء المتصرف فى جنوحه للسلم تشجيعا لأطماعهم ، وفرصة أخرى لمناوءته والانتقاض عليه قريبا فى كسروان ، ولم يتأثروا قط بما كان يبذله من جهود مضنية منذ قدومه إلى الجبل كى يجعل نفسه مقبولا من جميع أبناء الطوائف الست عن طريق التوفيق بين مصالحها المتعارضة ومنازعها المتباينة ، وتسكين

(١) Beyrouth, T. 14 Rapport No. 11, du 3 Juillet 1862, F. 107.

الأهواء الجامحة ، وعن طريق القيام بجولات يستمع خلالها إلى مطالب الأهلين ويتدارس معهم أفضل الحلول لمشا كلهم ومسائلهم . إن جولة المتصرف الأولى فى كسروان التى قام بها بعد استقراره فى الجبل بشهرين كشفت له حقيقة هذه المنطقة المارونية الصرف التى لم تتمتع بالهدوء التام منذ عصور موغلة فى القدم. حتى أن الأمير الشهابى صاحب الحول والطول كان لا يسعه إلا مسايرة أهلها الجفاة ورؤسائهم الإقطاعيين ذوى السطوة والنفوذ ، أما اليوم فيسيطر على كسروان شيع قوية وأحزاب لكل منها صبغة خاصة ، وهى تلجأ غالبا فى منازعاتها إلى السلاح وأهمها حزب الأمراء والمشايخ (الارستوقراطية) وحزب الفلاحين (البورجوازية الشعبية) والحزب الاكليريكى الذى أخذ يمارس نفوذا طاغيا خلال السنوات الأخيرة . كان على داود باشا أن يسترضى هذه الأحزاب المارونية التى كانت ترى أن نظامات ١٨٦١ لم توضع لتلائم مصالحها ، لأنها الغالبية الساحقة فى الجبل ، ولأنها لا ترى ندا لها سوى الدروز(١) .

إذن فالأرض كانت ممهدة للفتن والدسائس ، واستياء علية الاكليروس المارونى من داود باشا سيخلق له المعضلات فى شمال الجبل ، فقد اعتاد الناس هنا على سماع انتقاد أعمال المتصرف من قبل أولئك الذين يعبرونهم رؤساءهم الحقيقيين فيرددون هذه الانتقادات دون أن يفهموا واقع الحال رغم أنه ليس ثمة شكوى مشروعة يمكن أن يكون المتصرف مسؤولا عنها . فقد تذمروا من قلة نسبة الموارنة العددية فى المجالس ، كما اشتكوا من ضريبة السبعة آلاف كيس ، ولكن الفلاحين وحدهم كانوا مقتنعين بأن داود باشا هو سبب هذا الترتيب الذى أقره ممثلو الدول قبل أن يكون شخص المتصرف موضع بحث . ومع ذلك فهذه إحدى الوسائل لنزع الثقة من المتصرف . ومن السهل أن نتصور كيف أن الدعاية والتحريض

(١) Beyrouth, T. 15, Rapport No. 72 du 17 Déc. 1863, F. 164.

على عـــدم دفع الضرائب كانت تلقى القبول والرضى من جمهرة الفلاحين الجهلة .

والقلاقل التى ستندلع فى كسروان لن تكون ثمرة الصدفة ، ولن يسببها فقط أصدقاء كرم أو الاكليروس أو الأمراء المهددة مراكزهم ، بل سببها موقف هذه الأحزاب الثلاثة عموما ، ولنسرع إلى القول بأن هذه « الثورة » التى نشبت فى كسروان كان مبعثها حادثة جرت فى غزير نتيجة اقتراح طيب قدمه داود باشا إلى مجلس الإدارة لوصل غزير بالبحر ، فلنر ما كان من أمر هذه الثورة وعواقبها :

أزمة غزير الخطيرة وعواقبها : أراد المتصرف المصلح أن يسدى خدمة لهذه المنطقة المقلقة استمالة لأهلها ، فاقترح إنشاء طريق « عجلات كروسة » يصل مركز كسروان بالبحر ، ويؤهل جونية فى المستقبل أن تكون مرفأ حقيقيا للجبل . استقبل أهالى غزير هذه « اللفتة » بالرضى ، وأقر المجلس المحلى هذا المشروع ، ونظم المساهمة فى أعماله ، وأقر ذلك كله مجلس الإدارة الكبير ، وتقرر أن تساهم القرى التى سيمر بها هذا الطريق بنصيب ضئيل من المال ، والحكومة لقاء ذلك تسقط عنها ضرائب البقايا التى عليها منذ سنوات عديدة وقدرت بمبلغ ١٢٠ ألف غرش ، كما تعهد المتصرف بأن يقدم مهندسا مع سائر الأدوات اللازمة لسير العمل(١) .

« وأن الأهالى لا تتكلف سوى تقديم الفعلة . . . وبناء عليه صدر أمر دولة المتصرف باستحضار الأدوات اللازمة مع المعلمين وتعيين مناظرين لمباشرة الشغل »(٢) . . وعندما طلب تنفيذ المشروع بدأت الاعتراضات ،

(١) Beyrouth, T.14, Rapp. No. 23 du Sept. 1863 F. 161 et s.

(٢) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ ، الدفتر رقم (٢) ص (٧٧ — ٨٠) .
ومضبطة نمرة ١٥٨ الدفتر رقم (١) بتاريخ ٢١ آذار سنة ١٢٧٨ مارتيه .

قيل إن الوقت وقت قطف الشرانق ، والعمال نادرون ، ولكن إذا شاء المتصرف أن يؤجل التنفيذ شهرين فسيكون كل شيء معداً . وحينئذ رؤى أنه عوضاً عن مساهمة السكان مباشرة فى عمل الطريق ، يمكنهم أن يدفعوا نقداً مبلغ ٢٥ ألف غرش أجرة العمال على أن تدفع غزير نصف المبلغ ، والقرى المجاورة النصف الثانى . بادر العقلاء فى غزير بناء على دعوة الحكومة بدفع ما عليهم للأمير مجيد شهاب مدير كسروان ولكن جمهوراً من المتحمسين تألف ضدهم وهددوا مساكنهم . طلب داود باشا توقيف المسؤولين ، ولم يكد ينفذ أمره حتى تجمع الشبان من القرى المجاورة وانضموا إلى زملائهم فى غزير وهاجموا السجن وانتزعوا المسجونين من يد السلطة . وكانت الصعوبة فى التفاهم مع هؤلاء الشبان ، لأن الكبار عموما لم يقروا هذا التمرد على السلطة . وكان لا بد من إظهار القوة والسطوة وإلا تعذر حكم كسروان . وكان المطران والأمير مجيد والوجهاء إلى جانب استعمال وسائل الردع والقوة ، وكتب مجيد للمتصرف ينصح بوجوب سوق طابور عسكر شاهانى مع فرقة من الضبطية اللبنانية لتأديب المتعصبين ، ولكن داود الحصيف أدرك مساوىء ذلك ، وأرسل ابن عمه داود أفندى مع مائة من رجال الضبطية إلى غزير لأن مجيداً أعلن أنه لا يقدر على شيء ما لم تصله النجدة . وكان من المرجح أن ينجح هذا التدبير لولا أن داود باشا استحسن أن يسلم قيادة الضبطية لابن عمه الذى لم يكن فقط تنقصه المزايا المطلوبة للرئاسة العسكرية ، وإنما أيضاً كان ذا نقيصة مزدوجة؛ فمن جهة لم يكن يستطيع فرض سلطته على الموارنة ، ومن جهة أخرى أنه أتى بقصد مراقبة الأمير مجيد . ومهما يكن الأمر فقد ارتأى المتصرف وجوب تسليم قيادة الضبطية إلى الأمير قيس شهاب فأرسله فوراً مع ١٥٠ رجلا ينضم إليهم مثلهم لنجدة مجيد . ولكن الأحداث كانت تجرى سراعا فى كسروان . أهالى غزير رفضوا السماح لداود أفندى بالدخول مع قواته فترك ٥٠ رجلا فى جونية وتسلق الجبل بالباقين ، وفى منتصف

الطريق أطلق عليه النار ، وتدخل الكهنة ومجيد ورجوه بأن يتجنب الاشتباك والملاحقة . على أن الأزمة سرعان ما تفاقمت عندما أخذت تتوالى جماعات مسلحة لمساعدة الثوار من إهدن وبشرى وجهات كسروان بحيث اضطر داود أفندى والأمير قيس إلى التراجع حتى نهر الكلب وقد اعتذر « الأمراء » عن هذا التراجع « غير المشرف » بأن المهاجمين كانوا ٣ — ٤ آلاف وأن إطلاق النار عليهم سينجم عنه ضرر بليغ[1] .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى موقف قنصل فرنسا العام المسيو أوترى — Outrey كان موقفه طوال فترة القلاقل موقف التعضيد والتأييد التام للمتصرف . وعندما أشاع أعداء داود أن خلافا شجر بينه وبين القنصل ، بادر هذا لمقابلة الباشا والاتفاق معه على وسائل العمل لتلافى تفاقم الثورة وردع الثوار بالحسنى ، وذلك تكذيباً للشائعة المغرضة التى تستهدف تشجيع الثوار على المضى فى عصيانهم الذى ترضى عنه فرنسا حامية الموارنة، وقد صدق الثوار هذه الشائعة حتى أن عدداً منهم صعدوا على ظهر بارجة فرنسية كانت أرسلت إلى مياه جونية للاطلاع على مايجرى بدقة ، وذكروا لرجال البارجة كيف انتصروا على الضبطية ودحروهم ، وطلب الثوار من « معاونيهم » كمية من البارود ، ولكن هؤلاء خيبوا ظنهم[2] . وتوسط القنصل الفرنسى بين المتصرف والثوار ، ونصح هؤلاء بأن يتوجه وفد منهم إلى داود باشا طالباً عفوه[3] ، وبالفعل التمس الوفد من الباشا العدول عن إنشاء الطريق المعبدة التى تثير هواجس السكان ، وأبدى استعداد السكان لإصلاح الطريق الحالية ، فقبل داود ، ونزل عند رغبتهم مقابل تسليم الأشخاص الذين كانوا موقوفين خلال ثلاثة أيام[4] .

(١) Ibid.
(٢) eyrouth T. 14, Rap. No. 24 du 11 sept. 1862, F. 177.
(٣) Ibid.
(٤) Beyrouth T. 14, Rap. No. 25 du 13 sept. 1862, F. 181.

وهكذا أسدل الستار على أزمة غزير التى هزت مركز المتصرف هزاً شديداً حتى أنه فكر برهة بتقديم استقالته والعودة إلى الآستانة بعد أن شعر بحرج الموقف الذى وضعه فيه شعب عمل المستحيل — كما قال — لضمه إليه واستمالته(١) .

ما هى الأسباب البعيدة لأزمة غزير ؟ لا شك بأن مسألة الطريق لم تكن إلا حجة تذرع بها المشاغبون ليزعموا بأن فتح الطريق يهدف فى النهاية إلى إدخال الجنود العثمانيين إلى الجبل . بيد أن ذلك كان محض هراء ، فعندما يفكر المرء أنه بمبلغ ٢٥ ألف غرش يمكن تمهيد الجزء من العشرين فقط من الطريق ، يفهم بسهولة أن المعارضة لها دافع آخر .

منذ سنة يقتفى أنصار يوسف كرم أثر كل ما من شأنه إحداث الاضطراب والقلق فى البلاد . ومنذ وصول شيخ إهدن إلى الاسكندرية كان على اتصال دائم مع الجبل بواسطة مبعوثيه . وعندما كانت تعقد الاجتماعات الشعبية كان الرجال البارزون من الحزب الكرمى وبخاصة الخورى وكيل كرم نفسه ، يحرصون على إثارة نزاع عام وتسميم الأهواء ضد المتصرف . وبإزاء ظواهر خطورة الحالة أجمع من يعرف حقيقة الظروف التى يمر بها الجبل أنه إذا كان على الباشا أن ينحنى دون مقاومة امام هذا الاعتصاب المعادى المباغت فيجب عليه أن يتراجع عن حكم كسروان . وقد ذكرنا أن عددا من الوجهاء ، وحتى مجلس الإدارة الكبير نفسه كان من الرأى القائل بوجوب تسيير الفرق النظامية العثمانية إلى كسروان(٢) ، غير أن الباشا كان يدرك بحق أنه لو دخلت فرقة أو فرقتان إلى المنطقة المارونية فى الجبل لا تحدت جميع مناطق الشمال فى تحالف ضد المتصرف . ولو فرضنا أن الفرق النظامية العثمانية لن تصادف مقاومة ما ، فماذا سيكون موقف الباشا؟

---

(١) Beyrouth T. 14, Rap. No. 26 du 24 sept. 1862, F. 183.

(٢) مضبطة نمرة ٣٠٣ دفتر رقم (١) من قيود مجلس الإدارة الكبير .

لن يمضى زمن طويل حتى تثور به الأهواء وتتهمه أكثر من أى وقت مضى بالتهمة المعروفة وهى أنه أداة بيد السياسة العثمانية ، وحينذاك يجب عليه إما أن يبقى الاحتلال الدائم لكسروان ، أو أن يستقيل عندما يضع حداً للاحتلال . والباحث يؤكد أن اسباب الثورة لا تعود إلى كراهية الناس للمتصرف بقدر ما ترجع إلى الصعوبات التى ما انفكت ترتطم بها إدارته أثناء إرساء قواعدها فى مناطق مارونية محضة . ولم يستطع المتصرف أن يهدىء من ثورة النفوس عليه بسبب مضاعفة الضرائب ، ومساواة الموارنة مع الأقليات الطائفية الجبلية الأخرى . وعلى الرغم من مذهبه الكاثوليكى وتحمسه للمسيحية ومن التأييد الأدبى الذى تبذله له فرنسا باستمرار ، لم يكن داود باشا فى نظر الموارنة سوى موظف عثمانى أرمنى يمثل الأفكار العثمانية ، جاء يحتل مركزا كان ينبغى أن يحتله مواطن منهم . ويلاحظ أن الأرمن فى الجبل كانوا الوحيدين الذين يرفعون فوق أديرتهم العلم العثمانى(١) . وربما يمكن توجيه اللوم إلى داود باشا بأنه لم يظهر فى معالجة الأزمة وما سبقها من قلاقل خلال زيارته الأولى للشمال ، إرادة قوية وعزما أكيدا وإن ضعف حكومته زاد فى ارتباكه رغم أنه شخصيا لم يكن موضع شكوى من جانب الأهلين . ولكن إذا كان سلوكه وتصرفه ، وطبعه القلق لم يكن مما يعطى سلطته صفة ممتازة ، غير أن سجاياه ومبادئه المتينة كانت تخفف كثيرا من مسئوليته ، دون أن يكون لها ، لسوء طالعه ، تأثير كبير على الغوغاء والجماهير(٢) . وهكذا فان تجربة الثورة الأولى حدثت فى اهدن ، عندما « منعه » أهلها من دخول بلدهم ، وقد تكررت هذه التجربة فى غزير عندما اندلعت أزمتها الخطيرة وكادت أن تقلب حكم داود باشا رأسا على عقب .

---

(١) Beyrouth, Rap. (Fain) du 26 Sept. 1862, F. 206.

(٢) Beyrouth, T. 14, Rap. No. 23 du 9 Sept. 1862, F. 176.

ماذا كان موقف المناطق المختلطة من الصراع الدائر فى الشمال ؟ بدت هذه المناطق التى كان يحكمها المقاطعجية الدروز سابقاً ، هادئة أثناء الأزمة العنيفة فى كسروان . وقد اطمأن داود باشا إلى استقرار الأمن فى هذه المناطق ، وإلى رضى سكانها من الدروز والمسيحيين خصوصا عن إدارته ، وتقديرهم للحكم القائم ، فأجلى ، قبل احتدام الأزمة فى كسروان بأسبوع واحد ، العساكر العثمانيين الذين كانوا معسكرين فى دير القمر ، بعد أن دلت القرائن أنه لن يحدث أى اضطراب فى الجنوب . وبذلك تحرر هذا الجزء من الجنود العثمانيين الذين ما انفكوا يحتلونه منذ عام ١٨٤٠ . والأهالى الذين أولو المتصرف ثقتهم ، أبدوا سرورهم من هذا التدبير الحكيم لأن وجود الجنود كان يوحى إليهم بالفزع وبالذكريات السود . ومما يبرهن على تقديرهم لداود باشا أن دير القمر سارعت عندما جاءتها الأنباء الأولى لاضطرابات غزير ، واقترحت مع العرقوب والشويفات أن تقدم المجندين المتطوعين لتدعيم سلطة المتصرف . والحق أن الـ ٣٠٠ أو الـ ٤٠٠ رجل الذين كان بعث بهم إلى الأمير مجيد ، قد جمعوا من هذه المناطق ، وكان حماسهم عظيما إذ اعتقدوا أن الاضطرابات الناشبة فى الشمال يقصد منها إعادة التقسيم الإدارى القديم (القائمقاميتين) . فالمسيحيون فى الجنوب يخشون قبل كل شىء العودة إلى حكومة الدروز ، ولذا فداود باشا كان يمثل بالنسبة إليهم مبدأ غاليا عليهم(١).

تحدثنا عن أزمة غزير الخطيرة ، فما هى عواقبها ؟

فى الحق كان لأزمة غزير نتائج مهمة جدا يمكن تلخيصها فى ما كان من:

١ — فتح الباب أمام مطالبات جديدة من جانب الأهالى .

٢ — انعطاف المتصرف نحو فرنسا أكثر من السابق .

٣ — احتدام النزاع بين المتصرف وبين الأمير مجيد شهاب . ولننتقل إلى التفصيل :

١ — على الرغم من انتهاء حادث غزير وعودة الأمراء إلى مراكزهم وانشغال الفلاحين أيام الآحاد فى تحسين الطريق ، وعلى الرغم من مظهر الخضوع والولاء الذى يسود كسروان ، ولكن يبدو أن كل هذا لم يكن له للأسف الأهمية المرجوة ، فقد بدت فى الأفق السياسى غيوم جديدة منذرة بتعكر العلاقات بين كسروان والمتصرف . واتضحت عندما استلم قناصل الدول الخمس عريضة يناشد فيها سكان بضعة مقاطعات و ٢٤ قرية تأييد القناصل للتهرب من دفع الضرائب على أساس ٧٠٠٠ كيس(١) ، وهذه بادرة خطيرة تهدف إلى التهرب من إحدى الفقرات الهامة فى نظامات الجبل . وليس عجبا بعد الهزائم المتتابعة التى منيت بها إدارة داود باشا فى مناطق الشمال أن تبرز مطالبات جديدة من شعب ميال بطبعه إلى الثورة ، يمارس النفوذ فيه شيع وأحزاب ترمى إلى إرهاق أوربا حتى تعدل النظام الإدارى الحالى فى الجبل . وقد أدرك المتصرف صعوبة الحالة فأوفد ابن عمه داود افندى إلى الآستانة كى يلفت نظر الباب العالى والسفراء إلى توتر الحالة فى الجبل وإيجاد حل لها قبل تدهورها(٢) .

٢ — بيد أن العاقبة الأهم لأزمة غزير كانت انعطاف المتصرف نحو

---

(١) Ibid, F. 176.

(١) يشكو موقعو العريضة من نقص محصول الحرير والعنب ، ومن فقر الجبل وجدبه وأنه برغم ذلك زيدت رسوم الجمارك على المنتجات وبخاصة على التبغ الذى هو محصول « أهم من الحرير نفسه » بحيث لم يجدوا مشترين للمحصول ، وأن منهم من يضطر لعمل طبخه دون ملح بسبب غلاء هذه المادة ونفس الأمر عن الخراف والماعز ، وأن السبعة آلاف كيس لم تكن موضوعة أبدا عليهم وأن ما يدفعونه يتجاوز كثيراً هذا الرقم لأن أعمال المسح (الكاداسترو) الذى يجب أن يتم قبل دفع الضرائب يحتاج إلى عدة سنوات ، وهم ليسوا أغنياء بحيث يقدرون على دفع الضرائب خلال هذه المدة ليعوضوا بعد سنوات . . .

Annexe à la Depêche politique No. 28 du 8 oct. 1862 Beyrouth, T. 14, F. 200.

(٢) Rapp. No. 28 du 8 oct. 1862, F. 193.

فرنسا بأكثر من السابق ، فقد أدرك داود باشا أن جميع ماحدث فى كسروان منذ ١٨ شهرا تقريبا كان يضطره للتنازل والتخلى عن بعض سلطاته و«مواقعه». أو الانحناء والإذعان أمام اشتداد ساعد المعارضة المارونية ضده، حرصا منه على حقن الدماء . ورأى بثاقب نظره ما لوكلاء فرنسا من كلمة مسموعة ونفوذ قوى بين الموارنة ، ومن هنا بدأ داود يحاول أن يستميل سياسة فرنسا ووكلاءها أكثر من السابق ، لما كان يرى من تغلغل النفوذ الفرنسى فى هذه المنطقة القلقة التى تكاد تنفصل فعلا عن حكومته ، بحيث لا يدانيه نفوذ آخر لدولة كبرى . ولا سبيل إلى لومه فى الاستناد إلى الدولة الوحيدة التى كانت فى نظره تستطيع أن تصنع من أجله كثيرا من الخير أو الشر . والحق أن هيبة الامبراطورية الثانية كانت كبيرة فى جبل لبنان وقد تعاظمت بعد قدوم الحملة الفرنسية إلى سوريا سنة ١٨٦٠ ، وبعد أن أقام جنودها بين الموارنة صار المارونى يعتبر نفسه عموما حليف الفرنسى. بل إن بعض الموارنة كانوا يجهرون بانتسابهم إلى الأمة الفرنسية ، عرفانا بجميلها الذى قدمته «بلا مقابل» فى ساعة الشدة .(١) فكر داود أن يستميل النفوذ الفرنسى ويزيد ارتباطه به لمصلحة إدارته المتداعية . وبدأ المتصرف يبالغ فى إبداء أسفه فى كل مناسبة ، ويعرب عن شكواه الملحة من أن فرنسا لا تدعمه صراحة ، وأنها تتردد فى ارسال المدربين العسكريين الذين طالما طلبهم منها ، ومقصده أن يظهر للملأ المارونى بمظهر الحاكم الحريص على محالفة دولة فرنسا ، أن يستعيد العنصر المارونى كتعويض عن « ظلامة » النظامات ، حقوقه بالأكثرية فى القوة الأهلية التى يسعى لتنظيمها على يد ضباط من الجيش الفرنسى ذى الشعبية فى الجبل . وكم تحدث المتصرف مع القنصل الفرنسى فى موضوع إرسال هؤلاء الضباط المدربين ليقوموا بتعليم مشاة وخيالة نواة الميليشيا

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 207.

(الجندرمة) الموجودة سابقاً ولم يفته أن يلمح إلى أنه أبعد الضابط الانكليزى ميزن Meason الذى كان منوطاً به تنظيمها لأجل خاطر الضابط المدرب الفرنسى الذى ينتظر قدومه ومعاونيه بفارغ الصبر . (١) والقنصل أوترى لم يصم أذنيه طبعاً عن هذه الدعوات المتكررة ، فكتب إلى وزير الخارجية يرجو امداد داود باشا بالمدربين المطلوبين لا سيما وأن ذلك كان له فى نظره أهمية بالغة إذ يشكل سابقة خطيرة وكسبا عظيما . ورأى أوترى أن يكون القائد ملما باللغة العربية مع ضباطه المعاونين ، وأن يتحلى بالذكاء والنفوذ لأنه « قد يدعى يوماً لأن يلعب دوراً مهما فى قضية أمن ومستقبل المسيحيين فى سورية » (٢) وفضلا عن أن الباشا كان قد اتخذ لنفسه أمين سر فرنسى فقد وطد صلاته مع المرسلين اللاتين ومع الآباء اليسوعيين الذين تحميهم فرنسا ، كما استمال كثيراً من الفرنسيين المقيمين فى بيروت والجبل إلى جهته . (٣)

ومن العدل أن يسجل الباحث أن سلوك ممثلى فرنسا المؤيد لداود باشا فى بيروت كان يدفع المتصرف دفعا نحوهم ، فقد نشطت القنصلية الفرنسية فى بيروت وتذرعت بكل الوسائل لوقف اضطرابات كسروان، وكان ذلك يتطلب من القنصل الفرنسى أن يسلك بازاء مختلف الأحزاب المارونية التى تحرك الجبل سلوكا يتسم بكثير من الدقة واللباقة والحذر ، وأن يحفظ التوازن بين الموارنة محميي فرنسا ويحول دون وقوع الأذى عليهم ، وبين داود باشا الذى تنظر فرنسا اليه نظرتها إلى الحاكم المسيحى الذى يحاول إرساء قواعد حكم مسيحى يحطم القالة الشائعة يومذاك بأن المسيحيين لا ينفع لحكمهم سوى باشا مسلم بسبب انشقاقهم على أنفسهم ، ويجتهد لإقامة نظام إدارى لائق بعناية فرنسا يكون مثلا يحتذى من أجل بقية مسيحيي السلطنة العثمانية

(١) Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 8 du 3 juin 1862, F. 77.
(٢) « T. 14, « No. 25 du 25 sept. 1862, F. 189.
(٣) « T. 15, « Anonyme du 15 oct. 1863, F. 133.

فى الشرق . ومن هناكان تأييد فرنسا للمتصرف لابد أن يصحبه حرص شديد على عدم الإساءة إلى السياسة الفرنسية التقليدية تجاه الموارنة،وعدم الإخلال بخطة اختيار حاكم للجبل من أهله ، تلك الخطة التى قد تضطر إلى تبنيها من جديد بعد انتهاء تجربةالسنوات الثلاث المحددة لحكم داودباشا ولاختبار نظامات الجبل . وهذا أمر صعب والحق يقال ، وأصعب منه تأمين التوازن بين المتصرف والأمراء الشهابيين والكسروانيين الشماليين ورجال الأكليروس . فقد بدا على المتصرف أنه مستاء جداً من الأمير مجيد إذ يدعى أنه خدعه ، أو أنه على الأقل ترك الثورة تتشكل دون أية معارضة من جانبه ، والأمير مجيد نفسه لا يثق فى المتصرف ، بل يتهمه بأنه ينتهز الفرص لإبعاد جميع الشهابيين عن الإدارة . وأخيراً أهالى كسروان مع علية الأكليروس المارونى يتهمون الأمير مجيداً بتدبير القلاقل لإضعاف حكومة داود باشا وتقوية سلطته الخاصة ، ليبعدوا التهمة عن أنفسهم ويفرقوا بين المتصرف والأمير الذى لايتمتع بشعبية كبيرة بينهم .

والغريب أن هذه الأحزاب الثلاثة المذكورة تنعم كلها بعطف فرنسا ورعايتها ، وكل منها بالتالى ، يطلب تأييد حكومة الإمبراطور فى حالةنزاعه مع الآخر ، فكان من الصعب جداً على القنصل الفرنسى أن يمد يد المعونة إلى أحدها قبل أن يقع فى حيرة كبرى ، ولكنه لم يتردد أخيراً فى أن يعلن تعضيده الصريح للمتصرف الذى أعطيت له السلطة من أوربا ، والذى رشحته فرنسا ودعمته بقوة . ولذلك فقد اصطنع لهجة قاسية نوعاً فى حديثه مع الموارنة والمطارنة والأمير مجيد نفسه . فقد أفهم الأخير أن تأييدفرنسا له لايمكن أن يصل إلى حد تشجيع الفوضى . وأن مزاياه وحقوقه سوف تقدر على أساس أعماله ، وأنه إذا كان عاجزاً عن إدارة مديرية صغيرة ، فسيكون غير جدير بتقدير الناس عموماً له . (١) وهذا يجرنا للحديث عن النتيجة الأخيرة لأزمة غزير .

(١) Ibid. F 188.

٣ — إن أهم نتيجة لثورة كسروان أنها بدأت صفحة نزاع مرير بين الأمير مجيد شهاب وداود باشا الذى كان يرى فى مسلك مدير كسروان مايدعو للشك فى إخلاصه . ولقد صرح المتصرف مراراً أنه إذا كان يحتفظ بالأمير فى كسروان ، فانما يفعل ذلك مراعاة لخاطر فرنسا التى تحميه. ومن الواضح أن هذه العداوة الخفية بين الأمير المدير والباشا المتصرف ساعدت على تغذية روح المعارضة فى كسروان . ولم يبد الأمير كثيراً من الغيرة فى سبيل تحبيب الأهالى بالادارة المتصرفية طالما كان يعتبر أن داود باشا هو العقبة الوحيدة فى وجهه . (١) إن كرامة الأمير ومزيته كوارث شرعى للأسرة الشهابية أعظم الأسر النبيلة بين المسيحيين والدروز فى الجبل ووريث الأمير بشير الثانى المباشر ، ورئيس حزب رجال النظام القديم الذى لاتزال عادات النظام الإقطاعى حية لدى جانب لايستهان به من أهالى الشمال ، مما يضعه فى مركز مرموق ويتميز عن الأمراء الآخرين. (٢) إن كبرياء الأمير قد جرحت جرحاً عميقاً حينما وجد نفسه وسط المعارضة مضطراً لتأييد آراء شخص غريب قادم من الآستانة وليس له جذور راسخة فى البلاد . ومن هنا كان لابد أن تكون شكايات المتصرف من مجيد قائمة على أساس صحيح لولا أنها كانت تنسم بالمبالغة التى هى دوماً نتيجة طبيعة المتصرف القلقة والمسرفة فى الحذر أحياناً ، بحيث أنه كان يعلق أهمية قصوى على « شكليات » كم كان من مصلحته أن يجعلها تمر دون ضجة .

ولسنا نستطيع أن نسرد ثبتا كاملا لشكاوى الباشا وإنما نشير إلى شكوى واحدة كان لها أثر كبير فى نشوب الخلاف بين الرجلين . ففى كسروان التى تقارب مساحتها ثلث مساحة الجبل بأكمله ، حيث القلاقل منذ قرابة عشرين

(١) Beyrouth, T. 17, compte rendu de la mission militaire détacheé au Liban Février 1863 , oct. 1865, Fain, (25 déc. 1865).

(٢) Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 44 du 7 mars 1863. F. 270 & S.

عاما مع أعمال العصيان والشقاوة ، يتهم الباشا مجيداً بأنه يرسل « الحوّالة» الذين يحملون معهم الضرر والأذى للأهالى ، ومقصده ان يزعزع الثقة بالحاكم ويحرك ضده الأهواء والشغب ، فى حين أن نظامات الجبل تضع استعمال الحوالة كوسيلة من وسائل الضغط الحكومى ، بيد أن الأمير يجيب بحق ، أنه فى بلد لم تترسخ فيه بعد نظم الإدارة وطرائق الحكم ، حيث لا يوجد لدى السلطة إلا القليل من وسائل التصرف ، وحيث أن جزءاً من الضرائب لا يمكن إلزام الأهلين بدفعه إلا بفضل هذه الطريقة التى مضى على تطبيقها عدة قرون فى عموم المناطق الأخرى . واتهام آخر يوجهه المتصرف لمديره بأنه لم ينشط لتنفيذ التدابير اللازمة ضد بعض الأفراد ، فيجيب الأمير بأن هؤلاء أناس لهم نفوذهم من أقصى الشمال فى جبة بشرّى ومن الموالين ليوسف كرم حيث لا يمارس الأمير عليهم سوى نفوذ ضئيل[1] . ولا يستبعد الباحث أن تكون مراسلات المطران طوبياعون إلى مجيد أثناء سفره فى أوربا ، قد أوجدت من الآمال فى صدر الأمير ما حمله على الاعتقاد بأنه لم يعد بحاجة إلى «المسايرة والملاينة» . وربما اتصل كبير أساقفة بيروت المارونى بالحزب الذى كان يناصر ترشيح الأمير الشهابى لإمارة الجبل والذى يرأسه الجنرال دى بوفور[2] . وكان من الطبيعى أن يسارع القنصل الفرنسى ليبدد غيوم الخلاف التى تجمعت فوق الرجلين وكان موقفه فى الواقع صعباً فقد كان عليه ألا يغضب أحد الرجلين . ضغط القنصل على داود المتبرم الساخط لإبقاء الأمير فى مركزه بعد أن فكر فى سحب الأمير من مديرية الشمال وتعيينه (كاهية) «وكيلا» له ليكون قريباً منه ، ولكن القنصل رأى وجوب تأخير قطع الصلات على الأقل بين القطبين المهمين فى الجبل. إن إبعاد الأمير الذى وجد نفسه بعد الأحداث الماضية يمثل العنصر المارونى الأكثر أهمية فى الجبل : سوف يساء فهمه ، لأن مجيداً يعتبر صنيعة

(١) Ibid.

(٢) Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 36 du 13 Déc. 1862, F. 236.

فرنسية شأنه تماماً شأن يوسف كرم . ومن المؤكد أن الموارنة سوف ينظرون بأسف إلى السياسة الفرنسية وهى « تضحى » مرة ثانية بأحد الرؤوس الكبيرة فى لبنان لترضى شعور « الحسد» الذى يشعر به المتصرف وتحرم الموارنة من زعمائهم . وبعد أن ساهمت هذه السياسة نفسها فى إرسال كرم إلى المنفى ، لا يستبعد أن تتعرض لجرح الشعور الوطنى إذا غضت الطرف عن امتهان زعيم قليل الشعبية[1] بحد ذاته ، ولكن يلتف حوله كثير من الموارنة لسبب بسيط واحد هو أنه يعارض المتصرف الأجنبى . وليس غريباً أن يتخذ رمزاً وعلما للتضحية ، وشعاراً للبطولة فى نفس اليوم الذى يسقط فيه ، تماما كما حدث ليوسف كرم ، وحينئذ سيلتف حوله جميع المستائين والموتورين ويتحالفون معه . والأهالى سيعتبرون ذلك حجة جديدة للعصيان ، بل للثورة ، لأن صفة مجيد كأمير وكرئيس أسرة شهاب تضعه فى (مقام) أعلى بكثير من يوسف كرم فى نظر مختلف الجماعات فى سائر أنحاء الجبل بحيث يكون شعورهم بالإهانة أعمق وأوسع . فضلا عن أن القنصل رأى أن التخلى عن الأمير لا يتفق مع شرف فرنسا ، فقد كان مجيد مرشح الجنرال بوفور ، وفى كل الظروف كان يظهر خضوعه لرغبات المسيو بيكلار والعملاء الفرنسيين . ولذلك فلم يتردد القنصل فى تحذير المطران طوبيا وتنبيهه إلى أخطار معارضة المتصرف ، والميل لمعاملته معاملة الند للند لمصلحة الأمير مجيد ، وأفهمه أن الانتقاص من اعتبار السلطة العليا فى الجبل لا ينطوى على الحكمة لأنه يشجع المعارضة التى لا يفوتها استثمار ذلك . والحق أن علاقات المطران بالقنصل تدهورت كثيراً نتيجة تصلف الأول وعناده ، مما اضطر الثانى أن يكتب لوزير خارجيته عن حقيقة أسباب الاضطراب فى الجبل بكلمات لها دلالتها ونوردها كما جاءت : « على الرغم من بغضهم للترك فمسيحيو هذه البلاد لا يطأطئون رؤوسهم دون تردد إلا أمامهم (الترك) وأن السلطة الدينية الكنسية لا توحى لهم إلا بالاحترام

(١) Beyrouth, T. 14, Rapp. No 32 du 15 nov 1862. F. 217.

الضئيل (نحو الباشا) ، ولذا كان من الضرورى تصحيح الأوضاع ، وإشعار الوجهاء الأكثر أهمية فى لبنان أن الحاكم الذى تسلم سلطاته من أوربا لا يحتمل أن يعترض على رئاسته من قبل أى كان ، وأن المنافسات التى تستند إلى حجج حقيرة ، تلك المنافسات التى هى جوهر كل القضايا تقريبا فى هذه البلاد لسوء الحظ ، لا يمكن أن تلق تشجيعا منا لا سيما حين تكون نتيجتها امتهان السلطة وإثارة الأهواء الشريرة ضدها»(١).

كذلك تحدث القنصل مع الأمير ولم يكتم عنه عدم ارتياحه من سلوكه الملتوى المتعالى بإزاء داود باشا . وبينما أكد القنصل دعم فرنسا للأمير ، فقد أوضح له بكلمات صريحة أن حكومته عازمة على النظر من عل إلى مسألة لبنان طالما أنها تتعلق بمصالح الجبل والمسيحيين ، دون أن تأبه كثيراً لآراء هذا الشخص أو ذلك من هذه الشيعة أو تلك .

وتملل الأمير الذى كانت تداعبه آمال جسام فى أن يخلف على حكومة الجبل بمعونة فرنسا ، إذا لم يتوصل داود باشا إلى الاحتفاظ بها ، فشكا أن المتصرف يريد أن يحرمه نفوذه الذى يمارسه على مواطنيه الموارنة كفرد من أسرة الإمارة الشهابية التى يحاول المتصرف أن يخفض من شأنها، وقال بغضب إنه مستعد للاستقالة فى سبيل إرضاء فرنسا(٢). غير أن القنصل كان مقتنعاً بوجوب الحد من رعاية فرنسا للأمير الذى وصفه بأنه لا يكن للمتصرف أى أحترام ، ويتظاهر بأنه لا يحسب له أى حساب ولا يعمل إلا وفق مصالحه الشخصية ، وكتب فى ١٥ نوفمبر ١٨٦٢ إلى وزير خارجيته يقول : «لو كان الأمير مجيد رجل المستقبل ، وجديراً بأن يكون له نفوذ كبير فى لبنان ، فربما كان من المفيد أن نتركه يعمل استعداداً للاحتمالات التى قد تحدث منذ الآن حتى انصرام الثمانية عشر شهراً الباقية ، ولكن من

(١) Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 40 du 10 jan., 1863, F. 248.
(٢) Beyrouth, T. 14, Rapp No. 44 ibid, F. 270 ets.

المؤسف أنه ليس كذلك ، وأنى بدأت بالاقتناع المحزن بأنه شأن كل مارونى ليس من الجدارة بحيث يتمكن من حكم لبنان ، وهو كجميع مواطنيه لا تنقصه النعومة الخبيثة والمهارة فى حبك الدسيسة ، ولكن هذا هو كل شىء تقريباً(١) » .

ومهما يكن الأمر فقد اجتهد ممثل فرنسا فى بيروت أن يحافظ على الوضع الراهن بين المتصرف والأمير ، وأن يحول دون قطع العلاقات بينهما بشكل تنقطع معه صلة كسروان الواهية بالمتصرف . لقد آثرت حكومة باريس أن تحافظ على ذلك الوضع بانتظار اتخاذ قرار نهائى بعد انقضاء فترة التجربة التى تمر بها حكومة داود باشا فى جبل لبنان .

أدرك داود باشا مرامى السياسة الفرنسية ومغزى سلوك ممثلها معه ومع الأمير مجيد ، فسعى جهده لاكتساب ثقتها والبرهنة فى كل ظرف على ميوله نحو رجالات فرنسا ووكلائها، والظهور أمامهم بمظهر الحاكم الحريص على مصلحة الجبل وأهله ، المدافع عن دستوره ونظاماته ، الجدير بثقة فرنسا التى تمسك زمام الموقف فى شمال الجبل المقلق إلى حد كبير . ولنسرع إلى القول بأن المتصرف فى كل ذلك كان يصدر عن ميل شخصى للحكومة التى كانت دعمت تعيينه لحكم الجبل ، إذ وجد أن مصالح إدارته ونوازعه الخاصة تتفق فى الانعطاف نحو فرنسا ولكنه لم يخل بأواصر المودة التى تربطه أيضاً مع ممثل بريطانيا بدرجة تكفى لكى يطمئن إلى موقف الدروز الهادىء فى الجنوب حيث يعيش المسيحيون على مودة مع الدروز بفضل قائمقام الشوف الرصين ملحم أرسلان الذى كانت إدارته تغالى فى إقامة العدل حتى أنها كانت تحكم غالباً لصالح المسيحين إذا خامرها شك فى النزاع المعروض عليها . .

(١) Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 32 dn 15 nov 1862, F 217.

لقد كان لتراجع المتصرف الماهر أمام فتنة غزير أثر ممتاز فى نفوس أهالى غزير نفسها ، وهذه الحادثة تسجل بداية نمو حزب (الحكومة) فى المنطقة . ثم إن أسفه الذى أعرب عنه تكراراً بأن فرنسا لا تدعمه صراحة ، وأنها تتردد فى إرسال المدربين العسكريين ، ووصول هؤلاء برئاسة الكابتن (فين Fain) ، كل ذلك كان يسهم فى رفع مكانة المتصرف فى نظر الجبليين ، وفى إظهاره بمظهر الحاكم الحريص على مصلحتهم . ثم إن القوة التى رفض بها داود باشا مزاعم الباب العالى الذى كان يريد — خلافاً للامتيازات المحلية — أن تشمل الجبل ضريبة التبغ الباهظة ، سوف تذلل كثيراً من العقبات التى كانت تحول دون تقربه من أهالى كسروان الذين تهمهم هذه القضية كثيراً . ولنوضح هذه المسألة قليلا :

وضع حصر التبغ فى الدولة العثمانية تحت نظام استثنائى ، وأصبح خاضعاً للضريبة فى نفس مكان إنتاجه . وقد أرسل الباب العالى لهذه الغاية موظفين خاصين إلى جميع أنحاء السلطنة — ومنها جبل لبنان — حيث يلعب إنتاج التبغ وزراعته دوراً رسمياً هاماً فى حياة السكان.

رفض داود باشا رسمياً قبول موظفى المالية المذكورين ، وهو مدرك أن ذلك سيسبب له إزعاجا جدياً . بيد أن القضية التى كان يدافع عنها عادلة ومعقولة ، فمؤتمر الدول الكبرى كان وضع حداً أقصى للضرائب فى الجبل وهو ٧ آلاف كيس ، وكان من السهل جداً الاستغناء عن هذا البند من النظامات لو كان ممكنا جباية رسوم مختلفة — كهذه — قد تبلغ سنويا ٤ — ٥ آلاف كيس كضرائب غير مباشرة . وبالإضافة إلى هذا الاعتبار المهم ، هنالك اعتبار آخر لا يقل خطورة فى نظر المتصرف ، فجباية الرسوم على التبغ تتطلب إيفاد موظفين عديدين عثمانيين إلى الجبل ، ولو قبل داود باشا الموظفين الذين كان يريد الباب العالى فرضهم عليه ، لتجاهل تماماً روح النظامات ، بمعنى أنه لكان قبل مبدأ إدخال موظفين

مرتبطين مباشرة بالآستانة فى صميم إدارة الجبل . بيد أن داود باشا رغم أنه قدم هذه الحجج بحزم ، اضطر لمبالاة الآستانة ، وطلب فى حالة عدم قبول وجهة نظره أن يترك له حرية التصرف لاختيار الوقت الذى يراه ملائما للعمل بموجب التعليمات التى تلقاها . ولم ينس المتصرف أن يحدّث القنصل الفرنسى عن هذه القضية بصفة شخصية جداً(١).

مضى على الجدل الذى احتدم بين الآستانة والمتصرف بصدد ممارسة احتكار التبغ فى الجبل قرابة أربعة شهور دون أن يتطور الوضع أو يتأزم. وقد حاول الباشا فى أثنائها أن يثنى الآستانة عن عزمها تطبيق هذا الاحتكار فى الجبل ، ووجه مذكرة سرد فيها الأسباب التى يعتقد أنه يستحيل معها تنفيذ الأوامر الصادرة إليه . قال إن الجبل الذى وضع له نظام ضريبى استثنائى ليس من الشرعية والعدالة أن يعدل الرقم الذى حدد له بموجب النظامات . ثم شرح داود ببراعة كيف أن كل محاولة لجباية رسوم التبغ فى الجبل ستؤدى إلى الاضطراب لا محالة فى كسروان التى لم تخضع بعد بشكل تام وتذعن لدفع الضرائب المضاعفة .

غير أن هذه المذكرة استقبلت ببرود فى الآستانة ، وأجاب عليها عالى باشا بأنه لا يرى استثناء لبنان من القوانين العامة السارية فى باقى ممالك السلطنة ، وشدد عليه بتنفيذ التعليمات المرسلة إليه آنفا . اضطرب داود باشا من لهجة الرسالة القاسية ، وكان الوضع دقيقا يستدعى سرعة اتخاذ قرار ما . وبعد أن أعاد المتصرف النظر فى المسألة من جميع وجوهها وفحصها، اقتنع أكثر من السابق أنه يستحيل عليه أن يتزحزح عن الموقف الذى اتخذه سابقا ، ولكنه تحدث طويلا بشأنها مع قبولى باشا والى الإيالة ثم أرسل من لدنه عزة أفندى إلى الآستانة ليشرح الأمر لحكومته ، مع

---

(١) Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 42 du 8 fév. 1863, E. 260.

إفهامها بأنه فى حالة تمسكها بتعليماتها ، يجد نفسه عاجزا عن تنفيذ الأوامر المعطاة له باسم جلالة السلطان .

ولا شك فى أن داود باشا قد أمعن النظر فى المسألة ووازن بين شتى النتائج التى قد تنجم عن رفضه، فوجد أن الحل الأمثل هو اختيار أهون هذين الشرين : عصيان حكومته أو إطاعة تعليماتها فى فرض ظلامة ستشعل نار الاضطراب فى الجبل حتما ، وستفقده فى كل الأحوال ثمرة جهوده الطويلة المضنية التى مافتىء يبذلها منذ عامين ، فأعلن داود باشا أنه لن يتردد فى الانسحاب تاركا الحكم لمتصرف آخر تقع عليه مسئولية ما قد ينشب من شغب وثورات فى جبل لبنان . والمهم فى القضية أن أحدا فى الجبل ، لم يجهل بأن هناك جدلا حامى الوطيس بين المتصرف والآستانة فى موضوع التبغ اللبنانى،(١) ولذا فليس بمستغرب أن يميل كثير من الأهلين ، الذين لا مصلحة مباشرة لهم فى عزل داود ، إلى العطف على هذا الباشا الذى يتعرض لسخط رؤسائه الترك فى سبيل دعم حقوقهم بجرأة وثبات .

والحق أن تقدير فرنسا للمتصرف أثناء زيارة الامير نابليون وزوجته لجبل لبنان وسوريا ، كان من شأنه رفع مكانة داود باشا بين أهالى الجبل ، ذلك أن الامير الفرنسى الذى قوبل بمجال الحفاوة من قبل داود باشا ، التمس من الامبراطور أن يمنح كلا من داود باشا والبطريرك المارونى وسام جوقة الشرف(٢) . وقد أدرك المتصرف أنه سيفيد من زيارة الأمير الفرنسى وما صاحبها من الهتافات باسمه ، ولاسيما وأن المليشيا (الجندرمة) اللبنانية التى كانت بعد فى طور التنظيم ، قد اشتركت فى الاحتفال(٣) . ورأى الباشا أن الوقت قد حان ليثبت سلطته فى كسروان ، ويسدل الستار نهائيا على حادثة غزير المشؤومة التى وقعت فى العام الماضى، فقرر أن ينتقل

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 206.

(٢) » T. 14, Rapp. No. 55 du 11 Juillet 1863, F. 364.

(٣) « T. 15 Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 206.

مع مجالسه إلى بكفيّا فى المتن على حدود كسروان حيث يمضى بعض الوقت فى مراقبة شؤون كسروان عن كثب ، لأن إدارته لم تكن قد أحرزت تقدما مذكورا فيها . والحق أن وجود المتصرف فى المتن كان له نتيجة حسنة فقد سر الأهالى برعاية الحاكم شؤونهم المحلية وبوجوده على مقربة منهم ، ولكن هم الحاكم كان منصرفا الحقيقة إلى كسروان ، فقد تبين له أن تسليم مديرية كسروان الواسعة لعهدة مدير واحد مما يضعف سلطة الحكومة المركزية فى بيت الدين ، والحكومة المحلية المستقرة فى غزير . ولذا فقد عزم المتصرف على تقسيم كسروان إلى أربع مديريات على كره من الأمير الذى لم يذعن بسهولة لانتقاص سلطته ومشاركة المديرين الجدد فيها . وفى اختيار العمال والمديرين الأربعة روعيت جميع الهيئات والشيع . فى غزير نفسها وضع أمير شهابى ، وفى المناطق الأخرى عين أشخاص من الطبقة البورجوازية ذوى صلة أما بالأكليروس أو بيوسف كرم ، ورأى داود باشا أن يعين طنوس شاهين عاملا رابعا ، وقد ذكرنا الدور الذى لعبه قبل اثنتى عشرة سنة فى النضال الذى نشب بين الفلاحين ومشايخ الخازن . وقد استنكر البعض هذا التعين ولكن داود باشا كان يعلم أن هذا الرجل برغم ما يحيط بسلوكه وأخلاقه من شكوك فإنه كان يمارس فى الواقع نفوذا حقيقيا على الصعاليك والدهماء — فكان من الخير ربطه بالحكومة . أما الأمير مجيد فقد كان مقتنعا بأن تأييده للمتصرف صراحة ، سوف يجعل فرنسا تدعم ترشيحه لحكم الجبل من بعده(١) .

وجد المتصرف بعد إجراء التقسيمات الجديدة أنه من الضرورى أن يخطو الخطوة الحاسمة ويحضر إلى غزير بنفسه لاسيما بعد أن استقبل الأمير مجيد فى كسروان استقبالا حسنا ، وبعد أن أظهر فوج الجندرمة الذى أرسله إلى البلدة سطوة الحكومة المركزية ، وبعث من جديد علاقات

(١) Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 56 du 11 juillet1863 , F. 370.

مديرية كسروان بالمتصرفية ، بعد أن قطعت تماما منذ أزمةغزير المعروفة وبحجة حضور توزيع الشهادات فى عينطورة وغزير ، قدم داود باشا إلى هاتين البلدتين الواقعتين فى قلب كسروان ، وكان يستقبل فى كل مكان يمر فيه بالحماس والترحيب ،(١) جزاء وفاقا على تراجعه أمام ثورة غزير ، وامتناعه عن إدخال العسكر النظامى العثمانى إلى كسروان ؛ فحقق داود باشا بذلك أملا طالما راوده ، ولم يحتج لأن يلقى درسا على موارنة كسروان شبيها بالدرس الذى تلقته دير القمر فى حوادث الستين ، على مانقل عنه فى ساعة من ساعة غضبه .(٢) وبعد أن تسلم الباشا وسام جوقة الشرف من القنصل الفرنسى (٢٠ أكتوبر ١٨٦٣) تلقى تهنئة أعضاء حكومته فى قصر بيت الدين ، وبديهى أن يكون لذلك أثر فى تبديد كثير من الشكوك التى كانت تخامر أذهان الموارنة من أن فرنسا غير راضية عن سلوك المتصرف فى الجبل ـ وفقاً للأراجيف والشائعات المغرضة . وتحدث كثيرون عن تجديد حكم المتصرف بعد بوادر الرضى الدولى هذه ، والحق أن مجال الحفاوة بالمتصرف كانت مما يوحى بهذا الاعتقاد ، فالقرى مضاءة ومحروسة ، والأمن مستتب ، والناس هانئون حتى أن بعض مسيحى سهل البقاع التابع لدمشق كانوا يغبطون إخوانهم فى الجبل ويعبرون عن أمانيهم بانضمام سهلهم إلى إدارة داود الحسنة(٣).

وكأن الموتورين والحاقدين والناقمين على المتصرف لم يعجبهم استقرار الأمور وهدوء الحال « فمضوا يتابعون تحريك البلاد ويدسون الدسائس ويشيعون الأراجيف لنشر البلبلة والفوضى . نكتفى بالإشارة إلى ما كان

(١) Beyrouth, T. 15 Rapp No 60 du 22 Août 1863, F. 60.

(٢) « T (Fain) Lettre communiqué confidentiellement par M. le Ministre de la guerre au Ministre des affaires étrangères, en date 19 oct. 1863, et Rapp (Fain) du 26 sept. ibid F. 208.

(٣) Bayrouth, T. 15, Rapp N. 62 du 6 sept 1863, Fos. 53, 54.

من قلاقل البترون التى حدثت بسبب جباية الضريبة على الملح . فقد أذاع المهجون أن موظفى الجمارك العثمانية يتجاهلون امتيازات الجبل ويجمعون الضريبة على الملح واستكتبوا العرائض وقدموها إلى القناصل ، وفيها يتظلمون من مضاعفة الضريبة عموما ، ومن رفع الجمارك على التبغ ، ويشكون من غلاء سعر الملح حتى أن كثيرين منهم «اضطروا لعمل طبخهم دون ملح » على ماجاء فى إحدى عرائضهم(١). ونشير إلى ما كان من المحاولة الفاشلة التى قام بها ثلاثون مسلحا لطرد موظفى المالية من جونية مما اضطر إدارة الجمارك العامة فى بيروت لرفع شكواها بلهجة شديدة إلى داود باشا ، كما هدد موظفو الجمارك والمالية بالاستقالة فى حالة عجز الإدارة المتصرفية عن إعادة الأمن إلى نصابه وحماية مأمورى الحكومة ، وأخيرا ماكان من مبادرة المتصرف لاحتلال جونية بفرقة من الجندرمة وعودة النظام إلى مجراه الطبيعى واستتباب الأمن(٢).

وهكذا ، فبينما كانت أعمال التهدئة والتنظيم قائمة على قدم وساق فى كسروان ، كان الهدوء مستتباً فى المناطق المختلطة والجنوب ، لولا نشاط حركة التعمير والإنشاء التى تذكر بأعمال التخريب الماضية ،لما تصور المرء أن الكوارث مرت بتلك البلاد ، ومع أن السلطات العثمانية « بتأجيلها » دفع التعويضات عن قصد أو غير قصد ، قد تركت الباب مفتوحا أمام المسيحيين والدروز لتسوية حساب الدم والخراب ، فإن الثأر قد اختفى كما ذكرنا . الدروز والمسيحيون كانوا يتدربون معا بأمر ضباط صف دروز وضباط مسيحيين فى نواة الجندرمة الوطنية . وكان حظر دخول دير القمر لايزال ساريا على الدروز غير أن تقدم المسيحيين السلمى فى بلاد الدروز بعث من جديد ، فمن أصل ١٢٢٠ عملية عقارية مسجلة عام (١٨٦٢ — ١٨٦٣) فى مديرية الشوف ، لوحظ أن ثلاثة أرباع البائعين

(١) Annéxe à la dépêche politique No. 28 du 8 oct. 1863

(٢) Beyrouth, T· 15. Raop. No. 67 du ler Nov. 1863, Fos, 101, 102.

كان دروزا ، وثلثى المشترين كانوا مسيحيين . وهذا دليل على مدى إسراع السلطة الدرزية المفاجىء فى إقامة العدل بين المسيحيين ، ومدى شعور الاطمئنان الذى نجحت هذه السلطة فى إيحائه لهم فى مثل هذا اوقت القصير . روى دالو سكرتير داود باشا أن أحد المسافرين كان مارا فى أواسط عام ١٨٦٣ قرب بلدة الشويفات المختلطة التى كانت مشهورة فى التدقيق بقضايا الثأر والانتقام ، فسأل أحد السكان لماذا منذ ستة شهور لا يتكلم أحد عن مواطنيه ؟ فأجاب ابن الشويفات «لأن داود باشا فى الوقت الحاضر آخذ على نفسه تسوية قضايانا العائلية وحده ، إذا قتلت مثلا من كان قتل أخى عملا بالطريقة القديمة ، فلست بهذا أقوم بعمل تريد الحكومة توفيره على فحسب ، بل أيضا سأشنق أنا بالإضافة إلى أخى المقتول ، باستعادة قرش واحد يتضح لعائلتى أنها خسرت قرشين[١]».

لقد بلغ من كمال عمل التهدئة ماجعل تجار دير القمر — الذين لم يجرؤوا بدافع الاستياء من تأجيل دفع التعويضات ، على طلب رفع حظر دخول الشارى الدرزى إلى بلدتهم ، — يذهبون بأنفسهم إليه ، وأقام كثيرون منهم فى بلدة بعقلين المواجهة لدير القمر ، أى فى وسط بلاد الدروز . وتدريجيا أتيح لحرس داود باشا المختلط أن يمر فى نفس دير القمر دون أن يتعرف سكانها على الدروز منهم. وفى شتاء عام ١٨٦٣ — ١٨٦٤ أصبح الوضع أفضل بعد أن نقل مركز الحكومة مؤقتا من بيت الدين إلى سبنيه على بعد ساعة من بيروت . ودير القمر التى كانت تعيش بفضل وجود الموظفين المسيحيين فى الإدارات المركزية ، قبلت دون تذمر أو امتعاض، وكتعويض عن خسارتها نواة الجندرمة الوطنية التى كانت تدرب فى بيت الدين ، والتى يمثل الدروز فيها ١٦٥[٢] نفرا . وهكذا تبددت الأحقاد

---

(١) D'Alaux. Revue des deux Mondes, Mai 1866, p. 8

(٢) Beyrouth, T. Rapp. No. 25 du 13 sept. 1862, F. 181 et
Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 208.

المحلية أمام إلحاح المصلحة المادية ، وساهمت تسوية التعويضات المنقولة لدير القمر فى إبعاد أكبر سبب للنزاع بين الدروز المسيحيين[١] .

ولم يحدث مايعكر الهدوء فى المناطق المختلطة إلا ماكان من ذلك القلق العارض الذى سببته عودة فريق من الدروز الذين كانوا منفيين فى طرابلس الغرب ، فقد قام الباب العالى خلال سنة ١٨٦٣ مستفيدا من الهدوء الذى يسود تلك المناطق ، بإعادة بعض أولئك الدروز على دفعتين متواليتين . عاد الفريق الأول وهو ينشد أناشيده الحربية ، وتحول الاستقبال إلى هتاف بعث الذعر فى نفوس المسيحيين ، ولكن الأمير ملحما لم يترك لهؤلاء ، حتى الوقت اللازم للشكوى : لم يوقف العائدين الدروز الذين لم يعلموا بعد بالتطور الذى جرى فى البلاد ، وإنما أوقف أنسباءهم الذين باشتراكهم فى مظاهرات الاستقبال تجاهلوا — عن معرفة — الخطة الجديدة للسياسة الدرزية . ولا حاجة إلى القول بأن الفريق الثانى عاد إلى المناطق المختلطة دون ضجة[٢] .

ويسجل الباحث لحكومة داود باشا على ضعفها أنها استطاعت بهذه السرعة وبهذه النفقات القليلة أن تتغلب على شتى المصاعب فى مجال التنظيم ومجال التهدئة . والفضل فى ذلك يعود بدون منازع إلى المهارة والحذاقة اللتين تغلب بهما داود باشا على المخاوف التى استقبل بها منذ الأيام الأولى. وماسهل مهمته خاصة هو أن هؤلاء السكان المختلطين الذين ماكان يتوقع منهم إلا عطفا جامدا ، قد بذلوا له مساعدة ناشطة تستند دوما إلى العقل بعد أن ظلوا يتخبطون فى مدرسة الأحقاد والفوضى قرابة عشرين عاماً ،

---

(١) من أجل الاطلاع على المشاريع والحلول التى اقترحت لتسوية تعويضات الجبل أنظر :
Beyrouth, T. 14, Rapp No. 47 du 18 avril 1863, F. 302 ets,
15, Rapp No, 71 du 12 décembre 1863 Fos. 156, 157.
15, Rapp. 42 du 18 Jan. 1864, Fos. 232—241

(٢) D'Alaux, op, cit,, pp. 9—10.

وهكذا لقى داود باشا تأييداً عاماً حتى فى مديرية زحلة للروم الكاثوليك المعروفة بصعوبة انقيادها وعرونة أهاليها والمشهورة بكثرة القلاقل والمشاغبات فيها ، كما أن الروم الأرثوذكس فى الكورة كانوا موالين ومطمئنين للإدارة المتصرفية(١) .

وبكلمة ، فقد استقبل أهالى الجبل جميعا داود باشا بحذر وتوجس. وهو نفسه عندما استلم مهام عمله ، لم يكن على الأرجح متأكداً من السبيل الواجب عليه اتباعه فى معاملة القوم ، فى وسط المصالح المتعارضة المتعددة . ولا يستبعد أن يكون المتصرف المسيحى الكاثوليكى الأول لدى وصوله إلى سورية اعتقد أن المسيحيين سيستقبلونه كمدافع عنهم بعد سنة الأهوال . ولذا وجه اهتمامه أولا نحو الدروز ، فبذل معظم جهوده لتطمينهم ، وقد نجح فى ذلك إلى حد كبير . ونجاحه يمكن أن يعزى إلى حالة الانهيار والتفكك التى كان يعانيها الدروز وفتورهم نوعا بإزاء السياسة الانكليزية ، وحذرهم من العثمانيين ، وبخاصة من موقف سوء النية الذى أبداه موارنة الشمال نحو داود باشا منذ اليوم الأول ، ولذا فقد ساهم كل هذا فى أن يلتف الدروز طائعين حوله(٢) . والخلاصة أنه يمكن القول بأن المناطق الواقعة إلى الجنوب من نهر الكلب كانت راضية بحكم داود باشا الذى أرسل إليهم منذ ثلاثة أعوام ، وسكانها لا يهتمون كثيراً بتبديله طالما يعمل جهده لإرضاء المصالح المشروعة لجميع الأهالى على حد سواء . بل إن الموارنة أنفسهم فى المناطق المختلطة الذين يتفقون مع أبناء ملتهم فى الشمال من حيث التذمر واستنكار الحالة السياسية التى فرضتها عليهم النظامات ، ليس لديهم فكرة المطالبة بحاكم وطنى إذ ليس لهم أى مرشح يرتضونه ، ومن ثم فهم يعلمون أن هذا الحكم لابد وأن يصادف عقبات أثناء تطبيقه

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 72 du 17 déc. 1863, F. 173.

(٢) Beyrouth, T. 15, Lettre communiqué confidentiellement Ibid (Fain).

لديهم ، فالإدارة المسيحية التى تنقذهم من مظالم المقاطعجية الدروز هى بالنسبة لهم كسب ونجاح كبير(١) .

محور داود — فرنسا وأثره فى تجديد الولاية للمتصرف :

إن السياسة الأجنبية التى كانت قبل عهد المتصرفية تلعب دوراً هاماً جداً فى أحداث الجبل وتحزيب طوائفه لم تختف ولم يزل أثرها بعد نشوء المتصرفية اللبنانية ، فما زالت تلك السياسة تتابع خططها وتحبك دسائسها بواسطة عملائها وأنصارها من « الزعماء والوجهاء » . ولكن من الحق أن نسجل تضاؤل شأنها قليلا عن ذى قبل ، ومعلوم أن نظامات الجبل قد صيغت وأقرت باتفاق الدول ، ومعلوم أيضا أن انكلترا ظلت تؤيد تجزئة الجبل إلى مناطق ثلاث درزية ومارونية وأرثوذكسية لحماية كيان الدروز وللحفاظ على قدم راسخة حرة فى منطقتهم بشكل لا يشوبه رقابة أو قيد ، فى حين أن روسيا دعمت أخيراً ولكن ببرود نظرية فرنسا فى السلطة المسيحية الموحدة . إن داود باشا لم يكن له بموجب هذه الاتجاهات القديمة التى يعرفها جيداً ، أن يتجاهل تماما مقتضيات السياسة الانكليزية مثلا ، فيرتمى فى أحضان السياسة الفرنسية التى تدعمه دفاعاً عن المبدأ الذى تحامى عنه من أجل صون استقلال الجبل ومسيحيي الشرق ، هذا المبدأ الذى يقتضى صون الإدارة المسيحية فى جبل لبنان التى وضعت موضع التجربة ، للبرهنة على أن المسيحيين فى ممالك السلطنة قادرون على حكم أنفسهم . وفرنسا فى كل ذلك ليست منزهة عن الغرض ، وإنما غرضها أن تسند هذه الإدارة المسيحية كى تقطع آخر صلاتها مع السلطنة العثمانية ، فتكون رأس جسر للنفوذ الفرنسى فى الشرق ، ومعقل التعاون لنشر السيطرة الفرنسية فيه(٢) . ومهما

(١) Beyrouth, T. 15, Ropp. No. 72 ibid, F. 163.

(٢) جاء فى تقرير كتبه الكابتن فين Fain الضابط الفرنسى الذى وكل إليه أمر تنظيم وتدريب الجندرمة اللبنانية ، ما يؤيد مذهبنا هذا؛ فقد كتب فين أن الأب هنرى اليسوعى ذكر له أثناء زيارة المتصرف لمدارس اليسوعيين فى زحلة أن الآباء اليسوعيين يهيئون القومية الجديدة وأن فرنسا =

يكن الأمر فإن داود باشا كان عليه من أجل استقرار حكمه فى الجبل أن يلاين السياسة الانكليزية ووكلاءها فى سورية ويستمع بلباقة إلى آرائهم وينفذ بعض مطالبهم ويعاملهم على نسق معاملته اوكلاء فرنسا مع فارق الدرجة ، لأنه يعلم أنه لا يزال لانكلترة سلطان لا يستهان به على الدروز وإن تضاءل هذا السلطان منذ حوادث الستين ، ويعلم ما لانكلترة من دالة على دوائر الآستانة التى مرجعه إليها أخيراً . فكان على المتصرف أن يسلك سبيلا لا يغضب إنكلترة وفى نفس الوقت لا ينفر فرنسا ولا يسىء إلى تأييدها له . وقد اقتضى ذلك من داود باشا حذقاً وبراعة كلية فى استرضاء السياستين المتعارضتين فى أهدافهما ومبادئهما ؛ فكما أن الموارنة كان يمكنهم أن يجعلوا حكمه مستحيلا فى شمال الجبل ، فالدروز الذين لا يقلون عنهم قوة يمكنهم أن يحيلوا إدارة الجنوب إلى جحيم من الفوضى لا يطاق . ولذا اضطر الباشا لممالأة الوكلاء الانكليز والظهور أمامهم بمظهر الحاكم المرتفع عن وحى السياسة الفرنسية التى يتهم بمساعدتها ، وللإصغاء إلى مفاتحاتهم فى هذا الموضوع أو ذاك مما يقوى نفوذهم ويدعم حمايتهم لهؤلاء أو أولئك دون أن يفوته أى غرض من أغراض محادثاتهم وتنقلاتهم .

وداود باشا إذ يستمع إلى « نصيحة » و « مقترحات » هؤلاء الوكلاء الانكليز كان يحرص أشد الحرص على عدم إثارة الشكوك الفرنسية ، فهو يعطى بقدر ومقدار ، بمقدار يمنع ولا يطمع ، وبخطة سياسية أساسها ألا قلب للأوضاع الجديدة التى يقوم بترسيخ جذورها . فالبلاد بلاد طوائف ست متباينة الأهداف ، فلا محل لتفوق إحداها على الأخرى ،

= تهيىء الحكومة الجديدة ، وأنه فى اليوم الذى يعينه الامبراطور نابليون سينهض المسيحيون بقيادة رئيس غير موجود اليوم (لأن يوسف كرم رفض) ، والدروز بقيادة كنج العماد ونسيب خطاربك مطالبين بالانفصال عن الامبراطورية العثمانية ليصبحوا إما فرنسيين أو مصريين . . » وقد وجه داود كلامه إلى اليسوعين وقال : « إنكم تثقفون ثوارا » ويعلق (فين) بأن الجيل الجديد لن يرضى إلا بالآراء الجديدة لن يرضى أبدا بتركيا وحكومتها » .
Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 20 Février 1864, F. 269,

ولا داعى لإثارة مشكلات معقدة نتيجة ذلك . فالانحياز بدون شك يفسد عليه أمر هؤلاء الجبليين الجفاة ، ويعطل الغرض الحقيقى الذى من أجله أسهمت الدول فى تنظيم لبنان . فاتحه قنصل انكلترة العام (الدريدج) بصدد إعادة الدروز اللاجئين إلى حوران ، وعلم الباشا أن القنصل يحاول استعادة نفوذ بلاده الذى قاسى كثيراً منذ سنة ١٨٦٠ ، وأن الدريدج يأمل منه أن يقوم بمسعى لدى الباب العالى لمصلحة هؤلاء المحكوم عليهم . وأعلن القنصل أنه يتعهد باسمهم بالاستسلام دون شرط للمتصرف إذا أعطوا تأكيداً بإعادة محاكمتهم واستبدال عقوبات خفيفة بعقوباتهم كالنفى المؤقت . اهتم المتصرف بهذا الاقتراح مراعاة لخاطر انكلترا والدروز ، بيد أنه قبل أن يتخذ أى قرار استشار المسيو أوترى قنصل فرنسا العام ، وكان هذا قد أعلمه قبل عام بمساعى الدروز اللاجئين إلى حوران لدى القنصلية الفرنسية بدمشق للعمل على إعادتهم إلى جبل لبنان ، ولكن أوترى فى حينها لم ير من حسن السياسة إعطاء الدروز وسائل تنظيم أنفسهم وتكتيل قواهم ، ومضى يؤكد بأن دروز الجبل اللبنانى لا يكترثون كثيراً بعودة رؤسائهم اللاجئين إلى حوران ، إذ طالما رزحوا تحت نير نفوذهم الثقيل . ورأى أوترى أنه ليس من الطبيعى أن يكون الفرنسيون أول من يطرح مسألة إعادة الدروز على بساط البحث . وأنه ليس المهم إرضاء المذنبين اللاجئين من الدروز ، وإنما المهم إرضاء أمانى السكان الدروز فى جبل لبنان . ولذلك أوعز إلى المسيو هيكارد Hequard قنصله فى دمشق بأن يتقبل مفاتحة الدروز بهذا الشأن دون أن يلزم نفسه بعهد محدد(١) . وبينما اعترف داود باشا — فى ذلك الحين — بأن اعتراض أوترى على عودة الدروز معقول ، إذا به اليوم مستعد لإجراء مفاوضة بصدد عودة الدروز مع الدريدج ، الأمر الذى دهش له أوترى ، لأن الدوافع التى أثارت اعتراضه فى السنة الماضية لازالت باقية كما هى ، وفى نظره ينبغى تأجيل البحث فى

(١) Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 38 déc. 1862, F. 24,

المسألة سنة أخرى حين سيتقرر مصير جبل لبنان بعد انتهاء فترة التجربة المتصرفية الأولى . ولم يدع أوترى المسألة تمر دون أن يلفت نظر الباشا « إلى وجوب الاحتراس من إثارة مثل هذا الموضوع الدقيق الذى يوقظ شكوك حكومة الامبراطور »، وأشعره بأنه لا يسمح بأن يتجاوز الحاكم فى مسايرته للانكليز حداً معيناً ، وذكره بالمعونة التى أسدتها له فرنسا منذ ثمانية عشر شهرا لتذليل المعارضة المارونية له ، وأضاف القنصل الفرنسى بعبارات رصينة بأنه فى اليوم الذى ترى فيه فرنسا دولة أجنبية راغبة فى بعث صراع النفوذ القديم ، وبعث القومية الدرزية ، فهى ستضطر لأن تحتفظ لنفسها بحرية التصرف ، وإن داود باشا نفسه سيكون أول من يقاسى من هذا الصدام الذى يمكن أن ينجم عن ذلك . وقد كتب أوترى يقول إن داود باشا بعد هذا « التحذير » كتب إلى الصدر الأعظم يحيطه علما بموضوع عودة الدروز ويشير بعدم الاهتمام بطلب السيد هنرى بولور[1] .

أكان هذا التلطف الذى أظهره الباشا للوكلاء الانكليز بهذه المناسبة يعزى إلى رغبته فى أن يبدو ملائماً للحكومة البريطانية فى وقت تستعد فيه الدول للنظر فى تثبيت الإدارة الحالية فى الجبل ؟ وبعبارة أخرى ، أكان إصغاء داود باشا للقنصل الانكليزى تأرجحا طارئا تقتضيه هذه المناسبة فحسب ؟

يصح أن يكون هذا هو تفسير اهتمام المتصرف بمسألة عودة الدروز . ولكن لا يغيب عن بالنا أن سياسة داود باشا كانت تقوم منذ البداية على استرضاء جميع الطوائف ، وعلى صون التوازن التام فى معاملة جميع ممثلى الدول . أظهر مودته للدروز وآل جنبلاط وسمح لهم باستعادة نفوذهم . واتخذ السيد (تابت) ترجمان القنصلية العامة الانكليزية لفترة طويلة ، أمين سر لديه مكلف بإجراء الاتصال مع الممثلين الأوربيين ، و (تابت)

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp, No. 60 du 22 Août 1863, F. 60 ets.

مارونى تحول إلى البروتستانتية . كما وكل إلى الانكليزى (ميزن) ، الذى خدم فى الهند ، تنظيم مصلحة البريد . ولكن الباشا فى نفس الوقت عندما رأى أن يقين (ميزن) أثار موجدة الموارنة ، قرر أن يصرفه لتهدئة الخواطر ، فعهد إليه تنظيم الجندرمة فى المناطق المختلطة . وبما أن (ميزن) كان معروفا باعتداله ، فقد احتفظ به داود باشا ليكون وسيطا بينه وبين الدروز الذين له دالة عليهم[1] . والمتصرف مضطر للمناورة وحفظ التوازن بسبب متطلبات السياسة الأجنبية ذات اليد الطولى فى أمن وهدوء الجبل[2]، لاسيما وأنه لا يزال ينقصه عنصران لا غنى عنهما للحكومة القوية وهما المالية والجيش . كسروان ومناطق الشمال لم تدفع بعد ما عليها من الضريبة ، والجندرمة لم تبلغ العدد الذى حددته النظامات بنسبة عدد السكان . بيد أن ركون داود باشا إلى السياسة الفرنسية بوضوح بعد مضى فترة الوقت على أزمة غزير التى كاد يقدم استقالته بسببها ، أدى إلى وجود ما يمكن أن نسميه بمحور داود — فرنسا فى جبل لبنان . فقد بدأ المتصرف يقبل نحو الفرنسيين الذين رفعوه من وهدة غزير ، وأعادوا إليه جانباً كبيراً من كرامته واعتباره اللذين امتهنا فى كسروان والشمال ، وخففوا من حدة عداء الشماليين له ، وعضدوه دوما . وهذا المحور ترتب عليه نتائج هامة بالنسبة لموضوع تجديد ولاية داود باشا وحكم لبنان الذى نحن بصدده ، إذ كان أساساً لعمل مشترك بين المتصرف والقنصل الفرنسى يستهدف حل جميع مشاكل المتصرف فى الداخل والخارج .

وجد داود باشا أن إرضاء طوائف الجبل حقيقة لا يكون باتباع أساليب السياسة العثمانية القديمة ، وإنما بصدق الدفاع عن حقوق الجبل كما نصت عليها نظامات ١٨٦١ . ويبدو أن المتصرف قد صمم على أن يحتمل نتائج هذا المسلك مع المحافظة على الظواهر بإزاء الباب العالى نفسه .

(١) Beyrouth, T. 14 Rapp. No. 48 du 29 avril 1863, F. 324.

(٢) Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 22 du 15 juillet 1862, F. 117.

كان مثلا يعلم جيدا أن عدم سماحه بإدخال احتكار التبغ كان معناه أنه يضع نظامات الجبل فوق الأوامر الصادرة إليه من جلالة السلطان . وهذا لعمرى مما يباعد بينه وبين العثمانيين ، ولكنه لم يتراجع أمام هذا الاحتمال السيء . وكان يعلم أيضاً أن اعتماده على المدربين الفرنسيين فى تنظيم الجندرمة ، واتخاذه سكرتيرا فرنسيا ، وما عرف عن صلاته الوثيقة بقنصل فرنسا العام ، قد يجعله يفتقر يوما إلى تأييد انكلترة . ولكن يبدو أن المتصرف فى هذه الحالة أيضاً قد اتخذ قراره واختار وجهته ، إن لم يكن دون تردد ، فعلى الأقل بشكل واضح جدا ، وذلك بعد أن اقتنع بأنه لا مناص له من الاعتماد اليقظ على تأييد فرنسا له لمصلحة إدارته المهددة فى الجبل فبقدر ما كان يشعر بسوء نية الباب العالى إزاءه ، وعدم كفاية الحماية الانكليزية له ، بقدر ما كان يتقرب من الوكلاء الفرنسيين أكثر فأكثر ، فكان يبوح بمعظم مشاكله مع الباب العالى للقنصل الفرنسى ويطلب معونته وتأييد حكومته سراً لا جهراً .

وهنا كان لابد أن يسعى الباب العالى وانكلترة « لإرهاب » هذا المتصرف الذى عرف كيف يسد الطريق أمام العثمانيين فى شؤون إدارته ، والذى يحمل وسام جوقة الشرف من فرنسا ويستجيب لوحى سياستها . ومن ثم سرت شائعة قوية مفادها أن الباب العالى قرر أن يقيم فرنكو أفندى مقام داود باشا ، كل ذلك انتشر خبره بسرعة فى وسط جو مشحون بالتحريض والتوتر الذى كان يشتد فى مناطق إهدن وبشرى باقتراب موعد انتهاء فترة السنوات الثلاث المحددة للتجربة . وقد برز اسم فرنكو أفندى أيضاً فى وسط الضجة المصطنعة التى أحدثتها قلاقل البترون التى شاع خبرها عن طرد عمال الباب العالى المكلفين بالسهر على المماحل بعد أن أصبحت من احتكار الحكومة ، وعن نية الجبليين فى التخلص من رجال الجمارك فى جونية(١)، وعن امتعاض البطريرك المارونى من الحاكم

(١) Beyrouth, T. 15. Rapp. No. 65 du 18 oct 1863, F. 85.

العام ومساعيه لمناوءته واقتراب موعد انفجار الأزمة الكبرى التى يشترك فيها جميع الأحزاب فى الجبل لإنجاح مرشحيهم لمنصب الحاكم .

ومن عجب أن يقذف باسم فرنكو فى وسط هذا كله ويعلن نبأه فى دوائر أوربا وفى الجبل بنفس الوقت . والباحث يقف هنا ليرجح بأن الأمر مدبر بالاتفاق مع الباب العالى كما ذكرنا . إن فرنكو أفندى الذى لم يتداول الناس اسمه فى الجبل من قبل ، يمثل بالنسبة لانكلترة ترتيباً جديدا يحوز رضاء الباب العالى الذى يخشى من وجود باشا مستقيم كداود بصورة راسخة ودائمة ، وأهم من ذلك كله ، خارج نطاق سلطته تقريبا . وكانت غاية قنصل بريطانيا العام الذى كان أول من بث هذه الأراجيف فى الجبل ، وتحدث عن أمانى سكانه ، هى استمالة أكبر عدد من أهالى الجبل نحو فرنكو أفندى اللاتينى(١) ، وإبعاد الناس عن داود باشا للحيلولة دون رسوخ قدم حكومته فى الجبل بحيث ترتمى بعد ذلك فى أحضان فرنسا وتقطع علاقاتها مع الباب العالى . واكتسبت الشائعة بعض السند عندما استلمت القنصلية الفرنسية العامة فى بيروت مراسلة من سفارتها فى الآستانة ومآلها أن محادثة جرت بين ترجمانها وبين فرنكو أفندى الذى تكتم بصدد المعونة التى وعده بها البطريرك المارونى وغيره من علية الأكليروس (٢) . والبطريرك المارونى على الرغم من حنقه على داود باشا ولكنه لا يأخذ فكرة استبدال فرنكو بداود مأخذ الجد . ولما فوتح البطريرك سرا بمزاعم فرنكو من أنه تلقى وعدا بتأييد ترشيحه من البطريرك أنكر هذا كل مسعى مباشر أو غير مباشر مع المومأ إليه ، بحجة أن ذلك مخالف لرغبته فى الحكم الوطنى(٣) .

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Dechallié) commandant de L'Empetueuse au Ministre de la Marine, oct. 1863 Fol. 90, 92.

(٢) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 19 du 22 nov. 1863, F. 113.

(٣) Beyrouth. T. 15. Annev à la dépèche No. 91 du 21 nov. 1863, F. 141,

ومهما يكن الأمر فإن هذه الشائعة المقصودة كان لابد أن تعيد داود باشا إلى تقدير أفضل للظروف المحيطة ولعلاقاته بالباب العالى وبانكلترة. وبينما كان مشغولا بإعداد ملاحظاته على تطبيق نظامات ١٨٦١ وإبداء مقترحاته لتعديلها وتحسينها على ضوء خبرة السنوات الثلاث ، كان موعد انتهاء ولايته يقترب بسرعة ، وباقترابه كانت تتضح جلبة المعارضة ويبدو نشاطها لمصلحة المرشحين لحكم الجبل ، وهنا وجب أن يقف محور داود — فرنسا وقفة قوية للحد من هذا النشاط وخوض معركة تجديد ولاية المتصرف ضد الطموح المواطن الذى يتجلى فى شخص الأمير مجيد شهاب ، وفى شخص يوسف كرم الذى يؤيده الأكليروس .

أما الأمير مجيد،فيؤكد أنه بمعونة إدارة جيدة يمكنه القيام بمهمة الحاكم شأن المشير الأجنبى ، ويزعم أن أنصاره سيكونون أكثر عددا ، ويرى أن الأكليروس إذا التف حوله فالقوم سيتبعونه ويوالونه ، فليست أسر الأمراء التى فقدت شعبيتها ، بل هى أسر الشيوخ ومعاملاتهم القاسية التى اشتهروا بها ، وصلفهم وانعدام كفاءتهم(١) . وبرغم الصراع الخفى الذى أشرنا إليه والذى يسيطر على علاقات المتصرف بالأمير مجيد ، فإن الأول احتفظ برئيس الأسرة الشهابية مدبرا على كسروان احتراما لفرنسا . وبناء على رغبة القنصلية الفرنسية وربما لأن مجيدا أخفق فى جعل نفسه مقبولا لدى موارنة الشمال ، فقد مال الأمير إلى اتخاذ موقف أكثر اعتدالا تجاه داود باشا . ولكنه بإيقاف هذه المعارضة الصريحة خسر جانباً من تأثيره على أنصاره فى الجبل ، هذا التأثير الذى كانت تغذيه نفس العلاقة القائمة على الطموح بمنصب الحاكم صراحة . وبينما كانت معارضة الأمير للمتصرف يتضاءل شأنها كانت المعارضة الأكليركية المتجسدة فى البطريرك تزداد أهمية وتضرم نار الحقد فى صدور المستائين من الحكم القائم ،

(١) Beyrouth, T. 15, Compte rendu, op. cit., F. 105.

وهنا يبرز الحزب الأكليركى وهو فى نفس الوقت الحزب الكرمى ليستلم المبادرة ، ويرفع لواء المعارضة الشعبية ضد الحاكم « التركى » وحزبه .

ولقد أصبح البطريرك المارونى على رأس جميع الدعاوى المؤيدة ليوسف كرم(١) . ومطالب الرئيس الروحى للموارنة تتلخص فى وجوب تحوير النظامات بما يتلاءم مع مصلحة الغالبية المارونية فى الجبل وحول البطريرك جماعة همهم جحود وإنكار كل ما استطاع المتصرف أن ينظمه. ومما يزيد فى صعوبة الحالة ويعقد النزاع بين المتصرف والبطريرك أن الأخير لايجهل تفاصيل السياسة الأوربية العامة ليدرك من معرفتها أن ترشيح مواطن جبلى ليس له أية فرصة للنجاح. فإذا جابهه القنصل الفرنسى بعتاب ، أظهر البطريرك ولاءه وإخلاصه المطلق لفرنسا ، وكرر أن حكومةالامبراطور إذا اعتقدت بوجوب الاحتفاظ بداود باشا فإنه يسكت مشاعره ويكبتها(٢) . ولكنه فى أعماقه ينكر كل مزايا إدارة داود باشا فهو لا يريد أن يرى أو يقدر أو يسمع . كل مايعزى إلى المتصرف هو سيء : التدابير الإدارية فيها تجاوز وعسف ، والمساواة أمام الضريبة خرق لامتيازات الكنيسة المارونية ، والمحافظة على النظامات هو ظلم بالإكراه ، والتسامح ليس إلا الضعف،وهدوء المتصرف أمام المظاهرات المعادية التى استقبل بها أثناء زيارته لشمال الجبل ، يبرهن على عدم مبالاته ، والمبادرة الضئيلة من جانب المتصرف لإرضاء البطريرك وطلب نصائحه وتوجيهاته ، تتهمه بقلة الاعتبار ،وبخفة لاتغتفر ، واستهانة بعظمة رئيس الموارنة الدينى . فإذا حدثه «أوترى» عن النتائج التى يمكن أن تنجم عن تبديل المتصرف ، وذكر له مشاكل وآلام التجربة الجديدة « التى قد لاتكون الأخيرة » ، والجهود التى تبذلها الدولة العثمانية

(١) Beyrouth, T. Rapp. (De Challié) oct. 1863, F. 96.

(٢) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 17 du 1er nov. 1863. F. 100

لاستعادة الحق فى عزل داود باشا أثناء السنوات الثلاث المقررة لحكمه، وعن ترشيح فرنكو أفندى الذى تدعمه انكلترة « هادفة لتسويد الروم والدروز فى لبنان على الكاثوليك » ، يتراجع البطريرك خطوة ، ويعلن بأسى أنه سوف ينعزل فى عمله الروحى ، وأن وجوده إذا كان يشكل عقبة أمام إرادة فرنسا فهو مستعد للانسحاب إلى مصر . ثم تنكشف الغمة عن البطريرك ويندفع فى الحديث عن كرم ويتوسل لارجاعة إلى جبل لبنان ، وحينئذ يفهمه « أوترى » مجددا بأن الدول لاتقبل أبدا بالرجوع عن القرار الذى رفضت به تعين حاكم الجبل من أهله ، فضلا عن أن كرما الإهدنى له أعداء كثيرون فى كسروان ، وأنه سيجد نفسه عاجزا عن توجيه دفة الأمور وأنه لو فرض أن كرما رجع وقبل بالمركز الثانى فى الإدارة ، فيخشى ألا يكون فارس الميدان ؛ الأصدقاء والأعداء سوف يستخدمون اسمه كما فعلوا لمهاجمة وتقويض كل سلطة أجنبية . « وهذه هى خطة الأستانة التى لاتريد سوى تقسيم الجبل لحكمه بصورة أسهل » ، وهنا يستعظم البطريرك الأمر ، ويتعهد بأن يكف عن كل مسلك معارض لداود ، ويعد ، مكرها ، بأن يتعاون مع المتصرف ، وأن يحض الناس على ذلك(١) ، ولكن هل يفعل وقد بلغه مؤخرا أن عريضة توقع ضده طالبة من البابا عزله تحت بصر وسمع داود باشا ؟(٢)

وما هو سر تأييد البطريرك وعلية الأكليروس لكرم ؟ من المؤكد أن البطريرك لم يكن غافلا عن شعبية كرم الكبيرة فى أوساط الفلاحين الموارنة فهو أحد قادة الحزب الشعبى الذى تشكل منذ ثورة الفلاحين فى كسروان . إن اتساع أملاك الأديرة واستئثارها بأفضل الأرضين وأخصبها وأغناها فى الجبل كان من شأنه أن يثير لعاب هؤلاء الفلاحين فيما لو وجدوا على رأسهم

(١) Beyroth, T. 15, Rapp. du Commandants de L'Empetueuse,. du 3 nov. 1863, Fos. 106. 107, 108.

(٢) » T. 15, Rapp. Anonyme, du 15 oct. 1863, F. 135.

رجل كيوسف كرم يقودهم — هذه المرة — للثورة على السلطة الأكليريكية ، لوضع حد للغزو الذى تشنه أديرتها وبيعها وكنائسها على ما بقى من الأراضى فى الجبل ، على مرأى الأهالى الذين لا يخفى كثير منهم عداءهم وامتعاضهم من الترف الذى يرفل به علية الأكليروس على حساب سواد الشعب المحتاج ، حتى أن كابتن فين كتب يقول إن الاكليروس النظامى الذى ليس محبوبا اليوم يهيء دون علم منه ثورة الفلاحين عليه .(١) إذن فمن حسن السياسة أن « يتظاهر » البطريرك « بحماية ولده » الروحى ، فيندفع فى الدفاع عنه كيلا تعصف الأهواء بكرم ويقدم على تعجيل وقوع الكارثة التى يعرف علية الاكليروس ، كما يقول « فين » ، أنها واقعة حتما(٢) . ولا يستبعد أن يستثمر كرم بغض الفقير للغنى ويبشر بتأميم أملاك الأكليروس .

ليس هذا فحسب ، فالبطريرك المارونى الذكى الفؤاد يمكنه أيضا بتبنى قضية كرم أن يهدد به المتصرف دوما فيرغمه على سلوك سبيل أكثر ملاءمة لصالح الموارنة عموما والسلطة الاكليريكية خصوصا . والباحث لا يستند فى هذا إلى الظن والتخمين ، بل إلى حديث المطران يوسف الدبس ، مع القنصل الفرنسى فى بداية عهد المتصرف الثالث رستم باشا حينما قال المطران إن عودة كرم « ضمانة لمستقبل الملة » . طلب القنصل الفرنسى من المطران شرح هذه الكلمة أجاب أن رستم باشا سوف يساير الموارنة أكثر فيما لو وجد كرم بينهم .(٣) ، والمطران ، الذى كان سكرتير البطريرك فى عهد داود باشا ، خاطب القنصل الفرنسى بشأن إعادة صديقه الحميم كرم وهو يعلم أنه قد يلقى منه أذنا مصغية بسبب المخاوف والشكوك التى أثارها تعيين رستم باشا متصرفا على الجبل ، لدى الموارنة .(٢)

(١) Beyroth, T. 15, Rapp. (Fain) du 20 fév. 1684, F. 270.

(٢) Ibid.

(٣) Beyrouth, T. 20, Rapp. No. 3 du avril 1173, 21.

(٤) Ibid

وأخيرا فكان لمحور داود — فرنسا أن يجابه حزب كرم نفسه الذى يحظى بتأييد الاكليروس الأعلى وبخاصة الأدنى .

لعلنا لانعدو الحق إذا زعمنا بأن يوسف كرم الذى يعبر عامة الشعب دوما عن أمنيتهم فى عودته إلى الجبل ، ما كان ليكتسب هذا التأييد الكبير لو كان حاضرا بين قومه . إن قوة النظامات التى تحول دون وصول المواطن الجبلى إلى كرسى الحكم ، مما جعل لكرم فى مناطق بشرى واهدن على الاخص أنصارا عديدين حتى أصبحت غالبية الشمال تعترف به علما من أكبر أعلام المعارضة ضد الدولة العثمانية وضد داود باشا . وبعد نفيه عظمت مكانته بين الناس وصنع منه الفلاحون الذين لا يعرفون ما حل به بطلا خرافيا يبتهلون لعودته من كل قلوبهم . أما الموتورون من الحاكم ، والعارفون خفايا الأمور فتسرهم هذه الظواهر ليستخدموا اسم الزعيم المارونى الشاب فى إشاعة الاضطراب والقلق بين من يسهل استثمار نزعتهم البدائية بسرعة .

هل سيكون كرم جديراً بحكم الجبل ؟ كلا ، فقد يتمكن من أن يحكم المناطق المارونية البحتة — بمعونة فرنسا والاكليروس المارونى والمطارنة اللاتين — رغم أن تجربة القائمقاميتين أثبتت عدم خبرته وأهليته . ولكن فى حالة اعتلائه كرسى الحكم ينبغى عليه أن يجابه معارضة قوية من جانب الأمراء وآل الخازن وكثير من الفلاحين فى كسروان . أما فى المناطق المختلطة فلن يقبل أهلوها بحكمه أبدا ، فى حين أن الدروز لن يخضعوا لرجل أسفر عن عداوته اللدودة لهم طيلة حياته الماضية ، وكذلك أهالى زحلة الروم الكاثوليك لن يقبلوا به إذ يتهمونه بالجبن لأنه لم ينحدر من بكفيا عام ١٨٦٠ لنجدتهم ضد الهجوم المركز عليهم من جهة البقاع[1] ، بينما تؤيد منطقة الكورة داود باشا لأن غالبيتها من الروم الارثوذكس

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 72 du 17 déc. 1863, Fos. 166—168.

الذين تحميهم روسيا ، ولم يحدث أن اشتكى داود من الروم ، وربما كان لعلاقته الطيبة بل الممتازة مع قنصل روسيا العام أثر فى ذلك[1] . وبعد أزمة غزير وماتلاها من ظواهر تبنى الباشا للمصالح الجبلية الأساسية انفجر تأييد قرابة نصف الجبل له ، بحيث أصبح ذا شعبية حقيقية هناك .

على أنه كان لا بد للمتصرف أن يرجع تقاليد الإدارة الحكومية إلى كسروان ، ويضع حداً لفوضاها وانقطاع صلتها عمليا بالإدارة المركزية . ففى حين كان ممثلو الدول مجتمعين فى الآستانة لإبداء رأيهم فى تطبيق النظامات اللبنانية بعد تجربتها ، كان أعداء داود باشا يدسون فى المنطقة ليبرهنوا أن حكم المشير الأجنبى هو سبب القلاقل ، وأن الحكم الوطنى هو الحل العملى لجميع المعضلات والهزات التى تحرك الجبل . تجلى ذلك فى فتنة غزير الثانية وكان سببها المباشر نزاعا بين السكان ومؤسسة اليسوعيين فى البلد على الماء والأراضى[2]، وقد أوعز المتصرف إلى الأمير مجيد لتسوية قضية الحقوق العالقة بين الآباء وبين الأهالى ومع ذلك ففى ٢١ فبراير ١٨٦٤ توجه سكان القسم الأدنى من غزير (ومعظمهم من أنصار كرم) نحو المؤسسة وهدموا جدران سورها وحطموا بابها . ما الذى سبب التأخير الذى عقد المسألة وجعلها تتأزم ؟ فى تقرير الكابتن فين الذى أرسله داود باشا للتحقيق فى المسألة أن ثمة افتراضات يمكن أن ترد فى تفسير هذا التأخير :

١ — إن الآباء اليسوعيين الذين يشك بحقوقهم يأملون أن يقنط الأهالى فيربحوا بالنتيجة.

٢ — إن الحزب المناهض لليسوعيين كان يزيد من الشكاوى التى يمليها خورى مارونى كان يعمل أستاذاً فى المؤسسة ثم صرف من الخدمة .

(١) Compte Rendu, op. cit, F. 100.

(٢) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 7 du 1 mars 1864, F. 277 ets.

٣ — ثمة أكليروس مارونى يخشى الحزب البورجوازى لم يهتم باستخدام تأثيره لصالح مؤسسة تقلل من أهميته ، ولم يفكر أن الأمور ستتأزم إلى هذه الدرجة .

٤ — إن السلطة المحلية (الأمير مجيد) قد بقيت فى جبيل على مسافة ثمانى ساعات ولم تثبث وجودها .

وصل الكابتن فين إلى غزير فى ٢٣ فبراير حاملا أمر الباشا بتوقيف ثمانية أشخاص عينهم الآباء اليسوعيون كمحرضين. ولكن فين لم يستطع أن يتخذ تدابير حاسمة ، ولقى مصاعب جمة فى العثور على دار ينزل فيها مع فرسانه. فى حين لم يكن فى البلد أى دركى غير نظامى من الذين يجب أن يكونوا فى المنطقة . توجه فين إلى المطران المارونى الذى جمع الأهالى ، وتمكن المدرب الفرنسى أن يحمل المطلوبين على الذهاب إلى سبنيه مقر المتصرف المؤقت . وفى تلك الأثناء وصل حاكم غزير الأمير أمين شهاب نسيب الأمير مجيد ، وكان قد غادر البلد قبل الحادث بيوم واحد إلى مقره الصيفى قرب بيروت، وكان يصحبه رئيس الكلية اليسوعية وأحد مشايخ الخازن المعروف بميوله الانجليزية فانتشرت حينذاك الشائعات المتناقضة التى من شأنها أن تدفع الأهالى إلى العصيان ، وحدثت مظاهرة ندد فيها بالآباء اليسوعيين الذين لا يعملون شيئاً من أجل البلدة ، والذين لا يربون فى كليتهم سوى أولاد غرباء أو أبناء شيوخ ، وأنهم ليســـوا فرنسيين ولا يحبون نابليون ويحتقرون الأكليروس المارونى ، وأن فرنسا إذا كانت تصر على أن تخضع الأهالى للآباء اليسوعيين فإن أمامهم دولة أخـــرى تحميهم . . » وعلى أثر ذلك اختفى المحرضون الثمانية الذين كان يجب أن يذهبوا إلى سبنية ، وقد جاء أحدهم إلى فين وأكد له أن قرارا اتخذ بإحراق دار كل من يذهب منهم ، وحينئذ أعلن فين أنه ينسحب ويترك الأمر للمتصرف ولجنوده العثمانيين ، ولم تلبث الأحوال أن هدأت ، وتمت

المصالحة بين الآباء والأهالى وسحب الأولون شكواهم . وقد بدا المتصرف راضيا عن هذه النتيجة ، وكانت كلماته الأخيرة للآباء اليسوعيين : « أنتم يسوعيون وفرنسيون . احملوا فرنسا على أن تطلق يدى ، يجب إبدال الأمير مجيد ، فرنسا لا تريد أن يمس كسروان[1] » وقد استاء البطريرك المارونى كثيراً مما حدث فى غزير وبخاصة لأن اسم يوسف كرم قد تفوه به المحرضون الذين نجحوا فى جمع الناس حولهم[2]، ويبدو أن خلاف غزير يصلح كدليل على حركة ضد الأكليروس فى الجبل وقد استثمره المهيجون للشغب على المتصرف والمساس بسلطته . وربما كان استياء البطريرك فى الأساس راجعا إلى أن هذا النزاع قد وضع فى يد داود باشا برهانا يبرزه للمؤتمر المنعقد فى الآستانة على أن الجزء الوحيد فى الجبل الذى لا يسود فيه الأمن والنظام ولا يدفع الضريبة ولا يأخذ العدل فيه مجراه ، هو نفسه الجزء المرتبط رسميا بالأمير مجيد ، وواديا بالبطريرك المارونى ، أى بأقوى نفوذين مواطنين فى جبل لبنان ، وهذا ما يفسر لهجة المتصرف مع الآباء اليسوعيين وكلمته الأخيرة لهم . والحق أن دواد باشا وجه فى حادثة غزير هذه فرصة لحشد الجيوش العثمانية فى طريق صيدا طرابلس كتدبير كان يرجو منه على الأرجح أن يكون بمثابة شهادة حسن سلوك إضافية تشفع له عند أولى الأمر فى الآستانة وتنبى عن ميوله العثمانية ، وتمحو ما كان من معارضته لبعض أوامر السلطنة، تلك الأوامر التى كان يستطيع بسهولة أن يدل على ما ينجم عن تطبيقها من أذى لا يلحق بلبنان فحسب ، بل بالسلطنة العليا العثمانية التى تهيمن على شؤونه والتى يمكن أن تتهم بخرق نظامات اشتركت فى وضعها الدول . ولكن ألم يخش داود باشا أن يتخذ أعداؤه من إعادة العساكر العثمانية إلى جزء من الجبل سلاحا خطراً ضده إذا زعموا أنه بعد مضى ثلاث سنوات من الحكم

---

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 7 mars, 1864. Fos 282, 83.

(٢) Ibid, F. 383.

لم ينجح فى تأمين النظام والاستقرار دون اللجوء إلى وسيلة احتاطت لها النظامات ولكن يستهجنها الرأى العام ؟ أجل ، غير أن داود باشا كان قد أعلم مسبقا ممثل فرنسا ، الدولة التى يمكن أن يبدر من طرفها أشد المعارضة لمثل هذا التدبير ، بأنه حرصا على ضرورة إعادة العمل المنظم الحكومى إلى كسروان فهو مضطر لاستعمال فقرة النظامات التى تخوله هذا التدبير مؤقتا ريثما يتم تنظيم الجندرمة الوطنية نهائيا ، إذ لابد من وجود قوة نظامية على الساحل تجعل عمل الجندرمة فى الداخل مثمراً ومجديا(١)، وتعيد هيبة السلطة إلى كسروان . أما انكلترة فبدت راضية بالطبع . ألم يمتدح قنصلها العام إدارة داوود باشا أمام البطريرك المارونى بعد مضى فترة على حادث غزير(٢) لدرجة ظن معها فين مدرب الجندرمة الفرنسى أن الباشا وقنصل انكلترة ليسا بعيدين عن الحركات التى تهز كسروان(٣) ؟ . ولكن فين لم يذكر أى دليل باستثناء تكرر مقابلات الرجلين قبل حادثة غزير وبعدها . والمتصرف كان من حسن السياسة بحيث أنه لم يستخدم قوة النظامات فى موضوع إدخال القوات العثمانية لدى أول بادرة من بوادر العصيان أو الفتنة ، وإنما كان يبرهن بسلوكه العملى على أنه لا يلجأ مطلقاً إلى مثل هذا التدبير إلا عند الضرورة القصوى ، بدليل أنه بينما كان مشغولا فى توزيع التعويضات على الأهالى المستحقين فى دير القمر وزحلة ، نشبت فى المدينة الأخيرة فتنة بسبب التوزيع أدت إلى تراشق الفريقين المتنازعين بالحجارة ، وإلى تبادل إطلاق النار ، وكان مدير زحلة فى بداية الشغب قد أرسل إلى داود باشا بأنه لن يتمكن من إعادة الأمن إلى نصابه إلا بواسطة القوات النظامية العثمانية(٤). ولكن وصول المتصرف السريع إلى زحلة يرافقة أربعة رجال فقط ، ثم لحاق الكابتن فين به صحبة أربعين فارسا وخمسين من المشاة الجندرمة كان كافياً

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 7 du 6 mars 1864, F. 280.

(٢) » » » » 9 du 12 avril 1864, F. 294.

(٣) » » » » Fain du 2 avril 1864, F. 290.

(٤) » » » » 5 du 7 fév., 1864, F. 260.

لإخماد الفتنة التى كان يمكن أن تتخذ شكلا خطيراً نظراً لصعوبة قياد الزحليين وسرعة اضطراب حبل الأمن بينهم ، وقد دهش أهالى زحلة لدى ظهور الباشا بينهم إذ كانوا يعتقدون باستحالة قدومه نتيجة الثلوج التى كانت تحول دون الاتصال بمدينتهم(١) . وهكذا فلم يكن بمقدرة أحد أن يتهم المتصرف بالمبالغة فى استخدام العساكر العثمانية . على أنه يمكن للباحث أن يسجل على المتصرف تباطؤه فى تنظم الجندرمة وتدريبها بحيث تستطيع أن تحل محل هذه العساكر العثمانية . ذلك أن مسألة مقدرة الضبطية اللبنانية كانت ذات أهمية قصوى فى تقرير مصير الجيوش المرابطة حول جبل لبنان . وفى الفقرة (١٥) من النظامات أنه « إلى أن تصدق الحكومة (المتصرفية) بأن جند الضبطية صاروا أكفاء بحيث يمكنهم مواجهة جميع المهام المفروضة عليهم فى الأزمنة العادية فإن طرق بيروت دمشق وصيدا طرابلس تبقى تحت محافظة العساكر السلطانية التى تأتمر بأمر حاكم الجبل(٢) » . إن مسألة الضبطية اللبنانية حيوية جداً لبقاء نفوذ الدولة العثمانية فى الجبل ، والمتصرف فى الحقيقة يقبض بيده على سلطة ضخمة من هذه الناحية ، إذ يكفى ألا يهتم بتنظيم هذه الضبطية ، أو يؤخر تدريبها أو يدعى قصورها بحجة أو بأخرى ، حتى يطمئن الباب العالى إلى أن نفوذه ممثل وقائم فى الجبل ، ما وجدت الفرق العثمانية مرابطة فى الطرق الرئيسية المحيطة بالجبل ، وما كان الحكم فى تقدير ظروف تدخلها بيد المتصرف فقط . إن ترضية داود باشا للباب العالى فى قضية الضبطية ينبغى أن توضع على رأس جميع القضايا التى كان المتصرف يمالىء بها دوائر الآستانة ويثبت بها إخلاصه وولاءه للسلطان . لأن أى تحول يطرأ على آراء داود باشا فى موضوع الضبطية من شأنه أن يقرر مصير الأداة الوحيدة التى يتمثل بها النفوذ العثمانى بشكل مجد ، ولا حاجة إلى القول بأن انصهار العناصر الجبلية العثمانية فى وسط قومى صريح ، يجعلها الرمز

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. Fain du 20 Fév. 1864, F. 264.

(٢) Cuinet (vital), op. cit, 287, Fascicule 2.

الوحيد والضمانة الوحيدة الملموسة للوطنية اللبنانية الجبلية التى يمكن بسهولة عند الحاجة أن تطرح عن كاهلها آخر عبء من أعباء سيادة السلطان العثمانى عليها . وبديهى أن داودباشا ماكان يفوته خطورة هذا الأمر ، ولذا فإنه بينما كان يلح على ممثلى فرنسا بوجوب إرسال المدربين الفرنسيين لتنظيم الضبطية اللبنانية ، فيكسب عطف فرنسا ، وثقتها ، إذا به فى نفس الوقت يتباطأ فى رصد الأموال اللازمة والتدابير التى تكفل سرعة تنظيم هذه الضبطية وحجته فى ذلك دوماً كما علمنا هى نقصان المال لديه . وحجته هذه لا ترد ، فكسروان وشمال الجبل لم تدفع ماعليها من ضرائب ، وفى حالة فقدان المال لا يمكن إيجاد الضبطية ذات التكاليف الباهظة ، وكان يخاطب من يحدثه بهذا الشأن : « يريدون أن يكون لدى قوة من شىء واحد ، فلأعط القوة وسأحمل على المال ، أو فلأعط المال وسأنشىء القوة ، الموارنة لا يريدون الدفع ، وفرنسا لا تريد أن يمس أحد الموارنة فليوضع تحت تصرفى فوج من الجند السويسرى وليفسح أمامى مجال العمل . إن اللبنانيين لا يمكن أن يخدموا لدى إلا كأنفار بوليس ، أما الحكومة فيجب أن يكون لديها جيش نظامى من الأجانب سويسريين أو ألبانيين على أن يكونوا مسيحيين ، حتى إذا اضطروا إلى إطلاق النار لا تضج أوربا بالشكوى »[٢] .

ويروى لنا الكابتن ليون فين الذى ندين له بجميع معلوماتنا عن الضبطية اللبنانية وعن عددها وتشكيلاتها ولوازمها وتدريبها ، أنه عندما قدم إلى بيروت بصحبة اثنين من ضباط الصف لمعاونته ، قابل داود باشا وسلمه رسالة توصية كان يحملها من الحكومة الفرنسية وفيها إشارة إلى « القوة الوطنية » . ويبدو أن هذه الإشارة قد أقلقت بال الباشا فقارنها مراراً مع فقرات النظامات ، والتفت بعد ذلك إلى فين ليقول له إنه لا يجب التفكير بسحب الجيوش العثمانية المرابطة فى لبنان ، ونزع مراقبة طريق بيروت

(١) Compte Rendu, op. eit, F. 89.

دمشق وطرابلس صيدا منها ، ولاحظ فين أن المتصرف يتجنب بعناية استعمال كلمة جنود وجيوش فيما يتعلق بالقوة الوطنية التى كان عليه أن يدربها وينظمها . وفهم الكابتن فين أن مهمته تنحصر فى تشكيل هيئة بوليس (ضبطية) فحسب ، حددها بـ « ٣٠٠ » نفر على الأكثر ، ووعده المتصرف بأن يزيد هذا العدد إذا أعيد انتخابه لحكم الجبل[١] . داود باشا فى نظر المدرب الفرنسى لم يظهر غيرة كافية منذ البداية وحرصاً على تنظيم الضبطية بدليل أن الباشا قال له إن عشرة بنادق كافية لتسليح جميع الرجال ، وأما الشباب فيكفى أن يترك الجندى بزته بعد صرفه من الخـــدمة ليلبسها من يخلفه[٢] . . وقال فين إن المتصرف رفع مقدار رواتب الضبطية ليبرر اعتراضاته على تنظيم وتدريب العدد الذى نصت عليه النظامات ، ويعتذر بالنفقات الباهظة التى يتطلبها مثل هذا العدد[٣] . وبرغم مانعلم من السمات غير الودية التى كانت تتسم بها غالباً علاقات المدرب الفرنسى بالمتصرف وبرغم ما نقرأ فى تقارير القنصل الفرنسى أو ترى عن عدم تفهم المدرب المذكور لنواحى مهمته السياسية لا العسكرية ، فليس لدينا ما يناقض هذا الرأى ، وسنرى أن اللوم الأساسى الذى كانت توجهه الحكومة الفرنسية إلى داود

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 21 sept. 1863, F. 205.

(٢) Compte Rendu, op. cit, F. 88.

(٣) كانت التعليمات التى تسلمها الكابتن فين تقضى بأن يؤسس « قوة وطنية عامة مختلطة » يجمعها من أهالى الجبل بنسبة ٧/١٠٠٠ وفقاً للنظامات وتكون مهمتها المحافظة على الأمن الداخلى وتجنب تدخل الجيوش العثمانية ، وكان المفروض أن يبلغ عدد هذه القوة الضبطية (١٨٤٠) رجلا بحسب الجدول الآتى :

١٧١٨٠٠	موارنه	يقدمون	١١٩٧	رجـــلا
٢٩٤٢٦	أورثوذكس	»	٢٠٤	»
٢٨٥٦٠	دروز	»	١٩٦	»
١٩٣٧٠	روم كاثوليك	»	١٣١	»
٩٨٢٠	متاولة	»	٦٣	»
٧٦١١	سنيون	»	٤٩	»
٢٦٦٤٨٧	مجموع سكان الجبل	»	١٨٤٠	مجموع القوة الوطنية

باشا هو عدم انتباهه منذ البداية إلى تنظيم الجندرمة ، مع أنه كان يمكنه بما عرف عنه من حكمة فى تدبير الشؤون المالية أن يوفر المبالغ التى تتطلبها الضبطية بحيث تصبح حالتها وإعدادها أفضل بكثير مما كانت عليه . لقد بلغ عدد الضبطية اللبنانية فى سبتمبر ١٨٦٣ ، ٢٠٢ نفراً يتألفون من ثلاث سرايا مشاة وسريتى فرسان بقيادة الأمير قيس شهاب منافس الأمير مجيد(١) ، ولكن هذه الضبطية لم تكن موضع اهتمام الباشا كثيراً حتى أنه كان يفكر أحياناً فى إلغاء هذه الضبطية « العاجزة والخطرة » ، أو على الأقل ، فى حصر دورها بدور البوليس البلدى حتى يحين موعد استبدال العساكر المختلطة من الأرناؤوط والقوقاز والبلغاريين بها ، فى حين أن النتائج التى حصلت عليها كانت تظهر استعداد أهالى الجبـــل الممتاز للانضباط والاندماج فى صف قومى موحد ، فى حين لم تعد ندرة طلبات التطوع حجة لتأخير تنظيم العدد الكافى ، بعد أن توالت من دير القمر وغزير وزحلة طالبة التدريب على التمارين العسكرية . وقد اعترض امين سر داود باشا ، دالو على سيده عندما طلب إليه هذا أن يشرح للرأى العام الأوربى عن طريق العمل الصحفى أن القـــوة الوطنية فى لبنان عاجزة وخطرة ، ولكن الصحفى القديم رفض أن يعير قلمه لعمل يرى فيه « تهديما للضمانة الأخيرة لحدود جبل لبنان » ، وترك منصبه ومرتبه الضخم ، وقفل راجعاً إلى بلده على أسف من داود باشا(٢) .

بيد أن هذه الضبطية اللبنانية لم تلبث أن أثبتت وجودها فى الانتصار على معقل قطاع الطرق فى أقصى الشمال (طراطيش) على مقربة من

(١) Compte Rendu, op. cit, F. 87.
» » ibid, Fos. 91, 92.

(٢) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 12 juin 1864. F. 301.

(٣) » » » » No. 11 du 21 mai 1864, Fos. 301,302.

طرابلس والقبض عليهم بعد معركة دامية(١) بمعونة العساكر العثمانية .

ماذا كان موقف داود باشا بعد أن برهنت الضبطية اللبنانية أن الشرط الذى وضعته النظامات لجلاء القوات العثمانية المرابطة على الطرق الرئيسية قد توفر حقاً ؟

كتب الكابتن فين بعد هذا الحادث أن انقلابا طرأ على آراء المتصرف بصدد تشكيل الجندرمة ، فقد رغب هذا إلى المدرب الفرنسى أن يبقى بالقرب منه ليتابع على وجه أكمل تنظيم القوة الوطنية التى باشرها منذ سنة(٢) . ترى ما الذى سبب هذا « الانقلاب » فى تفكير المتصرف بصدد تشكيل الجندرمة فى حين أنه قبـــل شهر تقريباً كان يؤكد استحالة تنظيمها ؟

يرى الباحث أن داود باشا قد صرف النظر عن إلغاء الضبطية محافظة منه على النظامات التى ينبغى عليه تنفيذها . وفى نفس الوقت طمأن دوائر الآستانة أن شروعه بتنظيمها لن يشكل خطرا على النفوذ العثمانى طالما كانت الجندرمة محاطة بمساعدى داود باشا . كما أنه أرضى فرنسا التى طالما ألح ممثلوها عليه بوجوب العناية فى تشكيل ما تعتبره أعظم ضمانة لاستقلال الجبل ، تمهيداً لافلاته من نير النفوذ العثمانى تماما . فضلا عن أن المتصرف يكون بذلك قد برر موقفه إزاء رد الفعل الذى قد ينجم عن انسحاب أمين سره الفرنسى الذى دل على عدم رغبة داود باشا فى تشكيل القوة الوطنية . واخيراً فمن زاوية حفظ الأمن الداخلى فى الجبل ، لا جناح على داود باشا إذا سعى إلى تنظيم هذه القوة وتظاهر بالاهتمام بها ومكافأة من أظهر كفاية

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) ibid, F. 307.

(٢) نال الأمير محمود شهاب الذى أظهر جرأة وشجاعة فى حادثة طراطيش وساما من الطبقة الخامسة يمنحه السلطان بناء على طلب المتصرف .

Rapp. (Fain) du 24 juillet 1864, F. 335.

وشجاعة من أفرادها[١] ، فمن يدرى لعل المستقبل يكشف له أنه بحاجة إليها ضد الطموح الأهلى لحكم الجبل ، الذى يمثله على الأخص يوسف كرم الذى لا يمكن أن يبقى فى منفاه إلى الأبد ، بل لابد من عودته إلى الجبل لاسيما بعد أن استعدت الدول فى مؤتمر الآستانة الذى يحضره قنصل فرنسا فى بيروت أوترى ، على تجديد ولايه داود باشا ، وبعد أن عبر الباب العالى مقدما عن تقديره للمتصرف الحالى بمنحه وســـام المجيدية من الطبقة الأولى[٢] .

وانتصر محور داوذ — فرنسا فى تأمين جو ملائم لإعادة انتخاب داود باشا ثانية ، ولكن تأخر صدور القرار ، رغم نفاذ مدة المتصرف كان من شأنه أن يفسح المجال لتفسيرات شتى ، وينجم عنه استياء عام ، ويوقف دولاب الإدارة ، ويعطل جباية الضرائب التى لم تدفع فى أى مكان رغم حلول موعدها[٢] .

وبانتظار صدور مرسوم السلطان بتجديد ولاية داود باشا ، وتوقيع نظامات الجبل المعدلة على ضوء تجربة المتصرفية الأولى ، ورصد المخصصات المالية اللازمة لاتمام الضبطية اللبنانية ننتقل إلى بحث جديد فى أزمة الحكم بالجبل ، حيث سيرتفع الستار عن صراع مرير بين يوسف كرم الذى كان ينتظر انقضاء فترة التجربة المتصرفية من منفاه بفارغ الصبر ، وبين داود باشا الذى تدل جميع البوادر على تجديد حكمه فى الجبل بضع سنوات أخرى .

عودة يوسف كرم واحتدام الأزمة بينه وبين حاكم الجبل (١٨٦٤ — ١٨٦٦) :

لمعت بروق الأزمة من جهة الاسكندرية واتجهت سحبها قاتمة نحو

(١) Turquie, Beyrouth, T. 15 Rapp. No. 11 ibid, F. 300.

(٢) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 13 du 12 juin, 1864, F. 310 ets. et Beyrouth, T. 14 du42 juillet 1864, F. 121,

جبل لبنان ولم تكن هذه المرة بين داود باشا والأمير مجيد ، وإنما بينه وبين يوسف كرم الذى توقع أن تجدد سلطات منافسه وعدوه اللدود ، فطلب من منفاه فى الاسكندرية من وزير الخارجية الفرنسية ان تتوسط السفارة الفرنسية فى الآستانة لدى الباب العالى لمبادلة أملاكه فى الجبل بقريتين فى منطقة بعلبك ، وأن يسمح له بأن يقيم فى هذه المنطقة « مستعمرة » مارونية تدفع جعالة لخزينة السلطان عن الأراضى التى ستخصص لها[١] . ولا يصعب علينا معرفة غرض كرم ، فقد أراد أن يعبر عن « حياده » وابتعاده عن شؤون الجبل ، ويبرهن على إقلاعه عن أطماحه المعروفة . وتصور أن مواطنيه الذين « يعيشون تحت الضغط » يسعدون إذا ما استقر إلى جوارهم وإذا ما اجتمعوا حوله فى سهل البقاع الجميل حيث يوفر لهم « أسباب الثروة» ويؤدى لهم « أجل الخدمات » . بيد أن وجود شيخ إهدن القديم على حدود الجبل لن يكون له سوى نتيجة واحدة هى إيجاد مركز يأوى إليه من يرغب فى حياكة الدسائس وتدبير المكائد من أصحاب القلاقل . ماذا كان موقف داود باشا ؟

* * *

لم تكن مسألة كرم فى الحقيقة لتغيب من ذهن المتصرف ، وكان يعلم أن غريمه الذى قضى سنتين منفيا فى القطر المصرى بعيدا عن مسرح السياسة يكن له عداء شديدا ، وينتهز الفرص للإيقاع به وخلق المصاعب له ولإدارته ، كما شهدت بذلك الحوادث الماضية التى كان يحرك خيوطها من منفاه . ولكن المتصرف كان يتظاهر بالاعتدال ويعبر دوما عن مقاصده الطيبة ونواياه الحسنة بصدد كرم كى يحمل مسؤولية الأخير كاملة عند الضرورة .

(١) Beyrouth, T. 15, Instructions du Misinire à l'émbassade, paris le 24 juin 1864 F. 313.

ولذلك فقد أبدى رغبته للقنصل قبل مدة أنه يدخر لكرم مديرية شمال كسروان الجديد(١) التى كان اقترح على مؤتمر الآستانة استحداثها لمصلحة الموارنة ، وكان داود يعلم أن قنصل فرنسا خير من يتعامل مع هذا الشاب المتحمس . ولذلك فلما أرسل كرم يرجو أوترى بأن يسمح له بالنزول إلى اليابسة أثناء مروره فى بيروت على أحد المراكب الذاهبة إلى قبرص « لتغيير الهواء » ، لم يعترض الباشا ، بل إنه حضر فى نفس اليوم الذى يتوقع فيه أن يصل كرم وقال للقنصل إنه يقبل مقدما وبدون تحفظ ما يقرره ممثل فرنسا بخصوص المنفى ، ولدى وداعه خاطبه بقوله : إننى أوكل هذا الأمر بكليته إليك ، فاذا وجدت أن يوسف كرم رجل معقول وإذا اقتنعت بأنه مستعد لمعاونتى إن لم يكن بحماس فعلى الأقل بصدق ، فأرسله هذا المساء نفسه إلى سبنية مع كتاب توصية وحينئذ سأستقبله كصديق وسأبذل له كل ما وعدتكم به (٢) . ولا حاجة إلى القول إن الباشا ماكان يخفى عليه الخطر الكامن وراء هذا التنازل بالنسبة لرجل طموح مهيج ، ولكنه اراد أن يبرهن عن اعتداله بدليل جديد يقدمه لفرنسا إبقاء على عونها له ، ورغب فى أن يسكت الاعتراض المتواصل الذى يبديه علية الأكليروس وقسم من الموارنة الذين ينسبون إلى المتصرف معاملة غير عادلة للشخصية الأكثر بروزا فى الجبل ، وأخيرا ليلقم الصحافة الأكايريكية الفرنسية التى ما انفكت تهاجمه فى موضوع كرم حجرا يوقف حملاتها العنيفة عليه .

غير أن القنصل أوترى تخوف من هذا « التوكيل » ومن المسؤولية الضخمة التى ألقاها المتصرف على كاهله ، فكلف أقارب كرم المسافرين إلى الإسكندرية لمشاهدته بأن يطلعوه على مقاصد المتصرف والقنصل لتخليصه من الحالة السيئة التى يتخبط فيها ويحثوه « على قبول المقترحات

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 24 juillet 1864, F. 336.
(٢) « T. 15, Rapp. No. 19 du 19 juillit 1864, Fos. 326, 327.

المعروضة عليه بشأن الوظيفة التى يعرضها عليه الحاكم العام ، وأن يتخلى عن أوهامه بأنه يمثل مبدأ السلطة الشرعية فى لبنان ، ويعترف بالحاكم الذى نصبته أوربا فى الجبل(١) .

ولما رفض الباب العالى رسميا إعطاء أراض ليوسف كرم فى جوار الأراضى اللبنانية ، كتب كرم من إزمير إلى وزير الخارجية الفرنسية دوران دولين طالبا السماح له بالقدوم إلى باريس ، ولكن الوزير أوعز إلى الكونت بنتيفوليو قنصل فرنسا فى إزمير بأن يحول دون سفر كرم إلى باريس أو الآستانة ، وأن يسعى وراء الوسائل التى تمكنه من العودة إلى وطنه لمفاوضة داود باشا ، كما كتب الوزير إلى أوترى بأن يجتنب كل ما من شأنه أن يحمل قنصلية فرنسا مسؤولية نتائج رجوع كرم المباشرة مع بذل المساعى لصالح الأخير إذا برهن عن نيته فى الرجوع ضمن شروط يقبلها داود باشا(٢).

وفى هذه الأثناء كان مندوبو الدول فى مؤتمر الآستانة قد وقعوا نظام الجبل الجديد (٦ سبتمبر ١٨٦٤) كما وقعوا البروتوكول الذى يثبت داود باشا فى وظائفه ، وقبل أن نسترسل فى وصف الحالة التى نجمت عن تجديد سلطات المتصرف ينبغى أن نوجز فى ذكر ما احتواه النظام اللبنانى الجديد، لا لأهميته الكبرى فيما سيحدث من أزمات وقلاقل يكون هو من جملة أسبابها فحسب ، بل لأنه سيبقى نافذا كدستور لجبل لبنان حتى إلغاء نظام المتصرفية اللبنانية الممتازة فى أوائل الحرب العالمية الأولى .

نظامات ١٨٦٤ : على الرغم من أن مؤتمر السفراء فى الآستانة لم يتخذ أى قرار من حيث المبدأ ضد تعيين حاكم من أهل الجبل ، لكنه عمليا

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp' ibid, Fos. 325, 330.
(٢) « T. 15, Rapp. Instructions à outrey, No. 3 du 16 sept. 1864, F. 342.

أبعد اللبنانيين عن منصب حاكم الجبل ، وأقر تحديد انتداب داود باشا خمس سنوات أخرى ابتداء من ٩ يونية ١٨٦٤[١] ، والحق أن السفراء استوحوا من آراء داود باشا فى أثناء إعادة النظر فى نظامات سنة ١٨٦١، إذ كان المتصرف قد كتب تقريرا عن إدارته خلال سنوات التجربة الثلاث ضمنه مايراه ملائما لتعديل النظام المعمول به تبعا للحاجات التى تبدت له[٢]. من ذلك أنه لفت النظر إلى ما جاء فى بروتوكول ١٨٦١ عن مجلس وكلاء الطوائف ، والمجالس الإدارية المحلية مبينا أن وجودها يغذى النعرة الطائفية فى البلاد، ويثير كوامن الأحقاد ، ويعرقل سير الإدارة ، فاقترح الغاءها وتم له ذلك ، وكان نصرا زاد فى سلطته[٣] . ورأى المؤتمر أن تقسم الأقضية إلى نواح لا يقطنها إلا جماعات متجانسة من السكان وتقسم النواحى إلى وحدات متآلفة يكون بين سكانها ٥٠٠ رجل على الأقل ، ويرأس كل وحدة منها شيخ ينتخبه الأهلون ويكون لكل طائفة فيها شيخ خاص لاشأن له الا مع أبناء ملته ... رأى المؤتمر أن من شأن ذلك أن يغذى الروح الطائفية فى البلاد ويعرقل أعمال الإداردة ، فألغيت هذه الفقرة ، وجعل لكل قرية توفر فيها العدد المطلوب شيخا واحدا ينتخبه الأهلون من أبناء الطائفة الأكثر عددا ، وينصبه المتصرف ، وألغيت المادة السابقة من البروتوكول الأول التى قضت بأن يكون فى كل ناحية قاضى صلح لكل طائفة ، لأنها عديمة النفع صعبة التحقيق تنمى الطائفية وتفرض إيجاد عدد كبير من القضاة لايتوفرون فى الجبل ، كما منح مشايخ القرية بعض الصلاحيات القضائية البسيطة . وقضت المادة (١١) أن ينتخب رؤساء الطوائف ووجهاؤها جميع أعضاء المحاكم ، فرؤى تعيينهم تعيينا . ولطف

(١) Young (George) «corps de droit ottoman» vol. 1, p. 149.

(١) انظر مذكرة داود باشا وملاحظات على مشروع التنظيم الذى قدمه فى :
Turquie, Beyrouth, T. 15, Fos. 213 ets.

(٣) انظر نص بروتوكول سنة ١٨٦١ وقارنه مع نص بروتوكول ١٨٦٤ فى ملحق الرسالة .

السفراء أمر الترافع أمام محكمة بيروت التجارية فسمحوا فى المادة(٩) من البروتوكول الجديد بالتحكيم (arbitage) فى المنازعات التى تشجر بين أهالى الجبل وبين الأجانب، وأوجبوا على حكومة المتصرفية وقناصل الدول تنفيذ قرارات التحكيم[١] . ورأى السفراء وجوب زيادة نفوذ الموارنة الإدارى نظرا لغالبيتهم العددية فى الجبل . بيد أن نزع الصبغة الطائفية من دوائر الانتخاب يضمن أكثرية مارونية، وهذامالا توافق عليه بعض الدول، ولذا تقرر أن يكون فى مجلس الإدارة الكبير اثنا عشر عضوا اثنان موارنة ينوبان عن قضائى البترون وكسروان (شمال الجبل) ، وثلاثة عن قضاء جزين أحدهم مارونى والثانى درزى والثالث مسلم سنى وآخر من قضاء الكورة ، وآخر من الروم عن قضاء الكورة ، وآخر من الروم الكاثوليك عن قضاء زحلة . فأصبح عدد الأعضاء الموارنة أربعة والدروز ثلاثة والروم اثنين ، لكل من المسلمين السنيين والكاثوليك والمتاولة واحد.

وهكذا أعطى الموارنة تمثيلا أكبر بموجب أهميتهم العددية وذلك بترك مبدأ التمثيل المتساوى الذى كان غرضه الأول هو تخفيض تلك الأهمية والذى كان سبباً من أهم أسباب الاضطراب فى الجبل .

كذلك ضوعف قضاء كسروان — مركز الموارنة — كى يتاح تعيين قائمقام مارونى آخر فى مناصب الإدارة العليا ، وبذلك فصل الجزء الشمالى من جهة بشرى والزاوية وبلاد البترون عن كسروان الأصلية لتشكل مديرية منفصلة هى نفسها التى يدخرها المتصرف ليوسف كرم . وعين للمتصرف وكيل أو نائب لدى مجلس الإدارة الكبير ينتخب من الموارنة ، ووجب أن يرأس مجلس المحاكمة الكبير موظف يعينه الحاكم ، وخول هذا أن يضاعف عدد محاكم الدرجة الأولى عند الحاجة كما أجيز له أن يعين جميع القضاة دون الرجوع إلى مشورة رؤساء الطوائف . وسجل داود باشا نصراً مبيناً فى

(١) Ibid.

مجال الضرائب إذ حصل من مؤتمر السفراء على حق بقاء واردات البشاليك أى حاصلات الأملاك الهمايونية ، فى صندوق الجبل على أن يقدم بها الحاكم العام حسابا لخزانة الدولة ، وكان الباب العالى يسعى جهده كى تنصب هذه الواردات فى خزانته(١) .

وأخيرا وجب تنظيم المسألة الأكليريكية المعقدة ، نظراً لتفاقم شرور النزعات الطائفية التى لم يستطع داود باشا أبداً إبعادها أو تنحيتها بسبب قوة الأكليروس ومنازعاتهم الحكومة على السلطة ، وخاصة فى شمال الجبل .

إن حق الالتجاء قد نزع رسميا من المؤسسات الكهنوتية ، فلم يعد لها أن تحمى الأفراد العلمانيين أو الأكليريكيين الملاحقين من النيابه العامة . ولكى أبقى على استقلال الكهنة القضائى إلا فى الحالة التى يكون فيها كاهن ملاحق مع علمانى ، فحينئذ لابد للمحاكم المدنية أن تنظر فى القضية . وبفضل هذا الاستقلال القضائى فى الواقع أصبح للأكليروس دولة ضمن دولة ، وقوة منظمة مستقلة بإزاء السلطة المدنية دون أن يكون للأخيرة مأخذ مباشر عليها .

وهذا ما أمد الكهنة بالتشجيع الكافى كى يدخلوا فى صراع شديد مع الحاكم ، ويوازنوا عمله أحيانا كما سنرى . هذا إلى أن هذا الاستقلال القضائى الأكليريكى قد وسع دائرة الأوقاف كثيرا فى الجبل لدرجة أنها أصبحت خطرا حقيقياً على الاقتصاد فى الجبل ولدرجة أصبح معها الأكليروس غير محبوب فى بعض الجهات بحيث كان يهيء دون علم لثورة الفلاحين عليه(٢) .

وجدير بالملاحظة أن بروتوكول ١٨٦٤ قد نزع من الأكليروس بعض

(١) انظر نص نظام ١٨٦٤ فى الملحق .

(٢) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 20 fév. 1864, F. 270,

الامتيازات الهامة التى كان يتمتع بها بموجب بروتوكول ١٨٦١ كتعيين الوكلاء وأعضاء المجالس الذين كانوا يعينون فى الحقيقة — بموجب نظام التمثيل الطائفى — من قبل البطريرك والمطارنة ، فأصبح الآن بيد الأهالى. ويلاحظ أيضا أن مؤتمر السفراء حرص على أن يبلغ فى وضع الدستور المعدل نوعا من الوحدة فى الجبل ما أمكن ، ولذا فقد كان عليه وضع حدود بين السلطة الزمنية وسلطة الكنيسة . وقد استهدف بذلك أن يتخلص الجبل من الهزات والأهواء الجامحة التى يكون مصدرها القضايا الدينية(١) . ولا شك أن الأكليروس سيرفع عقيرته بالشكوى لإبعاده عن سبل الإدارة ، ولكن لو أنصف ونظر إلى الأمور بتجرد لوجد أن هذه التعديلات كلها لفائدة المسيحيين فى الجبل ، وبغض النظر عن تركيب المجلس الإدارى الكبير الذى سيشكل فيه المسيحيون (٧) ضد (٥) ، فإن الطريقة التى سيعين بها هؤلاء المسلمون الخمسة أو الدروز سيكون لها أهمية كبرى . ومن المؤكد أن مشايخ القرى المسيحيين سيكونون أكثر عددا من زملائهم المنتمين للأديان الأخرى ، وبالتالى فسيكون للمسيحيين الإشراف الحقيقى على كل الانتخابات التى تميزهم عن المسلمين دروزا كانوا أو متاولة أو سنيين(٢) .

وقد يمكن أن يوجه نقد للبروتوكول الجديد بأنه لم يحدد فى الفقرة (١٥) مقدار الضرائب قطعا بـ ٧٠٠٠ كيس . إن الصلاحية المتروكة للمتصرف بزيادة مقدار الضرائب من ٣٥٠٠ حتى ٧٠٠٠ ستجلب عليه كراهية السكان . وفى جميع الحالات تبرر كسروان المقاومة السلبية والمعارضة التى أبدتها منذ ثلاث سنوات ضد أوامر السلطة ، بما أنه فى عام ١٨٦٤ اعترف أيضا بأن الظروف يمكن أن توجب الحفاظ على مقدار الضريبة القديمة .

وأخيرا فيلاحظ أن السفراء رغبوا فى أن يكون على رأس إدارة الجبل

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 16 du 18 sept. 1864, F. 345.

(٢) » » 19 » » 19 du 21 oct. 1864, Fos. 15, 16.

رجل برهن على إرادة طيبة ونظر بعيد فى تذليل الظروف الصعبة . ومن المؤكد أن السفير الفرنسى أكثر من غيره كان لديه تعليمات بدعم تثبيت داود باشا الذى برهن على ميله للسياسة الفرنسية ، ولم يغضب وكلاءها فى سوريا . والانصاف يقتضينا أن نسجل صعوبة إيجاد رجل فى الشرق يحظى بثقة أوربا بهذه الدرجة ، وبخاصة بعد أن اكتسب خبرة واسعة فى البلاد بعد تجربة سنوات ثلاث لم يتوقف خلالها لحظة عن التنظيم والبناء ما أمكنه ذلك . أما المرشح الوطنى الذى طالما أيدته فرنسا فى مؤتمر عام ١٨٦١ فيبدو أن ساعته لم تحن بعد ، وفرنسا رأت أن مبدأ المواطنة وان استبعد موقتا فهو لم يترك نهائيا ، وأن أحد أهالى الجبل يمكنه أن يأمل فى حكم قومه يوما ، وعندما تحل قضية الشخص الحاكم ، وهى قضية رئيسية لها خطورتها — يمكن حينئذ أن ينظر ما إذا كانت نظامات ١٨٦١ و ١٨٦٤ تلبى جميع حاجات الجبل أم لا . وكان تأييد فرنسا لتجديد سلطات داود باشا إيذانا بفقدان الأمير مجيد مرشح فرنسا السابق حظوته ، بعد أن صبرت كثيرا على تصرفاته وحافظت على التوازن بينه وبين المتصرف طويلا ، فلم تعد تحرص كثيرا على وجوده فى حكم كسروان بعد اليوم[1] .

وفى ١٩ سبتمبر ١٨٦٤ أعلن داود باشا أمام حكومته فى سراى بيت الدين أن السلطان قد ثبته فى وظيفته لمدة خمس سنوات وأعطيت الأوامر للمديرين كى يحيوا الأعياد ، ويقيموا الاحتفالات ابتهاجا بهذه المناسبة لمدة ثلاث ليال متوالية . وتلقى أهالى المناطق المختلطة والجنوب نبأ ذلك بالسرور[2] ، فى حين استقبل البطريرك وعلية الاكليروس المارونى هذا النبأ بالتجهم والعبوس ، وأجاب البطريرك مسعد إجابة جافة على مبادرة المتصرف الذى وجه له كتابا أكثر مجاملة وتوددا من السابق ، بمناسبة تجديد سلطاته . ولا عجب فى ذلك فاستياء الاكليروس كما ذكرنا يفسره

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 30 sept. 1864, F. 356.

(٢) Ibid, Fos. 354. 357.

إفلات جزء من سلطانهم لمصلحة الحكومة المدنية التى يرأسها أجنبى ليس لديه الاستعداد الكافى للقبول بتدخلهم كما كان يفعل قائمو مقام النصارى من قبل .

ومهما يكن الأمر فقد أصبح لزاما على داود باشا أن يصرف كل انتباهه نحو مسألة يوسف كرم التى برزت من جديد ، بعد التصديق على فترة حكم المتصرف الثانية ، فلنر ما كان من أمر ذلك كله :

حرصت السياسة الفرنسية على أن تجرى مفاوضات بين قنصل فرنسا فى إزمير وبين يوسف كرم الذى وصل اليها مؤخرا بشأن شروط عودته إلى الجبل ، إذا ما كان يجب أن يعود كرم إلى لبنان كشخص عادى . كتب بذلك المسيو أوترى إلى زميله الكونت بنتفوليو فى إزمير وقال إن الشيخ إذا عاد كشخص عادى فلن يتمكن من أن يمنع الدسائس تحاك باسمه ، وتلقى تبعتها الأدبية عليه ، أما إذا عاد بصفة موظف فانه يبعد هذه التهمة عن نفسه ، ويكون له السلطة الضرورية لردع المقلقين المشاغبين من الأهالى ... وطلب أوترى جواب كرم الصريح بنعم أو لا على النقاط الثلاث الآتية ، بواسطة بنتفوليو :

١ — الخضوع التام والعلنى للحكومة التى أقامتها أوربا فى جبل لبنان .

٢ — القبول بوظيفة قائمقام أقصى الشمال (اهدن وبشرى ..)

— أداء القسم أمام قنصل فرنسا العام على خدمة الإدارة بإخلاص والإذعان لأوامرها الصادرة اليه[1] .

أجاب كرم أنه يتعهد بالخضوع للحكومة اللبنانية وبإيفاء دواد باشا حقوق الطاعة التى لم ينكرها عليه مطلقا وبأداء اليمين أمام قنصل فرنسا العام بالخضوع للحكومة وتعليمات المعاهدات وحتى خدمة سياسة حكومة الامبراطور بكل إخلاص . غير أنه لا يمكنه القبول بوظيفته أو بصفة

(١) Beyrouth, T. 15, Lettre de Outrey à Bentivoglio, 18 sept. 1864. F. 348.

إجبارية تفرض عليه دون أن يلزمه القانون بها »[١]

إذن يقبل شيخ إهدن الخضوع للمتصرف ويرضى بطاعته ولكنه يرفض أن يكون مسؤولا عن الهدوء فى المناطق التى يقطنها . وبديهى أن هذا هو الشرط الأهم الذى رمى إليه أوترى عندما وضع الشروط الواضحة التى يجب أن يعلق عليها شروط التدخل المباشر وشبه الرسمى . ولذا حاول أوترى أن يحمل كرما على أن يقدم تعهدات محددة بحيث لا يبقى أى شك فى ذهن أتباعه من حيث وضعه بالنسبة لحكومة الجبل . فلو عاد كرم إلى إهدن كشخص عادى ، ولو فرضنا أنه مال إلى الحيدة التامة ، ولم يندمج فى الدسائس والحركات المناوئة للمتصرف ، فهل يمكنه منع رجال حزبه المقلقين من أن يستخدموا اسمه ؟ بالطبع كلا .

لقد كان القصد أن يجعل كرم مسؤولا عندما فكر كل من داود باشا وأوترى أن يجعلاه حاكما على مديرية أقصى الشمال حيث يلتف حوله حزب له تأثيره ، ولكن برفضه هذا التعهد ، ترك كرم الشكوك تحوم حول نواياه المقبلة بحق أو بغير حق . ومن ثم كتب أوترى إلى وزير خارجيته بأنه لا بد من إيقاف المساعى التى لا يمكن أن تؤدى بنظره إلى النتائج المرجوة ، وقال إنه ليس من كرامة حكومة الامبراطور أن تجادل أكثر مما فعلت مع رجل لم يفهم منذ البداية أن عليه عرفان جميل فرنسا وقبول الحماية التى بسطتها عليه بأريحية .[٢] .

رأت الحكومة الفرنسية أن الشروط الثلاثة المفروضة على كرم هى شرط لا بد منه ورفض أحدها ينطوى على فكرة فرض آرائه الشخصية ،ولذا قررت بعد استلام أجوبة كرم « الطويلة الملأى بذكريات الماضى » أن تحافظ على موقف الحياد ولا تتدخل فى موضوعه

---

(١) Beyrouth, T. 15, Reponse de Karam, 28 sept. 1864, F. 352.

(٢) » » 16, Rapp. No. 20 dy 22 oct. 1864. F. 26.

مطلقاً خشية أن يقع على عاتقها مسؤولية ما قد ينشب من اضطرابات[١]. وتحدث القنصل الفرنسى مع المتصرف وأفهمه بأن تدخله مع كرم لم يؤد إلى ثمرة ، وأنه يرى بالتالى أن يملأ المركز الشاغر فى مديرية أقصى الشمال بالشخص الذى يراه موافقا . وبذل والى إزمير قبولى باشا مسعى لدى داود باشا لمصلحة كرم ،فأجابه المتصرف: «بأن كرما رغم شرفه وحبه لبلاده وقوة إرادته فإنه ولد مدلل ، وقد اعتاد العناد حيث يجب الخضوع أمام واجبات يصعب التغلب عليها » . وتابع داود كلامه بقوله إن كرما يخطىء إذا اعتقد انه لا يستغنى عنه ، فليس فى العالم رجل لا يستغنى عنه ، وإذا أراد العودة إلى بلاده فيجب عليه قبول النصائح التى يسديها إليه أشخاص يلمون تماما بالوضع الحالى . ففى بداية حكمى أراد باستقالته أن يعود إلى أهله كشخص عادى ، وأنت تعلم ماذا حدث ، فلا يجب أن يتكرر ذلك ... فإما أن يقبل يوسف كرم العهد الحالى بصراحة ، وفى هذه الحالة ينبغى عليه الإذعان للشروط التى وضعتها لرجوعه إلى لبنان ، وإما أن يرفض ولا يريد بالتالى خدمة بلاده[٢]» .

ومهما يكن الأمر فان الفشل فى الوصول إلى وفاق بين كرم وسلطات الجبل كان إيذانا بنشوب أزمة حادة تمتحن فيها دعائم الإدارة المتصرفية الناشئة ، وتوشك أن تتداعى ، وتشترك فيها جميع شيع الجبل وبخاصة الأكليروس المارونى ، كما تندمج فيها فرنسا وانكلترة والآستانة كل بحسب خط سلوكها المعروف ، الأولى لحماية مكسب المتصرفية المسيحية الموحدة ، وحماية استقلال الجبل من الفوضى ، والثانية يدعمها الباب العالى لتحقيق التجزئة التى لم تحظ بموافقة مؤتمر السفراء عام ١٨٦١ ، والتى لن تشهد النور

---

(١) Beyrouth, T. 16, instructions du Ministre des Aff. Etr, à Outrey No. 4, 18 nov. 1864, F. 70.

(٢) Beyrouth, T. 16, Annexe No. 4 à la Dépêche politique No. 20 du 22 sept. 1964, F. 37.

إلا باستثارة الأهالى ودفعهم إلى الثورة ، ومن ثم إدخال الجيوش العثمانية لضربها ، وفرض التقسيم ، بعدأن يثبت لأوربا فشل تجربة الإدارة المسيحية الموحدة فى الجبل ، ولنبدأ فى تفصيل كل ذلك :

بعد صدور فرمان تجديد سلطان داود باشا خمس سنوات أخرى ، ثارت ثائرة يوسف كرم ، واستشاط غيظاً لانهيار آماله ، وكان قد سئم المنفى ، فعزم على التوجه إلى لبنان . وسواء أتم ذلك برغبته وبوسائله الخاصة ، أم بتشجيع وتسهيل سلطات إزمير العثمانية وهو الأرجح ، فإن قرار شيخ إهدان المارونى لا تنفى عنه صفة الهرب ، ووضعه غير القانونى ، بناء على ذلك ، كان كافيا لتحميله مسؤولية ثورة يعلنها . وبالنسبة للباب العالى يحقق كرم بذلك هدف الآستانة : الإثارة والتقسيم ، ويعطى الحجة للغزو العثمانى . ومن هنا تتضح نوايا الترك فى تهريبه أو غض الطرف عنه على الأقل . ولم يمض أسبوع واحد على وصول الفرمان إلى دواد باشا ، وقراءته رسميا فى بيت الدين بحضور الموظفين ووفود المديريات ورجال الاكليروس ومندوبى القنصليات العامة فى بيروت حتى حدث ما أوجد القلق فجأة فى جميع الأذهان .

نزل يوسف كرم إلى البر فى طرابلس فى ١٨ نوفمبر ١٨٦٤ ، واتجه من فوره خفية إلى زغرتا القرية الكبيرة الواقعة فى سفح الجبل حيث يمضى سكان إهدن فصل الشتاء . وفى مدى ساعتين كان كرم بين أهله ، وفى ملجأ من تعقيب السلطات . ومن ثم حرر كتابا إلى القنصل الفرنسى اوترى أعلمه فيه بعودته إلى الوطن « لأسباب مشروعة جداً » ، وطلب الحماية تحت ظل العلم الفرنسى ، والسماح له بحرية التصرف مع المتصرف(١) . بهت أوترى

---

(١) جاء فى كتاب كرم إلى أوترى : « حررت لكم سابقاً عدة كتب ولم أتشرف باستلام أى جواب ، والآن لأسباب مشروعة جداً عدت إلى وطنى (١٨ نوفمبر ١٩٦٤) وأسرع بكتابة هذا لطلب الحماية تحت ظل العلم الفرنسى الذى يرفرف فى سوريا راجياً من =

واعتقد أن الشيخ نزل إلى اليابسة ليعلن خضـــوعه للشروط التى فرضت عليه .

وانتشر خبر عودة كرم بسرعة البرق فى شمال الجبل فأوجد فيه تأثيراً عميقا ، وتوارد مريدوه وأنصاره لتهنئته بوضع حد لمنفاه(١) وبدا أن شيخ إهدن ينوى ركوب رأسه وتحدى الجميع . فقد تجنب القيام بأى مسعى يدل على حسن نيته ورغبته فى الخضوع لداود باشا ، وكانت لهجته مع الأهالى تنطوى على معنى الاتحاد والالتفاف حول الحكم القائم فى الظاهر ، ولكن فى الحقيقة كان موقفه الرسمى مخالفا لذلك بدليل الكتاب المنذر الذى وجهه للقنصل اوترى فى نفس يوم وصوله إلى زغرتا . والمهم أن لهجة كرم فى رسائله للقنصل لم تعد متواضعة تميل إلى استماع النصح وخفض الجناح ، وإنما كرم اليوم يرغب أن يكون سيد نفسه ، وهو يرفض كل سبل التسوية وعبارته « فلأحاكم مع داود باشا (تماما كما كانت منذ أربع سنوات) وإلا أستعيد حرية العمل ، وأرد بالوسائل التى لدى على المحاولات التى قد توجه ضد استقلالى(٢) » . ولهذه العبارة دلالتها الخطيرة فكرم يتحدى داود باشا ، ويبدو أنه مصمم على ألا يتراجع أمام المغامر ، والحق أن الوضع الذى نجم عن عودة كرم كان من أخطر الأوضاع التى جابهها جبل لبنان منذ إنشاء المتصرفية .

أما داود باشا فإنه لم يكن أمامه بإزاء هذا الوضع الخطير إلا ثلاثة سبل :

١ — إما أن يتعمد تجاهل كرم ويتركه يسكر بخمرة التصفيق والهتاف

= كرمكم أن تتفضلوا بعونتى للحصول على إقامة العدل بينى وبين داود باشا أو أن تشرفون بالسماح لى باستخدام حريتى العادلة نحو ذلك الذى يستخدم ضدى حريته غير العادلة وأسأل الله . . الخ . . » .

(١) Annexe à la Dépêche politique No 21 du 24 nov. 1864. Lettre de Karam à Outrey, 18 nov. 1864. F. 80.

(٢) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 24 nov. 1864, Fos. 72, 73. Ibid, F. 75.

والمهرجانات ، ويهمل مقاطعة أقصى الشمال دون أن يتدخل فى إدارتها .

٢ — وإما أن يلجأ إلى وسائل القوة باحتلال السهل المسيحى وزغرتا وكل قرى سفح الجبل .

٣ — وإما أن يتقبل فى بيت الدين خضوع كرم على فرض أنه عاد ليعلن حسن نيته وطيب مشاعره نحو المتصرف .

السبيل الأول هو بدون شك السبيل الأسهل ، ولكن هل يصح القبول به دون أن ينجم عنه أكبر الأخطار ؟

فمعنى ذلك هو الاعتراف بكرم رئيسا شرعيا ومستقلا فى الشمال ، ومن يدرى أنه لن يكون مصدر اضطراب وتهيج دائم ؟ إن شروط وجود كرم تفرض عليه أن يوسع مجال عمله ، ولذا فلن ينعزل عن كسروان ، ولن يقبع فى أقصى الشمال . فنجاح الثائر ، وما يكتسبه من شهرة وهيبة سيؤدى إما لاستحالة الحكم فى الجبل ، وإما لإثارة حرب أهلية فيه ، لأن المنازعات القديمة بين الموارنة لا تلبث أن تبعث من جديد على الأرجح .

وداود باشا من جهته إذا أحرج ، فلن يمتنع غالبا عن الاستعانة بالأفواج النظامية العثمانية ، وحتى بالعصابات الدرزية فى الجنوب ، ضد مزاعم الشمال .

والسبيل الثانى — سبيل استخدام القوة العثمانية — يكون من شأنه غليان مرجل الغضب فى نفوس الموارنة بحيث تتأثر شعبية المتصرف فى المناطق المختلطة فتنهار هيبته .

والسبيل الثالث وهو المساومة التى يبقى فيها كرم على الظواهر بمحافظته على حقوق السلطة المشروعة ، هو الحل الأمثل . وهنا يبرز محور داود

— فرنسا للعمل على الاتصال بصورة غير مباشرة بكرم ، وإقناع العقلاء الذين يحيطون به ، مع توسيط البطريرك المارونى لنفس الغرض .

رأى أوترى أن عناد كرم وكبرياءه ، وصلفه ، مضافا إلى الاستقبال الحافل الذى قوبل به فى الجبل ، كان من شأنه أن يقلل الأمل فى استعداده للخضوع ، وكان لابد للقنصل الفرنسى أن يطلب تعليمات سفيره المسيو موستيه Moustier فى الآستانة بشأن تحديد الموقف الواجب اتخاذه فيما إذا قرر داود باشا المجازفة أيضاً بكل شىء ولجأ إلى الوسائل القمعية . استشار موستيه باريس ، فجاءه الجواب برقيا بالشفرة من وزير الخارجية (٢٥ نوفمبر ١٨٦٤) : « قل للمسيو أوترى أنه ليس علينا فى الوضع الذى اتخذه يوسف كرم أن نقدم له أية مساعدة ، ويجب أن يعلن ذلك له بالذات ، وللبطريرك وللرؤساء الكاثوليك فى الجبل . يجب أن يقال لهم إذا أثار وجود كرم اضطرابا خطيراً فى لبنان وأدى إلى التدخل العسكرى التركى فسيكون وقوفنا فى وجه ذلك بغاية الصعوبة »(١) . وأجرى الوزير الفرنسى دروان دولويز (Drouin de Lhys) أسفه لأن قنصله فى إزمير وقبولى باشا لم يتمكنا بنوايا كرم لمنع عودته إلى الجبل(٢) . وهنا أرسل أوترى إلى كرم على لسان ترجمان القنصلية ، السيد غانم ، رداً على كتابه الأول سالف الذكر ، جاء فيه : « إن كتاباً يحمل توقيع يوسف كرم قد ورد على قنصلية فرنسا ، فإذا كان كرم عاد ثائرا فإن المسيو اوترى لا يعترف به ، وفى الحالة المعاكسة يجب أن لا يكون فى المكان الذى حرر منه هذا الكتاب دون سماح الحكومة » . بأمر القنصل العام الترجمان غانم .

أما داود باشا فقد أراد قبل كل شىء معرفة نوايا كرم الحقيقية ، ولهذه

---

(١) Beyrouth, T. 16. Dépêche Télégraphique cheiffrée, paris le 25 nov. 1864, F. 82.

(٢) » » » instructions à Outrey No. 5 du 8 déc. 1864, F. 93.

(٣) » » » Rapp. No. 25 du 3 déc. 1864, Fos. 84, 85.

الغاية وجه إليه مذكرة صاغها بالضمير الغائب (S'il veut me dire) يسأله فيها ما إذا كانت عودته بإذن الباب العالى ، وإلا فيطلب إليه التوجه إلى بيت الدين ، وهناك بعد الاتفاق معه سيعمل على أن يحصل له من الآستانة على العفو . ويضيف أنه فى حالة رفض منح هذا العفو فإنه لن يستعمل بحقه أية عقوبة ، ولكن ينبغى عليه حينذاك أن يغادر البلاد فى ظرف أيام معدودة يشرف فيها على أعماله وشؤونه .

وفى نفس الوقت تقرب داود باشا من البطريرك المارونى بما يختلف قليلا أو كثيرا عن موقف التصلب والترفع الذى كان يقابله به ، فداود كان يعلم أن البطريرك كان من شأن عدائه حتى الصامت أن يجعل لمعارضة كرم أهمية لا يستهان بها ، وذلك بسبب تأثيره ودالته على كرم .

ولذا فقد بعث إلى بولس مسعد صورة من المذكرة التى كان أرسلها إلى كرم والتى تخللتها كلمات العطف . . وكان المتصرف يعلق أهمية كبرى على معاونة البطريرك له بصدد تهدئة الحالة التى عكرتها عودة كرم ، ولو أنه كان غير متفائل بهذه المعاونه أو بمسعى التقرب الذى بذله منذ وصول الفرمان لتناسى الماضى ومصالحة الحبر المارونى على الرغم من التبليغ الذى تسلمه الحبر من قنصلية فرنسا بأن كرما ليس له أن يعتمد على تأييد فرنسا إذا لم يخضع للقانون ، وبوجوب السعى لحمل كرم على التوجه إلى بيت الدين لمقابلة المتصرف(١) .

والحق أن المتصرف كان يرى أن يسلك السبل الحبية السلمية أولا حتى إذا استنفدها لجأ إلى الدول الأوربية المعنية بشئون الجبل فأوقفها على الوضع . أما استعمال وسائل القمع فقد تظاهر بأنه يرغب فى اجتنابها ، وقال إنه يفضل الاستقالة على أن يباشر صراعا لا يمكن أن تكون نتائجه إلا وخيمة على الجبل برمته وعلى إدارته . ولكن بدا كأن المتصرف

(١) Ibid, F. 86.

لا يريد أن يقبل أن رجلا كيوسف كرم يقرر معارضة حاكم الجبل وممثل فرنسا فى آن واحد(١) ، ومن هنا كانت تنتابه الهواجس وتتجاذبه الشكوك وبخاصة عندما كان يفكر فى ظروف عودة كرم ، برغم أن ممثل فرنسا أفهمه بأن هنالك اعتبارات يصح أن توضع موضع النظر لتبرير سلوكه والتخفيف من جريرته فى عين الباشا ، وهى منفاه لسنوات ثلاث ، وخشيته من أن يصبح « ضحية الحاجة » إذ كان محروما من الموارد الضرورية للمعيشة فى الخارج ، وكان مرغما على الاقتراض ليعيش(٢) .

تسجل عودة يوسف كرم فى الحقيقة مرحلة جديدة خطيرة من مراحل المسألة اللبنانية وعلى الرغم من أن موقف المتصرف كان يبدو معتدلا ومعقولا ، إذ يعلن للملأ صراحة أنه لا يكن عداء لشيخ إهدن القديم ، وأنه يفتح ذراعيه لمن يدعوه بابنه الضال ومعاونه الطبيعى فى التنظيم الإدارى والوطنى ، غير أن هذا الوضع الشاذ ، ما كان له أن يدوم ، فلابد أن يؤدى بحكم الأحداث التى أخذت تتوالى بسرعة إلى صدام مع كرم . والأمر المقلق حقاً هو أن يترك كرم نفسه تبهره المظاهر وتغره شعائر الولاء التى لمسها أثناء استقباله فيركب رأسه وتدفعه مخيلته المتحمسة وطبيعته العنيدة إلى ارتكاب حماقات وإثارات تقلب الإدارة المنظمة التى اجتهد داود باشا أن يرسى قواعدها فى الجبل لأول مرة ، ولو أمعنا النظر فى عوائد الجبليين وطبيعتهم على ضوء أحداث الماضى . لتأكدنا من أن الشعبية التى ينعم بها كرم اليوم فى أقصى الشمال لن تدوم أكثر من بضعة شهور ، حتى إذا مارس السلطة فعلا ، ووضعت إدارته موضع

(١) Beyrouth, T. 16, Annexe à la Dépêche No. 24, Lettre de Daoud pacha à M. Outrey consul général de France à Beyrouth, 22 nov. 1864, F. 88.

(٢) » » » instructions à Outrey, No. 5 du 8 déc., 1864, F. 94.

الامتحان ، أطلت المنافسات والمنازعات القديمة برأسها ، تماما كما حدث في السنوات الأخيرة السابقة لحوادث الستين المحزنة .

مهما يكن الأمر فقد حرص ، كما يبدو ، كل من داود وكرم أن يترك لخصمه مسؤولية البدء بالعدوان . أعلن كرم عاليا بأنه يحصر دعواه بأن لا يبقى خارج نطاق القانون والشرع ،وبأن يعيش بسلام فى أراضيه، ولا يقدم إلا على ما يسمح به الدفاع المشروع عن النفس وراح يعلن أنه مع احتفاظه بهذا الموقف المستقل يصرح بأنه لا نية عنده لعرقلة سير الإدارة الحكومية . ومع أن كرما لم يتحدث للملأ مطلقا عن خضوعه ، ولكنه كان يكرر دوما عبارة «التعليمات العادلة للقانون »،وهى تعنى لديه دون شك معنى خاصا (١) . (Justes prescription de la loi ،ولكن نطاق الدفاع الشخصى الذى كان كرم يدعى عدم الخروج عنه كان واسعا جدا، فشمالى كسروان بأكمله كان يقوم بالحراسة حول «يوسف بك» ،ولو قصد الحد من حماس الفلاحين والأنصار لما استطاع لاسيما وأن هؤلاء بسد الطرق أمام جنود داود باشا ، كانوا يقصدون سدها أيضا أمام جباته الذين كانوا سيأتون ويطالبون بالضريبة عن أربع سنوات .

إن من كان يلصق بعودة كرم ،أراد أم لم يرد، الصفة الثورية هو ذلك العدد الكبير من الزائرين — وفيهم غير المسيحيين — الذين هرعوا لتهنئته وشد يده، والذين بسبب اشتراكهم كلهم بنسبة متفاوتة فى الحروب الإقطاعية الصغيرة أو فى الانقسام القومى فى العشرين سنة الأخيرة إلى جانب يوسف كرم وآله ، ما كانوا فى الحقيقة يأتون إلا ليسلموا فى شخص الشيخ المسيحى على ممثل الطموح المواطن المعروف جيدا . وفى الغالب أن هؤلاء وبخاصة الدروز لم يكونوا ليقدموا اليه بهذا الاندفاع لو لم يحركهم دافع خارجى آت على الأرجح من طرف ممثل انكلترة فى بيروت ، الذى بذل كثيرا من

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 26 du 23 dc., 1864, G. 104.

المساعى ، فيما يقال — (١) وطلب من الدروز أن يتحدوا مع المسيحيين فى حلف هجومى دفاعى لا يصعب معرفة غرضه : إيجاد فرصة للرجوع عن المقررات الهامة التى اتخذتها أوربا فى الآستانة ، والتى كان توفنيل وزير الخارجية الفرنسية فى حينها قد تحفظ بشأنها فى مراسلته المؤرخة فى ١ يوليو ١٨٦١ بصدد السلطة المسيحية الموحدة فى الجبل كما نعلم ، والتى من شأن الرجوع عنها اليوم بعث تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين . ولا غرابة فى أن تشجع انكلترة سراً دعاوى شيخ إهدن ، مع إثارة روح العداء الكامنة بين الدروز ضد ميول الموارنة للتفوق عليهم . فانكلترة لها كل المصلحة فى أن ترى الصراع يؤدى فى الجبل إلى التقسيم القديم (القائمقاميتين)(٢) .

ماذا كانت نتيجة مساعى البطريرك مع يوسف كرم ؟ لم تؤد إلى شىء حاسم ، فقد رفض كرم مقابلة المتصرف بدعوى وجود «عقبات ودوافع عادلة تمنعه من ذلك»(٣)،وعلى هذا استمر كرم فى موقفه الأول . وبينما كان البطريرك يتابع مساعيه للتوفيق بين حميه كرم وبين المتصرف ، وفى حين كانت الصحف الفرنسية الاكليريكية تهاجم داود باشا وتزعم أنه خدع القنصل أوترى ، وأنه ليس رجل المسيحيين ، أجاب البابا لصالح الباشا بمنحه الوشاح الأكبر للقديس غريغوار . ولم يغب عن بال أحد ما كان لهذا العطف الصريح الذى تلقاه داود باشا من بلاط روما من معنى ودلالة فى إيجاد شعور مؤيد له بين الأهالى المسيحيين والأكليروس . إن إرسال هذا الوشاح إلى متصرف الجبل — وهو أول مسيحى فى الشرق يتلق هذه المرتبة والامتياز العالى — فى الظروف الراهنة كان يتنافى بشكل غريب مع الشكاوى التى ترفعها ضده علية الأكليروس المارونى ، التى كان مقصدها

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 27 du 3 jan. 1865, F. 117.
(٢) » » » » » 29 confidentielle, du jan. 1864, F. 153.
(٣) » » » » » 26 du 25 déc. 1864, F· 104 & son Annexe F. 107.

إبراز الحاكم وإظهاره كأداة بيد السياسة العثمانية (١) .

ولكن هذا الإنعام البابوى الكريم أيا كان دافعه لم يكن كافيا لتخفيف حدة عداء الأكليروس الماورنى للمتصرف ، ولم يجد فى إيضاح موقفهم صراحة وإيقاف دسائسهم لا فى كسروان فحسب حيث تخيم روح المعارضة منذ وقت طويل ، إنما فى المناطق المختلطة التى يرتبط سكانها جيداً بحكومة داود باشا ، ويقاسون من النفوذ الاكليريكى القوى الذى يتحملونه طوعا أو كرها ، ويصبرون على مكائد أنصار كرم لإثارة الفوضى فى الإدارة المتصرفية وإسقاط هيبه الحكم (٢) . وقد جرى فى جبيل حادث خطير يدل بوضوح على الاستعدادات التى وجدت لدى الأهالى ، منذ أن شعروا بدعم كرم والأكليروس ، فقد كان يقيم فى جبيل منذ بعض الوقت فوج من الجنود العثمانيين يقرب عددهم من الـ ٣٠٠ لحراسة طريق طرابلس بيروت . وبينما كان هؤلاء الجنود عائدين من التمرين يوما ، حصلت مشاجرة بين ضباط الفوج وجمهرة من الأهلين كان بينهم كاهن ، وقد أهان هؤلاء الجيش العثمانى والسلطان بسيل من السباب الفاحش ، ولكن قائد الفوج تمكن من إعادة رجاله إلى ثكناتهم وحال دون حدوث اشتباك . وبديهى أن يتأثر المتصرف من هذا التحدى الذى يحرج موقفه بإزاء الباب العالى ، فأمر بإجراء تحقيق سريع (٣) .

والواقع أن موقف الأكليروس المحبذ والمؤيد لكرم كان واضحا ، فقد اعتلى الكهنة والخوارنة المنابر لحمل السكان على ملاقاة كرم ، وهؤلاء الكهنة أنفسهم كانوا يجمعون التبرعات المالية والإعانات لإرسالها إلى زغرتا وفى جميع المحافل كان رجال الدين أكثر الناس حماسا فى الدعوة إلى العصيان والثورة على حكم البلاد الأجنبى (٤) . ولما كان البطريرك نفسه غير مخلص

(١) Ibid, F. 105 & Rapp. (Fain) du 23 déc. 1864, F. 109.
(٢) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 27 du 3 jan. 1865, F. 117.
(٣) Ibid, F. 119.
(٤) » » » » » 28 bis du 22 jan. 1865, F. 140.

فى وساطته بين كرم والمتصرف ، فقد فشلت مساعيه . رغم أنه حاول أن يحمل كرما على الذهاب لمقابلة داود باشا ، ولكن الشيخ لم يكن لديه أية ثقة تدفعه لهذا العمل . ولكن البطريرك نفسه ، كما اعترف سكرتيره الخاص ، لم يكن لديه ما يضمن صدق الحاكم ، فنجم عن ذلك أن المفاوضة لم تؤد إلى نتيجة ، واكتفى البطريرك بتوجيه « النصح » لكرم ولكن ألم يضمن قنصل فرنسا سلامة كرم ، إذ وعد البطريرك أن الشيخ لن يتعرض لأى خطر نتيجة مقابلته لداود باشا ؟ إن موقف البطريرك ، والطريقة التى كان يتصرف بها بالمفاوضة والوساطة الموكولة إليه ، كانت تثير بعض الشكوك حول نواياه ، فهو يريد تجنب العمل الصريح الحاسم ، أى خضوع كرم التام باستبدال نوع من التسوية تجرى تحت إشرافه بهذا الخضوع . ولهذه الغاية اقترح على القنصل الفرنسى أن تجرى مقابلة داود مع كرم فى صرح بكركى القائم وسط كسروان (١) .

بيد أن هذا الاجتماع لم يكن يوحى بفائدة حتمية ، بل إنه قد يكون سيئا من جميع الوجهات . إن يوسف كرم ، فى هذه الحالة ، لن يكون شخصا مذنبا قادما للخضوع ، بل رئيسا عاصيا ، ومفاوضا على قدم المساواة مع السلطة الحاكمة . وهو سيجتاز الجبل فى وسط هتاف تلقائى أو مهيأ ، وسيصل على الأرجح بصحبة أنصار عديدين ، وسيثير موقف داود باشا السخريه فى حضور رجل كان من الواجب أن يلتمس عفو السلطان بواسطته ، ولكنه بالعكس سيستفيد من هذا الظرف ليدل بشعبيته التى اكتسبها منذ عودته . ولو نجح البطريرك فى جعل هذه التسويه مقبولة ، لحفظ هيبة محميه ، ولما عرض هو حريته فى العمل لشىء فى المستقبل . وهذه هى على الأرجح خطة البطريرك . والهدف الأخير الذى يسعى إليه مع الأكليروس هو إحراج موقف المتصرف الأجنبى وتجريده من ثقة الأهلين به ، والسعى لإيجاد حكومة منتخبة أهلية . ولكن إذا قصد

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No· 27; ibid, F. 122.

الأكايروس المارونى من تعضيده لكرم أن يوجد حكما وطنياً أفلا يدرك بأن تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين أو أكثر يصبح أمراً محتوما !

ولا حاجة إلى تكرار القول بأن الأكليروس المارونى لا يرغب بأى ثمن فى حاكم مدنى يلزمه بالوقوف عند حد اختصاصاته الدينية البحتة . فالأكليروس — كما رأينا — قد عارض داود باشا لأنه يمثل هـذا المبدأ الجديد ، وليس أبدا بسبب شكاوى واهية تذرعوا بها . ودليل ذلك فى العلاقات التى قامت منذ أول يوم بين المتصرف والبطريرك ، فالنزاع والصراع الخفى الذى بدأ منذ عام ١٨٦١ لم يتوقف لحظة رغم جميع مساعى التوفيق التى بذلها المتصرف ورغم وسائل الإقناع والنصح التى قام بها القنصل الفرنسى أوترى . وقد كتب هذا إلى وزيره دروان دولويز فى ٢٩ يناير ١٨٦٥ رسالة سرية للغاية صور فيها عقلية الأكايروس « الضيقة » وذكر أن هـذا الأكليروس لم يفهم أن سياسة فرنسا فى الشرق لا يمكنها أن تضيع نفسها فى تفاصيل المصالح الحقيرة (Mesquins) والمحلية . وقد أسف أوترى لأن « الأكليروس غير شاعر أبدا بنجاح الفكرة الكبرى التى تتجسد فيها الحكومة المستقرة فى الجبل ، وهى تبيان قابلية المسيحيين لتصريف شئونهم بأنفسهم وتولى الإدارة» .(١).

ومن المرجح ألا يكشف الأكليروس عن نفسه فورا بتحريضه الأهلين على طلب حكومة أهلية ، وإنما يسعى لتبديل المتصرف ، ويتظاهر باستقبال خلفه بمظاهر الابتهاج ، فاذا سار هذا على نفس سيرة سلفه ، وصل حتما إلى نفس الهزيمة . وإلا فانه سيرتمى فى أحضان الأكليروس المارونى وطبيعى حينذاك أن تعاديه الطوائف الأخرى(٢) ، وبعد قليل ، سيقوم الدروز تؤيدهم انكلترة والدولة العثمانية بالمطالبة بقائمقاميتهم القديمة

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 29 du 29 jan., 1865, (confidentielle) F. 158.

(٢) Ibid, F. 160.

وكذلك يطلب الروم الأرثوذكس تقسيما ثالثا لمصلحتهم مؤيدين من روسيا وهكذا . . . إن الصعوبة الوحيدة ، على ما يبدو من مراسلات البطريرك للقنصل الفرنسى ، التى يواجهها البطريرك ومن حوله للوصول إلى حل قضية كرم ، هى ضرورة ذهاب الأخير لمقابلة المتصرف فى بيت الدين ، أى فى جنوب الجبل ، أفلا يدل هذا على أن البطريرك ومعاونيه يعتبرون المناطق المختلطة كبلاد أو دولة منفصلة حيث لا يمكن للبطريرك أن يبسط حمايته بشكل مجد على كرم ؟

وأيا كان الأمر ، فإن أنصار كرم والبطريرك والأكليروس كانوا يرجفون فى الجبل بأن فرنسا تؤيد سياسة التجزئة والرجوع إلى القائمقاميتين وأن عودة كرم كانت بموجب خطة فرنسية ، ومن الطبيعى أن يصدق عامة الناس هذه القالة ويرون فيها دعما لانتقاضهم على المتصرف وبإزاء خطورة هذه الحال ، اهتم القنصل أوترى للأمر كثيرا ، وأرسل مذكرة فى نهاية ديسمبر ١٨٦٤ إلى البطريرك المارونى والبطريرك الأرمنى ، وإلى مطارنة مختلف الطوائف الكاثوليكية فى الجبل حذر فيها الجبليين من أن حكومة الامبراطور لا تقر أبدا سلوك جميع أولئك الذين يريدون تعكير الهدوء العام ، أو يرتكبون أعمال عصيان ضد الحكومة الشرعية . وأنذر كل من يسعى لتضليل الرأى العام بإدماج اسم فرنسا فى هذه « الدسائس الآثمة »(١) .

وجد اوترى ان هذه التصريحات سيكون لها أثر فعال فى الجبل فتجنب أخطارا كثيرة بإيضاح موقف فرنسا الرسمى من الأزمة الناشبة بين المتصرف وشيخ إهدن . وبذلك لن يعتذر أحد بجهل « مقاصد » فرنسا

(١) انظر نص المذكرة فى :
Beyrouth, T. 16, Letter addressée au Patriarche Maronite, Armenien, et aux évêques Maronites et grecques catholiques du Liban, Le 31 déc. 1864, Fos. 127, 128

الحقيقية فى سورية . وفى الوقت نفسه فالمذكرة على حد قول اوترى تبدد الشكوك التى قد خامرت أذهان الممثلين الأجانب فى بيروت حول الأسباب الخفية لعودة كرم ، وتنبئ عن الإخلاص الذى تدعم به فرنسا المؤسسات الإدارية التى أقرتها الدول فى جبل لبنان(١) . لقد رأى اوترى أنه يصعب جداً على المتصرف أن يتعامل مع موارنة الجبل « الذين اعتادوا على أن تتحول جميع حماقاتهم لصالحهم(٢) » . وكان يعلم أن حكومته إلى تأييدها لمبدأ اختيار حاكم الجبل من بين أهله ، كانت ترى أن الوقت لم يأن بعد للأخذ به . صحيح أن حكومة رجل أجنبى لها علة أصلية تمنعها من أن تكون محبوبة جداً فى الجبل ، ولكن دوائر باريس كانت تعترف لداود باشا بأنه كان يعرف دوما كيف يترفع عن نزعات الشيع وأغراض الأحزاب ، فاجتهد أن تكون علاقاته مع اللبنانيين كافة مجردة عن التحيز والميل دون نظر للرتبة أو للطائفة عموما ، ولذا فقد اكتسبت الإدارة التى يشرف عليها إعجاب الأوربيين لدقتها و نظامها . ومن هنا كانت هذه الدوائر الرسمية ترى أن الموارنة بنزوعهم إلى حكم الجبل قبل الأوان ، إنما يسيرون فى طريق مسدود ، لأن نظام المواطنة ، وكما قال أوترى ، سيكون « شراً حقيقيا على الجبل فى ظروف البلاد الحاضرة ، إذ سيوجد حتما منافسات وعداوات تزيد فى حدتها أنها تستند إلى مبادىء وضعتها اوربا(٣) . ولكن أليست هذه الظواهر الشاذة ، وهذه المتناقضات من صلب المسألة اللبنانية نفسها ، فإذا ما أريد محوها فلن يكون ذلك مهمة سهلة ؟! أجل ، ولذلك فالقنصل الفرنسى كان يسعى لاتباع سياسة العطف والتأييد لجميع الأحزاب فى لبنان . ولكن مع اتخاذ موقف التحفظ عن الأكليروس الذى يبدى حماساً فائقاً لقضية كرم ، والذى يهدف ، من بعد،

(١) Beyrouth, T. 16 Rapp. No. 27, ibidn F. 118.
(٢) Ibid, F. 121.
(٣) Ibid,

إلى سياسة التجزئة والقائمقاميات . من أجل ذلك كله صمم اوترى أن يترك داود باشا حراً فى تقرير مايشاء بصدد مفاتحة البطريرك له فى موضوع مقابلة كرم ، فلا يتحمل مسؤلية تسوية لا ضمانة كافية لها . فقد كان من المشكوك فيه بعد نجاح كرم فى كثير من الميادين أن يصبح أكثر حكمة وتعقلا فى تصرفه مستقبلا ، وأن يكون لديه الزهد الكافى ليضحى بأطماعه الشخصية على مذبح سعادة وطنه وهدوئه . قلنا أن اوترى اتخذ الحيدة بين داود والبطريرك ، ولكنه فى نفس الوقت لم يخف رأيه عن سكرتير البطريرك فى شأن خطورة موقف الأكليروس والعواقب « الفاجعة » التى ستترتب عليه(١) . وخطا خطوة أوسع فكاشفه بصراحة بأنه لا يقدر سلوك رئيس الموارنة الروحى ، إذ هو فى نظره يضحى براحة الجبل تلبية لأحقاد شخصية أو أطماع حقيرة (Mespuins) ومحلية لا تستحق الاهتمام أبدا(٢) . ويلوح للباحث أن لهجة القنصل مع سكرتير البطريرك واتهامه الملة المارونية بالشغب وقلة إدراكها السياسى أحدثت تأثيراً حاداً ، فتعمد حينئذ الخورى نعمة الله أمين سر البطريرك أن يتقدم باقتراح يدل على أن البطريرك وعلية الأكايروس كانوا قد احتفظوا بمخرج فى حالة تصميم القنصل الفرنسى على عدم مد يد المساعدة لأطماع كرم المستندة إلى الأكليروس . فأكد نعمة الله إلى أوترى أن الشيخ « مستعد » لإعلان خضوعه خطيا ، ولكن يحتفظ لنفسه بالذهاب لمقابلة المتصرف فى وقت متأخر ريثما يأتيه العفو من الآستانة(٣) .

ولم يلبث أن حدث تبدل محسوس فى موقف اتباع كرم وأنصاره الذين يوجد أكثرهم حماسة فى بيروت ، والحق أن علية الأكليروس بدأوا يخشون من عبارات اوترى القاسية فمالوا لتهدئة الهياج الذى مافتئوا

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 28 bis du 22 jan., 1865, F. 140.
(٢) Ibid, F. 139.
(٣) Ibid, F. 140.

يغذونه لأن نصيرتهم الطبيعية فرنسا تبدو مستاءة من سلوكهم(١) . وانتظر الجميع أن تتم زيارة كرم لداود باشا فى أول فرصة . وفى هذه الأثناء نشر المركب القادم من الاسكندرية خبرا مؤداه أن قنصل فرنسا غادر بيروت لمركز آخر ، فالتزم الجميع الصمت ، وتوقفت المساعى(٢) ، وطفق الكل ينتظرون ما إذا كان تأكيد هذا الخبر سيدخل تغييرا على موقف قنصلية فرنسا العامة فى بيروت .

وظن الموارنة أن الحكومة الفرنسية عزلت أوترى لأنه خالف رغائب الموارنة . وبينما كان الناس ينتظرون تكشف الموقف الفرنسى على حقيقته كان داود باشا يبذل جميع الجهد للحصول على خضوع كرم ولما يئس من الوصول إلى نتيجة مرضية ، قدم استقالته سرا إلى الباب العالى ، وفيما يلى التفصيل :

على الرغم من الظروف الدقيقة التى كانت تجتازها حكومة داود باشا ، فالمتصرف لم يوقف قط نشاطه فى وضع ماقضت به نظامات ١٨٦٤ موضع التنفيذ . إن تقسيم كسروان إلى مديريتين عطل بالضرورة Ipsifacto وظائف الأمير مجيد الذى كان الحاكم قد قرر استبداله منذ أن وصل فرمان تجديد سلطاته . وقد اختار رجلا آخر من أسرة شهاب كان يبدو أن تعيينه يلقى ترحيباً من الأكليروس هو الأمير أفندى شهاب كيخيا الباشا خلال السنوات الأربع الماضية . أما منطقة أقصى الشمال فلم تكن إدارتها وتعيين مدير لها موضع بحث فى هذا الوقت . كذلك اهتم داود باشا بتنظيم المحاكم ، وإرسال البلاغات والتعليمات إلى جميع المستخدمين فى الإدارة المركزية والمديريات تفسيرا للنظام الجديد ، وتكملة للقوانين التى يجب أن تعمم فى البلاد(٣) .

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 31 du 14 fév.. 1865, F. 177·

(٢) » » » » » 28 du 22 jan., 1865, F. 143.

(٣) » » » » » 25, ibid, Fos. 100, 101.

ولكن المعضلة الكبرى التى تتحداه كانت باقية تهدد إدارته وجهوده الطويلة بكارثة . وسببها ودافعها فى نظره هو الأكليروس . كان داود باشا يرى أن الأكايروس يقف على رأس حركة كرم ، وأنه يتظاهر برغبته فى حفظ النظام والهدوء بينما هو يدس الدسائس ويشيع روح التمرد والثورة فى البلاد ، حتى فى المناطق المختلطة الموالية للمتصرف ، كما رأينا . وأدرك داود أن وساطة البطريرك المارونى ليست جدية بل ينقصها عنصر الإخلاص ، وأن لاهدف لها سوى كسب الوقت . صحيح أنه لايوجد فى الجبل ما يدل على نشوب حركة عصيان علنى ، ولكن فى الحقيقة إن هيبة الحكم مفقودة ، وسلطة الحكومة مزعزعة تماما ، وخيالية فى أقصى الشمال وكسروان ، لدرجة كان من الخطر أن تمتد هذه الحالة الشاذة فترة أطول . وقد جرب داود باشا أن يضع حدا لهذه الحالة ، فاقترح على البطريرك أن يعين أى شخص يناسبه لإشغال وظائف مديريته بأقصى الشمال التى رفضها كرم بعناد ، فأجاب غبطته أنه مصمم على أن يبقى بعيدا عن جميع مسائل الإدارة الحكومية . وبعد عدة أيام أرسل المتصرف إلى البطريرك الأمير أفندى شهاب ممالأة للحبر المارونى الذى يؤيد هذا الشاب ويعطف عليه ليحصل منه مباشرة على وعد بالمعونة فى حالة تعيينه . فكان الجواب أيضا بأن الأكليروس لايريدون التأثير أبدا فى مقررات السلطة ، وإن البطريرك يرغب فى البعد عن شؤون الإدارة . وفى خلال الأسبوع الأخير من يناير ١٨٦٥ قام المتصرف بمسعى جديد لدى البطريرك فكتب له رسالة خاصة عاجلة يرجوه فيها أن ينتقل لملاقاته فى دير يقع على حدود كسروان المتن ، حيث يمكن للرجلين أن يتداولا بحرية ، ويتكاشفا الآلام المتبادلة ويتخذا معا التدابير اللازمة للاستقرار والاتفاق. ولكن البطريرك أجاب بالرفض معتذرا بآلام رجله التى لاتسمح له بركوب الخيل(١) .

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 29 jan 1865, Fos. 147, 148.

وهنا زادت عوامل الأسف فى صدر الباشا ، واعتقد خطأ أم صوابا ، أن الرئيس الدينى للموارنة يريد أن ينفصل تماما عن الإدارة النظامية فى الجبل [2] ، فتقطعت فى صدره أواصر العزم والإيمان وبدا كأنه ينظر إلى المستقبل فى الجبل بألوان قاتمة ، واستنبأ أن الدم سوف يجرى على أديم لبنان ، وساورته المخاوف ، ولما كان داود باشا لا يرغب فى أن تقع على كاهله مسؤولية هذه الظروف السيئة التى تجتازها المتصرفية ، والتى يتوقع أن تكون خاتمتها فاجعة ، ولما كان لايريد أن يوقع شرفه « تحت الشبهة » على حد قوله ، ولذلك فقد بعث باستقالته فى ١٨ يناير ١٨٦٥ إلى الباب العالى ، وفسرها بالحالة الراهنة فى الجبل وباعتلال صحته . ولكن ماهى دوافع استقالة داود باشا ؟

كان المتصرف يرى أن الباب العالى نفسه ليس غريبا عن هذه المسرحية التى تمثل فى الجبل ، والتى بدأت بتدبير عودة كرم ، فضلا عن أن أوامر الآستانة التى وصلت إليه كانت تحضه على استعمال وسائل القهر ضد موارنة شمال لبنان . لقد وجد داود باشا فى هذه الأوامر شركا يراد استدراجه إليه وإيقاعه فيه . فقد كتب المتصرف يقول : « إننى لا أريد أن ألعب دور أحمد باشا فى دمشق لا أريد أن أستخدم كوجه لسياسة ذات وجهين ، ففى حالة إذعانى لتعليمات الآستانة يجب على أن أسحق موارنة الشمال ، وأن أستخدم ضدهم الجنود العثمانيين ، وأسحق بالقوة معارضة لا عاقلة ولا ذكية ، ولكن حينذاك أفقد حتما مشاعر العطف من جانب فرنسا ومسيحيي الشرق وسيكون هذا الحل قاضيا على امتيازات الجبل دون أية فائدة لى لأننى سأشعر اعتبارا من هذا الوقت أنه يستحيل على البقاء فى لبنان ، إذن أفضل أن أنسحب حتى يتسع المجال أيضا لغيرى تاركا البلاد

(١) Ibid, F. 149.

لتجربة جديدة إذا أخفقت أيضا فربما ينصفون جهودى[1] » . ويبدو أن داود باشا قد أمعن النظر فى الظروف التى يمر بها الجبل قبل أن يقدم على الاستقالة ، فقد وجد أنه لو احتفظ بسلطاته كمتصرف عن طريق الاستمرار باصطناع وسائل اللين والمصالحة مع مراعاة الموارنة ، فالتجربة قد دلته منذ اضطرابات اهدن وكسروان الأولى (١٨٦٢) أن ذلك السلوك ليس من ينجم عنه إلا تمادى المتآمرين المشاغبين . وهو بعد ، مضطر أن يتنازل عن بعض مظاهر هيبته مرة بعد مرة حتى يؤدى به الأمر إلى أن الأهالى الذين لا يدركون مرامى سياسته السمحة معهم ، لن يحسبوا حسابا للسلطة ، مما يجعل داود باشا بالتالى عاجزا عن تفادى الصدام الذى لابد منه إذا ما رأى الدروز والمسيحيون فى المناطق المختلطة أن التصاقهم بالحكم القائم وولاءهم للمتصرف لن يؤدى إلا إلى التضحية بهم على مذبح مطالب الشمال المتمرد ، المدلل .

إن دسائس الآستانة ، فى نظر داود باشا ، لا تقتصر على إيقاعه فى فخ استعمال القوة القاهرة ضد موارنة الشمال فحسب ، وإنما هى تسعى لجعل حكمه مستحيلا عن طريق إعادة الدروز المبعدين عن الجبل بعد إعلان العفو عنهم[2] . فقد علم المتصرف أن مباحثات جدية تدور فى الآستانة بصدد هذا الموضوع ، وبما أنه لم يكن لديه أية وسيلة من وسائل قمع الاضطرابات لدى نشوبها ، ولا أداة تنفيذ أوامره إلا باستدعاء الفرق النظامية العثمانية ، فقد فكر هنا أيضا أن الآستانة تبغى إحراجه من هذه الناحية لتجعل تراجعه أمام استخدام القوة أمرا متعذرا .

ويترتب على هذا أمر آخر له أهميته ، ذلك أن داود باشا الذى خدم عموما ، سياسة السلطة المسيحية الواحدة المستقلة ، ودعم مبدأ جدارة المسيحيين بحكم أنفسهم فى بلدان السلطنة العثمانية ، كان يحسب ما أسر

(١) Ibid, Fos. 154, 155.

(٢) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 3 du 3 avril 1865, F. 230.

للقنصل الفرنسى الجديد «برنارد ـ ديزيسارد» يعتبر أن حكمه عبارة عن تجربة ، فإذا توصل للمحافظة على السلام والاستقرار فى البلاد ، وتمكن من تنظيمها وإدارتها ، فإنه بذلك يكون قد ساعد بقوة على انبثاق ونهضة المسيحيين فى الشرق الإسلامى ، وإذا فشل ، واضطر — وهو الباشا المسيحى — الاستعانة بالعساكر العثمانية لمعاونته ، وإذا جرى الدم « فلن يلعننى أولئك الذين يتجهون إلى بعيونهم وقلوبهم ، وإنما أعطى بذلك للأعداء حق القول : « أترون ، إنهم (المسيحيون) عاجزون عن حكم أنفسهم ، لقد جاءهم حاكم منهم ولكنه اضطر للاستعانة بعساكر السلطان ، وإذن فلن يستطيع أى باشا مسيحى أن يتعامل مع هذه الشعوب العاصية بما تستحق ، وإنما الذى يستطيع ذلك هو الباشا المسلم » .

وخاطب ديزيسارد بقوله «لا أريد أن أقبل بحالة كهذه ولذلك استقلت.

ولما سأله القنصل : « إذا كان الخوف من استخدام العساكر التركية هو الذى دفعك إلى قرارك ، فكيف كنت تطلب فى مراسلاتك مع الآستانة سلطة إدخال العساكر إلى الجبل ؟ أجاب داود باشا بأنه كان يريد أن ينتج عن هذا مفعول أدبى سلبى نافع « فعندما أعلن بأننى سوف استدعى الفرق التركية أكون بذلك قد أعفيت نفسى من ذلك(١) » .

وسواء أكان داود باشا مخلصا فى ما قاله للقنصل ديزيسارد، أم أنه كان مدفوعا لممالأة ماتردد فرنسا على مسامعه دوما عن هذه (الأهلية المسيحية لحكم نفسها) ، فالذى لاشك فيه هو أن ثمة دوافع أخرى أقل أهمية مما سبق دفعت داود باشا لتقديم استقالته ، فقد شكا من أن الباب العالى أوعز مؤخرا إلى والى بيروت لإجراء تحقيق حول مسألة طراطيش التى ذكرناها آنفا ، وقد شعر المتصرف إزاء ذلك بجرح كرامته ، ورأى فيه مقصدا سيئا لامتهانه وتجاوزه وتحقيره فى مناطق الشمال ، ووسيلة لخلق قلاقل جديدة له .

(١) Ibid, F. 231.

مكث داود باشا ينتظر جواب الآستانة على كتاب استقالته ، وانتظر عبثا وصول خلفه إذ اعتبر أن استقالته غير قابلة للرجوع فيها (Irrevocable)(١) ، فأحب أن يجرب القيام بجهود أخير مع البطريرك بولس مسعد إذ كان إيمانه يتزايد بأن قوى المعارضة تستمد تأييدها وقوتها منه . وأن كرما لاشىء(٢) . توجه إلى المقر البطريركى دون أن يخبر أحدا وشرح للبطريرك خطورة الأزمة التى تمر بها البلاد ، وطلب عونه لحل جميع المشاكل التى تفسد الهدوء للحيلولة دون تفاقمها(٣) . وبعد مفاوضة طويلة طلب البطريرك مهلة جديدة من المتصرف ، وكان الغرض منها حتما هو معرفة موقف القنصل الفرنسى الجديد ولهجته ، وبحسبهما يقرر البطريرك ومطارنته موقفهم فإما أن يقنعوا يوسف كرم بالخضوع ، أو يطاولوا المتصرف ويحتفظوا بالحرب الباردة قائمة بينه وبين غريمه فى الشمال .

بيد أن داود باشا الذى أبقى نبأ استقالته سرا لا يتجاوزه هو والقنصل الفرنسى أوترى ، لم يترك الحبل على غاربه فى الشمال كيلا يطمع الموارنة فيتمادوا فى إيجاد الاضطراب والفوضى ، ولذا فقد أرسل الوسيلة الزجرية الوحيدة التى لديه ، فرقة من الجنود العثمانيين إلى جونيه وإلى جبيل والبترون التى تقع على نفس طريق طرابلس بيروت(٤) .

وبعد مضى ثلاثة أسابيع على تقديم استقالة داود باشا ، وصلت برقية من الباب العالى إلى المتصرف تعلن رفض استقالته ومع أن الباشا لايزال مصرا على استقالته ، ولكنه اضطر لتنفيذ التعليمات المرسلة له كى يعيد الهدوء إلى نصابه بموجب مسؤليته ، ما بقى على رأس إدارة الجبل(٥) .

(١) Beyrouth, T. 16 Rapp. No. 29, ibid, F. 151.
(٢) » » 16, (Fain) du 12 fév., 1865, F. 196 ets.
(٣) » » 16, Rapp. No. 3 avril, ibid, F. 231.
(٤) » » » » No. 31 du fév. 1865, F. 177.
(٥) Béyrouth, T. 16 Rapp. No. 32 du fév. 1865, F. 183.

أما التعليمات فهى أن يتوجه المتصرف إلى البطريرك والمطارنة يشركهم بالأوامر التى تلقاها ويطلب مساهمتهم فى تطبيقها ، وأن يرسل كتابا إلى يوسف كرم حتى لا يحتج بجهله التدابير المتخذة بحقه .

قام داود باشا لتنفيذ الأوامر ، ولكى يسهل على المطارنة ، وبخاصة على البطريرك مسعد ، المسعى الذى يريده منهم ، فقد اختار أن يكون مكان الاجتماع لا فى المتن وإنما فى بلدة انطلياس التى تقع على بعد ساعة واحدة من بكركى .

وكان على المتصرف أن يعلم المطارنة أن الباب العالى يعفو عن كرم لخرقه القوانين شريطة أن يضمن الأكليروس استسلامه التام . وفى حالة رفض كرم لهذه المقترحات فإنه يؤمر بمغادرة البلاد ، ويهدد باستعمال القوة ضده[١] .

والحق أن الحكومة العثمانية تأثرت من استقالة داود باشا ، وقد رفضت قبولها بصورة قاطعة ووعدته من جهة ثانية بالمعونة الكاملة فأبرقت إلى حليم باشا آمر الجيش الخامس أن يكون على قدم الاستعداد لكل طارىء ، ولإعادة يوسف كرم إلى حظيرة الطاعة فى حالة إخفاق المساعى السلمية معه[٢] .

وهذا ما أثار مخاوف البطريرك والأكليروس ، فعادوا إلى تقدير الظروف بشكل أفضل . ذلك أن البطريرك المارونى الذى وصلته معلومات صحيحة عن موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لداود باشا والأسف الذى أبدته لدى علمها باستقالته ، كل ذلك مضافا إلى الأفواج العثمانية الثلاثة التى بعث بها داود على طريق طرابلس بيروت ، وموقف قنصل فرنسا المتحفظ من هذه التدابير العسكرية ، وجموده تجاه القلق الذى أبداه الأهلون

(١) Beyrouth, T. 16 Radp. No, 31, ibid, F. 175.

(٢) » » » Instructions au gérant du consul genetal à Beyrouth, No. 3 du 28 fév. 1865, F. 187.

بصددها ، وتصريحه بأنه لا يضمن المستقبل فى موضوع دخول العساكر العثمانية الجبل أو عدمه[٣] ، كل ذلك كان من شأنه أن يجعل البطريرك والمطارنة يعيدون نظرهم فى موقفهم . ولم يلبث البطريرك أن أبدى استعداده للاجتماع بالمتصرف قبل اجتماع المطارنة العام ، وقد استجاب داود لهذه المبادرة ، وتم الاجتماع فى قرية بكسروان على مقربة من المقر البطريركى . وطبيعى أنه لم تحل كل القضايا المعلقة بين الرئاستين الروحية والزمنية فى هذا الاجتماع ، ولكن شعر كل من الرجلين على الأرجح بوجوب وضع حد للأزمة القائمة والقلق الناجم عن عودة شيخ إهدن .
وقد وافق البطريرك — هذه المرة — على إقناع كرم ليقدم خضوعه .
وبعد يومين جرى اجتماع المطارنة فى دير طاميش على مقربة من نهر الكلب على حدود كسروان والمناطق المختلطة ، وقد لبى دعوة المتصرف ثلاثة مطارنة هم الذين يتمتعون بالنفوذ الأكبر فى شمال الجبل ، وبينهم ممثل البطريرك الخاص الذى اعتذر عن الحضور شخصيا بألم ركبته .
واعترف المطارنة بوجوب معاونة المتصرف للعودة بالبلاد إلى حالتها الطبيعية ، ووعدوا بتقديم الضمانة المطلوبة منهم ، وصرحوا أنه ينبغى قبل كل شىء الحصول على موافقة كرم على الخضوع المراد منه ، والذى من اجله يتعهدون ببذل نفوذهم وإجراء المساعى معه عن طريق إقناعه بقبول الشروط المعتدلة السلمية التى وضعها داود باشا لإقامته فى لبنان[٤] .
وبالفعل وجه المطارنة كتابا إلى كرم يطلبون منه بإلحاح أن يرسل خضوعه خطيا إلى المتصرف .

ماذا كانت إجابة كرم ؟ أرسل فى ١٣ مارس إلى المسيو سيكالدى Seccaldi القائم بأعمال القنصلية الفرنسية فى بيروت طرداً يحتوى على

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. Anonyme, Beyrouth le 13 fév. 1865, F. 175.

(٢) » » 16, Rapp. No. 33 du 11 mars 1865, F. 192.

ثلاث وثائق هى : بيور لدى المتصرف الذى يتضمن تعليمات الباب العالى للمتصرف بحق كرم، وكتاب المطارنة سالف الذكر ليوسف كرم ، وأخيرا جواب شيخ إهدن . وكتاب الإرسال كان يناشد الإنصاف والمساعدة ، وفى نفس الوقت أرسل كرم أربعة كتب أخرى مماثلة للقنصليات الأوروبية العامة فى بيروت .

وجواب كرم كان رفضاً صريحاً بالنزول عند أوامر الحكومة وطلبات المطارنة ، والرفض عبارة عن شكاوى ضد داود باشا الذى يقف كرم أمامه وقفه الند للند ، أو الدولة للدولة ، مطالبا بإلحاح أن تجرى محا كمته ، وقبل كل شىء أن تضمن سلامته ضد كل سوء يراد به(١) .

موقف قنصل فرنسا :

سارعت الهيئة القنصلية فى بيروت لعقد اجتماع طارىء فى اليوم التالى لبحث الموقف الناجم عن رفض كرم الخضوع . وفى الاجتماع تقرر إجماعاً ألا تدخل الهيئة بمفاوضة أياً كانت مع كرم . ورغبة منها فى تشديد رفضها وقطع الطريق أمام كل تفسير خاطىء لتصرفها ، أجمعت على إعادة الكتب والوثائق التى أرسلها كرم إلى القناصل فى طرد مضمون، مصحوبة بكلمة مقتضبة فى رفض مفاوضته ، وتحويله إلى السلطة التى مرجعه إليها .

كان لهذا الموقف الصريح الحازم من جانب ممثلى الدول الخمس أثر ممتاز على حالة الأفكار العامة ، وكان من شأنه أن دعم معنوياً السلطة الحاكمة . هل قدم كرم خضوعه ؟ وهل أوقف الأكليروس خططه الخفية ودسائسه ضد المتصرف ؟ لاشك أن قرار القناصل بمقاطعة كرم كان له أثر مفيد ، ولكن يبدو أن جميع قرارات الأكليروس وكرم تأجلت حتى وصول قنصل فرنسا العام الجديد الذى أرسل خلفا للمسيو أوترى، طمعا فى أنه سوف يناصر قضية كرم. ولذلك فما إن تسلم المسيو برنار-ديزيسار إدارة القنصلية

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 34, du 15 mars 1865, F. 199.

فى بيروت حتى قدم لزيارته المونسينيور يوحنا الحاج مطران بعلبك ، والخورى نعمة الله الدحداح أمين سر البطريرك مسعد ، يحملان كتاب تهنئة من غبطته للقنصل بمناسبة وصوله . ولكن لم يخف على الأخير أن الغرض الحقيقى من هذه الزيارة كان شيئا أهم من مجرد المجاملة ، فالبطريرك كان يود معرفة موقف القنصل الجديد قبل البت فى مسألة دفع كرم إلى الخضوع للمتصرف نهائيا ، إذ كان أشيع فى الجبل أن سلفه المسيو اوترى كان يتبع سياسة شخصية لا حكومية فى تعامله مع الموارنة وأن عباراته القاسية التى وجهها فى مذكراته إلى المطارنة إنما كانت مستوحاة من أفكار فرنسا حامية الموارنة ، ولذلك فقد استدعته حكومته ، وسحبت ثقتها منه عقابا له ، وفات القوم أن أوترى نقل إلى مركز أهم من مركزه السابق . ولكن عندما وجد رسولا البطريرك أن القنصل الجديد ديزيسار يؤيد المتصرف ويصوب أعماله ويعلن أن تعليماته متطابقة مع تعليمات سلفه اوترى ، وأنه يوجه عتابا عنيفا للاكليروس المارونى ، وأنه يطالب بالأفعال لا بالأقوال للبرهنة على انصياع الموارنة لفرنسا ، حينئذ وعد الخورى نعمه الله بأن تبذل كل الجهود للخضوع للحكم القائم(١) . ولكن القنصل لم يقنع ، وطلب تعهداً رسميا، وأشار إلى ان هنالك نقطتين تنتظران الحل : خضوع كرم ، ودفع الضرائب . وتكررت المقابلة وكانت أشد من الأولى وانتهت بوعود جديدة أوثق أيضا من الوعود الأولى(٢).

والحق أنه كان لموقف ديزيسار الصلب خلال هاتين المقابلتين لرسولى البطريرك ، النتيجة المرجوة ، فما إن أتم المطران والخورى مهمتهما لدى القنصل الفرنسى لمعرفة نواياه وموقفه حتى تم الاتفاق بين البطريرك

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 2 du 28 mars 1865, Fos. 222, 223.

(٢) Ibid. 225.

وداود باشا[1]، واتخذ القرار، وبت بالمسألة فورا ، فلا تردد ولا تسويف، وإنما استعجال التسوية قبل كل شيء . وما أسرع ما قدم كرم خضوعه خطيا إلى المتصرف ، ورد هذا بتوجيه بيورلدى منح كرما فيه حق البقاء فى البلاد[٤] ، ولكنه لم يدعه لزيارته كما توقع المطارنة ، إذ رأى المتصرف أن كرما سيفيد من هذه الفرصة ليدل بقواه وفرسانه على داود الذى لايملك إلا نفرا قليلا من الجندرمة ، وبذلك يسجل انتصارا حقيقا على الحكم القائم . غير أن المتصرف أنهى إلى كرم أنه يمكنه أن يأتى لزيارته فى منزله ، كما يفعل أى وجه من وجوه البلاد ، وأخيراً دعاه إلى الإخلاد للهدوء والمحافظة على وعوده[٢] .

وإذا لم يحصل داود باشا من كرم على التضحية بفرديته السياسية لمصلحة الإدارة المتصرفية اللبنانية فى بلاده ، فإنه قد توصل إلى مساومة لا تنهى شيئا ، بل تؤجل كل شيء لقاء كتاب عفو ينهى فيه المتصرف نفى شيخ إهدن ، مقابل تعهد خطى بالمحافظة على الهدوء ، ولكن كل ذلك لم يكن يعنى انتهاء الحذر من كلا الطرفين ، وزوال أسـباب النفور والشقاق بينهما .

هل أدرك داود باشا غرضه ، وتخلى عن استقالته بعد « خضوع » كرم، وبعد أن اعترف أهالى كسروان الذين كانوا يرفضون دفع الضرائب ، بشرعية دعاوى المتصرف من حيث المبدأ ؟ كلا ! صحيح أن سويت فى الواقع المسألتان الرئيسيتان اللتان كانتا تحركان الجبل فقد خضع كرم ، ولم يطلب أهالى كسروان سوى إمهالهم لتسديد ما عليهم فى الماضى والحاضر ، وهذه قضية داخلية بحتة يعود أمر النظر فيها إلى مجلس الادارة الكبير ،

---

(١) Beyrouth, 16, Dépêche Télégraphique au Misistre des Aff Etr. (17 avril 1865) F. 226, & 234.

(٢) انظر نصه فى البشعلانى ، نفس المصدر ، ص ٤٠٠ .

(٣) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 3 du 3 avril, ibid, F. 231.

غير أن داود باشا لم يكن راضيا فى الحقيقة إذ لم يتوصل بعد إلى تذليل جميع الصعوبات التى تعترض إدارته وتقلقه ، والتى يود التباحث بشأنها مع رجالات الآستانة . لقد قدم استقالته فلم تقبل ، وإنما طلب منه أن يبدى رغباته ويبرز مطالبه ، ولذا فهو مصم اليوم ان يذهب إلى الآستانة

إن أهم مايشغل بال داود باشا هو مسألة القوة المسلحة التى يجب أن توضع تحت تصرفه لحفظ هيبة الحكم وسد السبل أمام المؤامرات والدسائس المقبلة التى مازال أعظمها قائماً يتربص الدوائر بنظام الحكم القائم . كان داود يعلم أن كل حكومة لابد أن تعقد على قوة ، والدستور الحالى لا يهيىء له ، فى نظره ، العناصر اللازمة لتنظيم هذه القوة المسلحة ، والباشا يعلن صراحة أن تجربة الجندرمة لم تكن ناجحة . وقد عبر عن أمنيته يوما بأنه يريد من الباب العالى أن يزوده بقوة تتألف من ١٢٠٠ — ١٥٠٠ رجل مسيحى يجندون كالقوزاق العثمانيين ويشكلون بنوع من التطوع كما هو الحال فى الفرقة الأجنبية ، ويوضعون تحت أوامره مباشرة ، وبذلك لايضطر لدعوة العساكر العثمانيين[١] . فإذا شجعه القنصل الفرنسى على حشد جهوده كلها كى يؤمن فى لبنان نجاح إدارة مسيحية صرفة[٢] ، أى إذا حثه عل العناية بالجندرمة اللبنانية وزيادة عـدد أفرادها بحسب مقتضى النظامات ، اعتذر داود بافتقاره إلى المال وإلى القوة الضرورية لجبايته . فإذا فاتحته المدرب الفرنسى الكابتن فين برغبة بعض موازنة كسروان فى الانخراط طوعا بالجندرمة ، مع تدبير المال اللازم ، تعلل المتصرف وأجل قبولهم . والحق أن العلاقات بين المدرب الفرنسى والمتصرف كانت تزداد سوءا يوما عن يوم لا لأن المدرب كان يخرج عن نطاق مهمته العسكرية

---

(١) Beyrouth. T. 16, Rapp. No. 4 bis du 11 avril 1865. F. 239.

(٢) Beyrouth, T. 16, Instructions, No. 5 du 28 avril 1865, F. 253.

البحتة فحسب ، بل بسبب قضية الجندرمة ذات الأهمية الخطيرة[٣] .

يريد داود باشا أن يكون لدى حكومته قوة مسيحية تأتمر بأمره وتسهر على الأمن والهدوء فى لبنان[٤]. أن أول متصرف مسيحى لجبل لبنان لا يريد أن يضطر لاستخدام القوات العثمانية المسلمة ضد المسيحيين . بل يريد ان تكون تحت تصرفه قوات مسيحية لمجابهة جميع الطوارىء . وقد صرح داود باشا قبل سفره إلى الآستانة بأنه يطلب ١٥٠٠ رجلا ، ٥٠٠ منهم للجندرمة ، والباقون للخدمة فى القرى يحافظون فيها على الهدوء ، ويؤمنون جباية الضرائب ويقمعون التمرد والعصيان .

ولكن المتصرف الذى يرغب فى إنشاء قوة مسيحية كهذه لم يوضح ما إذا كان يريدها لبنانية أم اجنبية . وربما كان الاحتمال الثانى هو الذى يعبر عن فكره الحقيقى من حيث المبدأ فقد سمع مراراً يتحدث عن الألبانيين والبولونيين وغيرهم . إن تضاؤل شأن الجندرمة الوطنية التى أضحت خصوصا بعد تعديل نظامات ١٨٦١ الرمز الوحيد ، والضمانات الملموسة للوطنية اللبنانية يدل على مغزى خطير ، فمعلوم أن نظام ١٨٦١ كان قد استبعد الحاكم الوطنى ، وألغى الإقطاعية التى لم تكن سوى المواطنة مجزأة ومفتتة ، ومنقولة إلى المقاطعة والوحدة الإدارية ، وجاءت نظامات ١٨٦٤ فأكملت هذا « المحور » - إن صح هذا التعبير - عن طريق حرمان رؤساء الطوائف مما كان مخولا لهم سابقا فى التعيينات السياسية والقضائية كما علمنا . فالطوائف التى احتفظ بها كوسائل تقسيم لم تعد مركزا التفاف ونشاط وتأليب ، فبقاء عدد الجندرمة ضئيلا مع أن النظامات الجديدة قد زادت ، والمساعدة المالية العثمانية للجبل ، والاحتفاظ بالعساكر العثمانيين فى كسروان

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain du 22 1865, Fos. 243, 244,
منح داد باشا الكابتن فين أجازة « إجبارية » وطلب تنفيذ العقد المبرم معه والذى تنتهى مدته فى ٩ يونية ١٨٦٥ .

(٢) Beyrouth, T, 16, Rapp. No. 10 du 22 mai, 1865, F. 282.

(٣) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 12 du 12 juin 1865, F. 298

الساحلية (البترون وجونية وجبيل) قد أوجدا تعليقا ذا مغزى فى القرار الذى اتخذته الحكومة العثمانية بأن تبنى على حسابها برجا يتسع لـ ٦٠٠ جندى على طريق بيروت دمشق[١] بموجب النظامات ، مع أن الجيوش العثمانية لم تكلف بحراسة طريق دمشق وطرابلس إلا مؤقتا ، بانتظار تنظيم القوة الوطنية . ونتساءل ما إذا حصل داود باشا من الباب العالى على وعد بتأجيل تنظيم الجندرمة اللبنانية إلى أجل غير معين حرصا على أن يكون نفوذه ممثلا فى الجبل ؟ أو ربما يشك الباب العالى بمقدرة هذه الجندرمة الوطنية على حراسة الطريقين الحيويين دمشق — بيروت ، وطرابلس — صيدا ، ويخشى أن تكون حراستهما بأيد غير عثمانية مما يهدد مصالحه وخطوط مواصلاته الأكثر أهمية فى سوريا .

ومهما يكن الأمر ، فينبغى للباحث أن يسجل لداود باشا مهارته فى حقل الإدارة والتنظيم . وإخلاصه للمهمة الموكلة إليه عموماً ، أما فى ناحية تنظيم القوة الوطنية اللبنانية ، فما زال حيث كان تقريبا فى أوائل عهده[٢] .

سفر داود باشا إلى الآستانة :

كانت القوة المسيحية المطلوبة من الباب العالى لأغراض الأمن والتنفيذ أول شاغل لداود باشا ، وثمة شواغل أخرى دفعته للسفر إلى الآستانة » هنالك المساعى الجارية فى الآستانة لإصدار عفو عن المسلمين السنيين المحكوم عليهم فى حوادث الستين ، فهو يرى أن هؤلاء إذا ما أطلق سراحهم فإن الدروز وحماتهم سيقدمون الحجج نفسها ولن يمكن دحضها ، وهو يطلب بصراحة ألا يشمل العفو درزيا واحدا محكوما عليه ، فلا يعود إلى البلاد إلا بالرجوع إليه شخصيا وحجته فى ذلك أن ظواهر التقارب

(١) Beyrouth, T.16, Rapp. (Faiu) du 22 avril' ibid, Fos. 245,246

(٢) » » » » No 12, ibid, F. 300

الملموس بين المسيحيين والدروز يمكن أن تختنق ، لأن عودة المحكوم عليهم مباشرة ستشل هـذه المقاصد الطيبة ، وتقذف بغتة فى البلاد التى لم تصح بعد من ثورة المشاعر ، عناصر خلاف وبغضاء وثأر مما يؤدى إلى أوخم العواقب . أما لو منح داود باشا حق إعادة المحكوم عليهم كلا على حدة ووفقا للظروف فإنه يستخدم هذه الوسيلة الفعالة فى ضبط الدروز . وإن مثل هذه الصلاحية تتيح له الوقت الكافى لترسيخ أسس الوفاق ، وإضعاف نفوذ المنفيين بعودة كل منهم على حدة(١) . هذا كما أن داود باشا يبدو أنه راغب أيضاً فى تقديم ملاحظات للباب العالى حول موضوع مد سلطاته عشر سنوات بدلا من خمس ، إذ هو يرى أن الأجل قصير جداً ويؤلف عقبة جدية فى سبيل تنظيم البلاد(٢) .

يضاف إلى هذه الأسباب التى حملت المتصرف على السفر إلى الآستانة ما كان يعتلج فى نفسه على الأرجح من عوامل القلق من موقف كسروان وشمال الجبل المعادى له، والذى يزداد سوءاً بنتيجة عودة كرم المدبرة من الأستانة إذ يعتقد المتصرف منذ أمد طويل كما نعلم أن للصدر الأعظم فؤاد باشا يدا فيها ، وأن غايته أن يستخدم كرما لتجميد جهود الحاكم التنظيمية . وإغراق الجبل فى الفوضى وتهيئته السبل للرجوع أخيراً إلى سياسة التجزئة والتقسيم التى تفضلها دوائر الآستانه على بروز كيان مسيحى مستقل فى لبنان يفلت تدريجيا من قبضتها وهيمنتها(٣) .

والآن لنترك داود باشا يقوم بمباحثاته فى الآستانة ، ولنتحدث عن أحوال الجبل خلال غيابه بعد أن أشهر كرم خضوعه .

فى الحق لم يكن سفر داود باشا فى الآونة التى كان يمر بها الجبل ، ينطوى على الحكمة والحصافة . لقد طلب أجازة من الآستانة لمدة شهرين وترك

(١) Turquie, Beyrouth, T. 16 Rapp. No 12 op. cit, F. 303

(٢) ibid. F. 301

(٣) ibid, F. 302

البلاد التى لم تكن قد خرجت بعد من وهدة المكائد والقلق والمؤامرات ، بحيث كان يمكن الأعداء الحكم القائم أن يجدوا فى غيابه فرصة فريدة للتمرد والثورة . غادر المتصرف جبل لبنان فى أواسط صيف ١٨٦٥ وتركه نهبا للشائعات والأنباء المغرضة المتنوعة التى تشوش الأذهان وتضرم الفتن وتثير المخاوف . من ذلك نبأ عودة المنفيين الدروز الذى أخذت تنشره الصحف الانكليزية(١) فانشغل المسيحيون بها طويلا ، ومنها مايتصل بخطط انكلترة لفصل الموارنة عن فرنسا وتوسيع فجوة الخلاف بينهما ، ففرنسا لم تهتم بشؤون كسروان إلا اهتماما يسيراً لأنه أصبح لديها قناة السويس التى تؤمن لها المحافظة على طريق الهند ، وبصدد تمرد كرم يقال لولا تدخل انكلترة لأعطت العساكر العثمانية موارنة الشمال الدرس الذى تدخره لهم تركيا(٣) . إن دسائس الانكليز تبدو فى ماصرح به الخورى نعمة الله أمير سر البطريرك من أن نائب قنصل انكلترة ذكر له :

« إن فرنسا لم تعد بحاجة أبدا لنصارى سورية فى حين أن انكلترة تهتم دوما بشؤون البلاد ، وانكلترة من جهة أخرى ترى أن العنصر المسيحى فى عربستان (سورية) هو عنصر التقدم والمستقبل ، وهى اعترفت بخطئها فى عطفها الماضى على العنصر العثمانى الذى لا يصلح لشىء(٣) » .

هذا إلى الزيارات المتكررة التى كان يقوم بها وكلاء انكلترة فى سوريا للدروز فى المناطق المختلطة والجنوبية ،وآخرها زيارة السفير البريطانى السير هنرى بولور (٤ إبريل ١٨٦٥) ووعده ببذل المسعى للعفو عن المنفيين

(١) توسط الأمير عبد القادر الجزائرى بشأن عودة المسلمين والدروز المتهمين فى حوادث الستين فتقرر العفو عنهم والسماح لهم بالعودة إلى سوريا

Beyrouth, Y. 16 dépêche teégraphique a Bernard des Essards 22 juin 1865 F. 315

(٢) Beyrouth, T. 16, Repp. (Fatn) du 12 mar2 1865. F. 177

(٣) ibid

الدروز ، وإحاطة أرملة جنبلاط وأولادها بالرعاية والعناية [١]. ومماساعد على توجس مسيحي المناطق المختلطة أن داود باشا كان يصحب السيد بولور في هذه الزيارة ، فزعم البعض أنه لايرغب فى الدمج بل يغذى الانقسام بين الدروز والنصارى، وأنه قدوجه اللوم إلى الأمير ملحم أرسلان مدير الشوف لأنه أصبح مسيحى الميل، ولأنه يبوح بسر السياسة الدرزية بنشره تصريحات بولور، وأن المتصرف قد أوقف الصفقات العقارية التى كادت أن تتم بين المسيحيين والدروز ، وبذلك توقف بيع أملاك الدروز فى دير القمر .

والباحث إذ يذكر هذه الشائعات « على علاتها » ، مع أن معظمها لايستند مطلقاً إلى أى أساس ، فإنما يهدف من ذلك إلى التدليل على حالة الأفكار ، وتصوير جو القلق الذى كان يخيم فى الجبل أثناء استعداد المتصرف للسفر وبعده . وينطبق هذا أيضاً على نفس مراكز الإدارة فى الجبل المفروض أنها أكثر التصاقا بالمتصرف وأشد ولاء له من الأوساط الأهلية الأخرى . ويكفى لبيان ذلك ذكر مقابلة جرت بين القنصل الفرنسى ووكيل رئاسة مجلس الإدارة المارونى الذى عهد إليه داود ، بعد رحيله ، تصريف شؤون الجبل رسمياً فى أثناء غيابه . بعد خضوع كرم زار القنصل ديزيساردا داود باشا فى مقره ببسبنية حيث قدم له أعضاء المجلس الإدارى ، وأعضاء مجلس المحاكمة ، وألقى القنصل كلمة فى هؤلاء ، بناء على طلب الباشا، فحضهم على التعاضد والتزام السكينة وفى اليوم التالى زار عيد أبو حاتم القنصل المذكور وقال له : « ربما لم تتمكن أمس بحضور الباشا من الكلام صراحة فأنيت الآن أسألك عما إذا كان ماسمعناه هو حقيقة إرادة الامبراطور ، وهل هذا هو ماتريدونه منا » ؟

ولما أظهر القنصل دهشته من تصرف هذه الشخصية المحترمة المرموقة التى تأتى فى المرتبة بعد داود باشا ، أجاب وكيل رياسة المجلس : « الباشا .

(١) Beyruth, T. 16' Rapp. (Fain) du 22 avril 1865, F. 245

الباشا . . إنك تعرف أكثر منا عن ذلك ، ولكن المؤكد هو أننا لا نأتمر إلا بأوامر نتلقاها منك ، ومهما يكن فنحن مستعدون لتنفيذها [١] » .

هذه الزيارة البالغة الخطورة لاتصلح فقط للتدليل على مدى الثقة ـ أو على الأصح — عدم الثقة المارونية بداود باشا، ومدى إيمانها بثبات مركزه وقوته فحسب ، بل هى تصلح بعد ذلك للتدليل على مدى نجاح المعارضة المارونية ضد المتصرف حين تشيع بأن فرنسا تؤيد الموارنة ضد داود، ومدى تفشى هذا الاعتقاد الخاطىء فى الجبل ، الأمر الذى سيضطر ممثلى فرنسا للإعلان دوماً عن تأييدهم للمتصرف ، وعن شجبهم لكل معارضة تبرز ضد إدارته .

هذا هو الجو الذى تركه داود باشا وراءه فى الجبل حين اتجه إلى الآستانه، ومما زاد فى اضطرابه أن المتصرف حين أعلن عن رغبته فى السفر إلى عاصمة السلطنة ، صرح بأنه إذا لم يجب الباب العالى مطالبه التى يحملها معه فإنه لن يتردد فى الإصرار على استقالته . وكان من الطبيعى حينئذ أن يتمسك أعداء الباشا بهذا التصريح ، ليذيعوا فى جميع أنحاء الجبل أن الحاكم لن يرجع، وأن استقالته قد فرضت عليه من قبل بعض الدول الموقعة على نظامات سنة ١٨٦١ ، فتزيد المخاوف ، ويعترى الشك حتى أذهان أفراد حاشية المتصرف الرسمية نفسها [٢] . أما أعداؤه الذين أضناهم النضال ، والذين كان ولاؤهم له مسألة زمن يسير ، حيث كان مأمولا أن يلتفوا حوله . فقد توقفوا عن السير فى طريق الوفاق والمصالحة بانتظار ما تسفر عنه الحوادث . وبالتالى توقفت عملية التهدئة والتنظيم التى استهلت بخضوع كرم . وانتشرت الأراجيف المغلوطة والأخبار الكاذبة بإلحاح شديد ، وساعد على شيوعها غياب داود باشا ، وعدم الاطلاع الكافى على مايجرى من مباحثات فى الآستانة مع الباب العالى وممثلى الدول . ومما ساعد فى تعقيد الأمور وتغذية أسباب الاضطراب

(٢) Beyrouth, T. 17 Rapp. No 4 bis du 11 avril 1865 F,236

(١) » » 16 » (Fain) du 22 avril 1865. F. 245.

أن داود باشا صرح أكثر من مرة بأنه لايهتم بكسروان ، وأنه لايريد أن يعترف له بالسلطة فيها فهو فى غنى عنها ، ولتجر الأمور فيها كما تشاء . وقال إنه ينتظر أن يأتى موارنة كسروان إليه ، أما هو فلن يذهب إليهم[١] . ولكن لم يحدث لحسن الحظ مايستحق التسجيل فى غياب داود باشا ، باستثناء صدام عنيف فى زحلة بين الروم الكاثوليك وبين الموارنة يؤازرهم الروم الأرثوذكس وهذا أمر مألوف يحدث دوماً عندما تنجح الدسائس العثمانية غالباً فى الدس بين طوائف الجبل للتدليل على أن الوصاية العثمانية ضرورية من أجل التوفيق بين الطوائف المتناحرة[٢] ، أما كرم فلم يتخل طبعاً عن دعاويه وارتكب بعض الفعال التى دلت على خفته وطيشه وعدم تعمقه فى إدراك الفرص السانحة للوصول إلى جوهر غرضه دون الاكتفاء بالتوافه والزبد والتفاصيل . ونحن لانذكر فيما يلى خبرها إلا لأنها تسجل بدايه التحول فى علاقات كرم مع سنده الأقوى البطريرك بولص مسعد الذى استاء من سلوكه وخاب أمله فيه لاسيما بعد الحادثة التى جرت بين أسرة توالى كرماً وأسرة أخرى توالى المتصرف :

لايريد الباحث أن يتهمه المعجبون بيوسف كرم بعدم تقديره ، فلاشك بأن شيخ إهدن واحد من أذكى الموارنة وأحسنهم خلقاً ولكنه ليس أبعدهم

---

(١) Beyrouth, T. 16 Repp. (Fain) du 22 mai, et du 2 juin 1865, Fos. 286. 292

(٢) Beyrouth, T. 16 Rapp. (Fain) du 2 jujllet 1865, F. 331
et Beyrouth, T. 17 Repp. (») » 2 Août, F. 1
et » » 17 » No 19 et 20 des 20 et 22 Aoùt 1865 F. 20
ووقع فى أعقاب حوادث زحلة اعتداء على اثنين من الروم الكاثوليك تعرف عليهما بعض الموارنة المهووسين ثأرا لحوادث زحلة التى لم يقبض على المسؤولين عنها بعد لأن السلطات العثمانيه بزعمهم لا تريد معاقبة الروم الكاثوليك الذين هم المسيحيون الوحيدون فى سوريا الذين يسعون ، كما يقول الموارنة وراء التوظف لدى الترك
Rapp. (Fain) du 12 juillet 1865, F. 336
« فالدواوين والدوائر ملئة بتراجمتهم ، فهم الذين خونونا » ولكن سرعان ما هدأت الأحوال وحال العقلاء دون توسع الفتنة .

نظراً وأرهفهم حساً ؛ إن كرماً الذى يبالغ بعض الكتاب فى امتداح مزاياه كان فى جعبته السياسية رأيان فقط : بغضاء للاحتلال العثمانى ، وكراهية للشيوخ والأمراء الذين يطالب بالاستيلاء على امتيازاتهم ومراكزهم لنفسه. إن ذكرى إخفاق كرم وخيبته فى الماضى حين خدم خطط فؤاد باشا ورغبته الحقيقية فى التعويض عن أخطاء حكمه وسهولة تصديقه السابق كانتا تجعلانه سريع الغضب ومرتابا جداً . ومن المحقق أن الرئيس المارونى الشاب ما كان يجز أى قلق جرت ألسنة الناس به - إلا مؤخراً - ، وأن طموحه لايوحى إذا ترك كرم وشأنه بكثير من الخطر . لانريد دليلا على ذلك إلا حادثة صربا وما أعقبها . وصربا بلدة تقع على مقربة من جونيه دخل احد دورها ذات ليلة جنديان من الفوج العثمانى المعسكر فيها[١] ، واقترفا جريمة قتل ثلاثية مع ما صاحبها من سرقة واعتداء على النساء مماسبب بين سكان الجوار موجة سخط واستياء شديدين . بيد ان تدخل البطريرك حال دون تحول الحادث إلى عصيان مسلح . والمهم أن الحادثة كانت حجة مغرية وفرصة سانحة لمن لايفتش إلا عن الحجج والفرص ، ولكن كرماً لم يتحرك حتى إذا راجعه فاقدو الصبر من الانتهازيين أجابهم بأن عليهم الرجوع إلى البطريرك ، ولما بلغ المتصرف نبأ هذه الحادثة تكدر كثيراً وأمر بسحب الفوج فوراً ، ونتج عن ذلك من التهدئة ماجعل كرماً يشعر ببعض الأسف لدى أنصاره لبقائه على الحياد[١] . ليس هذا فحسب ، بل إن المتصرف كان قد سلم سلطاته لوكيل رياسة مجلس الإدارة الشيخ عيد أبو حاتم ، وعين آغا بك (وهو تركى وضعه الباب العالى على مقربة من داود باشا) ليطلعه على مجرى الأمور ، وهنالك عبد الله افندى الأرمنى حاكم دير القمر ، وكان

---

(١) Turquie, Beyrouth, T. 16. Rapp. (Fain) du 12 1865, F. 308
D' Alaux op. cit, P. 36

(٢) » » » 16 Rapp. (Fain) des 12 et 2 juin 1865, F. 307. 291

بين هؤلاء الثلاثة منازعة خفية على السلطة (١) . فالسلطة الحقيقية كانت فى الواقع مفقودة ، بحيث كان يمكن للمهيجين وذوى المقاصد السيئة أن يفيدوا من فقدان السلطة وانعدام وسائل القمع لدى المديرين فى الجبل لقلب النظام القائم (٢) . وبقيت هيئات الإدارة المختلفة دون رابطة مشتركة أى دون وسائل عمل وتفاهم ، وكان بالإمكان الاعتراض حتى على وجودها الشرعى لأنها لم تنفذ التعديلات التى نصت عليها نظامات ١٨٦٤ : فرؤساء القرى لم يعينوا بعد فى كسروان ، وبالتالى فإن أعضاء مجلس الادارة لم ينتخبوا ، والمجلس الحالى الذى لا يشترك فيه غير أعضاء المناطق المختلفة من الموارنة ليس منسجما مع مقتضى نظامات لبنان الجديدة ، والموارنة فى الشمال ينكرون على مثل هذا المجلس صلاحياته (٢) ، بل إن أجهزة الإدارة لم تثبت وجودها عملياً بعد أن فرق تفشى الكوليرا فى دير القمر المجلسين الكبيرين القضائى والإدارى . فإذا أضفنا إلى ذلك ان داود باشا كان يصر فى هذا الحين على استقالته طيلة عدة أسابيع . ويرفض الرجوع إلى الجبل لمعالجة أحواله التى بدأت تضطرب ، أدركنا كم كانت الفرصة جميلة حقاً لو أراد كرم اغتصاب دفة الحكم تحت ستار سعيه لإنقاذ الإدارة المتداعية . . ولكن يوسف كرم لم يحرك ساكناً .

ترى هل اعتقد أنه لا يزال مقيدا بوعده الحديث العهد ؟ أم هل أراد أن يؤمن لنفسه شهادة حسن سلوك لدى مؤتمر الآستانة الذى دعته استقالة داود باشا للبحث مجددا فى المسألة اللبنانية ؟ أم هل اعتقد بوجود فخ ما وراء هذه الأبواب الواسعة المفتوحة أمامه على مصراعيها ؟ أمامنا تفسيرات شتى ، ولكن تخوفا كان أم تخفظا ، ونقصا فى الطموح أم نقصا فى العبارة ، فإن

(١) Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) des 12 et 2 juin 1855, F. 311.

(٢) » » » 17 Rapp No 19 et 20 du 20 et 22 Août 1865, F. 20

(٣) » » » 17 instructions No 10 du 8 août 1865, F. 5

كل هذا كان يدل على أن كرما ما كان ينطوى فى حد ذاته على مواهب السياسى الحاذق الأريب إذا ترك لنفسه ، وهكذا أصيب كثير من أنصاره بخيبة الأمل ، واتضح لبعض المهووسين من رجاله أنه لا يقدر على شيء وأنه لا يمثل شيئا . ومن جهة أخرى تورط كرم فى إشكالات ومعضلات ثانوية ما كان أغناه عنها ، وليس لها ما للفرص الأولى من أهمية لإدراك غرضه الرئيسى ، فسبب لنفسه المتاعب ، وحزب بعض الأهالى ضده ، وابتعد تدريجيا عن مصدر قوته الأساسية : البطريرك المارونى .

ذلك أن أنصار كرم منذ أن علموا بعزم المتصرف على السفر إلى الآستانة ، أخذوا يذيعون أن مدير كسروان الأمير افندى شهاب المقيم فى غزير لا يمكنه متابعة إدارة المنطقة لأنه لا يملك القوة ولا النفوذ ، وأنه لا بد لمصلحة البلاد من أن يذهب كرم ويستقر فى غزير ليصرف شؤونها ويحافظ على أمنها وهدوئها بشكل غير رسمى (١) ، رغبة منه فى خدمة المتصرف خدمة « طوعية » لينطبق مع مشيئة قنصل فرنسا ، لا طمعا بالمراكز وما تستوجبه من الاعتبار (٢) .

وبالفعل فقد حمل كرم الأهالى بحجة مكافحة الجراد على التجمع فى بعض النقاط المعينة ، حيث ظهر بينهم ليتقبل الهتاف ويتلقى الولاء (٣) ، وبالتالى فان تهدئة كسروان لم تتقدم خطوة واحدة لأن «البك» اتخذ لنفسه صفة الحكم فى ما يشجر من نزاع أو خلاف بين الأهالى دون أن يستند فى ذلك إلى نظام أو رقابة . واحتمل الأهلون من غير الحزب الكرمى سلطة شيخ اهدن بصمت ، رغم ما رأوا فيها من التجاوز والظلم (٤) ، بيد أن حادثة

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 22 mai 1865, F. 287.

(٢) » » 17, 3e Annexe à la Dépêche politique No. 34 du 2 jan. 1866. Lettre de Karam a B. des Essards, Déc. 1865, F. 126.

(٣) Beyrouth, T. 16 Rapp. (Fain) du 12 juin, op. eit., F. 310.

(٤) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 34 (Sansdate) F. 117.

نزاع جزئى جرت بين عائلتين فى صربا ، فجرت الأهواء ضد كرم . فقد أرسل البك نفرا من أتباعه إلى كسروان و « كبسوا عايلة بيت البويز فى بيوتهم ليلا وجرحوا منهم سبعة أشخاص ونهبوا بيت أحدهم يوسف بو شاهين وربطوا المذكور ومعه ثلاثة أنفار من أولاد عمه وسجنوهم فى بيت خضرة . وإذ بلغ كرم بك أن هذا العمل شق على بعض أهالى قرايا قضاء كسروان بالحال حضر بنفسه وصحبته من الجهات الشمالية وخيل ومشاة . وكان وصوله لقرية غزير بالحدو (الهزج) والقواص (اطلاق النار) ، وحول (نزل) فى بيت الخواجة يوا كيم باخوس الكاين بالقرب من قوناق (مركز) المدير . « و » .. توارد عليه بعض أهالى القضاء الشمالى تحت السلاح حتى بلغوا ٥٠٠ مما يهدد بحدوث قلق وتشويش[١] .. »

هذا ماحفظته لنا سجلات مجلس الإدارة الكبير عن الحادثة . والواقع أن المسألة لاتتعدى كونها مخاصمة بين حزبين تنتمى إحدى الأسرتين المتنازعتين إلى أحدهما أو إلى الآخر ، كانت أسرة البويز من أنصار المتصرف ، فى حين كانت أسرة خضرا من حزب يوسف كرم[٢] . وهذا الانقسام أصبح باديا بوضوح فى المنطقة المارونية الشمالية ؛ ففى كل بلدة، وفى غزير نفسها ، نصف السكان كرميون (بورجوازيون شعبيون) والنصف الثانى يناصر الشيوخ والأمراء (أرستقراطيون) . وبما أن هذا التوزيع على الأرجح ليس إلا المظهر العصرى للتحزبات الصغيرة التى كانت تقسم هذه البلاد الاقطاعية منذ زمن . كل مجموعة من الأهالى إلى معسكرين متنافسين أو عدوين أحيانا ، فقد حدث بشكل طبيعى أن كلا من الأحزاب الحالية كان يوجد فى حى خاص ، ويزداد تعاضد الأهواء فيه بتعاضد

(١) قيود مجلس الإدارة الكبير ، دفتر رقم (٢) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ ص (٧٧ — ٨٠) ، ودفتر رقم (١) مضبطة نمرة ٢٠٤٨ ص ٥٨٧ ومضبطة نمرة ٢٠٥٤ ص ٥٨٨ .

(٢) الحتونى « نبذة تاريخية فى المقاطعة الكسروانية » ، ص ٣٦٩ — ٣٧٠ .

الجوار ، وأقل خلاف فردى بين سكان الحيين كان يتخذفورا صفة جماعية. وكذلك كانت خصومة أسرتى البويز وخضرا من هذا القبيل .

وحينئذ قدم كرم مع مرافقيه إلى غزير « لفض الخلاف » بين الأسرتين ، على رأس ١٠٠ خيال و ٢٠٠ مشاة مسلحين[١] . ولم يلبث أن أرسل مدير كسروان الأمير افندى شهاب استقالته إلى مجلس الإدارة الذى رفضها وأجل النظر فيها حتى رجوع المتصرف[٢] . بيد أن سكان كسروان امتعضوا ، وشعروا بأن كرامتهم قد مست بغزو كرم وجماعته أرضهم ، واصطناعه دور العدالة العليا . وبازاء برود السكان وتململهم كان على كرم أن ينسحب بعد ثلاثة أيام وهو موضع سخط البطريرك المارونى الذى كان دعاه للعودة على أعقابه[٣] . ولام عقلاء كسروان تصرف كرم بهذه الواقعة « وحكموا عليه بالغلط »[٤] . وقد علم داود باشا بالأمر . فأرسل برقية إلى مجلس الإدارة قال فيها ان لكرم الحق فى أن « يتنزه » كأى مسافر ، ولذا فلا يجب الاهتمام به ، وفى اليوم التالى وصلت برقية أخرى بمنع كرم من « النزهة » مع جماعته المسلحة ، كما وصلت رسالة فى ٢٩ يولية من داود باشا يأمر باستخدام القوات العثمانية ضده عند الحاجة[٥] . وعندما وصل هذا الأمر كان كرم قد غادر غزير إلى إهدن ولذا لم يعط المجلس أى أمر لكرم لما يعرف من عناده[٦] .

استنكر البطريرك المارونى فعلة كرم وشاع أن العلاقات بين قطبى الموارنة ليست على ما يرام وأن بين كرم ورئيسه الروحى بعض الخلاف . ويذكرون بهذا الصدد أسماء كهنة مهيجين ومعروفين بميولهم الانكليزية

(١) Beyrouth, T. 15 Rapp. (Fain) du 13 juillet 1865, F. 340.

(٢) Ibid.

(٣) Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 22 juillet 1865, F. 342.

(٤) الحتونى نفس المصدر والصفحه .

(٥) Beyrouth, T. 17, Rapp. (Fain) du 2 Août 1865.

(٦) Ibid.

ممن لا يخضعون للبطريرك إلا قليلا فى حين أنهم يستمدون المعونة من كرم . وقيل أن الفلاحين تمردوا على مطران من أسرة حبيش بمناسبة تعيين أحد الخوارنة دون أن يسعى كرم — كمألوف عادته — لتهدئة الخصومة وتسوية الخلاف . حتى أرجف أعداء كرم وأنصار المتصرف بأن الأول يقطع علاقاته مع رئيسه الروحى مصدر كل أهميته حتى اليوم .

إن هذا الخلاف المستتر الذى لا نجد له إلا إشارة عابرة فى الأوراق الرسمية التى بين أيدينا ، ترجع أوائله فى رأينا إلى الفترة التى عاصرت خضوع كرم ، فقد تأكد للبطريرك أن فرنسا غير راضية عن موقف كرم ، وأنها تساند داود باشا بقوة ، فرغب البطريرك الداهية أن يخفض من عونه لشيخ إهدن ، مع المحافظة على مظاهر المودة ، والصلات الطيبة التى تربطه بالبك حرصاً على وحدة الصف المارونى وتماسكه تجاه المتصرف . فقد استاء البطريرك مؤخراً من كرم لأنه أخذ يتصرف تصرفا ينطوى على الخفة والطيش ، ويندفع وراء توافه تسىء إلى القضية التى ما فتىء البطريرك وأنصار الحكم الوطنى يعملون من أجلها . ولم يدرك كرم أن مثل هذا التصرف كان يضعف من موقفه كأكبر أعلام الحكم الوطنى فى نظر أعدائه والدول ، وينبى عن عدم أهليته ، وشدة تهوره وعدم شعبيته. وتجلى تضاؤل دعم البطريرك « الروحى » ، ووضح تطور موقفه بصدده فى ما صرح به البطريرك لقنصل فرنسا الذى كان زار غبطته ليستوضحه بشأن كرم ، وكانت المقابلة فى أواسط مايو ، أى قبل حادثة صربا بثلاثة شهور ، أعلن البطريرك أنه وإن ظهرت بعض الصعوبات التى تتعلق « بالتفاصيل » بين الأكليروس والمتصرف ، غير أنها ليست بذات أهمية أو تأثير على هدوء الجبل . وتطرق البطريرك فى حديثه إلى يوسف كرم فقال إنه يعتبر شيخ

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 2 juillet 1865, F. 328.

إهدن واحداً من أحسن الموارنة ، ولكن الأمة التى تتوق إلى الحكم الوطنى لا تبرز يوسف كرم على أنه مرشحها ، وأن الموارنة لا يمكنهم الحصول على ثمرة ما إلا بمعونة فرنسا وإرادتها فعليها يقع اختيار واحد منهم ليحكمهم، لأنهم لا يداون على أحد(١) . وفى نفس الوقت فهم البطريرك من حديثه مع القنصل أن فرنسا لا تتزحزح مطلقا عن تأييد داود باشا ، وأن مسألة الحكم الوطنى يجب أن تنتظر الوقت الملائم لتطرح من جديد على مؤتمر الدول والباب العالى ، وأنه إلى أن يحين هذا الموعد ، ينبغى تدعيم جهود المتصرف التنظيمية فى الجبل(٢) . ولكن الأكليروس يرى نفوذه يتناقص إذا نظمت البلاد تنظيما حسناً ، وثروته تتضاءل وأملاكه تنكمش. وسواء أكان الحاكم داود باشا أم يوسف كرم ، فالأكليروس لا يمكن أن يرى فيه إلا عدوا يحشد كل جهوده ليحل محله(٣). فلا عجب إذا استمات الأكليروس المارونى فى الدفاع عن امتيازاته التى اكتسبها على مر الأيام ، فهنا يكمن السبب الأساسى للصراع المرير بين السلطتين الدينية والمدنية ، والبطريرك يغطى هذا الخوف العظيم بثوب من دعوى الدفاع عن الدين المسيحى ، فى حين أن الفقرة (١٨) من النظامات كانت أهم هذه « التفاصيل » التى يثور الخلاف حولها بين المتصرف والأكليروس، بين المتصرف الذى يريد تطبيق آرائه المتحررة المدنية ، وبين الأكليروس الذى يرغب فى التمسك بماله من امتيازات الماضى . وقد تحدث البطريرك إلى المدرب فين مبررا اعتراضه على هذه الفقرة بأن الامبراطورية العثمانية لا تعطى الضمانات التى تعطيها حكومة فرنسا ؛ فالإعفاء من الضرائب ، والامتيازات المسلوبة من الأكليروس فى لبنان ستستخدم كسوابق لمهاجمة الدين المسيحى فى باقى السلطنة . وربما يوما ما فى لبنان نفسه(٤) .

(١) Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 6 du 17 mai 1865,F.265

(٢) Ibid.

(٣) Ibid, F. 258.

(٤) Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 22 mai, F. 287.

إذن كان لا بد للاكليروس من المحافظة على « المظاهر » والتلويح دوما بالمعارضة المارونية التى تتجسد فى كرم والاستفادة منها عند الحاجة لإرهاب المتصرف والتخفيف من هجومه على امتيازات الاكليروس ، وإبراز قوة الصف المارونى ووحدته لا بازاء المتصرف فحسب بل بإزاء فرنسا نفسها لدفعها دفعاً للضغط على الباب العالى ، والتخفيف من تدعيمها لداود باشا ، إبقاء على نفوذهم وصوناً لثرواتهم ونفوذهم . ومن هنا كان استياء البطريرك من كرم الذى كانت فعاله تسبب تصدع الجبهة المارونية الموحدة وتوجد فيها المحاور الداخلية والشقاق والانقسام ، ومن هنا كان ميله أيضا لمسايرة المتصرف تمشيا مع إلحاح القنصل الفرنسى عليه بوجوب بذل المعونة لحكومة داود باشا[1]. ولكن صلات البطريرك بكرم بقيت فى الظاهر كما كانت ، وظلت تتسم بالحذر والتوجس من داود باشا .

ومهما يكن الأمر ، فبينما كانت التكهنات والشائعات تملأ المحافل والأندية حول تأخر داود باشا فى الرجوع إلى الجبل ، كان العقلاء ينتظرون عودة المتصرف بفارغ الصبر لاستكمال هدوء الجبل بالقضاء على أراجيف استقالة الباشا التى كانت تجرى بها ألسنة السوء فتعكر الهدوء ، وتزعزع الثقة الأهلية بالحكومة التى خلفها المتصرف وراءه تتخبط فى عجزها وتفككها . ومما زاد فى أهمية هذه الشائعات ، ما راج من الأخبار بين الناس بأن سورية ستصبح مقاطعة من مصر ، وذلك عقب الزيارة التى قام بها للجبل حليم باشا عم خديوى مصر إسماعيل ، فراراً من الكوليرا التى عمت مصر[2] ، أو بأن

(١) Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 16 du 17 mai 1865, F. 258.

(٢) أشيع أن حليم باشا قد يكون آتيا ليصبح حاكم سوريا العام ، لأن ابن أخيه اسماعيل باشا يضيق ذرعا بوجوده فى مصر . وأن حاكم الجبل سيكون مسيحيا شهابيا قد يصبح تابعا له ، وأن فرنسا ستكون راضية بذلك كالباب العالى الذى لن يتوجب عليه بعد أن يعترف بشهر مسيحى يتصل به مباشرة ، ومن جهة أخرى تضاف بيروت إلى حكومة الجبل ، والغاية من هذا إرضاء انكلترة التى سترى بهذا الدمج ذوبان الموارنة وضياعهم ضد حكومة مسيحية مكبرة .

Rapp. (Fain) du 2 juillet 1865, F. 330

سورية سيحكمها الأمير عبد القادر ، أو بأنها ستعود لترزح تحت نير باشا عثمانى ، وكل من الناس بحسب أهوائه وميوله يدعى معرفة الحقيقة ويبث الآخرين مخاوفه[1] . ثم ماذاع من تشجيع القنصل الانكليزى للدروز ، وإقامته فى قصر أرملة سعيد بك جنبلاط بعد أن اضطر لترك مقره فى بيروت فراراً من الكوليرا مما أثار تعليقات المسيحيين ومخاوفهم[2] ، وما تناقله البعض أخيراً من دسيسة الانكليز فى بشرى وما نجم عنها من صدام دموى بين أسرتين مهمتين يدعم الوكلاء الإنكليز إحداهما (أسرة بطرس) وهى البادئة بالعدوان الذى سقط بنتيجته ١٦ قتيلا من الجانبين[3] ، كل ذلك كان يستدعى عودة المتصرف . ما السبب فى تأخر داود باشا ؟

يستدل من تقارير السفارة الفرنسية فى الأستانة أن المتصرف يقف موقفا سلبياً من محاولات حمله على الرجوع إلى لبنان . ومن أنه يتذرع بأعذار صحية ، ولكن كان يبدو أنه متألم من أساليب الباب العالى تجاهه ، ومن الطريقة التى استعملت لإعلان العفو عن الدروز ، ولاسيما من الظروف التى تم فيها رجوع كرم إلى الجبل ، وخشية المتصرف أن تتجدد الاضطرابات الجدية دون أن يكون تحت تصرفه الوسائل الكافية لقمعها . ومن الطبيعى أن يبادر المركيز موستييه دو لبذل مجهوده من جهة لحمل الباب العالى على النزول عند مطالب داود باشا ، ومن جهة ثانية لحمل هذا الأخير على قبول مهمة حكم الجبل ، مجددا[4] . ولما كان هدوء الجبل ونجاح الإدارة المسيحية فيه مما يعنى الحكومة الفرنسية فقد بادر موستييه لمقابلة عالى باشا ومخاطبته بصدد الأثر

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. Nos. 19, 20 du Août 1865. F. 21.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. Nos 19 et 20 du 22 août 1865. F. 21.

(٣) Beyrouth, T. 17, Rapp. ibid F 20, et Rapp. No. 21 du 3 sept. 1865 Fos. 23, 24.

(٤) Beyrouth, T. 17, Instructions No. 10, du 8 août 1865, F. 5.

الذى سينجم فى سوريا بسبب عودة الدروز ، وشرح له أن العفو الذى أعلنه الباب العالى لا ينجم عنه نتائج طيبة ، فاعترف وزير الخارجية العثمانية أنه إذا وجب أن يكون هذا التدبير الشفوق عاما ، فان تطبيقه مع ذلك يجب أن يتم بحصافة ويحاط بجميع الحيطة ، وأضاف ان الحكومة العثمانية كانت قررت أن توعز إلى المنفيين الرئيسيين الموجودين فى إزمير أو الروملى بالتوجه إلى الآستانة قبل رجوعهم إلى سوريا ، وهناك سيفهمون أن العفو الممنوح لهم إنما هو على شرط ألا يسمع عنهم أية شكوى من حيث سلوكهم المقبل ، وسيتم ذلك بواسطة داود باشا الذى سيخول صلاحية منع من شملهم العفو من الإقامة فى المنطقة التى يرى أن وجودهم فيها يسبب مشاكل خاصة تضرم نار العداوة من جديد[١] . ويبدو ان داود باشا رضى بذلك وتخلى عن موقفه الصلب .

* * *

عودة داود باشا إلى لبنان

تحدثنا عن أحوال الجبل عموما فى الفترة التى غاب فيها المتصرف ، والحق أنه على الرغم من جميع ماذكرنا من وجوب عودة المتصرف بسبب ما سجلنا من الأسباب الدافعة إلى الاضطراب والفوضى والتفكك ، فالأمور سارت على ما يرام فى جميع المديريات نسبياً ، بما فيها كسروان التى التصق معظم أهلها عفويا بمديرهم أفندى شهاب وأظهروا ولاءهم للحكومة ، وصرحوا عن مقاصدهم بعدم اتباع كرم وأخطائه[٢] . حتى أن داود باشا وجه من الآستانة خطاب تهنئة إلى أغابك على حسن سير الإدارة فى غيابه . بيد أن الإنصاف يقتضى منا أن نسجل هنا أن الفضل فى هدوء الجبل

(١) Beyrouth, T. 17, Instructions No. 9, du 27 juillet 1865, F. 353.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. (Fain) du 2 août 1865, F. 1.

النسبى برغم غياب الباشا ، إنما يعود إلى داود باشا وإلى جهوده الطويلة التى كان صرفها لإعاده غرائز الجبليين وأهوائهم إلى حالتها الطبيعية ، كما يعود جزئياً إلى الخمول الذى شعر به السكان نتيجة انتشار الكوليرا إذ تفشت بين المسيحيين والدروز على السواء ، وفى كل القرى كانت مخافر الحجر الصحى تمنع دخول الأجانب[١] . وأخيراً إلى دأب القنصل الفرنسى على نفى الشائعات والأراجيف المغرضة ، ونشر الأخبار المطمئنة فى النفوس ، والتدليل على أن داود باشا منشغل بقضايا البلاد . وكان يطلع البطريرك والمديرين الأكثر أهمية على مايرد إليه من أنباء طيبة[٢] .

وقد وضعت عودة المتصرف إلى الجبل حدا لفعل الأراجيف والقلق والشائعات والدسائس ، وبعودته بعثت مأثرة التهدئة من جديد ، وكانت قد توقفت — كما ذكرنا — أثناء غيابه اشهراً فى الآستانة . ويوسف كرم الذى كان يتوقع انقلاب كل شىء رأى أن داود باشا يعود بسلطات أوسع وأكمل ، بعد أن حصلت الإدارة المتصرفية اللبنانية على مزايا لايمكن معها ألا يعترف بغيرة المتصرف وحرصه على تحسين أحوال الجبل . ولابد من أن يكون كرم قد وقف على ماكان يجرى فى الآستانة ، فمكث يرقب الأحداث وقد استبد به الغضب لاسيما بعد أن علم بأن سكان المناطق المختلطة الذين يلتفون حول حكومة داود باشا قد زايلهم القلق ، وأظهروا عداء صريحا لتمرد منطقة كسروان وطالبوا باتخاذ تدابير مشددة بحقها[٣] ، وقد حز فى نفس كرم أن يغادر حزبه عدد من الأنصار ، لينضموا إلى حزب الحكومة ، وأن إدارته غير الرسمية فى كسروان واصطناعه دور العدالة فيها لنفسه قد أثار الشكوى ضده[٤] .

(١) Ibid, F. 2.

(٢) Beyrouth, T. 17. Rapp. No. 28 du 3 nov. 1865, F. 55.

(٣) Ibid, F. 60.

(٤) Ibid, F. 63.

وقضى داود باشا عشرة أيام فى بيروت ثم توجه إلى مقره الرسمى فى بيت الدين ، وقد استقبل على طول الطريق بالهتاف والحماسة وكانت الجماهير تعبر له بذلك عن امتنانها لعنايته بشؤون البلاد ، ولأنه استطاع أن يؤمن المساواة بين الجميع أمام القانون والضرائب ، ويوفر للمناطق المختلطة رفاها وأمنا لم يعرفهما الجبل أبداً . وقد تأثر الحاكم بهذه الحفاوة وزادت ثقته بنفسه كما زادت رغبته فى الوصول أخيرا إلى تنظيم جميع البلاد الخاضعة لإدارته وفق هذه الطريقة التى أثمرت هذه الثمرات اليانعة[1] ، وخصوصا بعد أن عاد من الآستانة بوسائل وضمانات أقوى من السابق .

لقد استطاع متصرف الجبل أن يحصل على جزء هام من مطالبه ، فقد منح ، بالإضافة إلى زيادة كبيرة فى المساعدة المالية ، إدارة جنوبى غربى البقاع المباشرة[2] . وقد وضع هذا الإنعام فى يده وسيلة للتأثير دوما على المناطق المسيحية فى الجبل التى ترسل دوريا إلى هذا السهل الخصيب الفائض من سكانها الزراعيين ، ووسيلة للضغط عند الحاجة على المناطق الدرزية التى ليس لها اتصال بهجرة حوران إلا فى هذه المنطقة نفسها . وغدا بمقدوره من جهة ثانية أن يسيطر على هذه المناطق الدرزية بواسطة العفو الذى ترك له الخيار فى تطبيقه ، كما كان يمكنه تجاه المناطق المسيحية أن ينادى بصداقة فرنسا التى دافعت بحرارة عن طلباته فى الآستانة . إذن تحت تأثير هذا المزيد من الضمانات مادة وأراض ومعنويات ، وهذه الأدلة الدامغة من الهدوء التى برهنت عنها البلاد بصورة عامة ، والمعارضة المارونية بصورة خاصة ، جاز ، بل وجب الاعتقاد بأن داود باشا سيفتح فى الجبل عهدا من الرخاء والسلام . ولكن سنرى أننا لسنا محقين فى تفاؤلنا .

(١) Beyrouth, T. 17. Rapp. No. 36 du 23 nov. 1865, F. 74

(٢) Beyrouth, T. 19, Rapp. No. 18 du ler avril 1870, F. 138, D'Alaux p 38.

الفصل الثانى

ثورة يوسف كرم

كان لابد لداود باشا أن ينتهى من مشكلة كسروان وشمالى الجبل ، وأن يقدر خطورة الظروف التى ترافق اتخاذ الخطوة الحاسمة . وقد فكر أنه ينبغى بادىء الأمر أن يجرب السبل الودية مع كرم والاكليروس المارونى وفى نفس الوقت لم يهمل مطلقا تنظيم الجندرمة وتنميتها فرفع عدد أنفارها من ٢٦٩ إلى ٣٠٠ وفى بضعة أيام جند ١٠٠ نفر ، ثم وصل العدد إلى ٥٠٠ ، وطلب لهم الأسلحة الحديثة من أشهر مصانع فرنسا ، كذلك استورد الكساوى (البذلات) اللازمة[1] كما حصل على دارعة حربية عثمانية أطلق عليها اسم لبنان . ترى هل صرف داود باشا النظر عن القوة المسيحية الأجنبية التى طالما ذكرها قبل رحيله إلى الآستانة أم هل بدا له أن إنشاء قوة أجنبية لتأمين احترام الحكومة والدفاع عن الجبل أمر خطر وغير سياسى فى آن واحد ؟ كلا ! فالمتصرف لايزال ضد رأيه فى طلب هذه القوة المسيحية من الباب العالى ، وكان قد طلب هذه القوة فى سفرته الأخيرة ، فأرسلت له قوة من فرسان القوازق (الدراغون) العثمانيين المسيحيين بسرعة عجيبة غير مألوفة(٢) ، ولكن تبين للمتصرف فى نفس الوقت أن الاعتماد على هذه القوة الأجنبية كليا لأغراض الأمن ، سيوجد له مشاكل ومصاعب لا تعادلها خدمات هذه القوة ، لأنها ستجعله مكروها من أهالى الجبل ، ولذلك فقد رغب فى تنمية الجندرمة بقدر المستطاع ، وطلب القوة

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 32 du 20 déc. 1865, F. 81.

(٢) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 31 du 23 nov. 1865, F. 77.
والدراغون أكثريتهم بولونيون .

المسيحية العثمانية من الباب العالى لتكون إلى جانب الجندرمة عامل ضمان وطمأنينة أكثر من السابق ، له وللآستانة .

أكان يحق لداود باشا أن يستحضر القوزاق بموجب نظامات الجبل ؟

إن الفقرة الأولى من المادة (١٤) من النظامات[١] تبين أن القوزاق لا تنطبق عليهم الشروط الواردة فى هـذه الفقرة ربما أنهم ليسوا قوة بوليسية بل قوة منفصلة من الجيش النظامى ، فمن وجهة قانونية لا يمكن تبرير وجود القوزاق إلا بالاستناد إلى الفقرتين ٣ و ٤ من نفس المـادة . فبموجب الفقرة (٣) . يمكن القول بأن المتصرف الذى يفتقر حتى الآن إلى بوليس محلى يقوم بواجباته ، فالقوازق مكلفون تحت أمره وكجيوش سلطانية بحراسة طريق دمشق طرابلس ، وبالاستناد إلى الفقرة (٤) يمكن القول إن الحاكم طلب مساعدة الجيوش النظامية العثمانية لأنه كان فى حالة استثنائية ملحة . ولـكن هذه المبررات لا تكفى ، ففيما يخص الفقرة (٣) ليس احتلال طرق دمشق طرابلس هوالعمل المطلوب من القوزاق ، ومن جهة أخرى فهذه مهمة تعود للدولة العثمانية مباشرة . وفيما يتعلق بالفقرة (٤) ليس من الصحيح القول بأن الحاكم فى حالة استثنائية ملحة لأن الجبل كان هادئا حينئذ .

ومهما يكن الأمر فالمتصرف اتخذ تدابير شتى لتأمين نجاح مهمته الحاسمة التى طالما أقضت مضجعه ، فاهتم ، علاوة على تنمية الجندرمة وتسليحها ، ببناء الطرق المعبدة التى لم يكن ينقصها سوى تغيير اسمها لتصبح طرقات استراتيجية ، بنى منها طريقا ذا أهمية كبرى يصل بين دير القمر وطريق الشام بيروت[٢] ، كما اهتم ببناء ثكنات متعددة فى حين كان الموازنة

(١) أنظر نصها فى ملحق الـكتاب ضمن نظامات جبل لبنان .
(٢) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 32 ibid. F. 82.

يعتقدون أن وعورة طرقهم وسوء حالتها أكبر ضمان لاسـتقلال أراضيهم .

ودشن داود باشا خط التلغراف الجديد بين دير القمر وبيروت ، ثم أذاع بين الناس أنه قادم لتنفيذ النظامات والسهر على جباية الضرائب . وبالفعل فقد اتجه إلى جونيه مع فيلق من عسكر الدراغون (١٨ ديسمبر ١٨٦٥)[١] ليكون على مقربة من مسرح القلاقل الرئيسى فى الجبل ، بحيث كان يستطيع أن يرقب نشاط البطريركية المـارونية ، ويقمع نشاط الحزب الكرمى بما لديه من قوى فى جونية ، ويشرف على جباية الضرائب بصورة مجدية ، وهنا كان لابد أن يحدث الصدام بين الحكومه المعارضة . وقبل أن ننتقل إلى فصل الأسى والأسف الذى شهده جبل لبنان بين داود باشا ويوسف كرم ، نسجل أن الأول جرب بمعونة قنصل فرنسا ديزيسار الذى وقف بجانبه حتى النهاية ، أن يسلك السبل الودية السلمية مع الزعيم المـارونى ، ولـكنه لم ينجح . وإليك التفصيل :

أكد أصدقاء كرم أن شيخ إهدن قد تخلى عن جميع مزاعمه ، وأنه فهم أخيراً أن حياة جديدة قد بدأت فى لبنان وأنه يريد مخلصاً أن يؤيد الحكومة التى أقامتها أوربا فى الجبل[٢] . وجاءهم الرد بأن داود باشا له ان ينفذ النظامات . فبدونها لا سلام للبلاد وللأفراد[٣] . وقد تبودلت بين كرم والقنصل الفرنسى أربع رسائل . لاحاجة لإثبات فحواها . لأن ماجاء فيها سقيم ومعاد . وإنما هى تصلح للتدليل على أن المتصرف لم يلجأ إلى تدابير الشدة إلا بعد أن استنفدجميع الوسائل الحبية مع كرم بشهادة القنصل الفرنسى الذى كان هم كرم الأكبر ان يستميله إليه ضد المتصرف . أو على الأقل أن يجعله يتوسط له عنده . فلا يضطر هولتلق الأوامر منداود باشا

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 32, ibid. Fos. 82, 83.
(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 34 du 2 jan. 1866, F. 116.
(٣) » » » 2e Annex à le Dépêche No. 34, F. 123.

مباشرة . التمس كرم من القنصل أن يكلم المتصرف بشأنه . فإما أن يقبل خدماته المخلصة بناء على الكلمة المعطاة وعلى الوجدان الحى ، وإما أن يقبل بأن يترك كرم تماما كل ما له فى جبل لبنان ، مقابل إعطائه ما يعادل أملاكه بالمال أو العقار حتى يستطيع العيش خارجه ، وإما أخيراً أن يقبل حقوق وواجبات الخدمة العامة التى يرغب القنصل بأن يؤديها كرم للحكومة مع الاحتفاظ للمتصرف بجميع حقوق السلطة الشرعية ، ولكرم بحقوق حريته القانونية (١) .

كان جواب القنصل فى ٤ ديسمبر ١٨٦٥ لكرم معبرا أحسن تعبير عن خيبة أمله ؛ إذ أن كرما لم يتفهم ماورد فى كتاب القنصل الاول له ، ولذلك فقد أنذره ونصحه لآخر مرة مباشرة ، واعتبر أن كتابه هذا إلى كرم هو آخر مراسلة بينهما ، ويحسن بنا إيراد بعض فقرات من هـــذا الكتاب لأهميتها ودلالتها الخاصة . قال القنصل :

« . . ولا أريد أن أعتقد ، كما قيل لى مرارا ، بأن مشاعركم الشخصية قد استغرقت عندكم كل الأفكار الأخرى . وأفضل أن أعتقد بأنكم نظرا لمعيشتكم خارج الحركة التى تطورت فى هذه البلاد ، لم تقدروا — من هذه المسافة — أن تتفهموا أسبابها الحقيقية وأن تندمجوا فيها . . » ، « كثيرا ما تقولون إن تفكيركم لا يتصرف مع رغباتكم إلا للتجاوب مع إرادتى ، فإذا كانت هذه صيغة طبيعية من صيغ لغتكم ، فلا اعتراض لدى عليها سوى أنها لا تبرهن على شىء ، ولا تنفع غالبا إلا لتغيير المعنى الحقيقى للكلمات . . واسمحولى أن اقول لكم : لاتعودوا دوما إلى الماضى بل انظروا إلى الحاضر وقدروه على حقيقته لأنه هو الذى يهيىء للمستقبل ، وعليه فامحوا من ذهنكم فكرة أى تدخل بين سعادة الحاكم وبينكم » . واستطرد القنصل يقول لكرم : « وإذا كنت ترى من مصلحة بلادك أن تخدم وفقا لوسائلك

(١) Beyrouth, T. 17, 3e Annexe à le Dépêche No. 34, F. 126.

فى تجديدها وتطورها ، فتوجه إلى الذى يدير شؤونها ، أعرض عليه آراءك صراحة قل له كيف تريد مساعدته ، وإنى مقتنع بأنك إذا فعلت فستوفر عليك كثيراً من خيبة الأمل ، وكثيراً من الانزعاج . ثم أيها السيد، فالوقت يمضى ، وحين يسير كل شىء ويتقدم حواليك ، وأنت وحدك واقف، ألا تخشى أن يقال لك يوما ، وربما يوما قريباً : إلى الوراء إلى الوراء ، فأنت الماضى ، ونحن المستقبل ، أنت البئر ونحن النبع الذى يسير مخصباً كل شىء فى طريقه . »

وختم ديز يسار رسالته لكرم بقوله : « إن سعادة داودباشا الذى ليس له أى هم سوى تتميم الواجب الذى ألقى على عاتقه لحسن الحظ ، سيراك بسرور ، وإنى قانع من ذلك إذا ماعدت إلى تقدير أصح للوضع الجديد فى بلدك . . وألفت نظرك فى النهاية إلى أن هذا الكتاب يضع حتما حداً لمراسلتنا معاً . فهنالك مشاغل كثيرة تأخذ كل وقتى ، وليس باستطاعتى فى المستقبل أن أتقبل كتباً قراها كل الناس قبلى ، وأنا أعرف فحواها قبل أن تصلنى ، ودون أن يحرصوا على ختم الغلاف (١) » .

وكتب ديزيسار إلى المسيو بلانش نائب القنصل الفرنسى فى طرابلس، وصديق كرم الحميم تعليمات فى ٨ ديسمبر ١٨٦٥ ألقى فيها عليه عبء القيام بالمسعى الأخير مع شيخ إهدن لئلا يركب متن الشطط . قال إن الشيخ إذا ما بقى فى وضع قريب من الخروج على القانون يعرض نفسه لمتاعب جديدة لأن داود باشا مصمم على أن ينتهى من هذا الجزء الصغير من الجبل الذى رفض حتى اليوم تنفيذ النظامات ، بالاعتماد على جميع الوسائل التى تضعها تحت تصرفه ليضع حداً لمعارضة كسروان ، وبالاعتماد على التدعيم المعنوى الذى يلقاه من الدول الموقعة على نظامات ١٨٦٤ ، واستطردالقنصل يقول:

« وبناء على ذلك فالمسألة لم تعد مسألة وقت ، لأن الساعة أزفت ، والمسألة

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, 4e Annexe à la Dépêche No. 34. Fos. 128—131.

مسألة تنفيذ ، ومهما حدث فالتنفيذ سيتم . فإذا ماركب رأسه (كرم) وبقى فى موقفه شبه العدائى ، ألايخشى أن أعداءه ـ وهم كثيرون ـ سيستفيدون ليرفعوا إلى الحاكم العام ضده شكاوى صحيحة أو غير صحيحة ، ومطالبات بمناسبة حوادث يمكن أو لا يمكن تبريرها، وطلبات تعويض عن أضرار نجمت عن خرقه للقانون ؟ فهل هو الذى يطالب دوماً بقضاء ، فإذا ما استدعى للاستجواب والسؤال فهل يحضر أمام المحاكم ؟ وهل يقبل بالحكم الذى سيصدر عنها ، أم أنه يشك فى كل شىء : فى العدالة وفى قضيته ، وفى نزاهة قضاته ، فيرفض أن يحضر أمامهم » ؟

ونصح القنصل أخيراً بأن مصلحة كرم الحقيقية الموضوعية هى أن يتقرب من الحاكم العام (١) .

على أن بروق الأزمة بدأت تلمع فى سماء الجبل الصافية بين داود باشا ويوسف كرم ، وذلك عندما أهان أحد أبناء قرية صربا المناوىء لكرم خادم عائلة كرمية فى الوقت الذى كان فيه هذا الأخير يحمل رسالة إلى يوسف كرم ومن ثم علم كرم رأساً بالتحدى غير المباشر الموجه لأنصاره ، ووجد أنه مقصود شخصياً فى قضية الثأر التى سببها هذا الحادث الذى ، لهذا السبب بالذات ، عصف بأهواء مجموعة القرى التى انقسمت أكثر من مرة فى هذا الظرف إلى كرميين وأخصامهم . ويوسف كرم ، وهذا سر شعبيته الفائقة، كان يسير أبعد من أى شخص آخر فى شعور التعاضد تمشياً مع مبادىء الشرف العربى، فاشتعل غيظاً للمهان وأسياد المهان . وسواء انتخبت السلطة كى تتدخل ، الوقت الذى كان فيه الخطأ إلى جانب الكرميين ، أم أن تدخلها كان عفويا تلقائياً ، فإن داود باشا قد أتيح له أن يكون بجانبه ٥٠ ٪ من الأهالى ضد خصمه كرم . والدرس الذى يدخره داود باشا لكسروان ، كان يمكن أن ينفذ بسرعة ويستفيد من حظ عجيب فى مثل هذه الظروف ،

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, 5e Annexe à la Dépêche No. 34 Fos. 132—135.

ألا وهو دخوله كسروان بظل العلم المارونى . أما الجندرمة الوطنية ، فبالإضافة إلى أن أفرادها لم يجمعوا من حزب يوسف كرم ، فإنها لابد وأن تكون قاسية معه ، لاسيما وأن لها حساباً تتوق إلى تصفيته مع فلاحى الشمال الذين لم يتركوا ظرفاً إلا وتعمدوا فيه تحدى ضبطية المتصرف مستغلين حلمه وخشيته ثورة النفوس ، واتساع الخرق والشغب لسبب تافه . وبالرغم من أن داود باشا لم يكن يثق كل الثقة بالجندرمة ، ولكنه لم يفته أن يتظاهر بالاعتماد عليها كثيراً ، حتى أنه أضاف اليها فى هذا الوقت بضع مئات من الجنود غير النظاميين الذين كانوا مرنوا جميعهم فيها تقريباً وتخلقوا بمبادئها ومثلها . وهكذا كانت الجندرمة مع الأنصار الحكوميين من الأهالى ، وبخاصة سكان الحى الأعلى فى غزير ، يكفون تماماً لتجميد الحى الكرمى الأدنى . وحدث أن اكتشفت الضبطية فى صربا مستودعاً للبارود عند أحد الوجهاء الكرميين (دومينيك خضرا) الذى كان يعتبر بمثابة « رئيس وزراء كرم » ، وقدر البارود بـ ٣٥٠٠ كغ ، ٣٠ برميلا من ملح البارود، فقبض عليه وألقى فى السجن (١) . ولم يمض على وجود المتصرف بضعة أيام فى جونية حتى وقع حادث فى غزير بين الضبطية المحلية وبين بعض الأهالى . فقد هاجم بعض الرعاع ضبطية المدير الذين كانوا يريدون اعتقال مذنب وانتزعوه منهم . ورأى داود باشا ان هذه تجربة يراد بها امتحانه ، وفكر أن هذا العمل مدبر ضده . ومهما يكن الأمر فقد تصرف بسرعة وقوة فأوقف فى ٢٤ ديسمبر يواكيم باخوس ، نسيب كرم نفسه ، بعد أن تحقق لديه « أن هذا الفساد ناشىء منه (١) . وأرسله فوراً إلى بيت الدين . هذا الرجل نفسه كان منذ سنتين قد وجه الهجوم الذى قام به سكان غزير على مؤسسة اليسوعيين وأمر

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 du 8 jan. 1866, F. 155.

(٢) انظر مضبطة نمرة ٢٢٩٠ من دفتر رقم (٢) قيود مجلس الإدارادة الكبير ص ٧٧ — ٨٠ ، وانظر :
Turquie, Bsyrouth, T. 17. Rapp. No. 33 du 31 déc, 1865, F. 112.

داود باشا بأن تعسكر كتيبة من ضبطية المركز ومن فرسان القوزاق فى غزير ثم « صدر الأمر بطلب الأموال الأميرية من عموم محلات القضاء . وقد أشهر إعلاناً رسمياً بأن مبلغ السبعة آلاف كيس المطلوب من الجبل عموماً هو من تعلقات شرف صدور الإرادة السامية الملوكانية التى تكرمت مراحمها بمبلغ خمسة آلاف كيس علاوة على المبلغ المحرر لتكميل مصارفات دائرة المتصرفية (١) » . وقد عزم داود باشا على احتلال هذه المنطقة عسكرياً لا سيما بعد ان بدأ جماعة من زغرتا (بلدة يوسف كرم الشتوية) يرتكبون فى جهات الكورة أعمال الشقاوة . وقد حدثت عدة صدامات بينهم وبين الجندرمة حراس الطرق وقتلوا منهم اثنين(٢) .

ومنذ ٣٠ ديسمبر ولثلاثة أيام وأهالى غوسطا يتظاهرون على الضهور التى تشرف على جونية «بالصياح والحدو وطلق البارود» . وفى اليوم الثالث خاصة نزل ١٥٠ - ٢٠٠ منهم مسلحين حتى قرية غادير على بعد ٥٠٠ مترا من مقر المتصرف نفسه حيث كان يسمع صخبهم وضجيجهم يتبعه إطلاق النار من حملة البنادق(٣) . « فعند ذلك صدر أمر دولته بتوجيه فرقة من الضبطية

---

(١) جاء فى قيود مجلس الادارة الكبير بصدد ذلك ما يلى : « . . . عندما دولتكم (داود باشا) شرفتم مركز جونية وبخدمتكم كامل مأمورى الحكومة صدر أمركم باشهار إعلان رسمى بوجوب دفع مال الميرى عن أمر حضرة ولية نعمتنا الدوليةالمعية بموجب انظامات الجبل بحساب السبعة آلاف كيس فبأثناء ذلك وبعد إشهار هذا الاعلان قد تبين فى أسكلة جونية وجدنا بجانب براميل بارود مختفية صدر أمركم بضبطها ، وبذلك الوقت أيضاً قد تجاسر بعض أشخاص من قرية غزير على ضرب ضبطية مدير القضاء فعند ذلك صدر أمر دولتكم بربط يواكيم باخوص ويوسف منصور العضيمى اسبب أن يواكيم كان متدخلا بحركة يوسف كرم الأولى ورئيس الحركة الثانية بالهجوم على دير اليسوعية فى غزير ، وصار طلبه لطارف الحكومة مراراً ولم يمتثل ، ثم وعليه دعوى مالية وجنائية مع الخواجة فرتولى برطاليس كما أن الأشخاص الذين تجاسروا على ضرب الضبطية كانوا قبل ذلك مجتمعين فى بيت يواكيم المرقوم . . . » .

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 33, ibid, F. 113.

(٣) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 35, op. cit. F. 136 & Rapp. (Althabe). Batroun, le 20 fiv. 1866, F. 236.

اللبنانية بمعية مسيو ألطاب » (مدرب الجندرمة الفرنسى الذى خلف الكابتن فين) . ولم يكد الضابط يصل لمقابلة الجمهور الهائج حتى التقاه المطران يوسف جعجع من دير بكركى حيث كان البطريرك قد أرسله على جناح السرعة إذ رأى من مقره أن الجندرمة تتحرك وأن الأمر جد ، وتحدث معه بالتوقف عن الضرب » ، وارتد المطران على الجمهور بالضرب والشتم لأجل ردعهم وترجيعهم ، وقد تم ذلك »(١) حتى إذا رجعت الضبطية إلى مقرها أتى سكان بعض القرى إلى جونية بعد رؤية الجندرمة ، لتقديم خضوعهم وإعلان استعدادهم لدفع الضرائب بانتظام ، وحينما بدأ المتصرف يشعر بارتياح ، ويأمل بالوصول إلى حل هذه المشكلة الصعبة ، حدث ماعقد الأمور تماماً . إذ علم داود باشا ان يوسف كرم يتقدم على رأس جمهرة من الأهالى اختلف فى تقدير عددها بين ٦٠٠ - ٦٠٠٠ ولكن الكل أجمعوا على أنها تسير فى اتجاه جونية لمهاجمة مقر المتصرف . ولم يكن لدى الباشا يومذاك سوى ٢٨٠ نفراً من الجندرمة اللبنانية . و٢٠٠ من فرسان الدراغون وفيلق من الجيش النظامى قدم من بيروت . ولكن هذه القوى لم تكن كافية فى هذا الظرف الدقيق . فطلب داود باشا النجدة برقيا من دمشق وبيروت . غير أن بيروت لم يكن يوجد فيها سوى حامية لا تكاد تسد حاجة أمنها . ودمشق لم يبد أنها كانت مستعدة لمد يد المعونة إلى الباشا .(٢)

ونقرأ فى سجلات الإدارة أن يوسف كرم أرسل تحارير إلى أهالى بلاد جبيل والفتوح وكسروان لموافاته يوم ٣ يناير إلى نهر ابراهيم بما سبب بعض الاضطراب لدى مستخدمى المركز . فتوجه بعضهم مع من و . د من وجوه قضاء المتن إلى بكركى ليتوسط البطريرك فى إرجاع كرم مع جمهوره .

---

(١) نفس المصدر السابق من قيود مجلس الادارة ، وأيضاً :
Rapp. (Althabe). ibid.

(٢) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 38 du 8 jan 1866, Fos 144, 145.

فوجدوا أن غبطته منفعل من ذلك غاية الانفعال ، وفهموا أنه إذ بلغه قدومه وجه ثلاث كتابات مترادفة للمنع عن القدوم . بالحال أمر ايضاً بتوجيه سيادة المطران يوسف جعجع والمطران حنا الحاج ورئيس عام الرهبنة البلدية ومدبريها ليمنعوا البك المرقوم عن الحضور ويرتجع لمحله . فبوصولهم وجدوا المذكور فى نهر إبراهيم حسب إفادته السابقة ، فقابلوه وعادوا راجعين ثانى يوم . . والذى شاع وظهر أنهم رجعوا خايبين من قبوله مشورة غبطته ورأيهم[١]».

ما السبب فى اتجاه كرم نحو جونية ؟ يذكر المطران الدبس أن داود باشا قبض على بعض أنسباء كرم وأصحابه قاصداً تهييجه، فعلم كرم بما وراء الأكمه ، فأتى بجمهور من سكان شمالى لبنان جلهم من أهل السلامة لا من أهل الحرب ، إذ كان مقصده ابتداء مظاهر تحمل الباشا على الصلح[٢] .

القول بأن شيخ إهدن أتى ملتمساً الإفراج عن نسيبه ، وبأن حاشيته المؤلفة من ١٢٠٠ — ١٥٠٠ فلاح مسلح لم تكن إلا وسيلة ضغط معنوى، قول غير مقبول، لاسيما وأن العناصر التى كانت تتألف منها «مظاهرة كرم»، كانت من العداء للمتصرف بحيث لا يبقى ثمة شك حول صبغة حركة العصيان هذه ، وحول تهيئها منذ زمن . كان فى صفوف كرم الأولى الأمير سلمان حرفوش سيد بعلبك السابق الذى طرده الترك من إقطاعه منذ سنوات والذى وضع ثمن لرأسه ، ومعه إسماعيل الحسن الذى كان التجأ عام ١٨٦٤ إلى برج طراطيش حيث هاجمته الجندرمة وكسرته ، وكان فى صفوف كرم عدد كبير من الأشخاص المشبوهين الذين كانت الجندرمة تراقبهم منذ زمن ، وأخيراً كان فيها نحو عشرين كاهناً برئاسة رئيس دير قزحيا وكانوا مسلحين[٣].

(١) نفس المصدر السابق من قيود مجلس الادارة .
(٢) « الجامع المفصل فى تاريخ الموارنة المؤصل » ، ص ٢٨ .
(٣) Rapp. (Althabe) op, cit; F. 237.

وقبل وصول كرم إلى جونية وصله جواب داود باشا عن استفساره حول قضية نسيبه باخوس ، وكان جوابا لطيفاً جدا ، على حد قول ديكرو صديق كرم ، ومآله أن الشكوى المقدمة ضد باخوس تستوجب الشدة والعقاب ، غير أن محاكمته ستجرى بنزاهـــة ودون تحيز ، فأجاب كرم شاكرا مقدما واجب الاحترام[١]. بيد أن المتصرف علم فى ٥ يناير أن كرما عازم على مهاجمة غزير فى اليوم التالى ، وأنه كتب لبعض الكهنة فيها « لينصحوا الأهالى والضبطية الموجودين فيها بأنهم إذا قاوموه وضادوه فيضربهم ، وإن مكنوه من الدخول بلا مانع فلا يضرهم بل إنه يرمى اليسق على المدير (يعتقله) رهينة تحت إحضار بواكيم باخوس . وأن جمهور كسروان ينقسم قسمين الرجال الأقوياء توافيه إلى غزير ، وباقى الجمهور ... يستعملوا العياط (الصراخ) والصياح فقط بدون أن ينزلوا جهة المركز[٢].
سارع داود باشا لإرسال فرقة من الجنود العثمانيين مع فرقة من الجندرمة برئاسة الطاب إلى غزير ليلا بطريقة سرية ، مع الأمر بألا تهاجم ، وإنما تحسن الدفاع . وفى الساعة السادسة صباحا شوهدت تجمعات تتشكل على المرتفعات القريبة من غزير ، فأرسل الباشا فرسان الدراغون العثمانى للاستطلاع ، فمروا على بعض القرى التى خرج أهلها « يلثمون أيديهم ويصيحون أهلا ومرحباً خلصونا من هؤلاء الأشقياء ... » وخشى قائد الدراغون أن يبتعد أكثر مما فعل فقفل راجعاً ، ولدى عودته وجد أن الطريق مسدود بأعمدة التلغراف المنزوعة،وبالحجارة ،كل ذلك فعله الناس الذين رحبوا بهم قبل ساعة . وأصبح بديهيا أن الاستعداد للهجوم قائم على قدم وساق . بعد أن التأم شمل الرجال المسلحين مشاة وخيالة فى معسكر كرم[٣].

(١) البشعلانى ، عن ديكرو ، ص ٤١٠ .
(٢) قيود مجلس الادارة ، المصدر السابق .
(٣) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36, op. cit, F. 151.

وهنا تأزمت الأحوال بحيث لم يكن بد من تدخل القنصل الفرنسى ديزيسار تدخلا سافرا ، وكان قد حضر إلى جونية فى بداية الأزمة بدعوى حماية المؤسسات الفرنسية المهمة فى غزير وعينطورة وما حولها . كما حضر إليها مطران بيروت طوبيا عون وأعلن بحضور داود أنه يستهجن « مشروع كرم الإجرامى الذى كان يعتبره منذ وقت طويل أشد أعداء لبنان هولا[١] » .

وقد وجد محور داود باشا ديزيسيار فى شخص هذا المطران الطموح الذكى خير معين ، فقد كلف بمقابلة البطريرك ولفت نظره إلى مسئوليته فى هذه الأزمة ، وإلى وجوب إيقاف كرم وتجنب الصدام المحزن[٢]. وماكاد المطران طوبيا يبتعد حتى حضر موفدا البطريرك ، الخورى (نعمة الله) والمطران (المريض) لتهنئة القنصل بالوصول . ولكن هذا تجاوز عن ذلك وسألهما إن كان لديهما شىء آخر يقولانه ، ثم حدثهما بأن البطريرك الذى تتم تحت سمعه ونظره هذه الحوادث دون أن يكترث لها يبرهن بذلك على أنه يستحسنها . فصرخ المبعوثان وأكد أن غبطته يستنكر مشروع كرم ، فأجاب القنصل أنه يعلم أن التشجيع على الثورة كان يأتى إن لم يكن من البطريرك الذى يحترم شخصه ويأسف لضعفه ، فعلى الأقل من بعض من يعرفهم من المحيطين به ، واستطرد القنصل يقول : « أنتم تهددون بالصواعق الروحية ، بحرمان البنات اللاتى يعملن فى مصانع غزلنا لأنهن لا ينفصلن بما هو كاف عن الصبيان ، ثم لا تجدون ما تعملونه ضد فرد يسىء استعمال اسمكم ، ويسير بالسلاح ضد حكومة بلدكم ؟ » .

-- « إننا لا نعرف إذا كان حرمان كرم يدخل فى أفكار البطريرك » ، وفهم أن الأكليروس يقاسي من وضع مخيف ، وأنه يخشى بمعارضته

(١) ibid, F. 145.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 du 8 jan 1866, F.146

صراحة للثورة ، أن تنهب أملاكه وأديرته.[١]

ويبدو من كلام الترجمان الياس غانم (وكان ديزيسار قد أرفقه بالمطران لمقابلة البطريرك وعاد بعد ذلك) أن غبطته طلب بإلحاح تدخل القنصل الفرنسى للتوسط بين كرم والمتصرف[٢] ، وكان إلحاحه هذا بناء على طلب كرم الذى لبث على طريق جبيل ينتظر جواب القنصل . غير أن هذا أوعز إلى غانم بأن يوجه باسمه كتابا إلى المطران طوبيا ليبلغه إلى البطريرك جوابا على طلب وساطته ، جاء رد القنصل ، إن رئيسى بما أنه يجهل تماما الأسباب التى حملت كرما على الضرب بوعوده له عرض الحائط ، وعلى دعوة الأهالى بخطابات علنية لحمل السلاح ، وعلى قطع خطوط التلغراف ، وتوقيف البريد السلطانى ، وعلى سلب الحقيبة التى تحتوى النفقات ، فرئيسى كما قلت ، لا يفهم كيف يمكنه أن يكون واسطة بين أى شخص كان وبين يوسف كرم الذى يتقدم على رأس فرقة مسلحة ضد رئيس حكومة شرعية فى لبنان قامت بإرادة الباب العالى والدول الحامية . فقبل أن يجيب رئيسى على الطلب المقدم إليه فهو يريد الإطلاع على مبررات تصرف يوسف كرم ، وعلى طبيعة العدل الذى يطلبه منه غبطة البطريرك والسادة المطارنة وكرم نفسه . وإن رئيسى يرغب فى أن توضح هذه النقاط خطيا حتى لا يبقى أى مجال لأى سوء تفاهم» .

وحينما وصل رد القنصل إلى المطران طوبيا أرسل هذا إلى البطريرك الجواب التالى : « بعد الحديث الذى جرى بينى وبين القنصل العام استنتجت أن كرما إذا أراد حقا حل القضية المعقدة بما يتفق مع مصلحته ومصلحة البلاد ، فما عليه إلا أن يكتب شخصيا ومباشرة إلى القنصل العام العبارة الآتية :

(١) ibid. F. 147.

(٢) Beyrouth, T. 17. Rapp. No. 36 du 8 jan. 1866, ibid, F. 150

« إذا أراد سعادته أن يقبله تحت ضمانته فكرم يفرق الجموع ويأتى بشخصه لمقابلة سعادته ، ولن يكون برفقته سوى عشرة أنفار ، ويقبل بإرشادات سعادته ، ويتقدم عن يده للمتصرف حتى يسترجع صفو خاطره ويدخل فى رضاه » . فيجيبه القنصل العام بالإيجاب الخ ... فإذا وافقتم على هذا فأرسلوا كتابا إلى كرم حتى يصله صباح غد ، ليتمكن كرم من إرسال كتابه فى اليوم نفسه[1] » .

وفى الساعة التاسعة وخمس دقائق وصل المطران طوبيا إلى مقر القيادة الحكومية يحمل رد كرم إلى القنصل وجاء فيه :

« إذا تنازلتم وقبلتمونى تحت ضمانتكم بحضورى لديكم ورجوعى إلى بلدى حينما أرغب فى ذلك فسأسعى جهدى لتفريق الجموع وسأحضر لمقابلة سعادتكم صحبة عشرة أشخاص فقط وتقبل إرشاداتكم وفقا للعدل»(٢) .
ولكن فى نفس الوقت الذى كان مقرراً فيه منح كرم إجازة المرور المطلوبة، علم بأن الثوار هاجموا غزير من الأعلى ومن الأسفل ، واستمر الاشتباك قرابة ساعتين فر بعدهما جماعة كرم تاركين ٧ — ٨ قتلى فى الحى الأسفل ، وأكثر من ذلك بقليل فى الحى الأعلى فأوقف القنصل وساطته ، وقفل عائدا إلى بيروت مغاضبا .

وهنا تبرز مسألة أمام الباحث ، فالعاطفون على كرم من الكتاب يذكرون أن داود باشا أمر جنوده باطلاق النار على كرم وجموعه عندما يقتربون إذكان يعلم أن قنصل فرنسا سيتمكن من إتمام الصلح بينه وبين كرم حالما يحضر هذا إلى جونية ، فعمل على إحباط هذه المساعى . هذا إلى أن بعض الوشاة الحاسدين أقنعوه بأن غاية كرم من المصالحة هى الدخول إلى غزير ، فإذا استولى عليها والتقى بأصحابه فى كسروان ، اشتد ساعده ،

(١) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 3 du 5 jan. à la dépêche No. 36, F. 160.
(٢) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 4 du 5 jan. à la dépêche No. 36, F. 126.

وتعذز إخراجه منها إلا بالقوة ، وأفهموه بأن الصلح يعود على كرم بالشرف[1]. والباحث فى الواقع ليس لديه مايثبت قطعامَنْ مِنَ الفريقين كان البادىء بالشر والمخل بالعهد ؛ يوسف كرم فى مذكرته إلى حكومات أوروبا وشعوبها يزعم أنه قبل باقتراح المسيو ديزيسار شريطة أن يتعهد القنصل له بأن لا يقع عليه ولا على أتباعه غدر ، « فوافق القنصل على طلبى وأوجب على داود أن يضمن ذلك رسميا ، ولكن المتصرف أجل المقابلة إلى الغد وفى تلك الليلة دعا داود جيوشا جديدة من بيروت ، وقبل الصباح وثب على بغتة فرسان الدراغون فأفاق رفاقى من نومهم وتقلدوا أسلحتهم(٢)» .

أما سجل دير غزير للآباء اليسوعيين فيروى لنا بأن كرما عندما قبل اقتراح القنصل عين موعد مقابلة القنصل الساعة السابعة والنصف . وبلغت الساعة الثامنة ولم يحضر كرم ، وعند الساعة التاسعة وبينما كان القنصل مع المتصرف ، جاء رسول من البطريرك يقول إذا كان حضور كرم إلى جونية مرغوبا فيه فليرسل له تذكرة مرور ضمانة له . فسأل القنصل داود باشا عما يريد أن يفعله ، فقال يجب إجابة الطلب . وتناول القنصل القلم ليكتب التذكرة وإذا به يسمع صوت الرصاص ، وقد ابتدأ القتال فالتفت القنصل إلى رسول البطريرك وقال : انصرف فان التذكرة لم يعد لها حاجة، وقد أثر صوت الرصاص فى نفس داود حتى استولت عليه الحيرة ، ولم يعد يدرى ماذا يعمل ، فسأل القنصل عما يوافق عمله ، فقال لم يبق لك إلا الدخول فى القتال .

فى حين أن مدرب الجندرمة الضابط الفرنسى الطاب وهو شاهد عيان ، كتب إلى وزير الخارجية يقول إنه فى يوم ٦ يناير حوالى الساعة العاشرة صباحا ، بينما كان يعد التصريحان المراد تسليمهما إلى كرم بدأت

(١) البشعلانى ، المصدر السابق ص ٤١٥ .
(٢) مذكرة يوسف كرم إلى حكومات أوربا وشعوبها ص ٢٥ .

كشافة هـــذا ، تبادل إطلاق النار مع الدراغون ، كان كرم يتبع الكشافة على مسافة قريبة مع غالبية قواته ، وفى الوقت نفسه كان أهالى قرى كسروان يتحركون نحو غزير ، فاستعد الجندرمة فى مراكزهم ، وحمل الأهالى الموالون للحكومة أسلحتهم وعلى رأسهم شيوخ من أسرة حبيش (التى كان الحزب الشعبى قد اغتصب أرزاقها منذ سنوات ، والتواقة لاسترداد مركزها) . ووصل بعد ذلك بقليل أربعة أفواج تركية وخمسون من فرسان الدراغون أرسلهم الباشا ، وفى برهة وجيزة أصبح الهجوم عاما ، وكان كرم البادىء بالتراجع(١) . .

والقنصل ديز يسار فى كتابه إلى وزير الخارجية (٨ يناير ١٨٦٦) يرى أن حركة كرم كانت مهيأة ، وجميع طلبات التدخل التى قدمها كرم إلى القنصلية لم يكن لها من هدف ســوى تعريضها للشبهة وإحراجها ، وأن يعطى داود باشا طمأنينة يستفاد منها من أجل مباغتته وأخيراً لاختيار الوقت المناسب للتحرك(٢).

والحق أن الباحث لا يستبعد أن يكون الحق فى جانب رأى ديزيسار سالف الذكر فلا يعقل أن يتم تسليم كرم هكذا بهذه السهولة وهو الذى لم يجرب بعد قواه فى مقارعة قوى المتصرف . ومن يدرى فلعله أراد خداع المتصرف والقنصل ومحاولة الاستيلاء على غزير ، فإذا نجح فرض شروطه كما يريد وخرج من المعركة ظافرا ، وإلا فإنه يدعى بأنه مفترى عليه وأن الغدر قد وقع به ، وسنرى أن كرما سيعيد تمثيل هذه المسرحية فى مناسبة أخرى ، وسيتذرع بنفس الحجج : مباغتته من قوات عدوه . ومهما يكن الأمر ، فسواء كان الصدام بسبب غدر يوسف كرم ، أو داود باشا ، أم بإيحاء عثمانى تلقائى بحت ، أم على أثر كلمة سر مصدرها الآستانة تستهدف

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. (Althabe) op. cit, F. 238.

(٢) » » » » No 36, op. cit, F. 154.

الاحتياط لمخاوف داود وتقاعسه الممكن ، ألقيت إلى قائد الدراغون العثمانى ، فإن حملة غزير انتهت بهزيمة الثوار التامة ، إذ تعرضوا فيها لنار الدراغون والجندرمة اللبنانية ، ونصف أهالى غزير(١) .

* * *

أسباب فشل كرم

لا مراء فى أن خطأ كرم الرئيسى كان فى عدم الإفصاح عن مقصده منذ البداية ، وعدم استثارة المخاوف القومية والحماس الوطنى ضد سياسة الاحتلال . فقد طوى العلم الذى كان يمكنه بواسطته أن يوحد الجميع ، فهبط بالقضية الوطنية ، إلى مستوى قضيتين لا يمكن أن ينجم عنهما سوى الشقاق وعدم الاكتراث : وهما قضية اعتقال باخوس التى ما كان يعقل أن يهتز لها سكان الجبل ، والشكاوى من البقايا والضرائب التى جعلها كرم صرخة الحرب لأنصاره ، والتى ما كان نصف البلاد على الأقل مهتما بها لأنه كان سدد جميع ما عليه من ضرائب . ولو صرح كرم بأنه إنما يقاوم حلول الدراغون محل الجندرمة ويعارض تمركز الجيوش العثمانية الدائم والنهائى ، فى حين أن النظامات لا تسمح باستخدامها إلا بصورة طارئة ، لكان لكرم على الأقل حجته فى أنه يثور لصالح الحكم الشرعى ولصالح دستور لبنان . أما وقد برر عمله بحجة الضريبة والتوقيفين (باخوس وخضرا)(٢) العائد النظر فيهما للمحاكم ذات الاختصاص ، فمعنى ذلك أنه ألقى سلاحه ، وعرض نفسه لعقاب القانون ، كما خفض مكانته وأحاط نفسه بالعزلة فى الواقع .

(١) وصف شاهد عيان أوربى فى غزير كان يتتبع الثوار خطوة خطوة عن كثب ، حالتهم وهزيمتهم ويأسهم ونهبهم خان نهر ابراهيم . انظر :
Beyrouth, T. 13, Rapp. No. 38 du 21 jan. 1866, F. 178.

(٢) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 op. cit, F. 154.

ولو أن داود باشا اكتفى بانتصار غزير لكان دور كرم قد انتهى ، فى نظر الباحث . إن أعمال كرم القليلة حتى الآن تسمح بالاعتقاد بأن فشله فى غزير لم يكن عرضا ، وأن حسن الطالع لا يرافقه . إن أخلص أصدقائه أخذوا ينسبون إليه أنه يفسد كل ما يلمس إما بسبب آرائه المطلقة وعناده وصلفه الذى يعادل جهله بشؤون السياسة ، وإما بسبب عدم اختياره الوقت المناسب فى جميع ما كان يعمل . رأيناه مرة يتردد ويجادل فى وقت لا يجوز فيه إضاعة ثانية واحدة كما جرى عام ١٨٦٠ إذ جمع فرقة من المتطوعين كان عليها ، وكان بامكانها ، أن تخلص زحلة ، فتوقف فى الطريق ليتبادل مع بيروت الرسائل حول شرعية هذا التدخل من قبله ، وعلى زعمه . ورأيناه بالعكس مرة أخرى ينتخب للظهور الوقت الذى ينبغى فيه التنحى والإحجام ، فهو الذى بمعارضته ترشيح الأمير مجيد الذى التف حوله المسيحيون وبعض الدروز ، برر قول أعداء الحكم الوطنى بأن نصب حاكم وطنى بمثابة مسعى وراء الخيال ، وأن المرشح الوطنى وإن كان مسيحيا ومارونيا ، يسبب الانقسام حتى فى صفوف الموارنة. أو كما قبل ، أراد كرم أن يثبت حقوقه الجزئية فى البيت ، فأدت مساعيه إلى حجز البيت . وبعد قليل حين برهن داود باشا أن حل معضلة التهدئة يتطلب السير على خطة إيجابية حيادية مخلصة لا تستند إلى الجيوش العثمانية ، نرى أن يوسف كرم نفسه هو الذى أوشك أن يفسد هذه الخطة التى كان يمكن أن تؤدى إلى الاحتلال العثمانى وإلى تجزئة الجبل والعودة إلى القائمقاميتين ومساوئهما السابقة . وعندما أتاح الباب العالى سبل الهرب ليوسف كرم ، كان هذا الحادث بمثابة شهادة فى سوء التصرف ، تسلمها شيخ اهدن المارونى من يد العثمانيين أنفسهم كى يستخدموه فى التهيج والاضطراب. وبكلمة ، فإن يوسف كرم ، عسكريا ، لم تصمد شهرته عند أول امتحان ، وسياسيا لم ينجح إلا فى تشويه القضية الوطنية وفى عزلها عن أنصارها الطبيعيين بإغضاب البعض ، وبشل حركة البعض الآخر ، ومن هنا كان اعتقاد أشد المتحمسين له بالأمس أن

كرما محبوب الموارنة ونصير الاكليروس ، ومقوم الأخطاء ، والتقى النقى ، لا يقدر على شىء ولا يمثل شيئا ، وإنما كان بطل حادث غزير الطائش ، وحليف الأمراء الحرافشة الذين طالما نهب أبناء ملتهم وقتلوا فى كسروان ، وآخر فعالهم تعرضت لها قرية عين إيل قبل شهرين من الحادث تقريبا(١) .

فلو أن داود باشا استفاد فى هذا الوقت من هذه الخيبة المزدوجة التى أصابت الحزب الكرمى ، فلاحيه وأعيانه . لاقتصر خضوع الشمال السريع على إرسال جباة الضرائب وإقامة الموظفين فى كسروان . ولكن داود باشا لم يكن لديه موهبة سرعة الإفادة من الفرص التى توجدها دقة التفكير ، والتى تستبعدها صفات التردد والإحجام والحيرة عندما تتطلب الظروف الإقدام والجرأة ، ولعل أحد عيوب المتصرف الكبرى هو خشيته من الإقدام على عمل حاسم وضعف روح المغامرة والعزم لديه وما يعرف عنه كأرمنى من كراهيته للحلول الحادة ورغبته فى الإبقاء على ماله من حظوة لدى الأوربيين وتخوفه من كل تدخل للقواد العثمانيين وكيفما كان الأمر ، فبعد هزيمة غزير ومارافقها من خسائر فادحة (٣٠ قتيلا وأكثر من ٥٠ جريحاً) استولى الخوف على الاكليروس والحزب الكرمى بحيث كان يمكن للمتصرف المتشكك فى قوته ، أن يفرض سلطته دون وساطة ، ولكن العجلة التى أبداها فى مفاوضة معارضيه الثوار ، هدمت جزءا كبيرا من هيبة انتصاره عليهم . ولنزد ذلك شرحا .

حدثت بعد هزيمة غزير اشتباكات جديدة صغيرة فى غوسطا لم يوفق فيها كرم(٢). ومع ذلك فحين قدم المطران طوبيا والمطران يوسف جعجع لمقابلة المتصرف غداة يوم الهزيمة (٧ يناير) وتوسطا لديه « بأن الأهالى

---

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36, ibid, F. 153.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36, ibid, F. 156.

ندموا على ما فعلوا ويلتمسون العفو والأمان»(١) ، قبل الباشا التماسهم بشرط أن يتقدم له معروض رسمى من ساداتهم عموما ، حتى إذا قدم المطارنة الأربعة الأكثر أهمية ، هذا المعروض ، صدر أمره بإذاعة بيور لدى الأمان(٢) ، وتضمن الشروط التالية :

١ — لن يمنح العفو إلا لسكان كسروان من جهة جبيل إلى بيروت لأنهم ليسوا هم الذين أشعلوا الثورة ولكنهم جروا إليها فقط .

٢ — سيجرى تحقيق ، وسيحاكم الأفراد الذين يثبت أنهم كانوا رؤساء الثورة .

٣ — يدفع أهالى كسروان فورا ضرائب السنة الحالية كضمانة على خضوعهم ، ولن يمنح العفو للقرى التى تتأخر عن دفع الضريبة فى وقت محدد .

أما سكان القسم الواقع بين جبيل وطرابلس ، والذين نظموا «العصيان» ، وقاموا بالغزو فالباشا يحتفظ لنفسة بحق معاقبتهم(٣) .

وبدا أن مسألة كسروان على وشك الانتهاء ، بعد عودة كرم بسرعة إلى زغرتا ، ووصول أمين باشا قائد بيروت العسكرى يوم ١٦ يناير إلى جونية لاستلام قيادة العساكر العثمانية . وفى اليوم نفسه قام علية الاكليروس المارونى بمسعى لدى القنصل وديزيسار كى يتدخل فى قضية كرم ، وأرسل المطران جعجع ، والمطران الحاج باسمهما وباسم البطريرك رسالة من كرم(٤)

---

(١) Beyrouth, T. 17, Dépèche télégraphique, Beyrouth, du 13 jan. 1866 F. 164.

(٢) قيود مجلس الإدارة الكبير ، مضبطة نمرة ٢٢٩٠ .

(٣) Beyrouth, T. 17, du 13 jan. 1866, F. 166.

(٤) نص الرسالة : « كنت بانتظار ردكم بشأن الضمانة التى تسمح لى بالذهاب إليكم والاتفاق معكم حين حدث لى بينما كنت فى الكنيسة حادث غريب عن إرادتى ومؤسف حز فى نفسى ، وآمل ياحضرة القنصل باستقامتكم وطيبتكم أن لا تشكوا فى صدق ما أقول ، انسحبت حالا =

إلى المطران طوبيا لينقلها بدوره إلى القنصل . غير أن هذا رفض استلامها وأعادها للمطران مع تصريح شديد اللهجة ونصه :

« إن قنصل فرنسا العام يرفض رفضا باتا أن يكون له أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع يوسف كرم . إن شريك سليمان (سلمان) حرفوش وأسعد الحسن ، الرجل الذى يتستر بنفاق وقحة وراء الديانة والقانون والعدالة ، قد تحالف مع جماعة من قطاع الطرق ومن أحط صنف ، وفى ظل خيانة مدبرة منذ زمن بعيد ، سعى لأن يخدع ذلك الذى أتاه منه البرهان تلو البرهان على عطفه ، وذلك فى الساعة نفسها التى كان يسعى فيها لخلاصه . هذا الرجل ليس جديراً بالاهتمام الذى يبدى نحوه فقنصل فرنسا العام ، يرفض بالتالى ، ودون أن يفض ، الكتاب الذى سلم إليه البارحة والذى يقال إنه من يوسف كرم ، وسيكون ذلك شأن جميع الكتب فى المستقبل(١) . »

إن لهجة القنصل الشديدة كانت تتمشى فى الواقع مع سياسة محور داود — فرنسا الذى برز منذ عام ١٨٦٢ إثر حوادث غزير وكسروان . وقد أدرك ديزيسار ومن قبله أوترى أن كرما ومن حوله من أعيان الحزب الكرمى كانوا يصرون دوما على استخدام اسم فرنسا وينادون فى كل مناسبة وقبل الإقدام على أى عمل خطير ، بمعونة فرنسا لهم ، وتأييدها لما يقومون به ، ليظهروا للملأ المارونى أنهم لا يتصرفون ولا يتحركون إلا بحسب آراء ممثلى فرنسا وتوجيهاتهم . ومن هنا كان كرم يحرص دوما على ان يعطى

= حينذاك إلى بلادى حيث لا أزال الآن ، وإنى أقدم لكم اليوم مراسم احترامى الصادق الذى نحفظه لأوامركم ونرجوكم فى نفس الوقت التكرم بجواب إلينا يسمح لنا أن نعمل وفق إرشاداتكم ووفق الأوامر التى ستعطونى إياها » . وجدير بالذكر أن القنصل عرف فحواها رغم أنه لم يفضها ويقرأها ، لأن كرما كان يوزع رسائله على أصدقائه قبل إرسالها إلى الجهات المرادة .

(١) Beyrouth. T. 17, Annexe No. 2 à la dépêche No, 38, le 16 jan. 1866, F. 183. Annexe No. 1 à la dép. No, 38 du 21 jan. 1866. F. 182.

نسخا من رسائله إلى أصدقائه للاطلاع على فحواها ويطمئنوا إلى العلاقات الطيبة التى تربط رئيسهم بوكلاء فرنسا . ولا حاجة إلى القول إن غالبية الحزب الكرمى من الناس البسطاء الذين لا يريدون أن يسمعوا أو أن يروا إلا من خلال عواطفهم وأهوائهم البدائية ، ولذا كان يسهل إقناعهم بأن زعيمهم على أتم وفاق إن لم يكن مع وكلاء فرنسا فى سوريا ، فعلى الأقل مع حكومة الامبراطور الفرنسى ، وهذا نوع من أنواع « البلف » الكرمى الذى كان يمارسه شيخ إهدن عندما تنكشف لعبته ، إذ يعلن القنصل استهجانه لسلوك كرم ولفعال المعارضة المارونية ، كما حدث عندما أصدر ديزيسار تصريحه الشديد ، فأشيع بأنه إنما يتبع أهواءه الشخصية ، وأن حكومة الامبراطور لا تقره على سياسته الحاضرة فى الجبل(١) ، ومما كان يؤيد هذه الشائعات حول حقيقة العلاقات بين كرم وفرنسا فى أذهان أصحاب كرم ما رأوه من الخلاف والتباين فى الرأى بين مختلف وكلاء فرنسا ، الذين أراد كل منهم ، منذ نزول الحملة الفرنسية فى سوريا (١٨٦٠) أن ينظم المسألة السورية بحسب طريقته وآرائه . والآن نورد شاهدا آخر ، فإن قائد المركب الفرنسى الحربى (La Biche) رضى أن يتلقى رسالة من كرم ، فى حين أن نائب الأميرال دابوڤيل كان قد رفض استلام رسالة مماثلة بعث بها كرم إليه قبل عام ؛ وردها إليه قائلا إن السياسة من اختصاص القنصل(٢) . وطبيعى أن يستثمر كرم هذا كله ليبرهن على وجهة نظره بأنه مؤيد حقيقة من فرنسا ؛ أو على الأقل ليحيط علاقاته بالممثلين الفرنسيين وحكومتهم بضباب من الغموض لا يدرك كنهه الفلاحون الموارنة البسطاء الذين يهبون خفافا عند أول صيحة حرب .

وأيا كان الأمر فبينما كان داود باشا فى غزير يشكر الأهالى الذين وقفوا

(١) Beyrouth, T. 17, Dépêche No. 38 du 21 jan. 1866, F. 175.

(٢) » » » » » 41 » 11 Fév, » » 218.

فى وجه كرم ووالوا الحكومة فى هذه المحنة ؛ ويمنح من شارك منهم فى رد الثوار تأجيلا أو تنزيلا فى الضرائب المتأخرة عليهم . كان أمين باشا يتجه مع العساكر العثمانية والدراغون مع ٢٠٠ نفر من الجندرمة اللبنانية لاحتلال جبيل والبترون وأخيراً زغرتا بعد أن هجرها كرم والأهالى (٢٤ يناير)(١) .

ووصلت بارجتان تركيتان تحملان الجند العثمانى نجدة للمتصرف الذى كان عليه أن يتصرف بها بدقة متناهية مخافة أن يحدث أى احتكاك مباشر بين الجنود العثمانيين المسلمين وبين الأهالى المسيحيين فى الجبل. وبدأ الهدوء يخيم على كسروان . وجباية الضرائب تسير بشكل مرض . وتم الاتفاق فى طرابلس بين داود باشا وأمين باشا أن لا يقبل من كرم إلا خضوعا فوريا بشخصه . أو يتحمل نتائج الرفض أو التردد . وبدا أن القضية تسير فى طريق سلمى عندما رجع ترجمان أمين باشا من لدن كرم ، وقال إن الأخير مستعد لإعلان خضوعه . وسلم الباشا دعوة من المطران بولس من دير مار يعقوب تلح بقبول تناول طعام الغداء عنده فى اليوم التالى . ورأى الباشا أن هذه مناسبة تسهيل اجتماعه بكرم وتقبل خضوعه ، طالما كانت ظروف كرم لا تسمح له بالذهاب لمقابلة الباشا ، وأمام الدير استقبل الباشا من المطران وكان معه كرم . وبعد أن أقسم شيخ إهدن أمام المذبح على الخضوع لادارة داود باشا وأوامر أمين باشا ، جرد نفسه من سيفه ، ووضعه عند قدمى الباشا ، ثم توجه إلى رؤساء جموعه ، وأعلن أنه بعد خضوعه وتسليم سلاحه لم يعد شيئا بالنسبة لهم ، وأنهم لم يعودوا شيئاً بالنسبة له . وطلب منهم أن يعودوا جميعاً إلى بيوتهم وينزعوا سلاحهم - ثم كتب كرم وثيقة أقسم فيها اليمين على أنه ملزم باطاعة المتصرف فى كل شىء ، وأنه يضع نفسه رهن إشارته حين يقدر على ذلك ، وأنه بانتظار هذا يجعل نفسه أسيرا فى الدير

(١) Beyrouth, T. 17, dépêche No. 38, op. cit, F. 178.

طائعا بين يدى المطران ، ريثما يتاح له أن يضع نفسه تحت تصرف داود باشا[١] .

سر أمين باشا بهذه النتيجة وعاد مساء إلى زغرتا وأعد العدة لإرسال كوكبة من الجندرمة لتطوف البلاد ، وتوقف رجال العصابات الذين قد يصادفونهم[٢] .

ترى هل كان كرم جادا فى إعلان خضوعه ؟ مرة أخرى ، ليس لدى الباحث ما يقنعه بأن تسليم شيخ إهدن كان صادقا ، يدفعنا إلى هذا الرأى ما نعرفه من عناده وكبريائه وسلامة موارده التى لم تستنفد بعد ، ونحن نرى أن داود باشا أضاع وقتاً ثمينا منذ ثمانية أيام ، إذ كان عليه أن يضرب الثورة بسرعة ، لا أن يفسح المجال لها لتنظيم الصفوف ، وتجمع المؤن ، وتصنع الطلقات ، وتحشد الأنصار ، وتختار مكان المعركة المقبلة ، وأهم من ذلك فإن أى انتصار جزئى يحرزه كرم سيجلب إلى صفوفه عدداً كبيرا من الأنصار ، ولكن النصر الذى أحرزه كرم فى بنشعى (٢٨ يناير) لم يكن نصرا جزئيا بسيطا ، بل كان نصرا عظيما باهرا ، وإليك التفصيل :

بعد استسلام شيخ إهدن الظاهرى ، كتب أمين باشا يقول إنه أوعز إلى رجاله بالانسحاب ، وحينئذ أرسل أمين باشا فيلقا من ١٠٠ جندى ، للاستكشاف والتحقق من الأمر ، واختيار مكان ملائم يعسكر فيه فوج واحد . ولما وصل الفيلق الكشاف قرية مارشينا طرد الجنود رجال القرية التى لم يبق فيها سوى النساء ، وما هى إلا برهة ظهر بعدها جماعة من الثوار فى مدخل القرية ، فشتموا الجنود وأطلقوا النار عليهم ، وهؤلاء انقضوا عليهم ولاحقوهم . ولما رأت الجيوش فى زغرتا وإبعال هذه الحركة

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. d'Émin pacha, Sgorta le 27/15 jan. 1866, F. 192 — Annexe No. 1 à la dépêche No. 39.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. (Althabe), op. cit, F. 240..

غادرت معسكراتها ، وتقدمت نحو جموع الفلاحين الذين كانوا يقاتلون متراجعين كى يستدرجوا الجنود وراءهم . وتحمس هؤلاء أثناء المطاردة فأحرقوا قريتين فى طريقهم . وقبل مغيب الشمس بساعة أعلن البوقوجوب عودة الجنود ، بيد أن هؤلاء الذين كانوا يطلقون النار هباء وبصورة سخيفة ، استنفدوا ذخيرتهم ، ومن ثم انسحبوا بطريقة غير منتظمة ، وعندما وصلوا إلى واد ضيق عميق وقعوا فى كمين فتكبدوا فيه خسائر باهظة ، وبدأت النكسة حين خيم الظلام قرب زغرتا ، فصار العساكر يطلقون النار على بعضهم وعمت الفوضى[١] « ونجا أمين باشا ووصل إلى بلدة فى الكورة عاد منها إلى زغرتا حيث تحصن مع بقية عساكره مع الامداد الذى وصله من طرابلس . أما جنوده المنهزمون فقد كانت جماعاتهم تأتى إلى طرابلس فى حالة يرثى لها » وكانت الخسائر :

الجندرمة	قتلى (٢)	جرجى (٥)	أسرى (٠)
الدرافون	» (٠)	» (٣)	» (٠)
الترك	» (٦٥)	» (٨٨)	» (١٩)

والباحث يرجح أن مهزلة استسلام كرم كانت مدبرة « والغرض منها كسب الوقت » وقد خدع أمين باشا وغرر به ، وما يبرر هذا الترجيح هو الكمين الذى وقع فيه الجنود ، والذى كان قد دبر فى نفس الوقت الذى كانوا فيه يجتازون الوادى الضيق أثناء مطاردتهم للفلاحين[٢] . وبلانش « نائب قنصل فرنسا فى طرابلس ، وهو كما نعلم من أشد العاطفين على كرم كتب فى تقريره عن المعركة اعتمادا على الرواية الأكثر وثوقا ، أن أمين باشا قاد الهجوم على بنشعى بنفسه على رأس ثلاث كتائب ، وأقام فيها ثم لاحق

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 40, du fév. F. 206.

(٢) » « » » » » ibid F. 207.

الفلاحين مسافة بعيدة ، وكانت نيته أن يقيم هناك باستمرار ، ولم يقرر الانسحاب إلا حينما لاحظ أن الجبليين قد قطعوا عليه مؤخرته . وكرم من جهته بعد أن اجتذب الجيوش إلى الشعاف الصخرية المرتفعة التى يصعب بلوغها ماكان ينتظر إلا الساعة التى تجتاز فيها الممرات ليهاجمها ، وقد فعل ، وساعده أن جموعه كانت لاتزال تحتفظ بكل ذخيرتها ساعة عودتها للهجوم[١] .

ويهمنا أن نسجل مع انتصار كرم ، توافد عدد من الثوار إليه قادمين من المناطق المختلفة وعددهم بين ٢٠٠ — ٣٠٠ رجلا وهكذا أصبحت الحالة خطيرة تستوجب الحل السريع ، وقد أبدل بأمين باشا فى قيادة جيش عربستان درويش باشا الذى تلق الأمر فورا بالتوجه إلى سورية صحبة فوجين من النظام ، وبطارية مدافع جبلية .

أوعز البـاب العالى إلى المتصرف أن يصطنع الشدة وأن يسبق حركة الجيوش العثمانية ببلاغ إلى سكان لبنان ، وألا يقبل خضوع كرم إلا بشرط واضح هو مغادرته للجبل .

وفى الوقت الذى أذاع فيه داود باشا نداء الترغيب والترهيب[٢] على سكان الجبل ، نزل بعض الثائرين فى ١٩ فبراير إلى سهل الكورة ليحصلوا على المؤن ، فغزوا قرية أميون الكبيرة الأرثوذكسية ، ونهبوها واقترفوا فيها القتل والاعتداء على النساء والكنائس وحدث نفس هذا المصير لقريتين أخريتين ، حتى اضطر بعض أهالى الكورة للهاجرة إلى طرابلس وبديهى أن كرما كان يرمى من ذلك إلى إحداث موجدة ذعر وفوضى فى

---

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. de Blanche No. 37, F. 288.

(٢) النداء عادى وهو عبارة عن ترغيب وتحذير وتهديد بالعساكر التى قدمت مع درويش باشا . . « فعلى السكان أن يتركوا منازلهم ويحتموا بظل السلطة التى ستلقاهم بعناية لأن السلطة لم تضرب العصاة بعد خوفا على السكان . والذين يرفضوا ذلك يعرضون أنفسهم لأشد العقوبات والأذى » . . (داود) .

الجبل ، ويرغم القناصل على أن يتدخلوا بينه وبين المتصرف ، ويرفعوا قضيته من المستوى المحلى إلى مستوى الدول . وقد سعى كرم بالفعل الى بلوغ الهدف عندما وجه خطابا متماثل النص الى القناصل فى بيروت ، ولكن الاجتماع الذى عقدته الهيئة القنصلية لدى عميدها (الروسى) أسفر عن قرار مخيب لآماله ، فقد جاء فى محضر الجلسة : «منعا لكل التباس ولكل تفسير خاطىء ، يعلن قناصل الدول الخمس أن السبيل المشروعة الوحيدة الجديرة بأن يتبعها سواء الرؤساء ، أو الجبليون الضالون ، قد رسمت لهم بالبيانات المباشرة والبلاغ الذى وجهه الحاكم العام بتاريخ ٤ شوال»[١] . ولا شك أن نشر هذا المحضر جاء تكذيبا قاطعا لتأكيد كرم وصحبه للثوار عن دعم « بعض الدول » لحركتهم . كما وجه داود باشا كتاباً إلى كرم أنذره فيه بأن الطريق المنعزلة التى يسلكها لن تؤدى به إلا إلى هوة المصائب . . ولذا فقد تقرر عقابه مع الذين كان دفعهم إلى الثورة التى نجم عنها مقتل الأبرياء والنساء والأطفال . وقال الباشا إن الوسيلة الوحيدة التى بقيت أمام كرم للخلاص هى الحضور فورا وتقديم خضوعه المطلق وإعادة الذين رفعوا علم الثورة إلى قراهم ، وإطاعة النظام . وختم قوله : « فإذا أسرعت بدون تردد أو معذرة ووضعت نفسك تحت تصرف السلطة فهى ستعفو عنك ، وستصرف النظر عن القصاص الصارم والشرعى الذى يجب أن يحل بك ، وهى ستمنحك الأمان على شرفك وشخصك وأملاكك وإلا فإن قصاصا صارما ينتظرك[٢] » .

أجاب كرم برد يحتوى نفس الحجج والمعاذير التى طالما عرضها . إن جوهر مطالبه الحاضرة والماضية هى تنفيذ النظامات فى معناها الحقيق ، وهو

---

(١) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 1 à la dèdêche No 34 du 5 mars 1866, F. 262.

(٢) » » » » » 2 à la dépêche No. 42 7/19

ينفى عن نفسه اقتراف الجرائم والأذى . ويختم رده بأنه لا يجرؤ أن يحضر طوعا أمام المتصرف ، ولكن يلجأ مع إخوانه « ذوى النفوس النبيلة ممن يريدون تنفيذ أوامر الحكومة بدقة» إلى رأفة الباب العالى والدول الصديقة طالبا ضمانات كافية لحمايته من الظلم . وحينما تأتيه هذه الضمانات من ممثلى الدول فى سورية ، يحضر أمام محكمةالتحقيق وينزل عند القرار الذى يتخذ بحقه[1] . ولا نحسب أن كرما كان يعنى مايقول ، أو أنه كان لا يصدق ولا يثق بأن المتصرف سيعفو عنه ويلتزم ما جاء فى كتابه ، وإنما نرى أن غرض شيخ إهدن من هذه المماحكات كسب الوقت ، وانتظار المشورة التى كانت تصله من الخارج — من فرنسا خاصة — حيث ينتصر لقضيته حزب قوى لا يستهان به ، لديه الصحف والإمكانيات لإحداث ضجة حول اسمه ، كما ذكرنا آنفا ، فكيف يلقى كرم بسلاحه بعد أن انتصر على العساكر الشاهانية واكتسب شهرة حربية فائقة محت من صحيفته جميع أخطاء الماضى ، وأكسبت أنصاره أسلحة حديثة ؟ . لقد أصبح كرم بين عشية وضحاها قاهر الترك والمنتقم للكرامات ، وبيرق الآمال المشتركة ، وأن الهزائم التالية التى منى بها كرم وصحبه لم تكن لتزيل من الأذهان بسهولة ما انطبع فيها من أثر نصر بنشعى . ثم إنه كان لكرم فى الاكليروس المارونى ، وبخاصة منه الاكليروس الأدنى ، خير معين معنويا وماديا لمصادمة العثمانيين زمنا طويلا .

والحق أن دور الاكليروس المارونى فى ثورة كرم يحتاج إلى توضيح فقد تحدثنا مرارا عن مساهمة الاكليروس المارونى فى خلق الصعوبات للمتصرف ، وعن ميله الى كرم لأسباب عرضنا لها فى مكانها ، والآن نسجل أن الاكليروس عموما لم يتراجع قط عن هذه الخطة بغض النظر عن المعاذير

(١) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 3 à la dépèche No. 42 2/21 fév. 9 chawal 1282 F. 252.

التى يبديها علية الاكليروس والبطريرك . يؤكد ديزيسار أنه فى وقت الثورة صعد الخورانة إلى كرسى الوعظ وحرضوا الناس على السير مع كرم (ممثل المسيح) . وأن أحمالا من التموين قد أرسلت من البطريرك الى يوسف كرم ، وأن أحد الخوارنة قد أوقف والسلاح بيده ، وفى كل مكان كان كرم يقف تلقاء الأديرة ، فيجد الأقوات لجماعته ، والأديرة كانت بمثابة نقاط استناد له ، ومأوى يلجىء أولئك الذين يأتون للانضمام اليه[1] .

وألطاب المدرب الفرنسى كتب أن مظاهرات أهالى بلدة غوسطا المعادية ضد المتصرف ، كان قد أثارها البطريرك ، لأنه قبل ذلك بأيام كان الخورى رميه نجيم رئيس دير مارا ليشع قرب بكركى قد توجه مرسلا من البطريرك إلى عدة قرى فى كسروان ، داعيا الأهالى إلى حمل السلاح وطرد الباشا من جونية[2] . بل لقد دعا الاكليروس المارونى للحرب المقدسة علنا ، وكم عثر بين القتلى الذين سقطوا فى معركة ضد الترك على كهنة كانوا يسيرون فى صفوف الثوار الأولى ، والسلاح فى يدهم . وكم أوقف منهم واعتقلوا ثم أطلق سراحهم . وكان هم البطريرك الأول الذى كان يبديه فى جميع مقابلاته للمتصرف والقنصل الفرنسى ، والنمسوى ، هو سلامة يوسف كرم[2] . وعلى الرغم من الوعود التى شهدنا البطريرك يبذلها لداود باشا لتهدئة الأهواء الجامحة وتعضيد الحكومة ، وبأنه موال للباشا حتى الموت « J'usqu'au Sang » فالبطريرك فى نظر القنصل الفرنسى كان ينوى أن لا يترك كرما يخضع أو يفر ، بل مقصده أن يتابع إخفاءه فى البلاد ، كأنما لم تدخل هذه التجربة الدامية على تفكير الحبر المارونى أى تغيير بصدد كرم ومصلحة البلاد .

ويزعم البطريرك أن كرما لا يصغى إلى نصائحه ، ويبدى أمام الناس

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp No. 37 du 13 jan. 1866, F. 168.

(٢) » » » » (Althabe) du 20 fév 1866, F. 237.

أن كل سوء تفاهم قد زال بينه وبين المتصرف ، وأنه مع المتصرف يؤلفان كلا واحدا . ولكن ماكان يخفى من مقاصد هو مختلف جدا . والمقابلة التى تمت بينه وبين المتصرف وديزيسار والكونت مورنى سولت Mornay-Sault تكشف فى نهايتها عن حقيقة شعور البطريرك وبطانته ، وموقفهم الصحيح من داود باشا . فقد تحدث سولت إلى أخى البطريرك على حدة فقال له : « إن مصلحتكم هى أن تساندوا الحاكم العام وتساعدوه فى تنظيم البلاد ، حتى إذا ما أزفت الساعة تتمكنوا من تنفيذ رغباتكم . فأجابه المطران بطرس أخو البطريرك قائلا بوضوح : « نحن لا نريده ، نحن نكرهه » ، فصرخ عندئذ الكونت سولت « ولكنه مسيحى » ، فأجاب المطران « دعك من هذا ، فهو يتظاهر بالمسيحية ، إنه مسلم تركى ، نحن لا نريده » . وكان هذا الحديث يجرى فى نفس الوقت تقريبا الذى كان البطريرك يعلن فيه أن كل سوء تفاهم قد زال مع المتصرف ، وأنه يؤلف معه شيئا واحدا(١) .

وأيا كانت معذرة البطريرك فى تأييد كرم سرا ، بخشيته من انتهاك الأديرة والأملاك الاكليريكية الغنية ، فلاشك أن حقده على المتصرف كان يمنعه من أن يستنكر صراحة عمل كرم ، ويبدو أن مبررات تأييد الاكليروس لكرم لا تزال كما هى ، وان اتصفت بشىء من التحفظ وإنكار الوقائع عند الحاجة ، وذلك بعد ما بدا من ثقة الحكومة الفرنسية بداود باشا ، وبعد ما حصل من تقدير الكرسى الرسولى له ، وهنالك مبررات أخرى تدفع الاكليروس لمعونة كرم وترجيح كفته ، فالأكليروس يمتلك نصف البلاد تقريبا ، وأراضيه هى أجود الأراضى وأوفرها إنتاجا وأحسنها خصوبة . والاكليروس يتألف من حوالى خمسة آلاف نفر يشكلون مع أقربائهم الذكور من آباء وأبناء وأخوة . . كتلة من عشرين ألف رجل تقريبا لهم نفس المصالح ، وتساورهم نفس المخاوف ، وتعصف بهم عين

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 51 du 16 mai. 1866, F. 353.

الأهواء ، فيطيعون نفس الدافع . وكل هؤلاء الذين كانوا يتمتعون بامتيازات كبرى لاسيما فى مجال الضريبة لا يمكن بداهة أن يرضوا بالمساواة لا أمام القانون ولا أمام الضريبة والرسوم . ومن هنا يجمع الاكليروس على تعضيد كل عصيان أو تمرد أو ثورة ضد الحكم المدنى القائم ، ومن هنا تصادف داود باشا المصاعب فى تنفيذ النظامات(١) .

والبحث المنصف يلزمنا أن نسجل على الاكليروس المارونى بذله جهودا لا يستهان بها لتهييج الأهالى لمصلحة كرم ، حتى أن القاصد الرسولى البطريرك اللاتينى المونسنيور فاليرغا Valerga ، أعرب عن هذا الرأى فى كتاب وجهه إلى البطريرك المارونى فى الأسبوع الثانى من يولية ١٨٦٦ وبعد أن لفت النظر بأسف إلى أن الرأى العام حوله متفق على لوم الاكليروس المارونى لمساهمته المعنوية على الأقل ، فى الاضطرابات التى ابتلى بها قسم من الجبل ، يضيف القاصد بأنه لا يمكن أن يترك البطريرك مسعد جاهلا بأن كثيرا من الكاثوليك المواظبين فى أوربا نفسها ، ومن الأصدقاء المجربين للموارنة ينظرون بجزع كبير إلى موقف اكليروس هذه البلاد . وأخيرا إن السكان فى روما نفسها يشاطرون هذه الآراء ويختم فاليرغا إسداء النصح بقوله مخاطبا البطريرك مسعد :

« بما أننى لاأشك أنكم اتخذتم كل الاحتياطات التى لديكم ، وقمتم بجميع ما يجب لإلزام اكليروسكم طريق الواجب والطاعة ، فأرجو أن تبعثوا لى بالتبليغات والتنبيهات والنصائح او الحرمانات التى لاشك انكم نشرتموها فى هذه الظروف الدقيقة حتى استخدمها لتنوير الرأى العام والدفاع عنكم(٢) » .

وبديهى أن يخيب ظن فاليرغا ، فالبطريرك لم يصدر أى حرمان بحق

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No 53 du 20 juin 1866, Fos 369, 376.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 55 du 13 juillet 1866, F. 395.

الثورة ورئيسها ، ورعايته لكرم وأصحابه كانت راهنة ومفهومة حتى أن صورة كرم كانت توضع ، كصور القديسين فى بعض الكنائس[١] .

هل سيظل موقف البطريرك وعلية الاكليروس مؤيدا لثورة كرم الناشبة بعد رسالة فاليرغا ؟

كلا ! فالوثائق التى بين أيدينا تدل على أن البطريرك كتب إلى كرم يدعوه لسماع نصائح القاصد الرسولى ودعوة البطريرك هذه تتسم بالصراحة والحث على وجوب الطاعة ، ولذلك فهى تسجل بداية افتراق البطريرك عن كرم جديا فى وجهات النظر ، وإن حافظ البطريرك الداهية أكثر من كرم على المظاهر الخارجية المألوفة فى علاقاتهما كما سنرى .

* * *

هدوء حدة الثورة وحقيقة أهداف كرم وأنصاره

إن الوقائع التى جرت بين قوى كرم وبين العساكر العثمانية والضبطية اللبنانية التى كانت تطارده من مكان لآخر ، لم تكن معارك بالمعنى الحقيقى بل كانت معارك صغيرة كالتى تخوضها العصابات ، ومعظمها كان دفاعيا لاهجوميا وبخاصة بعد تجمع القوات العثمانية النظامية فى الجبل وعزمها على ضرب الثورة ، من جهة ، وجنوح الأهالى إلى الهدوء واحتلال مناطق الثورة من جهة أخرى . وبعد معركة أول مارس التى نشبت فى سبعل وإيطو[٢] ، والتى حارب فيها الجنود بحماسة وجرأة لمحو عاربنشعى ، اختفى

(١) لاحظ موناستسكى قائد الدراغون العثمانى ، وهو كاثوليكى مواظب على القيام بشعائر الدين أن صورة موضوعة على مذبح كنيسة مار يعقوب ، تمثل كرما وهو جالس فى زيه العربى وبجانبه يقف عبد الله خضرا شقيق دومينيك خضرا ممثل كرم فى باريس ، وشقيق عبدالأحد خضرا أيضا فاعتبر موناستسكى الصورة تدنيسا حقيقاً للمقدسات فأخذها ، وأعطاها إلى داود باشا ، فطلبها القنصل ديز يسار منه وأرسلها إلى وزير الخارجية .

(٢) ايطو قرية تقع على رأس جبلى وهى تؤلف أحد رؤوس مثلث : سبعل إلى اليمين وايطو وعبرا إلى الشمال ، واهدن القائمة إلى الشرق من ذلك المثلث بينما تقع فى الجهة الجنوبية منطقتا البترون وجبيل تفصلهما عن سهول بعلبك جبال عالية . (أنظر الخارطة المرفقة بالبحث) .

الثوار ولم يعودوا يظهرون أمام الجنود النظامية إلا نادرا ، وقد أسفرت معركة سبعل عن مقتل تسعة كرميين ، وفرار كرم إلى اهدن ومنها إلى جهة مجهولة . وفى ٣ مارس بدأت وفود القرى تأتى مقدمة خضوعها ، وفى اليوم التالى دخل حسن باشا إهدن دون أن يطلق طلقة واحدة ، وبدا أن سلطة داود باشا تستقر بقوة فى لبنان الشمالى . وأن القرى والدساكر بدأت تصم أذنيها عن دعوة كرم الثورية وتضيق ذرعا بها مخافة أن يدهمها الجنود العثمانيون . وفى ٧ مارس دخل داود باشا إهدن مع حاشية كبيرة من مشايخ البلاد وأعيانها ، وأقام ميخائيل بك كرم — شقيق يوسف كرم — حاكما عليها مع قوة كافية تجعله مطاعا فيها . ورأى كرم أن مواطنيه قد سئموا القتال والتشرد ، وأن الحالة تسير من سىء إلى أسوأ ، فأراد أن يكتسب بعض الوقت ويفسح المجال لإصلاح الحال ، بأن حاول من جديد أن يدفع أوربا لتهتم بقضايا الجبل ، ريثما تنجلى الأيام القادمة عن ظروف أفضل للنضال ضد المتصرف[١] . ولذا وجه إلى قنصل النمسا فى بيروت المسيو ستيفانللى الذى تربطه بالبطريرك المارونى صداقة وثيقة ، رسالة بتاريخ ٩ مارس أرفق معها عريضة إلى داود باشا تتضمن تقديم خضوعه بواسطة القناصل ، ويرجو من المتصرف أن يمنحه الرأفة ويضمن شخصه وشرفه وأملاكه ، كما يأمل من القناصل أن يؤكدوا هذه الضمانة حتى يستطيع شيخ إهدن أن يعيش « فى الجبل » مطمئنا خاضعا للسلطة ولقوانين لبنان[٢] .

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 41, du 17 mars op. cit, F. 303.

(٢) أنظر نص رسالة كرم إلى قنصل النمسا ستيفانللى فى الملحق ١ بالمراسلة رقم ٤٦ ، فوليو ٣١٠ .
Annexe No. 1 à la dép. No. 46, F. 310.
ونص ترجمة عريضة كرم إلى داود بنفس التاريخ ٩ مارس ١٨٦٦ فى الملحق ٢ بالمراسلة فوليو ٣١٢ .
Annexe No. 2 la dép. No. 46, F. 312.
وجاء فى العريضة : « مفعما بمشاعر الاحترام لجبروت الباب العالى حفظه الله دواما ، أنا خادمكم قد تواريت لئلا أواجه القوى التى سيرها نحوى ، ومستندا إلى الرأفة السامية وإلى =

وفى الاجتماع الذى عقدته الهيئة القنصلية فى بيروت ألح ستيفانللى على وجوب قبول مقترحات كرم « حرصا على وجدان أوربا الكاثوليكية وتأثرها من رفض القناصل خضوع كرم ومن ثم عدم البت فى قضية الجبل » . وحينئذ رد أحد القناصل عليه بأن أوربا ليس لها أن تتأثر أو تقلق لأن الأزمة الحالية لا تمس الديانة إلا من ناحية غير مباشرة جدا . وأثبت بالوقائع أن القضية الراهنة سياسية وإدارية داخلية تتلخص فى أن عددا من « الضالين » يرأسهم شخص طموح ، ويدفعهم حزب يخشى انتقاص نفوذه ، تسلحوا ضد الحكومة الشرعية ليمنعوها من تنفيذ النظامات الدستورية التى أقرتها الدول الحامية والباب العالى . وأن التحالف القائم بين كرم والأمير حرفوش وأسعد الحسن المعروفين بتعدياتهم على المسيحيين ومؤسساتهم ، كل ذلك يدل على أن هنالك ثورة ضد القانون المدنى ليس إلا . واستطرد يقول : « أما أن يكون وراء ذلك مصالح دينية ، بل مصلحة الاكليروس والمؤسسات الدينية الماديه ، فهذا بكل أسف أمر لا شك فيه ، ولكن إذا دفع الاكليروس جشع وجهل هؤلاء السكان إلى الثورة ، فهذا لا يغير من صبغة الأزمة ولا يجعلها دينية » .

وبعد أن عقدت الهيئة القنصلية اجتماعين بحثت خلالهما الأزمة من شتى وجوهها ، تقرر أن ينشر القناصل تصريحا جماعيا فى الجريدة المحلية «حديقة الأخبار » يكون تثبيتا لما جاء فى بيانهم الأول . وفيما يلى نصه كما جاء أصلا فى الجريدة عدد ٣٩٧ تاريخ ١٥٩٣ مارس ١٨٦٦ : «بما أن القناصل الجنرالية النايبين فى سورية عن الدول التى أمضت النظامات المتعلقة بترتيبات لبنان أخذوا تحريراً جديداً من يوسف كرم متضمنا أعراضاً إلى حضرة صاحب

= عطف سعادتكم أسرع بعرض التماسى الحاضر الذى أعلن فيه دواما خضوعى للسلطة المقدسة لحكومة صاحب الجلالة السلطان ، وأخضع لسعادتكم تماما . وألتمس من شفقة سعادتكم أن تقبلوا خضوعى ، وتشرفونى برسالة أمان باسم الإرادة السنية لشخصى وشرفى وأملاكى لى أتمكن من العيش بأمان فى وطنى فى ظل الحكومة الشاهانية وتحت ظل سعادتكم » .

التوقيع يوسف بطرس كرم

الدولة متصرف جبل لبنان مع الرجا بتقديمه إلى دولته . فالقناصل الجنرالية المومى إليهم قر رأيهم بأن لا يغيروا شيئا مما اعلنوه فى جرنال بيروت (حديقة الأخبار) بتاريخ ١٧ شباط و ١ آذار سنة ١٨٦٦ ومع ذلك بقصد صالح راحة البلاد ولأجل وضع حد إلى كل التماس وطلب نظير هذا المحرر أعلاه يعلنون أن كلما يتعلق بمسألة بتقديم الطاعة أو طلب الأمان يقتضى بسطه رأسا وبلا واسطة لصاحب الدولة متصرف جبل لبنان .

إن الأعراض المذكور الذى تسلم لأحد القناصل الجنرالية المومى إليهم باقى تحت طلب الشخص الذى أحضره لهم[1] » .

وهكذا أخفقت جهود كرم فى لفت نظر الدول اليه ، وسدت الهيئة القنصلية الباب أمام عرائضه القادمة كما جاء فى بيانها السابق ، وبقيت مسألة كرم مسألة داخلية بحتة ، وفشلت محاولاته الأخيرة لتحريض السكان على القتال ، ورفض سكان قرى عديدة صراحة أن يستقبلوه معلنين أن وجوده سيؤدى إلى الحرب والدمار ، بل إنهم قاوموا دخوله بالسلاح إلى مناطقهم ، فقل زاده وانفض عنه معظم أنصاره ، ولم يبق معه سوى قبضة من أقرب أصدقائه ، وعاد الفلاحون إلى أعمالهم[2] . وصرح داود باشا أن تهدئة زغرتا وبشرى وإهدن كاملة ، وأنه أعلن العفو العام ، ووعد السكان بأن مجلس الإدارة سينظر بعين العطف إلى طلباتهم بخصوص الضرائب المتأخرة ، ويمنحهم المهل اللازمة ، ولم يفرض سوى دفع ضرائب السنة الجارية . وكان ذلك تأثير ممتاز على الأهالى الذين كانت مسألة الضرائب تؤرقهم وتحفزهم للانضمام إلى حركة كرم كما نعلم .

وساد الاعتقاد فى الدوائر العثمانية والفرنسية الرسمية فى بيروت والآستانة أنه بعد أن دخلت الجنود المواقع والنقاط الهامة فى كسروان ،

(١) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 4 à la dépêche No. 46 F. 315.

(٢) » » » Rapp. 47 du 23 mars 1866, Fos. 323. 324

فمن المأمول أن تحمل عمليات التطويق التي يقوم بها الجنود ، كرما على مغادرة البلاد خلسة[١]، لاسيما بعد أن نزل البطريرك والمطارنة إلى جونيه لمقابلة داود باشا والتعبير عن إخلاصهم واحترامهم له ، وأسفهم على الماضى، ودلائل الولاء. والرجاء التي أبداها البطريرك نحو المتصرف ، وما دار من حديث حول استسلام كرم وضمانة أملاكه . وبعد ماتدفق وجوه قرى كسروان والشمال إلى جونية معربين عن خضوعهم للباشا وعن مسؤليتهم فى رفض دعاوى كرم وصده ، وعن الهدوء وجباية الضرائب ، ومشتبين كل ذلك بالعرائض التي وقعها الوجهاء . وعلى الرغم من أن كرما لم يخضع بل كان ينتقل من بلدة إلى أخرى ومن دير إلى آخر ، ساعيا لإخفاء أثره عن الجيوش المكلفة بتعقيبه ، وبالرغم من أنه لم يفر ، فقد سارع داود باشا إلى سحب الجيوش العثمانية المتمركزة فى الجبل . وتداول مع حسن باشا بهذا الشأن ، فى نفس الوقت الذى حدث فيه اشتباك بين جماعة كرم والجنود العثمانيين على السفح الشرقى لجبل لبنان ، على مقربة من بعلبك[٢] . وقد قوبل قرار داود باشا غير المنتظر بالدهشة من جانب القناصل الذين رأوا بحق أن الثائر المارونى لم يخضع بعد ، ولم يقبض عليه ، وتساءلوا عن مبرر سحب الجيوش لأن تفاؤل المتصرف لم تكن تبرره الحوادث .

شرح داود باشا للقناصل مقرراته ودوافعها فى نهاية مارس بقوله :

(١) Ibid, F. 306.

أبلغ عالى باشا سفير فرنسا أن كرما سوف يبحر على مركب المساجيرى أمبريال . بل إن وزير الخارجية الفرنسية أرسل الى قنصله فى مسين برقية بأن كرما سيصل اليها على مركب المساجيرى وأمره بمقابلته وإبلاغه أن الامبراطور مستاء من سلوكه فى لبنان ولا يسمح له بالقدوم إلى فرنسا ورد بولارد القنصل فى ٢٢ مارس على الوزير بأنه لم يجد كرما على ظهر المركب ولا على غيره تحت اسمه أو تحت اسم مستعار . .

Beyrouth, T. 17, Dépêche telegraphique au consul de France à Messine, Paris le 19 mars 1866, F. 317 & F. 321.

(٢) Ibid, F. 334.

« إن العصيان الذى أوجب دعوة الجيوش السلطانية قد هدىء ، وأن رؤساء العصاة هاربون ، والجندرمة اللبنانية تكفى لملاحقتهم ومنعهم من أن يكون لهم أى تأثير على البلاد ، ومن جهة أخرى فلا يجب أن يتعرض الأهالى المواون للنظام والواجب ، لتحمل الآلام بجريرة رجل واحد » .

ولكن هذا الإيضاح فى الغالب لم يكن ليشبع الفضول ، فالناس لا يصدقون أعذار الباشا، ويفتشون عن مبررات أخرى أملت عليه قراره. واعتقد قنصل فرنسا نفسه أن سفر الجيوش المفاجىء يهدف إلى الحيلولة دون وقوع كرم فى الفخ ، وأعرب القنصل عن امتناعه بأن هرب شيخ إهدن يحضره ، أو بأن الحاكم العام سيقبل خضوعه بواسطة البطريرك فى جونية[١] . ولكن داود باشا فى الحقيقة أخفى دوافع قراره هذا حتى عن قنصل فرنسا وزملائه .

وعادت الجيوش العثمانية إلى ثكناتها تدريجيا ، ولم يبق منها سوى فوج فى حدث الجبة ، ولكن كرما لم يأت ليقدم خضوعه إلى المتصرف فى جونية ، رغم أن الأبواب كلها موصدة فى وجهه ، وسلمان الحرفوش وابن أخيه قد قبضت السلطات عليهما فى حمص ، وحتى فى نفس إهدن فقد طلب وجهاء وأكليروس البلدة من كرم أن يلجأ إلى مكان آخر ، فاتجه نحو الصحراء . وقنصل فرنسا مافتىء يعلن تنديده الشديد بثورة كرم ، وأبلغ صديق كرم مضمون برقية السفير الفرنسى فى الآستانة له بأن دخول كرم أراضى الامبراطورية محرم عليه[٤] . كما تلقى القنصل نفس التعليمات من وزير خارجيته بوجوب تأييد داود تأييداً تاماً ، وإن أمكن تسهيل فرار كرم[٢] .

(١) Beyrouth, T. 15 Rapp. No 48, op cit, F. 336.

(٢) عبرت الحكومة الفرنسية عن تقديرها لمأثرة التهدئة التى نفذها داود باشا فى جبل لبنان وتقديرها لذلك بنيتها منحه مرتبة أعلى فى وسام جوقة الشرف ، وذلك فى فرصة أكثر مناسبة تنسى فيها الظروف التى ألجأت المتصرف إلى سفك الدم المسيحى:

(Instructions à Bernard des Essards No. 4 F. 343.)

ما السبب فى عدم فرار كرم ، وعدم استسلامه إلى داود باشا ؟

قد يعتقد أن كرما عرض خضوعه لداود باشا على القناصل ، ولكنه فى نظر الباحث لم يكن جادا فى ذلك فقد سبق له أن تسلم اشعاراً برفض التوسط من القناصل فى نزاعه مع داود ، وبوجوب تقديم خضوعه رأسا إلى المتصرف وهو يهدف من ذلك إلى التدليل على نواياه السلمية للقناصل وإيجاد الانقسام بينهم بصدد قضيته التى يريد أن لايهبط بها إلى مستوى العصيان الداخلى الذى يختص المتصرف وحده بقمعه ، أما غاية كرم الحقيقية من عدم التسليم فهى انتظار سنوح فرص أفضل لمتابعة النضال . وهذه الفرص قد تهيئها الأخبار التى كانت تصله من أوربا فتطمئنه إلى أن الأيام القليلة القادمة ستنجلى عن أحداث خطيرة جداً تشتبك فيها دول أوربا الكبرى بحرب مدمرة ، ممايتيح له أن يتابع حركته بنجاح أكبر . ولذا كان كرم يعير أذنا مصغية لإشاعات الحرب التى ملأت سماء أوربا والتى سبقت اندلاع الحرب بين النمساوبروسية فى منتصف يونية ١٨٦٦ كما هو معلوم ، وأمل أن يحمل السلاح مجدداً فى ظروف الحرب العامة ، وأنصاره فى أوربا كانوا يرسلون له حتماً التأكيدات المتتالية بقرب اندلاع نارها[١] .

وحرب ١٨٦٦ لم تكن حربا مفاجئة نشبت بغتة ، وإنما كانت حربا عرف قيامها قبل نشوبها بوقت طويل ، وأعد أمرها بعناية[٢] . وشائعات قيام حرب أوربية عامة قد أوجدت تأثيراً كبيراً فى جميع سورية مقرونة بما هو أهم وأحدث عهداً مما يتناقله الناس ؛ فقد وردت من الآستانة أنباء تفيد أنه على أثر مفاوضات جرت بين الآستانة وخديوى مصر ، أصبحت سورية تابعة لمصر ، وأن وزارات الخارجية الأوربية كانت اتفقت على ذلك ، وأن فرنسا التى كان لها الفضل الأكبر فى هذه التسوية أرسلت

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 51 du 16 mai 1866, Fos. 354, 355.

(٢) فيشر ـ الترجمة العربية « تاريخ أوربا فى العصر الحديث » ص ٢٧٤ الطبعة الثانية .

أسطولا أمام بيروت، حتى شعر الناس أنهم على أبواب حوادث جسيمة[١]. وقد لوحظ أن كرما كان يقدم على جميع الأعمال المهمة والوقائع بعد وصول بريد أوروبا بيوم أو يومين[٢] ، وغرضه على الأرجح لفت نظر أوربا إلى استمرار حوادث الاضطراب فى الجبل . وقد ذكرنا انه يوجد فى أوربا بؤرة دسائس تعمل لنصرة كرم ، وأن صديقه عبد الأحد ودومينيك خضرا كانا يوجهان هذه البؤرة ، ويقومان بالاتصالات اللازمة لإثارة قضية كرم فى الصحف وفى أذهان الساسة والعسكريين الفرنسيين وغيرهم من شخصيات الرأى العام الأوربى الكاثوليكى ، ولطالما شنت الصحافة الأكليريكية الفرنسية حملات شعواء على الحكومة وعلى ممثليها فى سورية لمعارضتهم سياسة كرم . وإذن فقد كان هنالك ما يبرر عودة كرم إلى حرب العصابات ، وحسبه أن عدم استسلامه وإثبات وجوده فى الجبل فى فترات متقاربة من شأنه أن يحفظ التوتر المعادى للمتصرف حيا فى النفوس كما يسهل عليه أن يحركه لمصلحته فى الوقت المناسب . فلم يعدم كرم أن يستسلم أو يهرب ، فكل مساعيه تتجه إلى مهاجمة القوافل العثمانية التموينية أو المخافر والكتائب العثمانية مع إخفاء مقصده الحقيقى بإبداء استعداده لإجراء مفاوضة جديدة مع الوسطاء تهدف إلى « تسليمه أو فراره » ، وعلى الرغم من أن دعوات التسليم أو عروض الفرار قد قدمت له ٦ مرات خلال ٦ شهور ، فإنه لم يكترث لها .

والحق أن ماكان يساعد كرما على إبقاء اسمه حيا فى نفوس أهالى الجبل ، وعلى الاحتفاظ بالتوتر المطلوب ، أن المناطق السورية التى تحيط بالجبل كانت تموج بالاستياء الناجم عن محاولة الإدارة العثمانية إدخال التنظيمات والإصلاحات فى أجهزتها ، مما أغاظ المسلمين خاصة . وأن

(١) Beyrouth, T. 17. Rapp. No. 52 du 3 juin 1866, F. 358.

(٢) » » » » » 53 du 20 juin 1866, F. 371.

حاكم سورية فى نفس هذا الوقت كان يستدعى الرديف (الاحتياطى)(١) ، الأمر الذى كان يصحبه عادة قلق الأهالى واضطرابهم ، وعصيان بعضهم على أوامر الحكومة ، وفرارهم من وجهها إلى « الجبل المنيع » ، حيث لاتصل يدها إليهم . ومما كان يساعد كرم أيضاً على إغراء النفوس بالانتقاض على المتصرف أن مقاصد خصمه داود باشا السلمية واستعداده الطيب للعفو والمصالحة وعدم معاقبة أحد من المسؤولين عن الحوادث والضالعين مع كرم كانت 'تشوه' ، وكل أعماله كان يساء تأويلها ، فقد كتب دى يسار أنه لا يوجد أى مارونى من البطريرك فما دون إلا ويعتقد ان الباشا لا يتصرف بحسب آرائه الخاصة . فالباشا منح العفو : إذن هو قد منع من معاقبتهم . وإذا دخل فى مفاوضة مع البطريرك : ذلك ما أشير عليه به !! وإذا أجلا العساكر العثمانية عن الجبل : هذا أمر الباب العالى، أو أمر فرنسا أو رغبة أوربا(٢) ! !

فإذا أضيف إلى هذا كله صفات داود الشخصية التى تجنح دوما إلى السلم ، وأهم من ذلك مواجهته النوايا الرديئة من جانب بعض كبار المسؤولين فى ولاية سورية : الوالى ، السر عسكر درويش باشا ومن يحيط بهما ، يسعون كلهم للتعريض به ، وإسقاطه بكل الوسائل الممكنة ، تبين لنا أن يوسف كرم الذى ما كان يخفى عليه شىء مما ذكرنا ، والذى قد يكون على صلة ببعض الرؤوس الكبيرة فى الآستانة منذ ما قبل رجوعه من منفاه ، كان لابد أن يداعبه أمل براق فى الوصول عاجلا أو آجلا إلى مبتغاه . هذه كلها مبررات عدم استسلام أو فرار كرم . وهنا يحق لنا أن نتساءل عن مبررات سحب داود باشا للجند العثمانيين مع أن وجودهم فى الجبل كان مما يحد من نشاط الثائر المارونى وحزبه ، ويحول دون نشوب اضطرابات جديدة .

(١) Ibid, 367.

(٢) Ibid. 374.

دسائس الباب العالى مع والى دمشق

لاشك فى أن من أهم الأسباب التى ساهمت فى تعجيل داود باشا بسحب قواته من الجبل هو ، موقفه من المشير درويش باشا ، هذا الموقف الذى كان يسوء يوما عن يوم ، بسبب عدم اقتصار الأخير على مهمته العسكرية ورغبته فى ممارسة العمل السياسى . فبينما كان داود باشا فى جونية يبذل جهده لتهدئة النفوس وتطمينها بالحسنى والاقناع ، ويسعى للحصول على خضوع كرم ، كان السر عسكر يسعى للدخول فى مفاوضة مع كرم ، ويقدم له شروطا تصبح معها شروط داود جديرة بالسخرية ، وتؤدى إلى تباعد كرم عن متصرف الجبل ، واستغنائه عن عفوه وصفحه . وقد وقف داود باشا فجأة على هذا المسعى الخبيث وتأكد من صحته ، فقرر بدون تردد أن يطلب جلاء الجند العثمانى عن الجبل(١) .

أما يوسف كرم فرحب بمفاوضة ، درويش باشا ، ووجد فيها مبررا لا لعدم استسلامه لخصمه اللدود داود باشا فحسب ، بل للإبقاء على حماس أنصاره له فى نضاله ضد المتصرف ، عن طريق إذاعة نبأ مفاوضة الباب العالى رأسا له ، ليحط من قيمة داود ويزعم أنه يتصرف من تلقاء نفسه ، ولا يراعى الأوامر الصادرة له من الآستانة . وبذلك يصون كرم هيبته فى الجبل ، ويرفع رأسه بين قومه ، ويطيل أمد المعارضة التى يغذيها ضد الحكومة ، مستفيدا من النزاع الخفى الحاد الذى كان يباعد بين السر عسكر المسلم ، وداود باشا المسيحى ، لمصلحة اسمه فى الجبل ونفوذه الذى أخذ ينخفض منذ أمد غير قصير ، ويتدهور كلما مضى الوقت ، ولإضرام نار الثورة من جديد فى الجبل ، فى الوقت الذى يشاء ، ولا يستبعد أن يكون النصر بجانبه ، فيقضى على خصمه من قبل أن « يتحرك » درويش

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 48 du 3 avril 1866, F. 334.

باشا لنجدة خصمه داود باشا ، ويضع أوربا أمام الأمر الواقع فيتحقق هدفه النهائى .

والحق أن ماحدث لا يختلف عماكان يرمقه كرم إلا من حيث النتيجة فقد انتهت مغامرته الأخيرة بالاستسلام تم بالنفى ، ولنفصل كل ذلك : ولنبدأ بكلمة عن أطوار المفاوضة التى دخل فيها كرم مع درويش باشا وصحبه ، لا لأهميتها فى تعليل فشل مساعى المتصرف والقناصل للحصول على تسليم كرم فحسب ، بل لأنها تبرهن على أن الباب العالى لم يكن بعيدا عن تحريك كرم وتعليله بالوعود وقبول خضوعه بتخطى السلطة الشرعية القائمة فى الجبل ، مما يجعلنا نرى فى ذلك سوء نية صريح يهدف إلى إسقاط نظام الحكم القائم فى الجبل ، وإبدال نظام القائمقامتين المحبب إلى دوائر الآستانة به .

بينما كانت الهيئة القنصلية فى بيروت تعمل بإجماع وترفض دوما جميع طلبات كرم للتوسط بينه وبين المتصرف ، وتحيله إلى هذا الأخير ، كان درويش باشا يسلك مسلكا يناقض المهمة الملقاة على عاتقه ، فبدلا من أن يمد يد المعونة لداود باشا ، كان يعارض كل مساعيه ، وعوضا عن أن يسعى لتوقيف كرم ، كان يسهل هروبه ، ويحمله على عدم الدخول فى مفاوضة مع المتصرف مؤكدا له أن السلطان سيمنحه الأمان بواسطته . ونتج عن ذلك كله أنه بينما كانت تصرفات الهيئة القنصلية التى طالما حاول كرم اكتسابها لطرفه تزيد فى نفوذ داود باشا وتخفض من قيمة غريمه وتشل الثورة وتحصرها دون إهراق دماء غزيرة فى القريتين أو الثلاث التى شهدتها ، كانت دسائس درويش باشا تسعى لهدف معاكس تماما وتؤدى لاحتدام الأزمة القائمة[1] . ولكن هل كان درويش باشا وحده

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 64 du 9 jan. 1867, F. 17.

مسؤولا جزئيا عن استمرار حالة التوتر والقلق فى الجبل ، وعدم استسلام كرم ؟ كلا ، فدرويش قاعدة مثلث ضلعاه الآخران قنصل فرنسا فى دمشق المسيو هيكار Heckard الذى « يحب أن تلهج الألسن بذكره مهما كلف الأمم » ، والأمير عبد القادر الجزائرى الذى كان همه أن يناوىء نفوذ الباب العالى ما وسعه ذلك . واشترك مع هذه « التريومفيرا » والى سورية راشد باشا أخيرا على كره منه .

فمنذ أن وصل راشد باشا إلى دمشق ليتولى شؤون الولاية (١٨٦٥) رجاه المسيو هيكار والأمير عبد القادر بأن يهتم بقضايا لبنان ويوسف كرم . ويخبرنا ديز يسار أن زميله هيكار ألمح للوالى بأن مسألة كرم فرصة مؤكدة لظهور كليهما ، ولا يجب أن تفوتهما ، وتحدث عبد القادر عن سياسة السلاطين السمحة التى تستوحى من تعاليم النبى العربى (ص) وتصفح عن أكبر المذنبين . . أجاب الوالى : « هذا لا يعنينى[1] » . وانضم إلى الرجلين حليف جديد هو درويش باشا ، الذى لم يشعر بارتياح إذ وضعته حكومته إلى جانب داود باشا ، إن لم يكن دونه ، فثارت كبرياؤه للدور الثانوى الذى أسند إليه ، وهكذا فعندما سحب داود باشا الجيوش من الجبل اضطر درويش أن يعود إلى دمشق يحمل معه الكراهية والحقد على داود باشا فضم مساعيه إلى مساعى هيكار والأمير ، وألح على راشد باشا حتى يقبل خضوع كرم . بإزاء هذا الضغط لم يجد الوالى بدآ من الدخول بتحفظ فى السبيل الذى كانوا يسيرون فيه . وعند وفاة هيكار كانت الأمور قد أحرزت تقدما ملموسا ، وكان بعض أصدقاء كرم قد غادروا بيروت إلى حمص عن طريق بعلبك وأعدوا كل شىء لانجاح التسوية التى توصلوا إليها بعد جهد . وفى الأسبوع الأول من ديسمبر أنهى الأمير عبد القادر والسر عسكر إلى والى سوريا أن كرما مستعد لتقديم خضوعه بين يديه

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 62 du 16 déc. 1866, F. 437.

دون شرط غير الإقامة فى دمشق أو على الأقل فى سورية . بيد أن راشد باشا خشى أن يكون ضحية إحدى مناورات كرم ولذا فقد أبدى تخوفه من ذلك ، ولكنه أجيب بأنه إذا وعد بإعطاء الأمان فإن شيخ إهدن سيكون بعد ساعة فى دمشق نفسها وفى السراى . وحينئذ أبرق الوالى بعرض خضوع كرم إلى الصدر الأعظم وطلب التعليمات ، وبعد أيام ، وربما بعد فوات الأوان ، أشعر داود باشا بذلك راجيا إفادته عما يجب عمله . فأجابه داود : « بما أنكم كتبتم للباب العالى فانتظروا جوابه[1] ». وورد جواب الآستانة إلى راشد ودرويش بأن حكومة السلطان تقبل خضوع كرم وتعطيه الأمان على شرط الإقامة إما فى حلب أو فى الآستانة . ماذا كان جواب كرم ؟

ما إن وصل جواب الباب العالى إلى درويش باشا بصدد قبول خضوع يوسف كرم حتى نقله إلى الأمير عبد القادر طالباً إليه إبلاغه لشيخ إهدن محميه . فأجاب كرم بعد أيام بالقبول ، وطلب البيورلدى المؤكد لأمان السلطان فأفهمه درويش باشا أن يحضر ليستلمه ، وكانت الأمور بلغت هذه المرحلة حين جاء خبر حمل كرم للسلاح من جديد ، يبرر مرة ثانية مخاوف الذين كانوا يعتقدون أن مفاوضات دمشق لن يكون لها إلا هذه الخاتمة .

استسلام كرم ونفيه :

وهنا لا بد لنا من أن نرجع قليلا فنتابع تسجيل الأحداث التى انتهت بثورة كرم مجدداً ثم استسلامه و نفيه .

على الرغم من المنشور الذى وجهه كرم إلى « أبناء وطننا اللبنانى من أى طائفة كانوا[2] » — والذى استهدف به على الأرجح إثارة الدروز ،

---

(١) Ibid, Fos, 438, 439.

(٢) انظر نصه فى البشعلانى ، المصدر السابق ، ص ٤٥٣ — ٤٥٦ .

ودفعهم إلى الثورة بالمتصرف بعد سرد الحوادث التى مرت به من وجهة نظره — فإن كرم لم يقم معه سوى أشد أنصاره حماسة وبعض الفارين من الرديف ، وكلهم لا يتجاوز عددهم المائتين . واشتعلت نار الثورة من جديد حين هاجم كرم موقع العثمانيين فى حدث الجبة ، ولكنه انكفأ وانسحب تاركا وراءه قتيلا وجرحى وعشرة أسرى ، وفى مطلع يولية أوقفت السلطات فى جوار زغرتا ستة وعشرين رجلا من الثائرين القدامى وفيهم بعض أقارب كرم وأمين سره وراهبان وأسلحتهم بأيديهم ، وبنادق تركية كان الثائرون حصلوا عليها بعد هزيمة بنشعى . سلم داود باشا الراهبين إلى القاصد الرسولى فاليرغا الذى وجه لهما اللوم ، وسلمها إلى رئيسهما[1] . ويبدو أن داود باشا شكا البطريرك المارونى إلى القاصد الرسولى واتهم أكليروسه بمعاضدة الثورة بدلا من تهدئتها ، وطلب منه أن يتكرم بإبلاغ البطريرك مسعد بأنه إذا لم يفعل شيئاً من شأنه أن يبرر موقفه وموقف أكليروسه من تلك التهمة فالحكومة لا تتوانى عن استعمال الشدة بحق كهنته الموارنة الذين تثبت مداخلتهم بالثورة[2] . خشى البطريرك أن يتهم بمساندة الثورة ، ورأى أن وجود كرم يرهق الأهلين ويغذى الاضطراب ويفشى القلق والدمار والبؤس ، فبعث المفاوضة لتسليمه من جديد ، وكان قد بدأ بها منذ شهرين ، ثم قطعت ، ثم جددت ثم أهملت . وأرسل البطريرك فى ١٠ يولية ١٨٦٦ المطران يوحنا الحاج إلى بيروت لتحية البطريرك اللاتينى فاليرغا ، وحضر المطران بعد ذلك لمقابلة ديزيسار فاتفق معه على أن كرما إذا طلب من القنصل تسهيل إبعاده عن البلاد ، وتعهد بأن لا يعود إلى لبنان بدون إذن رسمى ، وإذا أكد البطريرك من ناحيته

---

(١) Ibid, F. 393.

(٢) سمعان خازن « يوسف بك كرم فى المنفى » ، ص ١٥٠ (طرابلس ١٩٥٠) نقلا عن التصحيح الذى نشرته القصادة الرسولية فى جريدة (الأونيفير) الباريسية بشأن بعض ما تضمنته « مذكرة يوسف كرم إلى حكومات أوربا وشعوبها » .

أن هذه هى نية كرم الصريحة ، فحينئذ يتخذ القنصل الإجراء الذى يراه مناسباً لإبعاد كرم عن الجبل(١) .

أحاط البطريرك كرما بما توصل إليه مع القنصل الفرنسى ، وطلب إليه أن يسرع بتقديم التماسه المذكور ، واستجاب كرم وأرسل كتباً إلى البطريرك فاليرغا وإلى ديزيسار يصرح فيها أن يضع مصيره فى أيديهما ، وأنه مستعد لمغادرة البلاد إذا ارتأيا ذلك . وبعد اجتماع فاليرغا وداود وطوبيا بدا أن المتصرف لم يستحسن الصيغة التى كتب فيها الطلب المقدم من كرم . واقترح المتصرف أن يحرر له كرم طلباً جديداً يقسم فيه بشرفه أمام الله والناس بأنه لن يعود إلى وطنه دون رخصة من الحكومة المحلية ، فوافق الجميع على ذلك . ونقل ديزيسار إلى البطريرك فى ٢٤ يولية التعليمات التى تلقاها مؤخراً من حكومته التى تؤكد من جديد بأن جميع شئون لبنان من خصائص متصرف الجبل دون غيره . وبالتالى فالقنصل لم يستطع ، ولن يكون إلا وسيطا غير رسمى . وأن كرماً إذا رفع إلى داود باشا التماسا بالصيغة الآتية فالمتصرف يقبل هذا الطلب ويسلم إلى من يوفده كرم حاملا هـذا الطلب بيورلديا رسميا . ويمنح كرم فرصة ١٥ يوما لمبارحة سورية .

وصورة الطلب هى : « ألتمس من دولتكم أن تسمحوا لى بمغادرة سورية وأتعهد بشرفى أمام الله والناس أن لا أعود إليها بدون إذن الحكومة ، وأرجو من سعادتكم أن تتفضلوا وتسمحوا بتعيين وكيل أملاكى التى أضعها تحت حمايتكم العطوفة(٢) » . ولضمان نجاح المفاوضة ، كتب المجتمعون إلى البطريرك المارونى طالبين إليه أن يبلغ كتبهم إلى كرم ويستخدم نفوذه حتى يقبل كرم أن يضع حداً لمصائب بلاده . وتسهيلا من

(١) Ibid, F. 397.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 57 du 3 sept. 1866, Fos. 403, 404.

داود باشا لهرب الثائر إذا ما عزم عليه . فقد سحب جميع الجنود من طريق طرابلس ، وأوعز بإيقاف كل تعقيب . ولكن كرما رفض استلام الكتب الموجهة إليه(١) . ويمكننا أن نلخص ما حدث بين رفض كرم مقترحات الخضوع ، وقد رأينا من قبل مبرراتها ومسبباتها ، وبين تسليمه أخيراً ونفيه بما يلى : وسط كرم القناصل من جديد ، تمشياً مع السياسة التى سار عليها فى لفت انتباه أوربا إليه. وقد اختار هذه المرة قنصل بروسيا ولا يصعب علينا معرفة سبب اختيار كرم للمسيو وابر waber ، فكراهية هذا للمتصرف معلومة للجميع ، ولعل لميل داود إلى فرنسا دخلا فى المسألة . ولكن القناصل الثلاثة الباقين ، لأن قنصل انكلترة كان غائباً عن بيروت ، رأوا أن الدعوة لاجتماع الهيئة أمر فى غير وقته إن لم يكن خطرا بالنظر للحالة الراهنة(٢) . ومن ثم فالاجتماع لم ينعقد برغم اعتراض قنصل بروسيا واحتجاجه . وحينما سحبت الجيوش تماماً من الجبل باستثناء زغرتا كان كرم لا يزال على عناده ، يرفض جميع العروض المقدمة له : الخضوع ، أو الفرار ، أو التقدم للمحاكمة أمام محاكم الجبل . وقد أفاد، كما رأينا ، من مفاوضة درويش له ، فراح يعلن لأهالى الشمال أن السلطان قد عفا عنه ، وأنه منحه الأمان دون شرط على يد السر عسكر الخ . وعلى الرغم من أنه لم يلب دعوته غير نفر قليل من الجبليين ، ولكن جرأته كانت تحل محل العدد ، فهو يتجول فى البلاد مع أعوانه يتحدون السلطات القائمة ، ويضربون ويشتمون ، ويشعلون النار فى بيوت الموالين للحكومة أو فى أملاكهم ، وكان كرم يعلم جيداً أنه يصعب عليه أن يجمع حوله خمس الذين تركوا إهدن وزغرتا منذ سنة ليسيروا تحت لوائه إلى جونية ضد داود باشا ، لأن السكان قد سئموا القلاقل ، وبدأوا يطالبون بحزم ببعض الهدوء والأمن . وكرم الذى كان يعلم أخطاء هذا

(١) Ibid, F. 404.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 59 du 13 oct. 1866, F. 421.

الوضع كان يسعى لإثارة حماسة الأيام الأولى ، ولهتك حجب الصمت الذى أخذ يخيم حول اسمه ، فرأى أن يرمى بآخر سهم فى جعبته بعد أن أخذ منه التعب كل مأخذ ، واستولى عليه الملل بعد أن طال انتظاره عبثاً للحرب العالمية التى كانت بوادرها تلوح من أوربا قبل عدة شهور ، ولكنها لم تسفر إلا عن حرب محلية ، بين بروسيا والنمسا، سرعان ما انتهت دون أن تتسع فى أواسط أغسطس ١٨٦٦ ، وانتهت معها آمال الثائر المارونى فى الحرب العامة التى تقلب الأوضاع وتتيح له « الاستيلاء على حكم الجبل » والباحث يرى أن كرما كان يتلقف بلهف أخبار الثورات والانتفاضات فى ممالك السلطنة المسيحية بغية تنسيق جهود حركته معها لإشغال القوات العثمانية فى جهة أخرى وتخفيف ضغطها عليه فى حالة انقلابه عليها . وقد اعتقد القنصل الفرنسى ديزيسار أن علاقات قامت منذ بعض الوقت بين كرم وقواد كريت والذين يثيرونهم(١) ، وليس لدى الباحث ما يُثبت هذا الاعتقاد أو ما ينفيه ، ولو أنه أميل إلى إثباته لأن كرما ، كما سنرى سيحاول الاستعانة باليونانيين والعرب والروس لتجهيز حملة يقودها من منفاه فى أوربا إلى لبنان . ومهما يكن فلم يعد كرم يجد مبرراً لانتظار سنوح الفرص الدولية المناسبة لتعبئة شعور الأهلين من جديد وإشعال نار الثورة جديا ، فإن عامل الزمن كان يجرى بما يلائم المتصرف ، ولذا وجب اتخاذ خطوة خاصة تضع حداً لتشرده ، فإما نصر ، وإما استسلام ونفى .

وهنا وجه كرم رسالة إلى ديزيسار مؤرخة فى ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦ كانت بمثابة إعلان الحرب على المتصرف . فقد جاء فيها « إن موظفى داود باشا دخلوا إهدن وسكانها غائبون شتاء ونهبوا البيوت ، وهدموا ما تبقى من داره ، وضربوا السكان بالعصى وضغطوا على الشيوخ لحملهم على توقيع اوراق كتبت باسم الأهالى ، فأثبتوا ماكان قاله المتصرف من أنه سيهدم

Beyrouth, T. 18. Annexe No. 1 à la dépêche No 63, F. 11. (١)

كل محلة أمر فيها ، فتوفيرا لذلك يجب على إما أن أموت وإما أن أشتت قوة داود باشا لأن هذا الحاكم بعدكل ماسببه لى من أضرار قد رفض أن أحاكم وفقا للأنظمة إلخ (١) ... »

صرح داود باشا عند ما بلغته أنباء تفاقم ثورة كرم أن بقاءه فى الحكم أصبح مستحيلا وقد جابهه راشد باشا مجابهة جدية ، واشتكى من أنه على أثر مفاوضات دمشق الأخيرة التى كانت تجرى من ورائه بصورة متواصلة بين درويش باشا والآستانة ، فلم يبق أمامه إلا الاستقالة (٢) ، لأن هذا الوضع الدقيق الذى تزيده الحوادث خطورة ساعة فساعة ، هو النتيجة الحتمية للمفاوضات ، بل للدسائس التى باشرها درويش باشا فى دمشق .

طلب داود باشا دعوة الهيئة القنصلية فوراً للاجتماع ، وأبلغ أعضاءها أن حركة ثورية قد اندلعت من جديد فى مناطق الشمال وأنه يخشى أن تمتد إلى المناطق المختلطة وأنه بعد استخدام الوسائل التى يوجبها النظام الحالى من إدارته يخشى أن يجد نفسه مضطرا لاحتلال الجبل مجددا من قبل الجند العثمانى . وناشد داود باشا القناصل أن يقدموا له عونهم المعنوى ومقترحاتهم بصدد الوسائل التى توفر على الأهالى عبء الاحتلال العسكرى وتمنع إهراق الدماء . وأضاف المتصرف أن القناصل إذا رأوا أن إبعاد كرم هو الوسيلة الأفضل فهو يعلن استعداده لتسهيل خروجه تحت مسؤوليته الشخصية ، ولمنحه الترخيص بمغادرة سورية إلى المكان الذى يوافقه .

وبادر داود باشا لإرسال فوج من الجند رمة (٤٢٠ رجلا) على أمل أن يكفى لمجابهة الأزمة دون اللجوء إلى تدخل الجيوش النظامية ، وأصدر

Beyrouth, T. 18, Annexe No. 2 à la dépêche No. 36 Fos. 13 — 14. (١)

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 63 op cit, F. 5 (٢)

أمره للفوج بملاقاة كرم ، فإذا منى بالخيبة ، دعا الجند العثمانى ، أى اضطر لدعوة عدوه اللدود درويش باشا . وبالفعل فقد طلب المتصرف من السر عسكر أن يتجه إلى بيروت تأهبا للطوارىء ، فرفض درويش أن ينزل عند هذه الرغبة ، ولكنه لم يلبث أن غير قراره بعد ذلك بموجب أوامر الباب العالى ، إذ ساد الاعتقاد بأن السر عسكر تلقى كتابا تلغرافيا شديد اللهجة يلوم تصرفه ويأمره بمد يد المعونة دون تحفظ إلى دواد باشا (١) ، لاسيما بعد أن لفت ممثلو جميع الدول فى بيروت أنظار الباب العالى إلى مسلك السر عسكر ودسائسه ضد المتصرفية (٢) ، وبعد أن أعلم راشد باشا ، على الأرجح الآستانة بأن الوسيلة المجدية لشل حركة كرم هى سحب درويش باشا بصورة مستعجلة ، وإرضاء من كانوا يحتجون بأن النظامات قد اعتدى عليها .

وطبيعى أن الباب العالى على مألوف عادته ، يهمه أن يبرىء ساحته من التهم التى توجه إليه بتعضيد مناوىء المتصرفية المسيحية ، فلم يعد يهمه أن يخالف تعليماته السابقة إلى السر عسكر بخلق القلاقل للمتصرف ، ومفاوضة يوسف كرم ، بعد أن فشل فى إخضاعه على يديه . ولكن فى نفس الوقت الذى أوقف فيه الباب العالى تعضيد السر عسكر وأمره بالانصياع لداود باشا بحسب النظامات ، يبدو أن سياسته فى مناوءة المتصرفية المسيحية عن غير طريق السر عسكر مباشرة ، لم تتبدل كثيراً ، فقد جاء فى تقرير ديز يسار إلى وزير خارجيته أن والى سورية بالاتفاق مع درويش باشا أرسل إلى الجبل عملاء مهمتهم إجراء نوع من التحقيق حول سلوك داود باشا ، وفى الوقت نفسه بعث فكرة القائمقاميتين . وأن أحدهم ، محمد أفندى عارف النابلسى قاضى وادى الحجة يسعى لإبعاد الموظفين عن واجباتهم . وربما دلت بادرة « التحقيق » هذه على صدق ما كان جاء

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No, 64 du 9 jan. 1867, F. 19.

(٢) » » » » » 63 op. cit, F. 5.

فى كتاب يوسف كرم إلى صديقه الخورى يوسف الدبس سكرتير البطريرك من أنه « صدر فرمان امبراطورى يضمن محاكمة كرم فى قضيته مع سعادة داود باشا (١) . »

ولم يكن داود باشا غافلا عن تدخل عملاء الباب العالى بهذا الشكل الفاضح فى شوون إدارته ، فصرح لقنصل فرنسا أن مثل هذا التدخل سيؤدى إلى كوارث ، وأنه لا يمكنه أن يلجأ دون مخاطر كبيرة ، إلى احتلال البلاد من جديد ، وأنه إذا تعذر عليه معالجة هذا الوضع الدقيق فهو مستعد للانسحاب والاستقالة (٢) .

وقبل أن يحمل شيخ إهدن السلاح من جديد ، ويتجه مع جموعه التى سارت معه طوعا أو كرها ، وقبل أن يصل نبأ ثورة كرم الجديدة إلى السفير والآستانة ، كان سفير فرنسا الجديد فى الآستانة المسيو بوريه Bouré يتداول مع عالى باشا بشأن خضوع كرم ، ومخاطر وجوده فى سورية التى أشار اليها مرارا القنصل ديز يسار وتأكد منها السفير ، ثم اقتنع بها عالى باشا ووافق على مقترح بوريه بأن يعرض هذا على كرم ضيافة فى الجزائر . وهكذا فقد كتب بوريه إلى ديز يسار فى أول يناير يطلب منه أن يقترح على كرم الضيافة الفرنسية فى الجزائر ، وقد وصل الكتاب إلى القنصل فى ١٢ يناير ، وكان شيخ إهدن قد اتجه من لبنان الشمالى صوب الجنوب ، وكان يتقدم عند آخر حدود كسروان ، فلم ير القنصل فى هذه الظروف الخطيرة أن يدخل فى مفاوضة مع الثائر دون علم المتصرف ، وخارج نطاق القناصل الذين يمثلون الدول الخمس الموقعة على النظامات .

(١) Beyrouth. T. 17, Annexe à le Dépêche No. 57, le 3 sept. 1866. Lettre de Y Karam du 20 août 1866, au Curé Y. Diebs, sécrétaire du Patriarche, F. 410.

(٢) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 64 op. cit., F. 20.

ولذلك أبلغ داود باشا جزءا من كتاب بوريه ، طالباً رأيه ، لا بل موافقته . وفى نفس الوقت اجتمع القناصل بناء على طلب المتصرف فى ١٥ يناير ، وقرروا متابعة تأييد الحاكم معنويا لتنفيذ نظامات الجبل ، وإعلان اتفاقهم معه على أن أفضل وسيلة لتهدئة البلاد ، وإيقاف إهراق الدم هى إبعاد يوسف كرم . وأعلن القناصل استعدادهم لمعونة داود باشا وضمان سفر كرم . وكان المسيو بوريه قد علم بحركة كرم الجديدة فأبرق إلى ديز يسار بالتوقف عن كل اقتراح ليوسف كرم إلا إذا طلب المتصرف استخدام هذه الوسيلة لتخليص البلاد من رجل ثائر ، وأكد السفير الفرنسى تأييده للمتصرف بقوله : « فليعتمد داود باشا على معونتى الناشطة » . أعلم القنصل داود بهذه البرقية فورا ، وكان هـذا أحوج ما يكون لرفع معنوياته المنهارة ، ومواجهة أعنف الأزمات التى تهدد حكمه بالاندثار. صرح داود بيأس أنه بحاجه إلى مساعدة فورية فى لبنان ، لا فى الآستانة وقبل مضى أربع وعشرين ساعة . والحق أنه فى ١٥ يناير كانت سلطة الإدارة المتصرفية تختفى تدريجيا أمام جرأة كرم ، وعلم أن بعض الحركات بدأت تظهر فى المتن المختلطة ، وأن دسائس كثيرة تحاك وقد تؤدى إلى كارثة محققة[١] ، وحينئذ قرر ديز يسار نقل مقترحات السفير إلى يوسف كرم ، فاختار رزق الله خضرا صديق كرم الحميم للذهاب إلى البك فى بكفيا حيث وصل مع جموعه مصمماً على متابعة الزحف نحو بيت الدين ليخلص المسجونين فيها من أنصاره[٢] . وأرسل القنصل معه رسالة منه إلى كرم ينقل له فيها حرفيا برقية المسيو بوريه وتأييده الكامل للمتصرف . ويلفت النظر فيها إلى وجوب التنفيذ حالا بعد قبول الضيافة فأجاب كرم أنه يقبل الضيافة ، وأنه تحت أمر سعادة السفير . وفى نفس

(١) Beyrouth, T. 18, Ier Annexe du 20 jan. 1867, à la dép. No. 66 F. 27.

(٢) Ibid.

الوقت كان المتصرف يطلب تدخل الجيوش النظامية[١] . وعاد خضرا إلى بيروت حاملا جواب كرم فى الساعة الثانية صباحا من يوم ١٧ يناير . وحينئذ بعث القنصل برسول إلى كرم ليبلغه أمر الانسحاب إلى كسروان وتجنب الصدام ، وانتظار تعليماته . ورجع خضرا مع ترجمان من القنصلية إلى كرم حتى يحضراه إلى البطريركية المارونية فى بكركى حيث يوافيه القنصل فى نفس النهار .

وفى الساعة الثامنة صباحا غادر ديزيسار بيروت وبصحبته نعوم قيقانو وكيل رئاسة مجلس الإدارة ليعطى بواسطته الأوامر للسلطات اللبنانية بغية تجنب سوء التفاهم والأحداث ، ومعهما ترجمان ووكيل القنصل المسيو فالفسكى ، يسبقهم (قواسان) من القنصلية وستة من الجندرمة وضعهم داود تحت تصرف القنصل الذى أطلع البطريرك على الوضع لدى وصوله إلى بكركى،وطلب منه استخدام ما له من نفوذ على رعيته لا سيما على يوسف كرم لتسهيل مهمته السلمية . ولم يجب البطريرك إلا ليعبر عن شعوره بالخوف : « أقبل بأية مسؤولية ». والحق أن البطريرك منذ ان لفت فاليرغا

(١) قال ديز يسار إن الفوجين اللذين قدما نجدة للتصرف Ier Annexe, ibid, F. 28. كانا دون ذخيرة أو مؤونة . وفيما يلى نص كتاب كرم إلى ديز يسار : « استلمت كتابكم بواسطة صديقى الحميم رزق الله خضرا ، وإنى أقبل بكل سرور الدعوة التى شرفنى بها سعادة سفير جلالة الامبراطور فى الآستانة بأن أذهب إلى الجزائر ، وذلك بالاتفاق مع سعادة عالى باشا وزير خارجية الباب العالى . فأنا مستعد بالتالى أن أذهب حالما يطلب منى ذلك ، وأقدم له شكرى خالصا لا سيما وأنه لم تفرض على شروط تنقص من شرف رجل غار دوما على خدمة الفرنسيين . واسمحوا لى أن أعرض على سعادته بواسطتكم أن الالتماس الذى كنت وجهته إليه كتب حين كنت انسحبت من العالم لتجنب الحوادث الأخيرة . ومع ذلك فقد حصلت هذه الحوادث وحملتنى على أن أعقد مع مواطنى عهوداً جديدة لنتخلص من الظلم الوحشى المتسلط عليهم وعلى وأضيف أخيراً بأنه من المعلوم أن دخل أملاكى الذى يرغب سعادة السفير أن أستعمله لنفقات سفرى محجوز من جانب داود باشا الذى بالاضافة إلى ذلك أمر بقطع القسم الأكبر من أشجار هذه العقارات . أنا لا أجعل من جميع هذه الموانع حجة أو مبرراً لعدم الخضوع لإرادة سعادته، ولـكنى أطلعه عليها لأعرضها على عدالته السامية .

يوسف كرم

نظره إلى اتهام الأكليروس المارونى بالثورة ، ونصحه لكرم بوجوب الانصياع للقاصد الرسولى ، لم تعد علاقاته بكرم طيبة كالمألوف ، فقد وجه شيخ إهدن إلى البطريرك جواباً جافاً[١] ، واتهمه بالرضوخ إلى تهديد فاليرغا وداود باشا بشأن اتخاذ التدابير الصارمة بحق من يثبت عليهم جرم العصيان من الرهبان .

وصل يوسف كرم إلى بكركى فى ١٨ يناير مع مائتى رجل تقريبا ، وما إن التقى بالقنصل ديزيسار حتى ابتدره هذا بقوله: « كتبتم لسعادة المسيو بوريه سفير الامبراطور لدى الباب العالى وقلتم له : عينوا لى أى مكان خارج لبنان فاذهب إليه ، ولن يثيركم أحد ضدى فيما بعد . فأخذ سيادته بعين الاعتبار طلبكم ، وفوضنى بأن أقدم لكم ضيافة فرنسا فى الجزائر ، وأنتم قبلتم هذا الاقتراح ، وبالتالى فاعتباراً من هذه الساعة يا يوسف بك كرم ، أنتم تحت حماية فرنسا . ولم تتم عملية استسلام كرم بسهولة ، فإن ذهن الثائر المضطرب كان يجعله مستعداً لسوء الفهم والشك فى كل تدبير . وفى صباح اليوم التالى جمع كرم رفاقه أمام المقر البطريركى ووجه إليهم كلمة جاء فيها :

« فرنسا هى أمنا جميعاً ، وقد أظهرت لنا محبتها دوما ، فلنظهر لها طاعتنا . الحكومة الفرنسية تقدم لى الضيافة . إنى مسافر ، وهمى الأول منصرف إليكم ، وأنى أترككم لحماية قنصل فرنسا العام الذى وعدنى بأن يهتم بكم ، يمكنكم الرجوع إلى بيوتكم ، ولن يتعرض لكم أحد من ممثلى السلطة ، اسلمكم أملاكى ، فاعملوا وانتظروا عودتى . . » .

---

(١) كتب كرم إلى صديقه يوسف الدبس فى غرة أغسطس ١٨٦٦ :
« أمس تلوت تحريركم مع الأجوبة التى حضرت لنا صحبة الخورى بولس سعادة ، ومرسوم غبطة السيد البطريرك الذى التزمت أن أجاوب عليه بنشوفة (بجفا) أكثر من النشوفات التى استعملتها فى باقى مجاوباتى على تلك الأجوبة : لأنه قد لاح لى أن الجماعة مهوزين (عازمون) أن يندبوا غبطته ليحرمنى . . » اقد علم الكافر (داود) بأن التخويف يجعل معلمنا (البطريرك) مكتوف اليدين يتبع أثر المخوفين كالحمل . . » نص الرسالة فى البشعلانى (٤٦٩ — ٤٧٠) .

وبينما كانت عملية استسلام كرم تتم فى بكركى لتنتهى فى بيروت فتنتهى معها ثورة كرم وما رافقها من أزمة عنيفة لم تشهد متصرفية الجبل ولن تشهد مثيلا لها ، كان من حول داود باشا يصفونه بأنه تأثر منها معنويا لدرجة لا تصدق . كان يرغب فى إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، حتى ولو اضطر فى سبيل ذلك إلى إدخال الجند العثمانى إلى دير القمر ، أى إلى قلب المناطق المختلطة رأسا[١] على عقب . كانت الظروف بالغة الدقة ، قوات الجندرمة وقوات كرم كانت تقف متقابلة على مقربة من بكفيا ، يفصلها واد يصعب اجتيازه ليلا ، وكان يحتمل أن يبدأ الهجوم عند دير القمر ، لولا مبادرة ديزيسار السريعة على أمر من المتصرف بإيقاف التعقيب ، وكتابه لكرم بوجوب اجتناب الصدام ، والحيلولة دون وقوع النكسة . فلو تقدم كرم نحو المناطق المختلطة لاشتعل الجبل بفتنة لا تقل هولا عن فتنة الستين ، فقد أثار حمل كرم للسلاح شعوراً عميقا بالاستياء فى المناطق المختلطة بحيث أعد أهالى دير القمر عريضة طلبوا فيها من البطريرك المارونى أن يساند بكل سلطته الدينية الحكومة التى اشتروها بدمائهم ، وأن يستنكر علناً أعمال من يسبب الدمار فى لبنان[٢] . ومعلوم أن عدداً لا يستهان به من الخصوم الأقوياء كان يناوىء يوسف كرم حتى من نفس طائفته . ومجلس الإدارة الكبير استهجن عمل كرم واستنكر خروجه على أوامر الحكومة منذ حركاته الأولى ، والأمير بشير عساف وقف وأنصاره فى وجه كرم قبل دخول الأخير إلى بكفيا ، والمطران طوبيا ساند المتصرف منذ اندلاع الاضطرابات وصرح أنه ليس للمسيحيين خارج نطاق حكومة داود باشا سوى الخلافات والخراب والشقاء[٢]

وأيا كان الأمر فقد استقبل كرم فى بيروت من قبل أنصاره والمعجبين

---

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 64, op. cit. F. 19.
(٢) » » » » No. 64, op. cit. F. 4.

به استقبالا حافلا (١٩ يناير)، ثم غادر كرم بيروت إلى مرسيليا مساء يوم ٣١ يناير على ظهر البارجة الفرنسية (Le Forbin) التى وضعت تحت تصرفه، ورافقه تسعة رجال منهم سكرتيره وصديقه رزق الله خضرا، ولم يشهد سفره غير أحـــد موظفى الجمرك، وترجمانين من القنصلية الفرنسية(١)

اتجه كرم من مرسيليا إلى الجزائر فبلغها يوم ٢٠ فبراير (٢)

وهكذا «استسلم» كرم ولكن إلى سفير فرنسا فى الآستانة، واستطاع أن يروغ من الخضوع إلى داود باشا برغم جميع مساعى هذا الأخير التى عضدتها الهيئة القنصلية للحفاظ على مهابة الحكم القائم، وإلزام الثائر طاعة المتصرف.

لماذا استسلم كرم هذه المرة ؟

عند ما رأى شيخ اهدن أن دعاويه السلمية استنفدت جميع وسائلها وفرصها بعد أن قبل الباب العـــالى خضوعه شريطة الإقامة فى حلب أو الآستانة، وبعد أن رأى أنه غدا محصورا تتناقص قواته وينفض عنه أتباعه آثر أن يستثير حماسة قومه ويحرهم للقتال والزحف نحو الجنوب، بعد أن أفاد من مفاوضة الباب العالى له فى تسفيه أعمال داود باشا «المخالف للقوانين والأنظمة الشرعية». ولعل كرما وجد أن مصيره بين يدى الباب العالى الذى تمقته غالبية الموارنة، مما يفقده، بعض شعبيته التى أقامها على رأسمال سمعته السياسية القائمة على كراهيته للإدارة التركية. كتب ديزيسار

---

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 67, du é Fév. 1867. F. 55.

(٢) كان من تفاصيل ضيافة فرنسا لـكرم أن يعيش بالجزائر لا كلاجىء تعيله فرنسا، بل من موارده التى على أساسها يجب أن يصطحب معه العدد الذى يوافقه من أصدقائه.
5e Annexe du 1 jan 1867, à la dep. No, 66 F. 42.

إلى وزيره بأن «تحالف» كرم مع الأتراك سبب له ضرراً كبيراً، وأن الوضع فى الشمال - غداة حمل كرم السلاح من جديد - أفضل بكثير مما كان مأمولا(١). ولذا فالباحث يرجح أن الثائر المارونى طرح من ذهنه نهائيا كل فكرة بالاتجاه نحو ممثلى الباب العالى فى سورية، لا خوفا من غدرهم، وإنما لأن الهدف الرئيسى الذى يرمى إليه لا يتحقق عن هذا الطريق ولأن المستقبل السياسى الذى رسمه لنفسه فى الجبل لا يمكن أن يقوم على مثل هذه الوسائل، وعند ما قدمت له ضيافة فرنسا فى الجزائر من قبل سفير الامبراطور نفسه وجد أن هذا العرض لا يحفظ له كرامته العزيزة، ومزايا صفة الثائر التى عرف بها بين قومه فحسب، بل يضمن له نصراً معنويا على المتصرف، وإحباطا تاما لجميع جهوده فى إخضاعه، ومعاملته معاملة الحاكم للمحكوم لا الند للند. ومن جهة أخرى فقد آثر كرم وصحبه أن لا يسجل على نفسه مخالفة رغبات سفير الامبراطور فى حقن الدماء وقبول الضيافة بعد أن تحقق له أنها ضيافة «موقتة» و «أنه يسافر بحريته ولا يلبث أن يعود»، كما حدث مواطنيه قبل رحيله، وفى الوقت نفسه رأى أن الهيئة القنصلية تقف فى وجهه ففضل أن يسجل فترة راحة كان أحوج إليها من أى وقت مضى، وخصوصا وأنه كان يدرك مع موجهيه أن زحفه نحو الجنوب لتخليص مسجونى بيت الدين، لن يؤدى إلى الغاية المتوخاة من الثورة، وإنما سيؤدى إلى تأزم الأحوال، واندلاع نار الفتنة فى المناطق المختلطة من جديد بأشد مما حدث عام ١٨٦٠، وبديهى أن تقع مسؤولية كل هذه الكوارث على رأس كرم وصحبه. ومن يدرى فقد يعود الاحتلال العثمانى البغيض، ويعود معه الحكم المباشر. ويلغى معه هذا القدر من الاستقلال الذاتى والوضع الممتاز الذى يتمتع به الجبل منذ سنة ١٨٦١. على حين أن كرما بقبوله «الضيافة الفرنسية»، سيجعل

---

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No, 64 du 9 jan 1867, F. 20 et

اسمه حيا فى نفوس مواطنيه على الدوام . وسيفسح له المجال ليختار الوقت المناسب للعودة إلى بلده بعد استكمال وسائله المؤدية إلى تحقيق أغراضه ، وسيكسبه عطف فرنسا وقد يطمع بتأييدها مستقبلا مع غيرها من الدول وسنرى أن يوسف كرم فى منفاه ، لم يتوقف لحظة عن السعى للعودة ومكاتبة أنصاره وتعليلهم بالوعود والآمال الجسام ، وسنرى أن الخشية من عودة كرم كانت من أهم ما يشغل بال المتصرفين اللذين توليا حكم الجبل بعد داود باشا ، ولم يستقر عهد المتصرفية ويرسخ نظامها إلا فى أواخر عهد ثالث المتصرفين رستم باشا .

ولنعد الآن إلى داود باشا لنشهده يسمح لأنصار كرم بالعودة إلى منازلهم دون إزعاج أو توقيف أو انتقام ، خشية تباعدهم نهائيا عن حكومته ، ويطلق سراح المسجونين منهم فى عكا ورودس ودير القمر ، ولندع المتصرف يسدل الستار على الأحداث الماضية ببيان أذاعه فى ٦ فبراير على « سكان لبنان » تضمن النصح بالابتعاد فى المستقبل عن كل شعور عداء وشقاق وثأر تحت طائلة أشد العقوبات(١). والتفت داود باشا، وقد تخلص من أخطر منافسيه وأشدهم مراسا وعنادا ونفوذا ، إلى مداواة الجرح الذى خلفته المعارك الأخيرة فى شمال الجبل ، وإلى التمهيد لمصالحة الرأى العام المارونى واستمالته إلى صفه ، ولكنه مع ذلك لم يهمل تنمية الجندرمة اللبنانية ، فبلغت ٧٥٠ رجلا ورغب فى أن يزيد عددها بحيث يمكنها فى المستقبل أن تحافظ على سلطة الحكومة وتحمل الناس على احترامها . كما سعى ليوجد تحولا فى منازع الرأى العام لمصلحة حكومته بالاعتدال والأناة(٢). من ذلك أنه أظهر كثيرا من دلائل المودة للبطريرك

---

(١) Beyrouth, T. 18. Annexe à la dép. No. 68 du 9 fév. 1867 Fos. 60—61.

(٢) Beyrouth, T. 18. Rapp. No. 69 du 12 mars 1867, F. 70.

المارونى الذى بادله وداً بود ، وذلك أثناء توجهه إلى بيروت ليسافر إلى روما(١) ، وكان القنصل الفرنسى قد أرسل له كتابا فى ١٩ يناير كى يحمل الموارنة على العمل بموجب الحكمة بغية استهلال مرحلة السلام والعمل(٢) .

مصاعب جديدة

وبينما كان المتصرف الدؤوب يحتمل فى سبيل التهدئة انتقاد أخلص المخلصين له من حاشيته — الذين بقوا على عهده وحاربوا فى صفه منذ عدة سنوات — لأنه عمل كل مابوسعه لاستمالة جميع الذين كانوا يناهضونه قبل زمن قصير ، ولاستخدامهم فى وظائف الإدارة ، إذا بيوسف كرم ، ولم يكن بعد قد مضى على منفاه وقت يسير، يسعى لعرقلة جهود المتصرف، ويوعز إلى أعوانه الكرميين ليكونوا كتلة واحدة متراصة لا تؤثر فيها مرضاة داود باشا فتتوانى عن محاربته كلما سنح ظرف ملائم . إن كرما لم يغير شيئاً من آرائه ضد الحاكم ، ولكنه عدلها بصدد الأمراء ، يبدو ذلك فى الكتاب الذى وجهه إلى وكيل أملاكه وصديقه الثرى إبراهيم ملحمة . وفيه توصية بالأمير قيس مدير البترون الذى « برهن عن نواياه الطيبة بطرده الدساسين من الخدمة ، وبإظهار رغبته على المحافظة على الصداقة بينى و بينه » ، وإيعاز من كرم إلى أعوانه بأن عليهم خدمة الأمير المذكور بكل إخلاص وأمانه « فقط من باب اللياقة لأنه لا يمكننا أن ننصح أحدا ممن يخصنا بالخدمة الرسمية » . وهذا الأمر الأخير هو ماسماه كرم « برنامجه » . ومن عجب أن يعتبر كرم ، فى كتابه السابق ، الأمراء الشهابيين كوطنيين حقيقيين ، ويحض جميع اللبنانيين أن يقدموا لهؤلاء

---

(١) Beyrouth, T. 18,10 Annexe du 19 jan. 1867, à la dép. 86, F. 59.

(٢) » » 18, Rapp. No. 75 du 22 mai 1867, F. 98.

الأمراء جميع شعائر الاحترام والتقدير[١] ، فالمعروف عن كرم أن كراهيته للارستوقراطية لا تقل عن كراهيته لأشد أعدائه . فما سر هذا هذا التحول ؟

تشير الأوراق الرسمية التى بين يدى الباحث أنه نمى إلى القنصل ديزيسار بمناسبة وفاة الأمير مجيد شهاب فى مطلع عام ١٨٦٨ ، أنه كان يوجد مؤامرة يشترك فيها كرم وتكشف عن عناد حزب الحكم الوطنى فى الجبل، عند انتهاء مهمة داود باشا ، كان من المقرر أن تقدم عرائض إلى الباب العالى والدول ، طالبة إسناد حكومة الجبل إلى الأمير مجيد الذى يصبح كرم ساعده الأيمن . وذلك بناء على نصيحة أعطيت من باريس ، على ما يقول فالفسكى قنصل فرنسا فى بيروت .

وكان العنصر الدرزى نفسه سيساهم فى هذا المشروع ، فقد قرأ القنصل الفرنسى نفسه عريضة حررها قائمقام الدروز الأمير محمد أرسلان ، ووقعها عدد كبير من أبناء ملته تنطوى على رغبتهم فى إقامة حاكم عام وطنى (مارونى) ونائب حاكم (درزى)[٢] .

ومهما يكن الأمر ، فإن داود باشا كان يتابع بإلحاح عمله التنظيمى لإعادة السلام ، وتجنب أقل حجة للشكاوى التى قد يثيرها الأهلون . وعندما أصدر السلطان مرسوما يقضى بخصم ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ بالمائة من رواتب الموظفين حسب مراكزهم ، وكلف داود باشا شأن غيره من الحكام أن ينفذ هذا الخصم لصالح الخزانة فى البلاد التى يحكمها ، رد على الباب العالى بأن رواتب موظفيه ضرورية لكل منهم ، وبأنه لا يمكن أن يخصم

(١) Beyrouth, T. 18, Annexe No. 2 du 23 avril 1867, à la dép. No. 75, F. 100.

(٢) » » » Rap. N. 101 du 28 jan. 1868, F 208.

منها شيئا . ولكنه فى نفس الوقت أرسل إلى الآستانة مبلغا يعادل مجموع المبلغ المطلوب خصمه منه ، وقد حصل عليه من الوفر الذى جمعه منذ سنوات فى حكومته ، وطبيعى أن يكون لهذا التصرف أثر حسن فى البلاد[١] .

وهكذا فالإدارة المتصرفية بدأت تقترب من نفوس الشماليين ، وبدأت تحظى بتقديرهم ، وبعد أن زالت الصعوبات التى كانت ترتطم بها الإدارة فى الشمال ، وشرع باصلاح ماسببه الاحتلال العسكرى من أضرار ، وبدىء بجمع الضرائب المتأخرة بسهولة ، أمكن القول بأن كسروان الثائر قد حكم فعلا ولأول مرة .

وداود باشا كان يرمق بسرور هذه التهدئة التامة التى حظيت بها حكومته فى هذا القسم المرهق من الجبل . ولكنه لم يكن يخفى عليه أنه لم يحصل بعد شخصيا إلا على القليل من ميل الفلاحين له[٢] الذين لا يزالون يحفظون للمعارضة الكرمية ذكرى أسطورية لمنافسه الألد كما لو كان كرم لا يزال قائماً بينهم . فإذا أضفنا إلى هذه الكراهية التى يبدو أنها ترسخت فى نفوس الموارنة فى الشمال ضد المتصرف، توتر العلاقات بينه وبين ولاية سورية والباب العالى بشأن قضية المناطق المحيطة بالجبل ، لأدركنا سر اختفاء داود باشا من مسرح السياسة فى الجبل قبل انتهاء مدة حكمه الثانية . وإليك التفصيل .

استقالة داود باشا

بعد أن انقضى الكابوس المخيف الذى كان جاثما على صدر المتصرف طيلة أيام حكمه الماضية ، التفت إلى مشاريعه الكبرى التى كان رسمها فى

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 81 du 7 août 1867, F. 131.

(٢) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 89 du 28 oct. 1867, Fos. 160, 161.

تخيلته ووضع خطوطا للنهوض «بامبراطوريته الصغيرة»، وتنمية مواردها، وجعلها تتفوق فى كل مرافقها على الممالك السلطانية الأخرى. فبعد أن حصل داود باشا على إدارة جنوبى غربى سهل البقاع بصفة شخصية كما رأينا، رأى ان إدارته لاتزدهر وتستقر، ولايهنأ له حكمها إلا إذا أضاف إلى متصرفيته مرفأ وسهلا، ووسطا تجاريا لايلزم الجبل الارتباط بمرفأ تابع لإيالة سورية. ولايجعل علاقاته مع الأجانب ومفاوضاته مع القنصليات تتم فى أراضى تلك الإيالة التى كان يشعر بأنها تعامله معاملة الحاكم الكبير للحاكم الصغير. ولطالما شكا من عدم انتظام دفعها المخصصات العائدة للجندرمة من جمارك بيروت. ومما كان بينه وبينها من نزاع تقليدى على مناطق حول طرابلس يدعى ملكيتها وتبعيتها له كل من الجبل والولاية وبكلمة، كان داود يريد أن يكون لبنان تجاه سورية مستقلا على الأقل بمقدار استقلال الولايات العثمانية الأخرى فيما بينهما، وتعديل النظامات بما يتمشى مع هذه الغاية، فى نفس الوقت الذى كانت فيه الدول تفكر فى مد أجل ولايته على متصرفية الجبل.

وكان يكفى أن ترفع المناطق المحيطة فى الجبل، والتى يطمع داود باشا بضمها إلى إدارته، عرائض الأهالى بالتماس الانضمام إلى حكومته الممتازة، فيرفعها بدوره إلى الباب العالى مصحوبة بشكوى الأهالى من فساد الأنظمة السائدة فى ولاية سورية وبطء الإجراءات والمعاملات، وكثرة الضرائب، مقابل حسن سير الأمور فى الجبل والرغبة فى التمتع بأنظمته وإدارته المنتظمة، وبعض العرائض من مسيحيى حاصبيا وراشيا تذكر أن أهاليها نالهم ما نال أهالى دير القمر عام ١٨٦٠، فلماذا لاينعمون مثلهم بأنظمة الجبل[١].

والإنصاف يقتضينا أن نؤكد حجج هؤلاء الناس بلفت النظر هنا إلى

(١) Beyrouth; T. 18, Rapp. No. 90 du 9 nov. 1867, F. 166.

مقدار ضآلة الضرائب المفروضة على أهالى الجبل إذا ماقورنت بما يرزح تحته سكان السلطنه الباقون. فالجبل ينطوى نظامه على أمر شاذ فى الاقتصاد السياسى، إذ أن الدولة هنا تدفع نوعا من الضريبة لرعاياها بدلا من أن تأخذ منهم جزية. فالضريبة العامة المفروضة على الجبل هى ٣,٥٠٠,٠٠٠ غرشاً، بينما مجموع النفقات يبلغ ٦,٥٠٠,٠٠٠ غرشا أى مايساوى ضعف الإيراد والتحصيل[١]. ويهمنا أن نسجل لإدارة داود باشا كل إطراء وتقريظ، وليس أدل على استحقاق هذه الإدارة لهذا المديح من تصريح يصدر عن رجل تتجه كل ميوله نحو يوسف كرم ألد أعدائها، وهو رزق الله خضرا إذ قال: «الناس مسرورون وسعداء جداً هنا[٢]».

وسواء أكانت حركة عرائض الانضمام فى بيروت وسهل البقاع وصيدا وحاصبيا وراشيا ومرجعيون، حركة تلقائية عفوية، كما يزعم داود باشا، أم أنها مفتعلة دبرها المتصرف على الأرجح بسبب قرب انتهاء مدة ولايته ليظهر بالمقارنة الفارق بين حسن إدارته، وسوء الإدارة فى الولاية، فالذى لاشك فيه هو أن أعضاء الوفود الذين كانوا يقصدون المتصرف

(١) Ibid F. 112.
أنظر هذا التقرير المؤيد بالأرقام والمهم جداً فى التدليل على وضع لبنان الممتاز وعدم شرعية شكاوى أهاليه من رقم الضرائب المفروض عليهم.

(٢) لايفوت الباحث أن يفسر بعض التطور الذى طرأ على فكر رزق الله خضرا بما كان من نزاع بينه وبين كرم ففى أواخر عام ١٨٦٧ نشب خلاف بين رزق الله وأخيه عبد الأحد من جهة وبين كرم من جهة أخرى. وقد أشار الأخير فى رسالته إلى الخورى الدبس بأن الأخوين يرغبان فى تسييره كما يرغبان كأنما هو قاصر يحتاج لأوصياء، «وأزيد على ذلك أنهم يتمرمرون (يضيقون) خفية من اتكالى على العناية الإلهية كى ينسبوا الخلاص والنجاح لمساعيهم الخاصة. والشىء الذى ينقصهم بعد هو أن يقولا: خلقناك فإيانا اعبدو بنا استعين». وفى رسالة أخرى للدبس يذكر كرم أن الأخوين «نسبا لصداقتهما إياى كل ما كان أظهره نحوى أهل بيروت من المودة الأخوية، وأوضحا بالتبادل أحدهما عن الآخر بفصيح العبارة أن كل ما صادفنى من الشهرة كان بسببهما، وكل ما حل بى من المتاعب قد صدر عن عدم اتباعى آرائهما بالتدقيق الخ. «يوسف كرم فى المنفى» للخازن، ص ٤٧، ٤٨، ٤٩.

كان يلقون منه كل ترحيب والتفات أثناء شكواهم من إدارة زميله والى سورية .

وقد بدأ تأييد داود باشا لعرائض الانضمام خلال حديثه مع القنصل الفرنسى الذى قدم إلى بيت الدين ليعلق على صدر المتصرف وسام جوقة الشرف مكافأة له على جهوده التى بذلها لتهدئة الجبل قبل نشوب ثورة كرم الأخيرة وبعدها .

قال الباشا : « إن مثل هذه الحركات مكتوب لها الاتساع فى الرأى العام لاسيما وأن البلاد تشعر بحاجة ملحة إلى مرفأ وإلى سهل . وسيكون من المؤسف حقيقة أن تكتب هذه الطلبات إذا لم يكن الضم ممكنا . إنى أبذل جهدى لمنع اللبنانيين من توجيه العرائض حتى أتجنب كل مايسبب الاضطراب ... أنا أجهل رأى حكومتى بهذا الصدد ولكنى أكرر القول بأن هذه الحركة ستتسع ، وأشك فى إمكان كبحها لمدة طويلة إلا إذا أجرى إصلاح هام فى إدارة الولاية[1] .

لكن الذى يبدو أن المتصرف يتمناه ، ماهو فى الواقع إلا إعادة النظر فى النظامات التى قبلها الباب العالى والدول ، والتى ارتضاها هو نفسه أساسا لإدارته ، ومن هنا كان وضعه صعبا جدا فيما لو ذهب، وهو مشير السلطان، إلى الآستانة ليشكو إدارة عثمانية أخرى . وعلام يستند داود باشا فى مجابهته للباب العالى ؟ قد يقال على الدول الحامية ، ولكن هذه الدول نفسها لا يمكنها أن تؤيد المتصرف المسيحى فعليا إلا بالاستناد إلى النظامات ، مصدر قوته الكبرى التى يسعى بالعكس لإظهار مساوئها ! وفرنسا أهم تلك الدول وسنده الأول كانت وما زالت المحافظة على سلامة النظامات والساهرة

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 90 du 9 Nov. 1867, Fos 164, 165.

على حسن تطبيقها ، وهى تشك كثيرا فى أن يكون الوقت ملائما للفت نظر المراجع العليا إلى إعادة النظر فى دستور الجبل[1] . وكانت ترى أن لا يشجع داود باشا حركة الانضمام هذه فى الوقت الذى تعرض فيه على الباب العالى مسألة مد أجل سلطاته فى الجبل . ولذا رغبت إليه أن يتحفظ تماما بهذا الشأن ويتجنب إيجاد الحجج ضد المساعى التى تبذل لصالحه فى الآستانة[2] ، ويعرض عن الآراء « المؤسفة » التى يسعى وراء تحقيقها كى يمكنه الاعتماد على الحكومة الفرنسية المستعدة لمراقبة تنفيذ النظامات بدقة ، لاسيما وأن شكايات راشد باشا والى سورية لم تكن تنقصها البراهين المؤيدة لصحة مزاعمه ضد دور متصرف الجبل خاصة فى حركة طلبات الانضمام الصادرة من حاصبيا وراشيا ومرجعيون ، بل إن أحدا ماكان ليصدق أن داود باشا غريب عن هذه الحركة . حتى قنصل فرنسا الذى قال إنه مقتنع معنويا بذلك ، وأن الباشا وجد مساعدين قويين فى شخصى البطريرك الأرثوذكسى وقنصل اليونان العام . ولدى القنصل الفرنسى « براهين مادية » عن الدور الذى لعبه البطريرك فى حركة طلب الانضمام الصادرة من نواحى وادى التيم (حاصبيا وراشيا ومرجعيون) . أما قنصل اليونان PACMORE، فالسرعة التى مرت بها علاقاته مع داود باشا من التوتر إلى الصداقة الحميمة، وإلحاح القنصل فى إقناع زملائه بتلقائية وعفوية هذه الحركات ، يتركان مجالا واسعا للافتراض . وقد امتعض راشد باشا من علاقات باكمور مع داود ، وأبلغ الباب العالى عن هذا التصرف غير الموافق . والأهمية التى يعلقها الوالى على هذا التقارب المفاجىء التام توحى بأنه قدم لحكومته الأدلة عن الدور الفعال الذى ينسبه لداود باشا ، وعن العون الذى قدمه لهذا الأخير البطريرك الأرثوذكسى والقنصل اليونانى ، ولا حاجة إلى القول أن مثل هذه الأدلة ستكون موضع عناية الآستانة إن لم تكن موضع

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 92 du 26 Nov. 1867, F. 173.

(٢) Beyrouth, T. Instructions No. 6 du 17 Déc. 1867, F. 187.

تصديقها غالبا ، لأن شكاوى المتصرف بالمقابل من والى الإيالة لاتبدو كافية لتبريرها : يتهم داود باشا حكومة الولاية بأنها تخلق له كل يوم مصاعب جديدة حتى أصبح وضع لبنان لا يطاق . بحيث أنه يعجز فى الظروف الحالية عن متابعة القيام بمهمته . وهو يتخوف من أن الوضع الراهن فى الجبل سيخلق إذا ماطال خطرا كبيرا على الإدارة الجبلية . وأهم شكاوى المتصرف تتعلق بعدم انتظام دفع المخصصات العائدة للجندرمة التى أعلن أنه سيضطر يوما لحلها حين يجد نفسه عاجزا عن متابعة الاستدانة من البنك العثمانى(١) .

وهذه مسألة سويت بمسعى قنصل فرنسا مع راشد باشا الذى «استغرب» من أن المتصرف الذى يراه كثيرا لم يكلمه عنها . والشكاوى الأخرى للمتصرف ليست بذات أهمية : منها ما يتعلق بقلعة إيعال الواقعة بين طرابلس وزغرتا حيث توجد حامية عثمانية ، فالوالى يؤكد أن إيعال تتبع متصرفية طرابلس ، ويريد إبقاء الجنود فيها ، ويرفع القضية للآستانة ، ومنها ما يتعلق بطلب تشكيل محكمة تجارة فى بيت الدين بدلا من أن يذهب الجبليون إلى محكمة تجارة بيروت(٢).

إن داود باشا يفهم أن واجبه اجتناب كل ما يزعج الباب العالى ، ولكن دون أن يهمل الدفاع عن المصالح التى وكل إليه أمر رعايتها ، وهو يرى ان حركات الانضمام هذه التى يؤكد أنها غريبة عنه تماما رغم الشكاوى الموجهة ضده ، سواء حصلت أم لم تحصل فإنها لا يمكن أن تبدل شيئا من « وضع لبنان غير العادى الذى لاوجود له لا فى ظروف ولايات السلطنة الأخرى ولا فى الولايات ذات الإدارة المستقلة »(٣) .

---

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 93 du 28 Nov. 1867, F. 177.
(٢) Ibid, F. 179. ...
(٣) Ibid, Fos. 174, 175. ...

إن دفاع داود باشا عن نفسه بهذه الشكاوى يستشف منه أنه يبالغ فى تقدير أهمية مركزه ، وأنه يعتبر نفسه ضروريا جدا لا لمصلحة الجبل فحسب ، بل لمصلحة الباب العالى الذى ينبغى عليه أن يدرس هذه القضايا ، وأن تلويح المتصرف بالاستقالة إذا لم تؤخذ شكاياته بعين الاعتبار ، كان يتفق مع الخطة القديمة التى انتهجها .

كان الجواب الذى تسلمه داود باشا مليئا بالمديح الذى سره كثيرا . ويظهر أن فؤاد باشا الداهية قد كتب له أن حكومة السلطان تثق به كثيرا ، وأنهم فى الآستانة لا يصدقون الشكايات المرفوعة ضده ، وأنهم لا يستطيعون قبول استقالته لأنه من الصعب إيجاد من يخلفه فى المهمة التى يقوم بها منذ سبع سنوات(١) .

هذا جواب بالغ الأهمية والخطورة يغرى المتصرف بمتابعة القضية مع الباب العالى بجرأة أكثر من السابق ، وثقة لاحد لها فى مقاصد الآستانة « الطيبة » ، رغم كل ماكان يبدو له من الدسائس والمكائد الخفية التى انكشفت له واضحة عدة مرات منذ وصوله إلى الجبل . أجاب داود باشا بكتاب يبدى فيه تأثره بهذا العطف الذى أنعم به عليه ، وطلب «فقط» أن يسمح له بالقدوم إلى الآستانة ليوضح فيها شكاويه!(٢) .

ولكن كيف يتوجه إلى الآستانة وموقفه الممالىء لعرائض الالتحاق لم يطرأ عليه أى تبديل ؟ وقوله إنه لم يشجب العرائض علنا لأنه كان يعتقد وما يزال أنها صادقة ونافعة للموقعين ولمرؤوسيه فى آن واحد ؟(٣) .

---

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 98 du 6 Janv 1868, F. 198.
(٢) Ibid.
(٣) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 99 du 8 Janv 1868, F. 201.

ولذلك جرب المتصرف بوساطة القنصل الفرنسى ، أن يتقرب من راشد باشا قليلا ليبرهن عن حسن نواياه للآستانة قبل وصوله وليزيل سوء التفاهم الذى أوجد نوعا من العداء بينهما بسبب عرائض الانضمام . حصر نفسه فى دور مشير السلطان ، وقال لمن كان يطلب «رأيه ونصائحه» : لم يوافق الباب العالى على طلباتكم وطلباتى ، نحن جميعا رعاياه ، فما علينا سوى الإذعان . ووجه كتابا إلى راشد باشا وعده فيه بإنهاء بعض المسائل المعلقة بينهما وتعهد بالمساعدة فى إيقاف حركة العرائض ، وطلب مساعدته ضمن حدود الممكن فى مهمته[1].

وقد خطا الوالى خطوة نحو مصالحة المتصرف ، وكان يعلم جيدا أن بعض حركات الانضمام ، كحركة صيدا مثلا كانت صادرة بشكل مؤكد من صميم إرادة أهاليها بدليل أنهم ردوا بشدة على دهشة الوالى من توسطهم لدى داود باشا بدلا منه لإبلاغ عريضتهم إلى الباب العالى ، وقالوا بأنهم توجهوا عدة مرات إلى الولاة المختلفين الذين سبقوه ، وفى كل مرة كانت عرائضهم تضيع[2].

وبينما كان المتصرف يستعد للسفر إلى الآستانة ليبرهن أنه «خادم الدولة الأمين» ، إذا به يواجه سيلا من الاتهامات ضد إدارته كان يحتويها منشور مطبوع صادر عن باريس باللغة العربية ومذيل بتوقيع يوسف كرم[3] . أعلم داود الباب العالى بشأن المنشور برقيا . وفى نفس الوقت

(١) Beyrouth, T. Rapp. No. 99, ibid, F. 203.

(٢) لجأ الأهلون فى صيدا إلى كتابة العرائض على سبيل التهديد والمقارنة بين حالهم التعيس وحالة الجبل الممتازة ، وكان جواب الأعيان الذين استقبلوا راشد باشا قاسيا عند ما أراد أن يقف بنفسه على مدى صحة شكاياتهم .

ولذا اضطر الوالى لتهدئة موجة الاستياء القوية أن يعزل القائمقام والقاضى فورا ، وأن يعيد بالنظر فى رغبات الأهالى الأخرى ، وأعطت هذه التدابير نتائج طيبة .

Rapp. No. 97 Déc. 1867, Fos. 193–194.

(٣) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 100 du 9 Janv. 1868, F. 205.

أبدى أسفه للقنصل الفرنسى فالفسكى إذ رأى أن إقامة كرم فى باريس تطول كثيرا ، وقال إنه متأكد بأن أنصاره فى الجبل وجميع من يسعى لخلق الصعوبات اليومية لداود باشا يستخدمون الأخبار صحيحها وكاذبها عن شيخ إهدن ليظهر كمن يستظل بظل الحكومة الفرنسية ، وأن استعداد الأهالى «الجهلة» دوما لقبول ما يوافق شعورهم مما يقوى الحزب المعارض ويبرر مخاوفه ، ولذا فقد أبدى رغبته فى أن يرى الزعيم المارونى الشعبي قد عاد إلى الجزائر . ويلوح أن الأكليروس لم يكن بعيداً عن تعضيد المعارضة ضد المتصرف ، فقد كتب فالفسكى أن الأكليروس المارونى وحاشية البطريرك لا يزال فى السر ، كما لو كان فى الماضى ، يبعد الرعية عن الحكم القائم مغريا إياها بالحكم الوطنى .

ولكى يحطوا من قيمة داود باشا ويظهروا أنه يسهل القضاء على مكانته لدى الباب العالى ، كانوا يستخدمون كتب الصداقة والمجاملة التى يوجهها فؤاد باشا إلى البطريرك بولس مسعد[1] .

كما أشار الأكليروس إلى إقامة كرم فى باريس ، والمرتب الذى خصته به حكومة الامبراطورية لتغذية هذه الفكرة عند الموارنة ، والتدليل على أن داود باشا هو الحائل الوحيد فى طريق الحكم الوطنى[2] . وحينئذ وجه فالفسكى — تمشياً مع خطة محور داود — فرنسا ، كتابا ردد فيه النصائح التى رددها قبله ممثلو فرنسا ، ولم يكن قد مضى بعد شهران على تعليق وسام جوقة الشرف من رتبة كوماندر على صدر الحبر المارونى ، وأعاد على مسامعه كرة أخرى أن وضع داود مفيد لجميع مسيحيي الشرق ، وأن محاربته هى محاربة مبدأ يجب أن يؤدى فى المستقبل إلى إيجاد المساواة

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 102, du 30 Janv 1868 F. 211.

(٢) Ibid, F. 212.

السياسية فى تركيا بين المسيحيين والمسلمين(١) ، ووجد القنصل أن زيارة البطريرك للمتصرف سيكون لها أثر مستحسن ، لأنه يظهر للأهالى تقارب السلطتين المدنية والروحية، وقد يزيل الشك عندهم حول مقاصد البطريرك الجديدة ، فضلا عن أنه منذ حوادث الستين ومذابح دير القمر ، لم يقابل بطريرك الموارنة أهالى دير القمر أبدا ، ولم يأت إلى مقر المتصرفية الجديد فى بيت الدين مع أن المتصرف زار المقر البطريركى عدة مرات .

أرسل البطريرك منشورا إلى جميع الكنائس والأديرة المارونية ينصح فيه بالهدوء والوفاق واحترام السلطة(٢) . وبينما كان فالفسكى يسعى عبثا لاجتماع الرجلين القطبين فى الجبل نظرا لأن كلا منهما لم تتسع ظروفه لمقابلة الآخر إلا فى وقت ومكان غير ملائمين ، فالمتصرف يستعد للسفر إلى الآستانة ، والبطريرك يستعد للأسبوع المقدس ، إذ ببرقية مكتوبة بالشيفرة تصل من وزير الخارجية الفرنسية إلى فالفسكى ونصها : « إذا سافر داود باشا دون أن يرى البطريرك فيكون عمله هذا خاليا من الحكمة ، ومن جهة ثانية احملوا داود باشا بقوة على ألا يبتعد (عن الجبل) الآن ، إذ أن يوسف كرم الذى دعاه الامبراطور للعودة إلى الجزائر ، قد فر إلى بلجيكا متعمداً ، ولاشك فى أنه سيعود إلى لبنان ليجدد الحرب الأهلية حالما يسافر الحاكم »(٣) .

نبأ خطير ، لو انتشر كان مصدر الاضطراب من جديد . وكان أول تدبير اتخذه المتصرف هو إعطاء الأوامر لجميع نقاط الساحل بتوقيف الثائر المارونى عند نزوله إلى اليابسة . أبرق الباشا بذلك إلى الباب العالى

(١) Beyrouth, T. 18 Rapp. No 24 du 8 Déc 1867, Fos. F. 183

(٢) » » » » » 104 du 9 Fév 1868, F. 215.

(٣) » » » Instructions du 26 Mars 1868, Télgramme Chiffré F. 243.

طالبا إرسال الأوامر المشددة إلى الموانىء المختلفة من مرسين إلى يافا ، وطلب أن تضع السلطة العسكرية فى سورية تحت تصرفه القوى التى قد يرى ضرورة لاستخدامها . كان لنبأ هروب كرم وتوقع عودته إلى الجبل وقع شديد على داود باشا الذى لم يكن بعد قد تنفس الصعداء ، وأصابه نوع من الذهول واليأس فى وقت كان ينبغى عليه فيه أن يعالج الهزة الحقيقية المعنوية التى سببها خبر مد سلطاته على كسروان ومناطق الشمال ، حيث اعتقد الفلاحون أن كرما سيعود قريبا ليخلصهم من داود باشا . وراحوا يوقعون العرائض يوجهونها إلى الهيئة القنصلية شاكين من أن المتصرف لا يطبق النظامات !(١) ولم تلبث هذه الهزة النفسية أن ترجمت إلى بعض حوادث الاضطراب التى لم تدم فى نواحى الشمال وكسروان ، وربما كان الفضل فى ذلك راجعا إلى البطريرك الذى دعا من تلقاء نفسه فورا كل كهنة كسروان وجبل بشرى لأن يعظوا الرعية فى موضوع الهدوء واحترام السلطة(٢) . ونحن نلمح الصدق فى لهجة البطريرك ونرجح أن من دوافعها كان يأسه من الأخذ بمبدأ الحكم الوطنى بعد ما كان من تجديد سلطات داود باشا ، وتضاؤل ثقته بكرم بعد ما كان من احتكاكهما فى الأزمة الأخيرة ، وحرص الحبر المارونى على تملق المتصرف وعلى مسايرة حكومته التى أنعمت عليه أثناء زيارته للآستانة (سبتمبر ١٨٦٧) فى طريق عودته من روما وباريس(٣) ، وأخيرا إلى مالمسه الحبر المارونى المتوقد الذهن من الميل العام للحذر من دعوة كرم لخرق القانون ، الذى بدأ يتسرب إلى أفكار أعوان كرم بحيث أخذوا يتراجعون من تلقاء

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. Ibid, F. 247.

(٢) » » » » » No. 108 du 10 Avril 1868, F. 249.

(٣) سمعان خازن « يوسف بك كرم فى المنفى » ، ص ٢١ .

أنفسهم أمام نتائج فورة يوحيها فقط طموح ضيق ، وخيبة متطرفة[1] .
وربما كان معنى فرار كرم من باريس بالنسبة لهؤلاء هو إخفاقه فى الحصول على مساعدة الحكومة الفرنسية التى ليست نصيرة الموارنة فحسب ، بل نصيرة الحكم الوطنى الذى دافعت عنه دفاع الجبابرة فى اجتماعات ١٨٦١ بالآستانة ، وكان معنى ذلك بالتالى انهيار جميع الدعاوى والمزاعم التى كان ينشرها كرم وصحبه عن تأييد باريس لهم ، والتى كان لها أهمية كبرى فى وقوف كثير من الموارنة إلى جانبه بسبب جهلهم حقيقة الموقف الذى تقفه فرنسا ، ومرامى سياستها من وراء تأييد المتصرف المسيحى فى الجبل . ثم إن تنديد شيخ إهدن القديم بوزير خارجية فرنسا المسيو موستييه فى جريدة الاستقلال البلجيكى (٢٥ مارس ١٨٦٨) واتهامه بمحاولة سلب حريته فى باريس ، كان له وقع سىء لدى بعض معارضى داود باشا الموارنة من غير الكرميين الذين لا يمارسون عبادة كرم وربما فكروا فى هذه الخفة التى تصحب أعماله ، وعدم التوفيق الذى يلازمه فى علاقاته مع فرنسا وممثليها فى سورية الذين أجمعوا كافة على تجريمه وما كان أخيراً من سعيه للحصول على مساعدة وزارات الخارجية الأوربية الأخرى بالتوالى للعودة إلى الجبل . لجأ إلى الحكومة البريطانية فأجابته بالرفض البات . ولم يلق القبول الحسن فى بلاط برلين ، الأمر الذى كشف عن عزلة كرم وإخفاقه وعجزه عن إقامة أية رابطة بين إدعاءاته الشخصية ومصالح طائفته التى لم يحترم راحتها قط على حد قول وزير الخارجية الفرنسية ، الذى كتب إلى قنصله فالفسكى أن فقد الثقة بمساعى كرم تدريجيا سيلازمه استنارة

(١) ارتسمت ظواهر هذا التراجع الأولى فى ما كان من موقف صديق كرم الحميم ومموله فى الشدائد ابراهيم ملحمة الذى قابل القنصل الفرنسى واستشاره فيما يجب عمله إذ طلب منه مدير فرع البنك العثمانى فتح اعتماد بـ ١٢٠٠ ليرة استرلينية بناء على إشعار تلقاه من كرم . وقال ملحمة إنه لا يريد أن يستخدم ماله فى سبيل الشر ، فشجعه القنصل على الإحجام وعدم تلبية طلب كرم . Rapp, No. 109 du 12 Avril 1868, F. 253.

الرأى العام (المارونى) حول طبع صاحب هذه المساعى الحقيق ، وحول المخاطر التى يعرض لها أبناء ملته بسبب عاداته الثورية وعدم رضاه الدائم[1] .

ما كاد داود باشا يبحر من بيروت عشية يوم ١٥ أبريل متجها إلى الآستانة ، تاركا دفة الأمور بيد مجلس الإدارة الكبير ، حتى نشبت حركة ثورية صغيرة فى قرية الشويفات المختلطة ، كان يخشى من امتدادها نحو الشمال لولا أنها أخمدت فى مهدها . وهذه هى الحادثة الوحيدة التى جرت فى قضاء الشوف هذه المرة لا فى الشمال المارونى وكان أبطالها من الدروز. وموجزها أن عدة جرائم اقترفت فى جوار الشويفات كان الناس ينسبونها إلى ثلاثة أو أربعة أنفار من دروز المحلة ، وبخاصة لواحد منهم (أسعد بونجم) . ولما تحقق الأمير ملحم أرسلان من ذلك ، فر الظنين ، وسخر أحد أصدقائه من القائمقام وتحداه بأن يجرؤ أن يقبض عليه ، فأمر ملحم بتوقيف هذا الشخص فورا ، ونتج عن ذلك تقاطر خمسين درزيا مسلحا أسمعوا صراخهم الحربى وطالبوا بالإفراج عن الموقوف وأعلنوا عاليا عن رغبتهم فى الانسحاب بعد اليوم من سلطة الأمير ، ومن سلطة داود باشا . فتدخل المسيحيون وتوسطوا لدى القائمقام . وفى اليوم التالى (٢٦ أبريل) رأى الأمير أن وجوده فى الشويفات غير مأمون العواقب نظرا لضعف سلطته ، بعد أن ازداد عدد الحاقدين عليه فغادر البلدة إلى بيت الدين حيث أطلع مجلس الإدارة على الحالة . وفى ٢٧ أبريل وصلت فرقة من الجندرمة (٢٠٠ نفر انضم إليها ١٨٠ آخرون) وبقى الثائرون تحت السلاح ملحين فى التصريح بأنهم يرفضون قائمقامهم وسلطة داود باشا . وقالوا إنهم يعلمون أن الباشا لن يعود من الآستانة وأنه قد أبدل وذلك لاجتذاب أبناء ملتهم

(١) Beyrouth, T. 18, Instructions No. 1 du 2 Mai 1868, F. 266.

فى القرى المجاورة . ولم يلبث أن عاد الهدوء وقدم الثائرون خضوعهم[1].
وحادث الشويفات لا يعدو كونه على الأرجح من فعل معارضى الأمير ملحم وأهمهم الأمير محمد أرسلان ابن عمه[2] ، وربما كان نوعا من المظاهرة السياسية قامت بها المعارضة ضد سلطة داود باشا . ويرجح القنصل الفرنسى أن حادث الشويفات كان ينطوى على أهمية أكثر من مجرد العصيان المحلى ضد القائمقام . فسياق ظروف حدوثه توحى بأنه كان مدبراً من قبل ، وبأنه نتيجة اتفاق حقيقى بين دروز القرية ورؤساء حركة الاضطراب فى كسروان . ويرى القنصل أن الإشارة كانت ستعطى هذه المرة من الجنوب ، ولو لم تتوقف الثورة فى الوقت اللازم لكان امتدادها إلى المناطق المختلطة المجاورة أمراً محتماً ، ولامتدت أخيرا إلى الشمال وأثارت المسيحيين الذين تعمل فيهم الدعايات المغرضة والدسائس الفاسدة.
ويستشهد القنصل بحادث جونية الذى جرى بعد يوم أو يومين من حادث الشويفات ليرى ارتباطا بينهما ، ففى جونية أحاطت عصابة من قطاع الطرق الملثمين بمدير البلدة ، وأهانوه ثم انسحبوا بعد أن نهبوا وسرقوا كل ما وجدوه فى داره[3] .

نظرة ختامية على فترة حكم داود باشا:

ومهما يكن من أمر هذه الحادثة فالقلق الذى سببته فى الجبل ، جعل العقلاء ينتظرون عودة المتصرف بفارغ الصبر ، وبينما أشعر داود باشا مجلس الإدارة بعودته القريبة برقيا ، سرت شائعة قوية فى بيروت وفى الجبل بأن فرنكو نصرى باشا حل محل داود باشا فى حكومة الجبل .

---

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 2 du 29 Avril 1868, F. 258.
(٢) Ibid.
(٣) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 4 du 12 Mai 1868, F. 269.

وقبل أن نسجل صدى ذلك لدى سكان لبنان ، لابد لنا من الوقوف قليلا عند فترة حكم أول متصرف عثمانى مسيحى جلس على كرسى الحكم فى الجبل ، ولم يعرف كثير من مرؤوسيه مزاياه إلا بعد مغادرته بلادهم نهائيا ، وحينئذ توارثوا جيلا بعد جيل أن داود باشا أن لم يكن أحب المتصرفين للجبل ، فقد كان أصدقهم وأخلصهم لأهله ، وللمهمة الموكولة إليه ، وماكان أصعبها من مهمة ! ! !

نجح داود باشا فى مستهل حكمه فى مداورة الصعوبات الدستورية المختلفة التى صادفها فى نظامات ١٨٦١ ، وفى تحطيمها أحيانا على ما ذكرنا فى بداية حديثنا عن عهد المتصرفية . واستطاع الرجل أن يتغلب بهمته وتفانيه فى عمله على المخاوف التى استقبله بها الأهالى منذ الأيام الأولى لحكمه . وما سهل مهمته بوجه خاص هو أن أهالى المناطق المختلطة الذين ماكان المتصرف الجديد ينتظر منهم إلا عطفا جامدا ، قد بذلوا له مساعدة ناشطة تستند دوما إلى العقل .

والباحث يسجل لداود باشا أنه كان أول من تلقى ردود الفعل العنيفة والخطيرة التى نجمت عن حرب أهلية مدمرة اكتسحت الطوائف ، وخلفت وراءها بعد ابتعادها شرورا لم تكن أقل خطرا من الشرور التى أضرمت نارها بادىء الأمر . بسط داود باشا النظام الإدارى على جبل لبنان كله تقريبا ، باستثناء الجزء الشمالى منه وكون وحدة بين الرأى العام المسدس الطوائف ، وبين نظام كانت غالبية هذا الرأى العام تكره مصدره وبرنامجه الرسمى . ولم تستهل سنة ١٨٦٢ حتى ركزداود باشا شعبيته بتراجعه المنظم أمام فتنة غزير وبسحبه الجيوش العثمانية من لبنان المختلط. وقد كان له ألف عذر ، وسبب مشروع لإبقائها فيه طويلا . وفضل أن يسجل على نفسه هذا التراجع فى قضية غزير بدلا من أن يستخدم ضدها القوة الوحيدة التى كانت تحت تصرفه حينذاك (الجند العثمانى الذى يخشاه الأهالى ويكرهونه) .

وكى يفسر المتصرف تمنعه هذا كان يستعمل حتى بعد ذلك بمدة طويلة كلمة كان يقولها : « قد تشفو ننا بأترا ككم من المرض ، ولكن من يشفينا من مرض يسببه هذا الدواء بعد ذلك ؟ » .

ولكن فى عام ١٨٦٦ بدا أن المتصرف المرهق قـــد تعب من سلوك طريق الإقناع الطويل ، وسئم وسائله الصلحية وطرائقه اللينة فى تعامله مع العنصر المارونى الذى وصفه المسيو دوسو De Saux بأنه غير قابل للإصلاح (١) ، فطلب الجيوش النظامية إلى الجزء المارونى من الجبل حيث لم يسبق أن دخلت فى أشد العهود شؤما . وبعد معارك بنشعى وسبعل وماتبعها من الاحتلال العثمانى المنظم للجبل ، اتضح فى جو المعارضة المارونية المحموم أن حكم داود باشا لم يعد ممكنا بعد اليوم إلا بواسطة جيش نظامى عثمانى ، ومن شأن ذلك أن يشل إدارته وهو الموظف المدنى ، وهو المسيحي أمام سلطة الباشوات والقادة الموتورين . وبكلمة ، وجد داود باشا نفسه يتدهور من مركزه الأدبى القوى الذى اكتسبه إلى كراهية من جانب القسم الأكبر من الموارنة بسبب الدم المسفوك الذى نجم عن ثورة يوسف كرم . وهنا لم يعد الأهالى يصدقون «تنكره» للسياسة العثمانية ، و «لبنانيته» التى كانت تخفف كثيراً من غلواء رغبتهم الجامحة فى « الحاكم الوطنى » ، وصاروا يؤولون جميع العجائب التى أتى بها لخير الجبل ، بأنها ليست من وحيه ، بل هى مفروضة عليه ، أو غريبة عن إرادته . وأصبحت المعارضة فى الأيام الأخيرة بعد نفى كرم ، موجهة بصفة خاصة إلى شخص داود باشا بالذات ، لا إلى إدارته ، أو إلى مبدأ السلطة التى كان يمثلها (٢) .

وسيطر على الناس فى لبنان الشمالى المارونى خاصة القلق والاستياء ،

(١) Beyrouth, T. 18, Copie d'une lettre particulière de M. de Saux à M. le Cte de S. t Vallier, du 12 Mars 1868, F. 233.

(٢) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 10 du 31 Mai, 1868, F. 289.

وأصبح الوضع خطيراً بحيث كان يخشى بين ساعة وأخرى حدوث ملابسات جدية تقرع جرس الخطر وتفجر الحالة من جديد ، دون أن يكون فى مسلك المتصرف وحكومته ما يبرر هذه النقمة الخفية عليه . كان كل منصف يزور الجبل يمتدح إدارة داود باشا ، ويطرى طول باعه فى تنظيم بلد كانت تمزقه العداوة والثارات ، فرتب المجالس ، ومسح البلاد ، وأحبها حتى أنه تزيا بزى أهلها العربى (١) . ولم أجد فى وصف إدارته خيراً مما كتبه المسيو دوسو إلى الكونت دوسان فالير : « أعتقد أنكم وجدتم الصيغة الحقيقية لإدارة لبنان فى شخص وصفات داود باشا ، ويمكنكم تقبل التهانى على ذلك . إن عمل التهدئة تام ، والجبل ساكن تعجز تهييجات وغدر محمينا (الموارنة) عن تعكير النظام الجديد . روح المصالحة تنمو يوما عن يوم بين السكان المختلطين الذين تقربهم مصالحهم حالما يكف مطارنتهم وكهنتهم عن إثارتهم . وقد وجدنا لهذه المهمة الدقيقة تركيا (كاثوليكياً ولاشك) شريفا إداريا نزيها وغيورا يتذوق الخير العام ، عدو دسائس الحرم والدير ، يعمل منذ الصباح حتى المساء فى إدارة امبراطوريته الصغيرة . لقد أحسنا صنعا فى تمديد سلطاته عشر سنوات ، ولا أريد برهانا على ذلك سوى الاستياء الذى أبداه البطريرك المارونى عند سماعه بهذا النبأ ، والمطران طوبيا ، وجميع الذين سعوا للانتقاص من سلطة الحاكم العام والخلق المتاعب له ، ولدعوة مرؤوسيهم لمقاومة إرادة الباب العالى .. إن إحدى المزايا الخاصة فى داود باشا هى حبه لمهنته ، فهو يهوى لبنان ، ويحول نحوه كل حديث يبدو له بدون غاية معينة ، ويعترف بهواه هذا ، ويستأذنك بأن لا يتكلم فى موضوع آخر .» (٢)

ولكن داود باشا رغم مزاياه العديدة ، ورغم خلقه المتين وكرمه

(١) شاكر الخورى « مجمع المسرات » ص ١٠١ .

(٢) Beyrouth, T. 18. Copie d'une Lettre ... op. cit, Fos. 230, 231.

المعروف ، لم يستطع بعد سبع سنوات من الحكم أن يوجد لدى معظم الموارنة ميلا حقيقيا نحوه ، إذ أوجد لنفسه أعداء أقوياء فى شخص البطريرك الداهية بولس مسعد ، وكان الأولى به أن يتصادق مع رئيس ملة قوية فى الجبل ؛ وكذلك عدم التفاته إلى ارضاء يوسف كرم الذين كان يطمع بقائمقامية كسروان على الأرجح ، ونعترف أن إرضاءه إرضاء كاملا صعب جدا ؛ وهكذا فإنه اضطر مكرها لقمعه ففعل بشمالى لبنان ما يوشك أن يشبه مافعلته مآسى الستين بجنوبه على حد قول معاصر (١) .

وعن أسباب استقالة داود باشا ، لايجد الباحث فيما بين يديه من التقارير الرسمية إشارة توضحها . ونحن لا نبعد كثيراً عن الصواب إذا رجحنا أنها ليست غريبة عن مسألة عرائض الانضمام التى ذكرناها ، فداود باشا كان يسعى سعياً حثيثا لضم سهل البقاع نهائيا إلى إدارته ، مع راشيا وحاصبيا ومرجعيون ، بالإضافة إلى بيروت وصيدا ، وربما كانت هذه الغاية أهم ما يشغل باله فى ذهابه إلى الآستانة مع الأزمة الناشئة بينه وبين راشد باشا بشأنها . ولعل فؤاد باشا ، داهية عصره فى الدولة العثمانية هو الذى أطمعه فيما اراد وحمله عليه ، حتى إذا ماهدد المتصرف بالاستقالة فى حال رفض طلبه ، قبلها فؤاد باشا ، وعين فرنكو باشا المرشح القديم لحكم الجبل .

والباحث يرى أن داود باشا لم يكن يأخذ مسألة استقالته مأخذ الجد ، برغم سأمه وضجره من المتاعب التى صادفته ، وإنما كان يلوح بها تلويحا للوصول إلى مآربه التى تنطبق دوما مع مصلحة الجبل ، وكما يزعم مع مصلحة الباب العالى نفسه . ونحن لا نتفق مع الدكتور بولس نجيم (جوبلان) فى

(١) شاكر الخورى ـ المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

رسالته عن « المسألة اللبنانية » بأن داود باشا خشى الموارنة وسئم الحياة فى لبنان ، فقدم استعفاءه ، ورحل عن لبنان قبل أن يوافق الباب العالى على خروجه منه (١) ! إن كلام المتصرف إلى نعوم افندى قيقانو الذى حل محل عمون بك عمون فى وكالة رئاسة المجلس الإدارى الكبير ، ينص صراحة على أن ذهابه إلى الآستانة وبقاءه فيها لن يستغرق وقتا طويلا ، وأن رجوعه إلى لبنان كان منتظرا (٢) . ولا يصعب علينا أن نلمس استياء فؤاد باشا من المتصرف الذى كان يقف دوما موقف المدافع عن مصالح البلد الذى تولى أموره ، لا سيما وأنه أخيرا فتح باب مسألة خطيرة للغاية وهى انضمام بقاع واسعة من ولاية سورية إلى جبل لبنان الذى تعتبره الدولة العثمانية بحكم المفقود ، بسبب مامنح من امتيازات أضعفت ارتباطاته مع الدولة بفضل تدخل الدول المستمر فى شؤونه . وبانتظار وصول فرنكو نصرى باشا متصرف الجبل الجديد نختم هذا الفصل ، عن داود باشا الذى يسجل عهده أعظم هزة حدثت فى الجبل بسبب ثورة كرم ، كما يسجل بعد ذلك بداية استقرار نظام المتصرفية الذى سيتوطد فى عهد المتصرفين التاليين فرنكو باشا ورستم باشا .

(١) Jouplain op. cit, P. 506.

(٢) أنظر دفتر رقم (٢) كتاب المتصرف إلى قيقانو فى ١ مارس ١٨٦٨ .

الفصل الثالث

بداية استقرار نظام المتصرفية

حكم فرنكو نصرى باشا (١٨٦٨ -- ١٨٧٣)

وقع اختيار الباب العالى والدول على فرنكو نصرى باشا [١] ناظر جمارك الآستانة ، وابن أسرة حلبية تنتمى إلى بيت الكوسا ، استشار الصدر الأعظم السفراء فى أمر تعيين فرنكو متصرفا على جبل لبنان فوافقوا ، ووقعوا مع فؤاد باشا بروتوكولا خاصا بعد ذلك فى ٢٨ يوليه ١٩٦٨ ونصه :

« لما كان جلالة السلطان قد قبل استقالة داود باشا من منصب حاكم لبنان وعين خلفا له فرنكو نصرى باشا ورأى من المناسب للمصلحة العامة والنظام والراحة أن لا يحدد فى فرمان التعيين مدة ولاية الحاكم الجديد .

« فإن ممثلى الدول الموقعين على نظام جبل لبنان الأساسى بتاريخ ٩ يونية ١٨٦١ ، و٦ سبتمبر ١٨٦٤ ، ووزير صاحب الجلالة ملك إيطاليا عقدوا مؤتمرا لدى ناظر الخارجية العثمانية أقروا فيه بالاجماع اتفاقهم بهذا البرتوكول بأن الضرورة قضت فلم يتمكنوا من تبادل الرأى مع الباب العالى قبل انتهاء ولاية داود باشا بثلاثة أشهر . إن الموقعين أدناه هم على اتفاق مع الباب العالى على ملاءمة عدم تحديد مدة ولاية متصرف لبنان ، وأن الباب العالى رغبة منه فى اجتناب التفاسير المخطئة التى قد تنجم عن سكوته ، ودفعا لما ينشأ فى النفوس من تأثير معاكس لمقاصده ، فإن صاحب الدولة فؤاد باشا

---

(١) سبق أن قدم فرنكوا فندى إلى لبنان مرافقا فؤاد باشا عام (١٨٦٠) .

أعلن أن مدة ولاية فرنكو نصرى باشا سوف لا تقل عن عشر سنوات ابتداء من يوم تعيينه ، وأن نص بروتوكول التاسع من يونية سنة ١٨٦١ الذى يتعلق بالعزل يبقى سارى المفعول سواء قبل نهاية هذه المدة أو بعدها وإشعارا بذلك فان ممثلى الدول قد وقعوا هذا البروتوكول (١) .

وجدير بالذكر أن نتائج تجربة داود باشا وماتلا من فترة حكمه الثانية قد برهنت على ان النظامات تتجاوب مع حاجات سكان الجبل ،ولذا حرص السفراء فى الآستانة ألا يحيدوا عنها فى شيء ، عندما وضعوا (البروتوكول) اللازم للمصادقة على تعيين فرنكو باشا (٢) .

استقبل الموارنة عموما فى كسروان والشمال نبأ تعيين فرنكو بالابتهاج والترحيب ، وقدم فرنكو باشا ، فهل ستكون مهمته ميسورة سهلة بعد مظاهر الرضى التى صادفها إعلان ولايته فى الجبل ، والتأثير الحسن الذى أوجده لدى موارنة الشمال الذين تسببوا جزئيا فى سقوط سلفه ؟ لا شك أنه يبدو للوهلة الأولى أن القلق والاستياء اللذين كانا يسيطران على الجماهير سرا على الأقل سيخلفها الهدوء والثقة والصراحة . وأن الأحوال ستتحسن تدريجيا بعد توترها . وأن ما يعطى هذا الرأى وزنه هو أن المعارضة الفعلية المتأصلة التى كان يصادفها داود باشا وبخاصة فى أيامه الأخيرة ، كانت موجهة ضد شخصه بالذات على ماذكرنا وليس ضد إدارته وضد مبدأ السلطة التى كان يمثلها ، فبما أن المانع الأساسى لتقارب الأهالى من السلطة قد أبعد ، فأصبح من المأمول ألا يتأخر الاتفاق على تفاصيل الخلاف . وأن هذا الاتفاق كانت بشائره تبدو مسبقا بحصول فرنكو على

(١) Young (George) «Corps de droit Ottoman», Vol. 1, pp. 149—50.

(٢) Beyrouth, T. 18, Instructions No. 2 dn 21 Juillet 1868, F. 314.

عطف وتأييد الاكليروس المارونى (١) ، وهو عنصر نفوذ هام افتقر إليه سلفه دوما وبصورة مؤسفة . ومن الظروف المواتية للمتصرف الجديد أيضا هو أنه يخلف حاكما لم يستأثر بمحبة عموم البلاد التى غادرها ، وقدم يسبقه صيت نزاهة وكفاءة واستقامة ولطف خلق . وأخيرا فهو بالنسبة لأهالى البلاد الرجل المجهول ، وهذا وحده يكفى ليعطى فى هذه البلاد بعض ضمانات الهدوء .

وفى نظرى كان لفرنكو باشا وهو من اللاتين الكاثوليك مزيتان على سلفه : الأولى هى أنه لا يصل إلى الحكم مثله غداة اليوم الذى رأى الجبليون فيه أنفسهم مضطرين بحكم نظامات ١٨٦١ للعدول عن حلمهم الذهبى بحاكم وطنى، وهذه الخيبة أثرت كثيرا فى جماهير الموارنة خاصة ، وربما كانت السبب الأصلى الذى مالبث أن تلته المعارضة والمقاومة لسلطة داود باشا . فقد انقضت سبع سنوات منذ ذلك الوقت ، والقضية وإن كانت لا تزال فى وجدان الموارنة بيد أنها فقدت صبغتها الحادة . والثانية هى أن الحزب الذى حشده يوسف كرم ، خسر بفعل تغيير الحاكم كثيرا من أسباب وجوده فى نظر العقلاء ، نظرا لأن هذا الحزب (وهذا على الأقل برنامج رئيسه المعلن) ما كان ليؤلف إلا لمحاربة إدارة داود باشا الشخصية . فبما أن المبرر الأساسى لهذه المعارضة لم يعد موجودا ، فإن أهميته يجب بالضرورة أن تضعف كل يوم ، وقواه أن تضمحل تدريجيا . ولكن الحقيقة أن وراء العلم الذى كان يرفعه الحزب الكرمى يتوارى طمع رئيسه غير المحدود الذى يتوق إلى الحكم الوطنى ، وقبل كل شيء إلى أن يحكم الجبل بنفسه ، دون أن يقف طويلا عند معارضة مناوئيه الكثيرين حتى من بين الموارنة أنفسهم كما نعلم ، ومن هنا نتبين أن المعارضة الكرمية لداود سوف تستمر فى عهد من يأتى بعده حتى يشعر كرم بأن أحلامه

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 10,du 31 Mai 1868 F. 288.

غدت بعيدة التحقيق فى عهد رستم باشا ثالث المتصرفين . أما فى المناطق المختلطة والجنوب فلم يكن لنبأ تعيين المتصرف الجديد صدى يذكر ، فالمسيحيون استقبلوه بعدم اكتراث ، والدروز بهدوء وتحفظ .

ومهما يكن الأمر فإن مهمة فرنكو باشا برغم هذه الظروف المواتية كلها لا يمكن أن تكون سهلة ، فالمزالق أمامه كثيرة ، وبوادر السخط والاستياء ترقب الوضع لترفع رأسها بالسرعة نفسها التى تستشيط فيها النفوس غضبا لدى أول مساس بها .

وقد وصف القنصل الفرنسى روسو . . Rousseau هذه الصعوبات التى يصادفها أى حاكم يأتى للجبل بقول ينطوى على كثير من عناصر الصدق وإن لم يخل من مبالغة : « بلاد مثل لبنان بعناصرها المختلفة ومصالحها المتباينة ، وجلها جاهل وسهل الانقياد ، يصعب تلبية رغباتها كاملة ، حتى قيل عنها أن الله نفسه لو أتى ليحكمها لما أرضاها جزئيا . فى بلاد حيث النزعة الاستقلالية ترافقها روح الثورة عادة ، لم ترض قط بمبدأ السلطة الواحدة ، وحيث القضاء على الاقطاعية أفسح المجال لأمان شعبية يصعب ترويضها . فى بلاد كهذه يجب أن نرتقب بالضرورة أن تصادف الإدارة العليا أيا كان رئيسها ، الصعوبات من المرؤوسين ، وتصادف أحيانا مقاومة عملها الحر أيضا مهما كان مشروعا وعادلا »[١] .

أهم الأحداث فى عهده

ولنحاول فيما يلى أن نسجل أهم أحداث حكم المتصرف الجديد ، وقد وصل إلى بيروت فى ٢٥ يونية واستقبل بالحفاوة من قبل متصرف بيروت وكبار الموظفين . وفى وسط جماهير غفيرة ، وعلى صوت طلقات المدافع

(١) Beyrouth, T. 17, Rapport No. 12 du 10 Juin 1868, F. 297.

توجه إلى مقر حاكم الولاية راشد باشا الذى حضر من دمشق لاستقباله . وقد وجه فرنكو لقائمى المقام والموظفين الآخرين الذين استقبلوه على المركب خطابا باللغة العربية التى يعرفها قليلا ، وفيه رسم ملامح سياسته المقبلة فى الجبل[١] . قال فرنكو :

«عندما استأذنت جلالة السلطان فى السفر أوصانى كثيرا بمصالح الشعب اللبنانى ، لا سيما بمصالح الطبقات الفقيرة . فواجبى الأول من هذا القبيل أن أنفذ رغبات جلالته العطوفة . وقد سألنى الوزراء عما إذا كنت أصطحب معى شخصا لممارسة وظيفة فى إدارتى الجديدة . فأجبت بالنفى لأن رغبتى هى فى أن أدرب الموظفين الإداريين بانتخابهم من بين اللبنانيين دون غيرهم . أصل مزودا بأحسن المقاصد نحو لبنان ، وبرغبة وتصميم على عمل أكبر خير فيه . وبإدارة ممارسة حكم عادل الميلاد وبعطف أبوى ، ولكن بحزم وعزم أيضا . كل ممثلى الإدارة باقون فى مراكزهم ، أريد أن أراهم فى العمل لأدرس كفاءاتهم وأقدر خدماتهم بنفسى . ليس لدى ضدهم أية فكرة مسبقة ، فعليهم أن يبرروا الرأى الحسن الذى أنا مستعد لتكوينه عنهم ، وأن يبرهنوا بنشاطهم وغيرتهم على المصلحة العامة أنهم جديرون بعطف السلطنة العثمانية فلتتوقف كل الخلافات ، وكل سوء تفاهم ولتخلف الثقة الكاملة كل قلق فى الأفكار ، ولنضع جميعا أملنا فى الله طالبين إليه أن يبارك جهودنا المشتركة لتأمين خير البلاد وتقدمها[٢] » .
أحدثت كلمات فرنكو أثرا طيبا فى الجماهير ، وقد أرسل البطريرك ثلاثة مطارنة لتهنئة المتصرف بسلامة الوصول ، ورد هذا ، بأن أرسل ولديه ليشكرا غبطته واعداً بالذهاب شخصيا إلى بكركى لتقديم واجباته .

ثم اتجه فرنكو باشا إلى مركز المتصرفية فى بيت الدين حيث تلى فرمان

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 13du 30 Juin 1868, F. 301.

(٢) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 13, Ibid, Fos. 301, 302.

تعيينه فى الخامس من يوليه[١] ، وقد سجل مجلس الإدارة الكبير هذا الحدث مبينا انتهاء وكالة المجلس ، وابتداء عهد المتصرف الجديد « سائلا الله تعالى أن يؤيد ويخلد سرير السلطنة السنية مزينا بالشوكة والانتصار والغر والافتخار ما كرّ الجديدان وتعاقب الملوان وأن يحفظ وجود دولة المتصرف ويجعل جميع أعماله ومساعيه مقرونة بالتوفيق والنجاح والنصر والفلاح »[٢] .

والحق أنه لم يغب عن ذهن المتصرف الجديد ما كان يلقاه سلفه داود باشا من مساندة القنصلية الفرنسية العامة فى بيروت بفضل كلمتها المسموعة لدى الموارنة . ولذلك لم يفته أن ينسج على منوال سلفه بأن يطلب نصائح القنصل الفرنسى روسو عند الحاجة ، ويوليها مقامها من الاحترام والتقدير[٣] ، ليؤمن نجاح مهمته الجديدة لاسيما وأنه كان يعلم أن فرنسا تزعمت الدول فى الإصرار على وجوب البقاء ضمن روح البروتوكول الذى ينظم اختيار رئيس لبنان المسيحى ، وذلك عندما عارضت ميل الوزراء العثمانيين إلى عدم تعيين أى فترة زمنية لسلطات المتصرف ، الأمر الذى كان ينطوى على خطر جعل فرنكو باشا على مستوى حكام الولايات قابلى العزل بإرادة الباب العالى فحسب . وبناء على إلحاح فرنسا ، مدت سلطات المتصرف إلى ١٠ سنوات بعد أن كانت محددة بثلاث سنوات ثم بخمس ، ووقع البروتوكول الجديد لهذه الغاية فى ٢٧ يوليه ، ومن هنا كان امتنان فرنكو لموقف فرنسا الذى كان دليلا أوليا على تأييدها الفعلى له فى الجبل ، وقد تلاه وعد بالمساعدة على لسان القنصل روسو نيابة عن وزير الخارجية[٤] .

---

(١) Beyrouth, T. Dépêche No. 15 du 10 Juillet 1868, F. 315.

(٢) أنظر قيود مجلس الإدارة الكبير — الدفتر رقم (٣) .

(٣) Beyrouth, T. 18. Rapport No. 14 du 30 Juin 1868, F. 305.

(٤) Beyrouth, T. 18, Instructions No. 2 du 21 Juillet 1868, Fos. 314, 315.

وقبل أن نعرض للأزمات التى تعرض لها فرنكو فى فترة حكمه التى لم يستكملها ، لابد لنا من إلقاء نظرة عاجلة على ما بذله من جهد لتصريف شؤون الحكم وإدخال الإصلاحات فى شتى مرافق إدارته مستندين فى كل ذلك إلى المادة الثمينة التى تحفظها لنا قيود مجلس الإدارة الكبيرة[١] .

---

(١) احتاطت نظامات ١٨٦١ و ١٨٦٤ من تجاوز المتصرف لسلطاته فوضعت بجانبه المجلس الإدارى الكبير وهو مجلس منتخب مؤلف من اثنى عشر عضوا من مختلف طوائف الجبل له صلاحيات واسعة . وقد جاء فى الفقرة الثانية من النظامات أن المجلس مأمور بتوزيع التكاليف والبحث فى إدارة واردات الجبل ومصاريفه وبيان آرائه بوجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرف من المسائل . فالمتصرف ليس حراً فى تقرير موازنة الجبل وفى الانفاق . وأعضاء المجلس ينتخبون فى مراكز الأقضية من قبل مشايخ القرى ، وهؤلاء ينتخبهم سكان القرية . وهيئة المجلس الإدارى يجددتشكيله كل سنتين ويمكن إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدتهم (أنظر المادة ١٠ من النظامات) صحيح أن التحيز والنزعة الطائفية كانت تبدو فى أعماق هذا المجلس ، ولكن فى الشئون المادية التى ترتبط بها مصالح الأهلين جميعا ، كفرض ضريبة جديدة ، كان الأعضاء يقفون غالبا ضد تجاوز النظامات . وكانت التحزبات اللبنانية المختلفة تتنافس على كراسى المجلس . ذلك أنه بعد ثورة الفلاحين (١٨٥٨) وحوادث الستين ظلت الطبقة الملاكة الارستوقراطية التى فقدت امتيازاتها وسيطرتها « الشرعية » تملك أكبر جزء من الثروة المالية ، وكانت بالتالى تطمح إلى توجيه البلاد وبسط النفوذ عن طريق استلام مراكز الإدارة فى الجبل وعضوية المجلس الإدارى لئلا يتاح لخصومها أن يفرضوا عليها تكاليف مالية باهظة تضرب الملكية الكبيرة . والحق أنه كان لدى المتصرف وسائل متعددة للضغط على أعضاء المجلس بسبب ولاء مشايخ القرى للادارة المركزية ومظاهرتهم لها طوعا أو كرها ، وبسبب « كبت » عضو المجلس « النشيط » بالانتقام عند الحاجة من أقربائه الموظفين فى الحكومة ولذا كان يحدث كثير من الضغط أثناء عمليات الانتخاب لإنجاح مرشحى الحكومة . كأن يتدخل الاكليروس والقناصل والمتنفذون والإدارة المركزية نفسها ، ولكن سنرى فى عهد رستم أن بعض هذه الانتخابات التى تدخل فيها الحاكم لم تفلح رغم الضغط الشديد أن تحمل مرشح الحكومة الذى نجح فعلا إلى المجلس بسبب اعتراض مشايخ الصلح والأهلين ووحدة صفهم .

وفيما يلى من أعمال فرانكو باشا ورستم باشا تفصيل لمهام المجلس الإدارى . وتطالعنا مئات المضابط فى سجلات مجلس الإدارة بصدد مسائل فى غاية الأهمية وهى بخلاف ما يتعلق منها بتلزيم الأملاك الأميرية والإشراف على جميع أعمال الإدارة البلدية فى المدن . . تتلخص فى سهر المجلس على تنفيذ النظامات والمحافظة على حدود جبل لبنان ، ورعايا مصالح الأهلين الخارجين منه إلى البقاع المجاورة الخ . . . واستشارته فى طلب مساعدة السلطات العسكريه فى سورية . . . الخ .

أظهر فرنكو فور وصوله إلى الجبل اهتماماً جدياً بالجندرمة اللبنانية فأوعز إلى مجلس الإدارة بدرس أحوالها واتخاذ المقررات اللازمة لإصلاحها ، ومنع الضبطية من تعاطى الخدمات الخصوصية لدى قائمى المقام والمدرين « كون هذا الخلل مخالف وظيفة الضابطى التى هى مخصوصة بالخدمة العمومية من استحصال الأموال الأميرية والربط (التوقيف) وتحصيل الحقوق العادية . . » وأوعز فرنكو بوجوب تفتيش الضابطية ، وبوضع أسس لهذا التفتيش كى يصبح العمل بموجبها قانونيا [1].

ونهج فرنكو فى حقل الإدارة نفس هذا المنهج . فلم يمض عليه خمسة أيام فى مقر عمله حتى أصدر المجلس قوانين للحيلولة دون تغافل أو تكاسل المأمورين عن « إجراء المعاملات المقتضية لإنفاذ الأحكام والأوامر الرسمية بحقوق العباد (١٠ يولية ١٨٦٨) وكان من أعمال فرنكو الأولى أنه أقال عمون بك عمون من وكالة رئاسة مجلس الإدارة وعين محله عيد حاتم ، لأن الأول اشتهر بتعاونه مع داود باشا ، والباب العالى لم يرض عن سياسة داود لاسيما مايختص منها بتوسيع جبل لبنان . وفى أواخر عام ١٨٦٨ أمر المتصرف بتطبيق نص النظام الأساسى والبدء بانتخابات أعضاء مجلس الإدارة انتخابا ، بعد أن كانوا قد عينوا تعيينا فى عهد سلفه ، ورأى أن يبدأ بقضاء البترون نظرا لما كان وقع فيه من حوادث ثورة كرم ، فجمع قائمقام البترون شيوخ القرى فى أول ديسمبر وأجرى الانتخاب « بكل حرية تطبيقا لأوامر دولته » ، وبمعرفة محكمة القضاء ، ثم أرسل أوراق الانتخاب إلى مجلس الإدارة فى مركز المتصرفية حيث فرزت الأصوات وأقر المجلس قانونية الانتخاب ، وطلب من المتصرف أن يصادق على تعيين الفائز عضوا عن قضاء البترون .

---

(١) صدرت موافقة مجلس الادارة على قواعد ذلك بحسب مارفع إليه من قبل متسلم المالية ، وتمت الموافقة فى ٩ مايو ١٨٦٩ .

وبذلك يكون فرنكو أول من طبق نص القانون الأساسى الذى قضى بانتخاب أعضاء المجلس انتخابا ، فأبدل بأربعة معينين تعيينا ، أربعة منتخبين انتخابا . ومن جهة أخرى ساء المتصرف ألا يكون وجوه البلاد أعضاء مجلسها الإدارى منتظمين فى أعمالهم يحترم بعضهم بعضا ، ويخلصون فى خدمة الصالح العام فوجه إليهم تعليمات يقع مخالفها تحت « طائلة المسؤلية الشديدة » [1] .

وقبل أن يتوجه فرنكو نحو الآستانة (٢٥ أبريل ١٨٧٠ ، كما سنرى) فوض إلى المجلس الإدارى الكبير كامل مهام المتصرفية وأوصى الأعضاء أن يكونوا « يدا واحدة » . وحمل المجلس مسؤولية « أدنى مهاونة » بقوله : « وأول كل شىء ارفعوا التعصب الذى هو أكبر أسباب الخلل ولا تنظروا لأمر الجنسية والشخصية مطلقا بل وجهوا كامل أنظاركم لما هو عايد للحق وراجع لخير الوطن العمومى » [2] .

وهذه لعمرى نصيحة قيمة لمن كان فى مثل ظروف وأحوال أهالى جبل لبنان .

---

(١) أولا الصياح والزعيق الخارج عن حدود الآداب والوشوشة من الأمور الممنوعة فى المجلس .

ثانيا تحرير المكاتيب الخصوصية من الأعضاء أولهم ممنوع داخل المجلس .

ثالثا لا يقتضى خروج أحد من المجلس لأشغال خصوصية . سوى بالساعة السادسة وبإذن وكيل الرياسة . رابعا لا يجوز لأحد الأعضاء أن يقطع حديث الآخر قبل تمام خطابه .

خامسا يجب قطع النظر عن كل ميل وغرض وتعصب بما يكون واقعا تحت المذاكرة .

سادساً يقتضى تعيين التكلم بالترتيب والهدوء حينما يطلب وكيل الرياسة أخذ الأفكار .

سابعا أى من وقع منه مخالفة لما ذكر يكون قابلا للجزاء الذى يستحقه ويكون أوقع نفسه تحت طايلة المسؤولية الشديدة .

(مضبطة نمرة ١٦٨ بالدفتر رقم (٦) ص ٤٠) .

(٢) مضبطة نمرة ١٢٨ ، الدفتر رقم (٥) ، ص ٣١ ، صورة الأمر الصادر إلى وكيل يارسة المجلس رفعتلو الشيخ عيد حاتم عند سفره بالتوثيق للآستانة .

وقد روى لنا شاكر الخورى عن والده عضو الإدارة انذاك « أن فرنقو باشا حضر إلى لبنان بعد اضطرابه من حوادث داود باشا وكرم وانقسام أهليه وسخط أكليرسه على داود باشا ، فمهد بحكمته كل شىء فسكنت الخواطر ، وعندما عرفت الأهالى نياته الصالحة وحلمه ومحبته للفقراء وعدم تكبره ورفقه بالأهالى أطاعته بكل إرادة ، فصار مهما يفعل ينسبون فعله لقصد صالح بدون تعرض ، وقد جمع بين الأحزاب ووظف من الحزبين وأسكت الجميع بعدله وحسن نواياه »[1] .

ومما يسجل لفرنكو باشا من أعماله العمرانية اهتمامه بالتحريج ، فقد هاله إقدام الأهالى على قطع أشجار الأحراج دون تروٍ ولا تبصر ، وأشار إلى فائدتها لمراعى الحيوانات أو للتحطيب ووجوب عناية الحكومة بصونها . وحض على « زرع الأراضى البيضاء المعطلة التى لا تصلح لزراعة الحبوب » وعلى تشجير جميع الأراضى المهملة فى السهول والسواحل فضلا عن أعالى التلال والجبال ، وجعل هذا العمل الخيرى إجباريا وعلى نفقة أصحاب تلك الأراضى من جزين إلى حدود البترون[2] .

وفى أوائل عام ١٨٧٠ تواردت الأجوبة من المناطق عن سير أعمال التحريج ، وتضمنت معاريض تشكر للمتصرف حسن أعماله وأفكاره وسهره الدائم « على مابه راحة أهالى الجبل وأماتهم واسترحامهم عما مضى إن كان من حسن إدارة الحكومة المأخوذة من عدلكم بكل شفقة وحنو أبوى لنحو الفقراء والضعفاء أم من وجود الهدوء والسكينة الكائنتين بالحاضر »[3] .

---

(١) مجمع المسرات ، ص ٣٠٩ .

(٢) مضابط رقم (٧٨٧ ، ٩١٠ ، ٩٤٠ ، ٩٥٨) ، دفتر رقم (٤) ، صفحات رقم (٢٨٩ و ٢٩٦ و ٣٠٤) .

(٣) معروض رقم ١٠٤٢ ، ص ٣٢٦ من الدفتر رقم (٤) .

وأبقى فرنكو على سياسة سلفه فى تعيين قائمى المقام فجعلهم جميعا من طبقة الأمراء ، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا فى قائمقاميتى زحلة والكورة وذلك لعدم توفرهم بين أفراد الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس . وكان داود باشا قد اشترى لحكومة الجبل سراى الأمير بشير الشهابى الثانى فى بيت الدين ، وقام فرنكو باصلاح ماتهدم منها ، ولمس بعد المركز عن بعض الأقضية وصعوبة الوصول إليه شتاء ، فرأى أن يجعل لحكومة الجبل مركزين أحدهما للصيف والآخر للشتاء ، فاستأجر سراى الأمير ملحم الشهابى فى بعبدا وفى أكتوبر ١٨٦٨ التأمت حكومته فيها لأول مرة ، وما انفكت تلتئم فى بعبدا شتاء ، وفى بيت الدين صيفاً حتى آخر عهد المتصرفية . وكذلك وجه المتصرف اهتماما خاصا إلى بناء الجسور على مختلف أنهار الأقضية ، وشق طرق العربات فى شتى الأنحاء ، وعنى بالقنوات المائية وفتح المدارس والمكاتب الرشدية على غرار مدارس السلطنة[1] .

وشجع المتصرف الصناعة المحلية ، فأنشأ « معملا فى بندر دير القمر لتكثير الصنائع وازديادها » ، وبدأ بصناعة السجاد ، وألزم أرباب الصناعة أن يعلموا المبتدئين أصولها ليأخذوها عنهم ، وأمر بإعطائهم المعونات والقروض اللازمة[2] .

وهكذا لم يهمل فرنكو باشا شأنا من شؤون المنفعة العامة إلا وعالجه ، ولم يمض شهران على توليه الحكم حتى كتب القنصل الفرنسى إلى وزيره يمتدح النشاط الذى يبديه الحاكم فى تصريف أمور الحكم ، ويشيد بالاصلاحات الموفقة التى أدخلها على مختلف الدوائر ، والعناية التى

---

(١) أنظر مضبطة — عمومى رقم (٧٩٢) فى بيان الاصلاحات والتعميرات التى صار إنشاؤها فى المتصرفية بمدة دولتلو المتصرف الحالى (فرانكو) من بداية عام ١٢٨٥ — إلى أواخر عام ١٢٨٨ فى دفتر رقم (٦) ص (٢١٦ — ٢١٩) .

(٢) أنظر مضبطة ـ كسروان رقم ١٦٩ دفتر رقم (٦) ص ٣٩ ـ ٤٠ .

يبذلها فى توزيع الوظائف بالعدل بين الطوائف المختلفة ؟ والمناطق المختلفة .

« وقد تأكدت خاصة من استعداداته الممتازة لتحسين وضع الجبل وسكانه المادى فهو يهتم بقضايا الطرق والمواصلات والتحريج والزراعة ، وزراعة التوت والزيتون ، والتعليم ، وإقامة العدل ، واحترام الأكليروس دون تمييز . وفرنكو باشا لا يترك فرصة مناسبة إلا ويذكر بالإنصاف خدمات داود باشا للبنان واللبنانيين . »(١) .

وبعد أن طالعتنا هذه النواحى المشرقة عن مستهل عهد فرنكو باشا ، لابد لنا من استعراض أهم المشاكل التى جابهته والسياسة التى انتهجها حاليا . وطبيعى أن تكون أول مشكلة اعترضته هى مسألة عودة يوسف كرم فى الشمال ، والاضطراب الذى نشب فى الجنوب أثناء غياب داود باشا بالآستانة والذى امتد حتى أوائل عهد فرنكو باشا .

على الرغم من الظروف الحسنة التى صادفت فرنكو باشا بالنسبة لظروف سلفه داود باشا ، كما ذكرنا ، فقد بدأ المتصرف الثانى عمله فى أحوال صعبة نسبيا خلفتها له الأيام الأخيرة للمتصرف السابق فى الجبل : فى الجنوب استياء واضطراب يجب معالجته فورا لأن الخطر الداهم قد يأتى من جهة الدروز هذه المرة ، وهم على ما نعلم من النبوغ فى الحرب والثورة. وفى الشمال حزب كرم وحماسه لعودة زعيمه الذى كان يجب أن يوضع موضع الاعتبار .

وفى البداية كان الوضع فى الجنوب أكثر تعقيدا منه فى الشمال ، ذلك أنه منذ عام ١٨٦١ كان يحكم الشوف أى جنوبى الجبل ، الأمير الدرزى

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 19 du 10 Sept 1868, Fos. 321 — 323.

ملحم أرسلان بصفة قائمقام يدير كل البلاد المشتملة على المناطق المختلطة القديمة والممتدة من طريق بيروت دمشق حتى صيدا باستثناء جزين ، وقد حكم الأمير ملحم البلاد طيلة الثمانى سنوات الماضية دون أن ترتطم إدارته بمصاعب جدية . وكانت إدارته مرضية على العموم ، برغم ما كان يؤخذ عليه أحيانا من قيامه بأعمال تستوحيها مصلحته الشخصية أكثر من المصلحة العامة كان شديدا على الدروز ، حارب أهواءهم ضد المسيحيين الذى وجدوا فى شخص ملحم موظفا يحميهم . وقد توصل بهذه الطريقة للمحافظة على التوازن ، بارضائه مصالح طالما ضحى بها المقاطعجية القدامى . وما كان عجبا أن يثير مسلكه هذا امتعاض عدد كبير من مشايخ الدروز وبخاصة أولئك الذين كانوا يعيشون على أكتاف المسيحيين. ولكن داود باشا كان يؤيد الأمير ملحما ، فأسكت المعارضة ضده ، فتخمرت هذه سرا حتى سمح لها تبديل متصرف الجبل بأن تصرح عن نفسها . وعلى رأس هذه المعارضة التى أثبتت نفسها لأول مرة بالأعمال فى حادث الشويفات ، كان يوجد شخصان لهما ارتباط وثيق بحوادث الستين : الأمير محمد أرسلان قائمقام الدروز السابق وابن عم الأمير ملحم والشيخ حسين تلحوق . ومعلوم أن الأمير محمد أرسلان تخلص من العقوبة بأعجوبة وبظروف حسنة جدا ، وعاش فى بيروت حيث لم يتوقف عن الدس والكيد والمعارضة الخفية حينا ، والصريحة حينا آخر ضد إدارة داود باشا(١) .

والأمير محمد الذى يمتلك عقارات واسعة فى قضاء الشوف يبدو أنه لم يفقد الأمل بأن يعود قائمقاما كرة أخرى . ولذا عمل مع أنصاره لقلب الأمير ملحم وإسقاطه من القائمقامية ، وللقائمقامية يومها منزلة لاتدانيها منزلة أخرى بعد المتصرف . أما الشيخ حسين تلحوق فقد كان

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 14 du 30 Juin, 1868 F. 306.

مستخدما فى القنصلية الفرنسية فى بيروت ، ثم اتهم بحوادث الستين وحكم عليه بالنفى المؤبد ، ورجع إلى سورية منذ سنة بعد العفو عنه ، ولكنه عاد لا يملك شروى نقير ، فالتمس وظيفة فى إدارة الجبل دون جدوى لأن داود كان يرفض طلبه بعناد وإصرار . وبعد أن خاب أمل الزعيم الدرزى من المراجعة ، أخذ بوعود الأمير محمد أرسلان الذى تبناه لقلب حكم منافسه ونسيبه الأمير ملحم . ومنذ سفر داود باشا إلى الآستانة لم يخف الأمير والشيخ دسائسهما والهدف الذى يسعيان إليه . ولم يلبث حزبهما القليل الأهمية فى البداية أن نما وأصبح هاما يتزايد أنصاره يوما عن يوم ، ويتألف فقط من الدروز باستثناء بعض المسيحيين الذين مازالو يرتبطون ويتأثرون بمقاطعجيتهم القدامى(١)

إن الانشقاق والتحزب الذى كان يزداد تفاقماً بين دروز الشوف — أنصار ملحم وأنصار محمد أرسلان — والذى هدد هدوء البلاد لم يكن سببه معارضته لسلطة حاكم الجبل مباشرة ، ولكن كان سببه منافسة وطبع شخصى بين متنافسين سرعان ماتعدى النطاق المحلى ليلتقى مع حركة المعارضة المارونية لداود باشا فى الشمال مع أن امتعاض الدروز من داود لايكاد يقاس باستياء الكرميين منه . ولو صدقنا ما جاء فى تقرير القنصل روسو المؤرخ فى ٢٠ سبتمبر ١٨٦٨ إلى وزير خارجيته ، لكان الأمير محمد يدبر القلاقل سرا ليصل إلى أمل يدغدغه منذ زمن بعيد . . فمنذ عام ١٨٦٦(٢) وهو عام الاضطرابات فى شمال الجبل ، يبدو أنه جرى

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 14 du 30 Juin 1868, F. 307.

(٢) فى كتاب البشعلانى نص كتاب وجهه رزق الله خضرا إلى المطران (. . .) فى ٣٠ يولية ١٨٦٦ ، بما يشير إلى هذه العلاقة الواشجة بين كرم والأمير محمد أرسلان ونص الكتاب هو « المعروض . . . بهذا النهار أكبر الصديقين (أسعد ملحمة) قابل الأمير محمد أرسلان الذى توجه البارح عند درويش باشا ، وفهم منه أنه كان صمم النية على تنزيل العساكر من الجبل ، فخضر عنده القطاع (المتصرف) وقبل يده بل رجليه كى يستعجل بذلك ، وأن =

اتفاق سرى تعهد فيه الأمير « بتأثير طمعه غير المحدود وبغضه الشخصى لداود باشا » للبك الثائر بتقديم مساعدة كل حزبه الدرزى حالما يحرز الثائرون فى صراعهم ضد المتصرف نجاحا جديداً . حتى إذا ماتوج الحظ جهودهم المشتركة كان القصد أن يفرضوا على الباب العالى والدول — أمام واقع ثورة الجبل — ضرورة تقسيم حكومته إلى قائمقاميتين كما فى الماضى وتسليم إحداهما المارونية إلى كرم الثانية الدرزية إلى الأمير محمد . ولكن حوادث هذه المرحلة قد أفسدت هذا الترتيب وأجل سفر كرم فى يناير ١٨٦٧ تنفيذ المشروع إلى أجل غير محدد(١) . ولا يستبعد الباحث أن يواصل الأمير ، تجاه احتمالات ممكنة ، صلاته مع كرم ، منذ مغادرة هذا الجبل وبذلك تفسر أيضا الحركات المقلقة التى حدثت فى الجنوب والشمال فى آن واحد على ما ذكرنا آنفا . ومن هنا كان اهتمام فرنكو باشا بهذا الوضع الذى قد يخلق له متاعب كبيرة فى مستهل حكمه ، فسارع لسماع شكاوى كل من الحزبين الدرزيين ، ودرس القضية مع راشد باشا والى سورية ، فاتفق معه على أن يبعد رئيسا الحركه فورا من الجبل ، وأبرق الباشوان إلى الباب العالى يقترحان تعيين الأمير محمد عضوا فى مجلس الشورى الجديد فى الآستانة . وهذا التعيين يتفق مع طموح الأمير ، وفى نفس الوقت يرحب به الدروز لأنهم سيرون أن ملتهم ممثلة فى مجلس

= درويش ملزم أن يجاريه ويمشى بموجب أوامر دولته ، أى أنه يخرب الموارنة على ضهر داود وعلى كيس فرنسة . ويظهر أنه آلة بيد غيره ، ومع ذلك فهو يرغب جداً أن ألاو (البك) يسلم عن يده ، بشرط أن يكتب إليه ، وأن يبقيه فى سوريا خارج لبنان . فبعد مداولات كثيرة مع الأمير محمد بهذا الخصوص ، تم الرأى بينه وبين الملحمة ، أن الأوفق اختفاء البك تحت تاسع أرض ، بحيث لا أحد يدرى به ، ويقدر يختفى شهور كاملة ، وأن الأمير يقدم له بيته فى هذا الظرف ، وهو محل فسيح فيه حريم ، فلا يظن أحد أنه مختفى به . نرجو أن تفيدوا البك ذلك . وأما قيامه فى الجبل تارة ظاهر وتارة مختفى فهو غلط من البك ولاسيما لأن النوايا ردية . . . » .

البشعلانى ، ص ٤٦٩ — أوردنا نص الكتاب كما هو بالحرف .

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 20 du 20 Sept. 1868, Fos 330, 331.

الدولة. وبالنسبة لأنصاره لا يعتبر هذا التدبير إفقاد حظوة الأمير فيندفعون للثورة ، ويصبح الأمير محمد « كرما درزيا » .

أما بخصوص الشيخ حسين تلحوق فقد تم الاتفاق بين الوالى والمتصرف أيضا أن يدعوه الأول إلى الإقامة فى دمشق حيث يدفع له مرتب ١٥٠٠ قرش شهرى يؤمنها له متصرف الجبل ، وحيث يدعى للعيش بهدوء قرب ابنه المقيم فيها[١] .

بالحقيقه فإن قضاء الشوف هدأ تماما بعد إبعاد الأمير محمد أرسلان ، والشيخ تلحوق عنه[٢] .

هذا عن الجنوب ، أما فى الشمال فكان الكرميون يتابعون مناوراتهم أثناء غيـــاب داود ، معلنين عن أمانيهم فى عودة زعيمهم المنفى ، ولا يتورعون عن التعرض بين حين وآخر لأملاك من يعرف بعدائه لكرم ، وعن مصادرة حصاده وغلاته . ولكن على الرغم من كل ذلك فلم يكن ثمة خطر حالى من هذه الناحية ، لأن فرنكو باشا بمساعدة الاكليروس الأدبية ، وبمحبة البطريرك له[٣] ، يستطيع أن يهدىء الاضطراب الذى يقلق هدوء الشمال إما بلغة الإقناع أو بلغة القمع والشدة . ومما كان يساعده فى عمل التهدئة أن كثيرا من الكرميين كانوا يعرفون حتما أنه فى أعماله ميال لرئيسهم الذى تربطه به أواصر معرفة قديمة منذ أيام منفاه الأول إلى الآستانة حيث كان حل فى داره ضيفا . بدليل أن وصول فرنكو باشا ووجوده فى بيروت وضعا حداً لغالبية أعمال التخريب

---

(١) Beyrouth, T. 18. Rapp. No. 20 op. 3 cit, F. 308.

(٢) » » » » » 14 op. 20 cit, F. 332.

(٣) يروى عن المطران يوسف الدبس أن البطريرك بولس مسعد هو الذى سعى يوم زار عاصمة السلطنة بتعيين فرنكو متصرفا بعد أن أخذ منه عهداً بأن يكون لبنانيا مائة بالمائة وكان فرنكو يفخر أمام البطريرك بأنه لبنانى الأصل من عائلة الكوسا المارونية الأهدنية التى نزح بعض أفرادها إلى حلب .

(عن أوراق لبنانية ، المجلد الثالث ، ص ٢٤٧) والباحث لا يستبعد مسعى البطريرك بهذا الصدد .

والشغب التى اقترفتها العصابات فى كسروان أثناء غياب سلفه داود باشا ، بحيث جاء بعض رؤسائها وأعلنوا خضوعهم بين يدى المتصرف الجديد طالبين عفوه ونسيان الماضى[١] .

بيد أن فرنكو باشا لم يقنع بذلك ، لأنه كان يعلم أن الصعوبة الناجمة عن الذكرى التى كان كرم قد خلفها فى أذهان أنصاره لاتزال ماثلة تهدد أمن الجبل . ولذلك فعندما راجعه أصدقاء شيخ إهدن فى موضوع عودة المنفى صرح عن أفكاره بوضوح فى قوله : « لا أخفى شعور المودة الذى أكنه ليوسف كرم ، ولكن إذا لم أنس هذا الشعور فى مركزى الجديد ، فإن هذا المركز يفرض على واجب التذكر أننى قبل كل شىء حاكم الجبل ، وأن على أن أسهر بكل عناية على هدوء البلاد وأمنها . وكل تعكير يحدث سأقمعه بقسوة أيا كان فاعله ، وإنى أستهجن بمرارة أعمال كرم الأخيرة ونكرانه المؤسف لجميل فرنسا . والحق عليه وحده فى هذا الموضع المؤسف الذى هو فيه اليوم . إن عودته للجبل إذا حدثت فستكون إما قانونية وإما غير قانونية . فى الحالة الأولى لا يمكن أن تتم إلا بموافقة الحكومة العثمانية ورضى فرنسا . أنا لن أعترض عليها ، ولكنى لا أستطيع أن أقوم بأى مسعى فى هذا المعنى ، وأريد ان أبقى بعيدا عن المفاوضة بشأنه . وفى الحالة الثانية ، أرغب أن يعرف كرم ، وأن تعرفوا جميعاً أن تصميمى فى هذا الصدد مقرر ، سأحدد له مدة أقصاها ثمانية أيام ليغادر البلاد ، وإذا لم ينفذ إنذارى بعدها سأستخدم بدون تردد القوة العامة لإرغامه على الخروج محملا إياه مسئولية الكوارث الجديدة التى يكون وحده قد جرها على بلده التعيس ، وفى هذه الحالة لن أتراجع أمام أى حل جذرى ، لأن الحاكم لن يذكر الصديق»[٢] .

---

(١) Beyrouth, T 18, Rapp. No 14, op. cit, F. 305.

(٢) » » » » » 20, » » Fos. 333, 334.

وظهر تصميم المتصرف على موقفه هذا فى رده على صديق كرم الحميم ملحمة الصيرفى فى بيروت عندما كلفه كرم بأن يبلغ المتصرف مضمون كتاب كان أرسله إليه فى ١٨ أغسطس ١٨٦٨ ، وفيه يمتدح كرم فرنكو ، ومشاعر صداقته الغالية وإدارته الحسنة التى يرجع إليها الفضل فى طمأنينة لبنان ، ويعبر عن رغبته الكلية فى العودة إلى الجبل ليعيش فيه بأمان طائعاً وخاضعاً لسلطة المتصرف .

فإذا ما ارتأى فرنكو حينئذ ضرورة لمساعدته فسيجده مستعدا لخدمته بنشاط وغيرة ، وأمانة . وإذا لم يكن فى لبنان فهو يتمنى أن ينسحب إلى أية بقعة من سورية الخ . . وقد رد فرنكو كتاب كرم إلى ملحمة ، وقال إن جوابه موجود فى الكلام الذى صدر عنه عند وصوله ، والذى كرره مرارا بعد ذلك . أى طالما أن الحكومتين العثمانية والفرنسية لا توافقان مسبقا وصراحة على عودة كرم ، فلن يمكنه ، وهو حاكم الجبل ، أن يقدم على ذلك ، وإذا برهن البك على جرأته وجنونه بدخوله البلاد ضد القانون ، فسيرى المتصرف نفسه مضطرا على أسف لمعاملته صراحة كعدو[١]

فرنكو — يوسف كرم

وظهرت بوادر الأزمة عندما استلم فرنكو باشا وراشد باشا نبأ من الآستانة عن وصول يوسف كرم من روما إلى أثينا ، وشاع الخبر فى الجبل عن عودة كرم القريبة ، فأسرع المتصرف والوالى باتخاذ التدابير التى تمنع شيخ إهدن من دخول لبنان . وكانت الظواهر تدل على أن الزعيم المارونى الشعبى سيجدد مغامرة ١٨٦٦ — ١٨٦٧ ، ولذا فقد استقر رأى السلطات أن تدخل فى صراع أخير مع « كرم المزعج الذى هو تهديد دائم لحسن سير الإدارة فى البلاد ، والذى فى تغذيته للقلق والمعارضة يشمل

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 20, Ibid, Fos. 335—336.

الجهود المضنية التى تبذلها حكومة الجبل لتأمين الهدوء والنظام »[١] .

وما نبه أنظار السلطات إلى الدسائس التى تحاك ضد الحكم القائم ، هو سفر دومينيك خضرا ، صديق كرم ، من بيروت إلى أثينا فى ٢ أكتوبر بحجة تصفية إرث عمته فيها . ولكن وصول كرم إلى هذه المدينة فسر سبب هذه السفرة العاجلة الباغتة . ولما عاد دومينيك إلى بيروت فى ٢٨ أكتوبر ، سحب قنصل فرنسا جواز سفره الفرنسى الخاص الذى يحمله وذلك على أثر إشعار وزير الخارجية له . ولم تبادر السلطات لتوقيفه دون أدلة كافية تثبت إدانته خشية أن يفسد العلاقات الطيبة التى ربطت بعض أنصار كرم بالمتصرف . فضلا عن أن المنطق كان يقضى باتخاذ نفس هذا التدبير ليس فقط تجاه أخيه رزق الله خضرا وصهره ملحمه وكلاهما صديقان مخلصان لكرم لعبا دورا لا يقل عن دوره فى حوادث ١٨٦٨ ، ولكن أيضا تجاه جميع أهالى كرم فى مقاطعات البترون والزاوية . ولو اتخذ مثل هذا التدبير لاتخذ صفة الاضطهاد والتحدى ، وقد يلجىء أنصار كرم إلى السلاح حالا ويستعجل الحوادث .

وبما أنه لم تبدر أية بادرة عدائية صريحة من جانب الكرميين ، فقد وجد فرنكو أن التهدئة أولى ، وأن الحكمة فى عدم تعكير الوضع باستعمال الشدة فى غير أوانها . فاكتفى بفرض رقابة على دومينيك ومنعه من مغادرة بيروت ، بعد أن نبهه أن أول شكوى تثبت ضده سينيلوها توقيفه الفورى وإرساله إلى الآستانة[٢] .

ماذا كان صدى أخبار عودة كرم إلى الجبل ؟ على الرغم من أن أهالى الجبل كانوا يتوقعون أن يروه عائدا بين ساعة وأخرى ، فالرأى العام عموما لم يهتم كثيرا للأمر ، ولم يحدث ما يعكر الأمن والهدوء . والتقارير

(١) Beyrouth T. 18, Rapp. No. 25 du 1 Oct. 1868, Fos. 347.
(٢) Ibid.

التى كانت تصل من نفس كسروان كانت تثبت أن المهووسين من سكانها يبدون وكأنهم غير مستعدين للانزلاق وراء دعوة جديدة لإحداث القلاقل .

بيد أننا إذا صعدنا شمالا نحو قضاء البترون . نجد أن أفكار الأهالى ومقاصدهم أقل استقرارا . والمنطقة التى هى موضع القلق الجدى والتى يوجد فيها لكرم أنصار مخلصون مستعدون لحمل السلاح فى سبيله حال ظهوره ، هى موطنه الزاوية وجهة بشرى على ضفه قاديشا اليمنى حيث تقع إهدن وزغرتا ، الأولى فى الجبل والثانية فى السهل ، ولذلك أمر فرنكو قائمقام البترون بالانتقال إلى قرية أرجس ليقيم فيها مع إدارته ، إذ يتاح له من هـــذه المنطقة المتوسطة أن يسيطر بسهولة على بنشعى وسبعل وايطو وهى مراكز استراتيجية نسبيا ، لكرم فيها أنصار عديدون بسبب بعض الانتصارات التى كان أحرزها على الجند العثمانى (١٨٦٦)(١).

ومن المؤكد أنه كان لمقاصد الأكليروس وموقفه الودى من فرنكو باشا أثر كبير فى هدوء الجبل فى فترة شائعات عودته القوية ، فالأكليروس الأعلى عموما الذى كان يخشى من سوء نواياه واشتراكه بدسائس هذه الظروف يبدو مقررا هذه المرة مساعدة حكومة الجبل بما له من نفوذ قوى وسلطة معنوية لرد فعال كرم ، وقمعها عند الحاجة(٢) .

فقد صرح البطريرك المارونى بأنه والمطارنة لن يستقبلوا كرما إذا

(١) Beyrouth, T. 18, Ibid, Fos. 353.

(٢) فى رسالة من كرم إلى الخورى يوسف الدبس ما يشير إلى هذا المعنى فيما بعد :
« . . نوهتم لى أبوتكم أن حضورى إلى لبنان بدون إذن الحكومة يجعلنى أن أجد الاكليروس ضدى ... » عن رومية فى ٢٩ أيلول (سبتمبر) .
أنظر نص الرسالة الكامل فى سمعان خازن « يوسف بك كرم فى المنفى » ، ص (١٣٤ — ١٣٥) .

عاد إلى لبنان إذ لا يريدون التضحية بصداقتهم لفرنسا من أجل انحراف شخص واحد ، فهم مستعدون لرده ، ولمساندة الحكومة فى مساعيها لقمع حركاته المقلقة ، التى تسىء إلى أحوال لبنان وهدوئه(١) .

ولكن كل هذا لا يعنى أن كرما إذا تمكن من دخول الجبل لن يجد من يناصره ويحمل السلاح معه ، أولن يجد بعض العون المعنوى من قبل الأكليروس الأدنى على الأقل ، أو بعض الأساقفة فى الأكليروس الأعلى . لا سيما إذا جاء البك الثائر وهو يحمل مالا ينفقه على أشياعه مما قد يحصل عليه مع السلاح من اللجان السرية الثورية فى اليونان(٢)، بدليل أن وصول كرم إلى سيرا ، وانتشار نبأ وصوله إلى الإسكندرية وخروجه منها إلى جزيرة كورفو اليونانية(٣) ، كان له تأثير حماس لدى سكان مناطق الشمال فقط من أعوانه المتعصبين ، ولكن بعد أن علم الناس بأن شيخ إهدن ألزم بمغادرة الاسكندرية بسرعة ، عاد كل شىء إلى حالته الطبيعية . بيد أن الجدير بالملاحظة هو هذا التغير الملحوظ فى حالة الأمور التى كانت لعهد قريب تجعل عمل الإدارة مشوشا وصعبا ، وهو أن المشاعر الشخصية نحو كرم لم تعد سبب شعور بالنفور والاستياء نحو الإدارة المتصرفية القائمة وأنه ربما باستثناء بعض المهيجين للحزب الكرمى ، تتقبل البلاد طوعا حكم فرنكو باشا : فثمة تحسن محسوس ملحوظ فى الأفكار له أهمية عندما يقارن بحالة الأفكار السائدة سابقا ، ففى كسروان البحتة ، وفى قائمقامية زحلة ، والمناطق المختلطة ، والدرزية ، كل شىء هادىء تسير شؤونه سيرا مرضيا لا سيما إذا علمنا أنه من المستحيل أن نحصل على رضى أهالى الجبل بشكل كامل(٤)

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 29 du 30 Nov 1868, F. 367.
(٢) » » » » » 30 Déc. 1868.
(٣) » » » » » 56 du 10 Nov 1869, F. 95.
(٤) » » » » » 59 du 20 Déc 1869, F. 68.

ومهما يكن من شيء فإنه عندما فشلت مساعى كرم لأخذ موافقة فرنكو باشا على الإذن له بالقدوم إلى الجبل ، عرض قضيته على الآستانة بواسطة وسيط ذى نفوذ ، فكتب الصدر الأعظم عالى باشا فى النصف الثانى من سبتمبر ١٨٦٩ إلى فرنكو يعلمه بالأمر ، ويطلب رأيه فى عودة كرم . قال عالى باشا إنه يرى أن أحداث الماضى كانت دروسا كافية لشيخ إهدن ، حتى لا يعود إلى إقلاق الراحة وعرقلة سير النظام الذى استتب منذ ١٨ شهرا .

أما فرنكو فقد اتخذ الحيلة فى جوابه ، قال إنه يرى أن كرما لا ينبغى أن يعود فى جميع الأحوال إلى لبنان إلا إذا حضر بنفسه إلى الآستانة وقدم خضوعه إلى الحكومة العليا ومن ثم إلى إدارة الجبل الحالية .

ونتساءل عن سر إقامة كرم الطويلة فى جزيرة. كورفو !

ربما صمم كرم على الرجوع إلى جبل لبنان ، على رأس حملة عسكرية أجنبية تسانده لطرد المتصرف العثمانى من بلده ، وتحقق حلمه الذى طالما راوده ، وكاد أن يتحقق ثم أفلت منه . ويبدو أن كرما رأى بوادر الحرب العالمية قريبة (حرب السبعين بين ألمانيا وفرنسا فى صيف ٨٧٠) ، فآثر الانتظار ريثما تندلع نارها فتتيح له فرصة غزو الجبل فى ظروف مواتية قد تكون فيها الدولة العثمانية مشغولة فى بعض شأنها عنه . وجاء كرم إلى كورفو حيث فاوض الحكومة اليونانية بشأن حملة يتولى هو قيادتها ، فيدخل لبنان عن طريق مصر أو اللاذقية . واشترط على هذه الحكومة — بحسب ما يرى البشعلانى — أن تقرضه عشرة ملايين من الفرنكات خلا المعدات والذخائر الحربية[1] .

---

(١) ليس بين يدى الباحث من الأوراق الرسمية تفصيلات عن هذه الحملة التى يبدو أنها تستند إلى اليونانيين ، وقد سبق أن نوهنا بما ترامى من أنباء علاقة كرم بثوار كريت ١٨٦٦. =

وكتب إلى صديقه الخورى يوسف الدبس يطلعه على الامر ويطلب منه أن يساعد صديقه واكيم باخوس على إرسال خمسة وعشرين رجلا إلى الاسكندرية ليكونوا مرشدين للحملة ، « فإذا سئلوا فى مرفأ الاسكندرية عن التذاكر (للمرور) يقولوا إننا حضرنا من سورية لنشتغل فى خليج السويس فلا يعترضهم أحد . . »[1] .

ولم يجد الباحث فيما لديه من الوثائق ما يوضح مهمة هؤلاء على الوجه الذى أثبته البشعلانى نقلا عن رسالة كرم إلى الدبس ، ولكن وجدنا فى

= بيد أننا لو أخذنا بما يورده سمعان خازن لألفينا أن ثمة لجنة قد نظمت للنظر فى شؤون الحملة العسكرية ، وأن من أعضائها أميرة باسم لاسكاريس وولدها البرنس لاسكاريس . ويظهر أن الأميرة كانت مدفوعة بدافع الدين ، بدليل ما جاء فى كتابها الصادر عن فلورنسا بتاريخ ٦ يولية ١٨٧٠ إلى يوسف كرم بشأن الحملة :

« . . . أعيد على مسامعكم أيها الأمير (كرم) بأن على رسالة يجب أن أنفذها ، وهذه الرسالة أتتى من الله طالما أنها تتعلق مباشرة بالدين ، وإن المصاعب مهما تعاظمت لن تثنينى عن تنفيذها » (ص ١٠٢ — يوسف بك كرم فى المنفى) .

وفى رسالة بعث بها مجهول إلى الأمير لاسكاريس بشأن الحملة ما يلى من فقرات نوردها دون إثبات عن مصدرها :

« . . . أجهل ما إذا كنتم قد استلمتم الوثائق الصادرة عن اللجنة ، والمرسلة إلى الأمير كرم حتى بعد الاطلاع عليها يرسلها إليكم بدون تأخير . بقطع النظر عن أعضاء اللجنة الحاليين الذين هم من أصحاب النفوذ فى البلاد وكما تعلمون ، فسوف ينضم إليهم الأميرال كناريس حال إبلاله . . . إننى آسف لتأخر الأمير كرم عن الوصول إلى هنا ليطلع على المجهودات التى يبذلها أساقفة ألبانيا للاتفاق معنا ، فأحدهم موجود حاليا هنا بصفة مندوب . فى الاجتماع الذى عقدته اللجنة أول أمس تقرر أن يوعز إلى شركة الملاحة المقيمة فى سيرا لترسل إحدى بواخرها إلى كورفو لتستلم باسمى الأسلحة والذخائر حالما يصلنا نبأ وصولها إلى تلك المدينة . . . وإذا كنا اتفقنا على إرسال هذه الأسلحة والذخائر إلى سيرا أولا ، فلأنه يصبح من السهل إرسالها إلى الأمير ثم إلى طيرانى (تيرانا ؟) ثم إلى مكدونيا ، ومن هناك آسيا الصغرى ، ثم إلى لبنان . . . » (ص ١٠٥ نفس المصدر السابق) .

(١) من رسالة كرم إلى الدبس فى ٢٨ (ديسمبر ١٨٦٩) وفيها أيضا . . . « وإننى أؤكد لكم أن الجميع فى الجهات الشمالية باستعداد تام وانتظار ، بل إن الأكثرين فى الجهات التى حولكم صاروا متحدين على ما يوافق شرف الجنسية والوطنية . وإن شاء الله لا يقدر مسببوا الحرب الأهلية (الأتراك) أن يغروا أحداً كما عرفنا أنهم عازمون الآن ، وأنتم راقدون على بساط الغفلة . . . » (البشعلانى ص ٥١٤) .

رسالة بعث بها القنصل الفرنسى فى بيروت إلى وزيره (٢٢ مارس ١٨٧٠) أنه بناء على دعوة كرم الذى لايزال فى كورفو ، فإن عددا من انصاره المخلصين من قريتى إهدن وبشرى قد غادروا الجبل للانضمام إليه ، وعددهم خمسة عشر رجلا (منهم فرنجية ونونو . . ويوسف الشبلى) ، وقد سافروا سرا إلى طرابلس فى ١١ مارس ١٨٧٠ على مركب (المساجرى امبريال) متجهين إلى رودس فإزمير فسيرا ، وقد أحيطت السلطات فى لبنان وولاية سورية علما بالأمر . ويذكر القنصل أنه إذا كان حقا ما يلوح أن كرما مستعد لخوض مغامرة جديدة ، ومصمم على دخول لبنان فمن الصعب تبين دوافعه التى دفعته لذلك[1] .

ولكن هذه الدوافع قد تتضح إذا تأكدنا من صحة ما جاء فى رسالة كرم للدبس على ما ذكرنا ، وهى الرواية الأكثر شيوعا .

لماذا لم ينجح مشروع حملة كرم على لبنان ؟

ليس لدى الباحث مستند موثوق به فى هذا الصدد ، بيد أننا وجدنا ذكرا لذلك فى رسالة من كرم بالشيفرة إلى صديقه الخورى الدبس ، تثبت ما جاء فيها متصلا بتساؤلنا ، دون أن يكون لدينا وسيلة التوثيق الواجب . قال كرم فى مقدمة رسالته إن أحكام الظروف الحالية جعلته يفضل الإقامة فى الغربة ريثما تظهر الفتنة العمومية التى يخالها قريبة ، واستطرد يقول :

«ويخيل إلى أن تجنب الموارنة سائر الأحزاب فى الوقت الحاضر هو الأسلم عاقبة ، وإنما استعدادهم للمحاماة عن نفوسهم عند الحاجة هو فرض على ذمة كل من يرغب أن يبقى للنصرانية أثر فى الأرض المقدسة . لأنه

---

(١) Beyrouth, T. 19, Rapp. No. 65, du 22 Mars 1870. F. 123.

بدون هذا الاستعداد ، إن كنت بلبنان أو لم أكن ، لا استطاعة لى ولا لغيرى الحصول على فائدة المحاماة . إن أبناء الوطن المسكين يحبون الراحة والخير بشرط أن يعمله الغير لهم ، وأن تمنحهم إحدى الحكومات الأموال وتحامى عنهم لا كتمال رفاههم وهذا محال . على أن إحدى الدول إذا فعلت ذلك فما هو إلا لكى تضع على أعناقهم نيرا فوق نير .

« إن المسئلة التى كنت قد ابتدأت بها حينما طلبت بعض الرجال للانتظار حيث تعلمون[1] . كانت مستندة إلى عشرة ملايين فرنك ما عدا اللوازم والمعدات الكافية . على أنه عند الابتداء بالعمل قد تغير القرار المتفق على الراحة العامة المقصودة ، وهكذا فقد وجدت سبيلا آخر ورفضت ذلك وغيره من المنافع الخصوصية ، كيلا أكون سببا لسقوط الوطن تحت سلطة مطلقة وعبودية كاملة . وهذا يدلكم على أننى ، إن رضيتم أو لم ترضوا عن تصلب أفكارى ، بعيد عن خدمة بيرق فرنسا « العالية » ، ولا اعلق أقل اعتبار على إحدى الدول إلا على قدر ما تحترم حق الله وحق العباد .

ومع هذا فإننى أطمئن سيادتكم بأنه قد جرى لى مخابرات مع الحزب

---

(١) يذكر سمعان خازن أن المطران الدبس والشيخ واكيم باخوس جمعا ٢٥ نفراً من رجال كرم وأرسلاهم إلى الاسكندرية حيث أقاموا شهرين بانتظار مجىء الحملة العسكرية ، وفى أوائل حزيران (يونية) ١٨٧٠ حضر إلى الاسكندرية من لبنان الخورى ميخائيل رحمة من بشرى وما إن علم بوجود هؤلاء الرجال فى ضواحى الاسكندرية حتى ذهب إليهم وأخذ يقنعهم بالاقلاع عن مهمتهم والعودة إلى لبنان . وأنذرهم بأنهم إذا لم يغادروا مصر فوراً فسوف يشى بهم إلى الحكومة المصرية أو التركية التى أمرت بقطع أعناقهم ، فاضطروا للعودة . وحينما وصلوا إلى بيروت دفع الخواجا ابراهيم ملحمة لكل منهم مبلغ ٥٢٠٠ قرشا تركيا قبل أن يذهب إلى بيته . وجاء فى رسالة لبنانى من الاسكندرية (١٨ يونية ١٨٧٠) أن الخورى رحمة ظهرت منه أعمال شتى ضـد الجبهة الوطنية والجنسية أيضا ، لأنه كان غالبا يهدد الرجال المذكورين ويخوفهم من اقتدار وعظمة الحكومة المصرية وما هى مزمعة أن تعاملهم متى عرفت بأنهم من أتباع ومخصوصى سعادتكم . . . » ص ١٠١ « كرم فى المنفى » .

الملكى الأفرنسى وحضر عندى معتمد من قبل «غمبتا» الذى يرغب تهييجنا فأوضحت له أسفى للموقف الذى وضعت فرنسا به الموارنة ، وقد وعدته بأنه إذا أرادت حكومة فرنسا التى تقوم جديدا أن تعرف حقوق الموارنة ، سأعمل جهدى لخدمة نفوذها وسطوتها فسُرَّ المعتمد من ذلك جدا ، وكتب إلى فرنسة وبقى ينتظر فى رومية . ولم أخف عيه أن الباب العالى أظهر لى من جديد حسن ملتقى ، وأن دعواى ربما تهيج قريبا فسألنى أن أطاول المسألة مدة شهرين ، فأرجو إبقاء ذلك بخزانة سركم الأمين » ا ، ه .

وأيا كان الأمر فهذه الحملة العسكرية التى شغلت كرما مدة سنتين تقريبا، والتى بذل فى سبيلها جهودا جبارة قد منيت بالفشل[1] .

وعلم القنصل الفرنسى من مصدر موثوق به أن أحد المطارنة الموارنة الذين دعوا إلى المجمع المسكونى (العالمى) وهو بطرس البستانى ، لايزال يلح على كرم أن يتجنب العودة إلى لبنان تمشيا مع الحكمة فى الظروف الحاضرة . ويطلب منه أن يتبعه إلى روما حيث هو مستعد مع بعض المطارنة الموارنة لبذل كل مسعى من أجله لإعادة حظوته لدى حكومة فرنسا ، لأنهم مقتنعون أنه طالما أن حكومة الامبراطور غير راضية عنه ،

---

(١) يرى الخازن أن لذلك أسبابا منها :

١ — أن أعضاء اللجنة لم يجدوا المال اللازم لسد نفقات الجيش ، ولم يجدوا عدداً كافيا من المتطوعين الأجانب لرفضهم القتال فى بلاد بعيدة .

٢ — أن الانكسار القطيع الذى منيت به فرنسا فى حرب السبعين جعل كرما يهمل مدة قضية الحملة لأن الفرصة لم تكن آنئذ سانحة (؟ !) وقد شق على كرم أن يقوم بانفاذ هذا العمل الخطير بوقت كانت فيه فرنسا مضعضعة ومنهوكة القوى ، وبغنى عن المشاكل فى الشرق . وعمل كالذى أراده كرم أن يجرى فى لبنان كان من شأنه إما أن يجر فرنسا إلى التدخل فى شؤون الشرق وهى منهمكة وقتئذ بلم شعث جيوشها وتقوية معنوياتها ، وإما أن تتخلى عن القضية الشرقية فتفقد نفوذها فى الشرق .

٣ — أن الدولة العثمانية علمت أخيراً بأمر هذه الحملة فبثت العيون والأرصاد براً وبحراً وأصدرت الأوامر بمراقبة الشواطىء . ص ٩١ — ٩٢ من المصدر السابق .

وطالما لا توافق مسبقا على عودته ، فكل مسعى لعودة كرم لن يؤدى إلا إلى مغامرة مؤسفة يجدر تجنبها تماما حرصا على راحة الجبل[1] .

ومعلوم أن الحرب التى شبت بين فرنسا وألمانيا فى صيف عام ١٨٧٠ أسقطت الامبراطورية الفرنسية الثانية فى ٤ سبتمبر ، وأوجدت الجمهورية الثالثة ، ولذا عاد كرم من كورفو إلى روما مضطربا مخذولا وانصرف للاهتمام بشؤونه الخاصة بانتظار سنوح فرصة أخرى .

كانت مشكلة يوسف كرم إذن أولى المشاكل التى برزت فى وجه فرنكو باشا . ولكنها لم تكن وحدها ، فقد جابهت المتصرف معضلات أخرى ملأت نفسه حسرة ومرارة وجعلت قلبه يطفح بخيبة أمل كان لها — غالبا — أثر فى وفاته قبل استيفائه مدة حكمه (بـ : ٦ سنوات) وكادت أن تؤدى إلى عزله من المتصرفية واستدعائه إلى الآستانة .

وقبل أن نلج فى هذه المعضلات نسجل تنازل فرنكو باشا عن قائمقامية غربى البقاع فى نهاية فبراير ١٨٧٠ الذى تبعه مطالبة أعيان الدروز باستعادة قرى البقاع التى كانوا أخرجوا منها بعد حوادث ١٨٦٠ .

معضلات أخرى أمام إدارة فرنكو — البقاع

إن إدارة غربى البقاع كانت تؤلف جزءاً من سهل البقاع الخصيب وتتاخم سلسلة جبل لبنان الغربية . وهذه الأراضى التى يحدها شرقا مجرى نهر الليطانى وغربا جبل لبنان نفسه . تبدأ شمالا من قرية المعلقة قرب زحلة ، وتنتهى جنوبا فيما وراء قرى مشغرة وعين التينة ، ممتدة هكذا على طول ٧٠ كم تقريبا ، بعرض يتراوح بين ٨ — ١٠ كم . وتشتمل

---

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No. 79 du 10 Juillet 1870, Fos. 172 — 3.

على نحو ٥٠ قرية منها ٧ أو ٨ قرى شمسية (أى بعيدة عن القرى المأهولة وتستثمر عن طريق الالتزام) تعود ملكيتها للدولة ، وتلزمها حكومة دمشق فى كل سنة بأسعار مختلفة حسب المواسم . وباقى القرى يملكها (المرابعون) الذين كانوا شركاء فيها والذين يدفعون ضرائب معينة إلى الخزانة . إن مجموع سكان هذه القرى يقدر بـ ١٨ إلى ٢٠ ألف نسمة كثرتهم من الروم الكاثوليك وسدسهم من المسلمين[١] .

ومعلوم أن داود باشا عند انتهاء فترة تجربة حكومته الأولى فى أواخر عام ١٨٦٤ ، كان قد حصل بخلاف تجديد ولايته خمس سنوات على أن يوضع غربى البقاع ضمن بعض الشروط تحت إدارته . وهذا التنازل — كما ذكرنا — قد تم لداود باشا شخصيا ، وليس لحاكم الجبل مطلقا ، وبموجبه كان داود يعين قائمقام المنطقة بالاتفاق مع والى سورية ، أما شؤون الإدارة المالية فى هذه القائمقامية ، فكانت تتعلق بدمشق مباشرة ، فى حين أن الشؤون القضائية كانت تصرف فيها كبقية مناطق الجبل ولم يختص غربى البقاع بأى امتياز من امتيازات الجبل ، ولكن المتصرفية كانت تشرف على شؤون الأمن والإدارة فيه فقط . وقد استهدف داود باشا من ذلك حينذاك أمورا أولها أن يسهل له الدفاع عن سكان الجبل المسيحيين والدروز فى البقاع حيث يكثر عددهم ، ثانيها أن يحمى مصالح السكان الذين يتعاطون زراعة الأرض البور فى القرى الشمسية التى تملكها الدولة وذلك بأن يعتمد بصورة مؤكدة ومنتظمة على جباية الاعشار وضرائب المنطقة ضمن حدود ٥٠٠٠ كيس سنويا لتكملة موازنة الجبل إذ كان على ولاية سورية أن تدفع هذه الإعانة إلى لبنان[٢] .

---

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No. 68 du 1er Avril 1870, F. 138.

(٢) Ibid, F. 139. ...

وعلى أية حال فالهدف الخفى الذى كان يرغب داود باشا فى بلوغه وتحضيره منذ ذلك التاريخ ، هو فيما كان يقال تكبير حقيقى ومادى للحكومة التى تولى أمورها ، وتوسيع حدود الأرض أولا بحيث يؤدى فيما بعد إلى توسيع السلطات والاستقلال . وسواء كان الدافع لضم غربى البقاع أن يكون مقدمة لأعمال ضم أخرى متعاقبة كضم شرقى البقاع اعتباراً من بعلبك حتى راشيا وحاصبيا ، يكمل بضم صيدا وبيروت وطرابلس أم لا ، فان ظروف التنازل قد جرت باسم داود شخصيا ، ولهذا بقى ممثلو الدول المشتركة فى وضع النظامات بعيدين عن التدخل فى هذا الترتيب . ولو كان الموضوع فعلا هو تكبير أو توسيع حدود لبنان لاستوجب تدخلهم حتما . ولا ريب أن الباب العالى تحقق من مساوىء ضم غربى البقاع إلى الجبل ، ولذلك لم يفته عند تعيين فرنكو باشا أن يوصيه باتخاذ ما من شأنه وضع حد لهذه الحالة غير الطبيعية . ولم يتردد فرنكو المسالم الطيب بعد أن اطلع على شؤون إدارته الجديدة بأن يعترف هو نفسه بمساوىء مثل هذا الوضع الذى لا يضيف شيئا ذا قيمة إلى أهمية حكومته ، بل يضعه فى وضع من التبعية حيال والى سورية .

وبعد أن فكر مليا فى القضية قرر أن يقترح إعادة الأمور إلى حالتها قبل أن يجرى هذا التنازل الشخصى إلى سلفه . وقد وضع هذا الاقتراح بالاتفاق مع راشد باشا إلى الباب العالى للتصديق عليه وتم ذلك بسرعة . وأصبحت قائمقامية غربى البقاع منذ مارس ١٨٧٠ تقريبا تتبع سلطة والى سورية رسمياً دون منازع ، ولم يعد لحكومة الجبل أن تتدخل فى شؤونها وطبيعى أن ينظر بعض الجبليين من المسيحيين والدروز الذين كانت لهم مصالح فى البقاع بأسف إلى انقطاع نفوذ حكومتهم المباشر فى المنطقة ، خشية أن يتعرضوا فى المستقبل للظلامات التى كانوا موضوعها فى الماضى[١] ومن هنا

---

(١) Beyrouth, T. 19, Rapp. No 68, Ibid Fos. 140—141.

كانت مطالبة الارستوقراطية الدرزية فى الشوف لراشد باشا والى سورية بعدد كبير من القرى والأرضين التى تقع فى البقاع بحجة أنها كانت من أملاكهم فى الماضى ، وأن الدولة العثمانية قد باعتها جزئيا بالمزاد العلنى ، أو نقلت ملكيتها وفقا لقانون (الطابو) إلى أفراد أو فى أكثر الأحيان إلى المزارعين القدامى أو واضعى اليد عليها (Tenaciers) . ولعل إلحاح أعيان الدروز فى ملاحقة هذه المطالب بعناد لا يفسره إلا العون الذى وجدوه لدى القنصلية الانكليزية فى بيروت[1] . ومهما يكن فقد وجد راشد باشا أخيراً فى محفوظات الولاية قراراً اتخذه مجلس الوزراء العثمانى قبل ٢٣ سنة (١٨٤٧) وبت فى القضية فى معنى مخالف لدعوى الدروز ، ولعل عالى باشا خفى عليه هذا القرار حين دعا الوالى بناء على طلب السفارة الانكليزية لمباشرة درس طلب الدروز فى سهام البقاع . والزعماء الدروز الذين علموا بوجود هذه الوثيقة تضاءل حرصهم على ملاحقة القضية . وانتهت القضية بعد أن شغلت المتصرفية والولاية مدة من الزمن .

مشكلة المعيصرة :

ولكن فرنكو سرعان ما اصطدم بولاية سورية فى مسألة الحدود المستعصية ، وهذه المرة كان موضوع الخلاف أراض تقع بين متصرفية طرابلس الشام ، ومتصرفية الجبل ، وأعقد مشاكل الحدود التى نشبت بين الولاية والمتصرفية كانت تدور حول أراضى المعيصرة ، وأدت إلى خلاف أساسى بين فرنكو باشا وراشد باشا لأول مرة .

قال الوالى إن مسلمى طرابلس يملكون أراض تحتوى على ٥٠ — ٦٠ ألف شجرة زيتون فى منطقة المعيصرة الواقعة فى قضاء الكورة السفلى التابع لحكومة لبنان . وبما أن هذه الأراضى تقع عند أبواب مدينة طرابلس

(١) Beyrouth, T. 19, Rapp. No. 69 du 31 Mars 1870, Fos. 133—134.

نفسها ، فقد طلب مسلمو هذه المدينة دوما أن توضع تحت إدارة متصرف طرابلس ، على الأقل فيما يتعلق بجباية الضرائب ، ويبررون طلبهم ببعدهم عن مركز حكومة الجبل ، والصعوبات التى تصادفهم فى نقل قضايا هذه الأرضين إلى بيت الدين . وبإزاء رفض المسلمين الدائم دفع الضريبة لخزينة الجبل ، وضع فرنكو الحجز على مجموع محصول المعيصرة مما سبب للملاك أضراراً جسيمة . ولكن عقب اتفاق تم مع متصرف طرابلس ، رفع الحجز شريطة أن يقدم المدينون وعداً بالدفع خلال ثلاثة شهور بكامل المبلغ المستحق عليهم . والحق أن راشد باشا كان يجد مسوغا لطلب الطرابلسيين ، فقد رأى مساوىء امتداد أراضى الجبل حتى أسوار طرابلس ، مبتلعة قسما هاما من أراضى هذه المدينة بحيث تضع السكان فى مركز يجعلهم يرجعون إلى حكومتين فى آن واحد ، هذا إلى أن المعيصرة تشمل أيضا تكايا دراويش لا يمكن أن تعود إلى جبل لبنان .

أما فرنكو باشا فيتمسك بالمعيصرة لأنها أدخلت منذ البداية فى إدارة الجبل ، فالنظامات لم تستثن فى الكورة السفلى إلا قرية القلمون المسلمة وينتج عن ذلك ضمنا أن المعيصرة تعود إلى الجبل ، وليس من مبرر لحرمان حكومة فرنكو من مصدر مهم لدخلها[1] . وربما كانت معارضة المسلمين التى يستند إليها الوالى هى أحد الأسباب التى تفسر عناد فرنكو الذى كان يبذل كل جهوده لمحو التمييز بين الطوائف المختلفة ، ويعلن دوما مساواتها أمام القانون فى كل مناسبة ، ولكن الكثيرين من أبناء طوائف الروم الأرثوذكس والكاثوليك ما كانوا مقتنعين بذلك لما كانوا يلمسونه من سلطان بعض المطارنة الموارنة عليه من حيث محاباتهم ومراعاة مصالحهم

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No. 7 du 7 Janv 1871, Fos. 243 — 4.

وصنائعهم فى مختلف دوائر الحكومة [١] . وربما وجد أن شكوى مسلمى طرابلس ورفضهم دفع الضريبة الحكومية مما يمس سلطته فى موضوع التبشير بالمساواة بين جميع الطوائف أمام القانون إذ كان يجتهد لجعل المسيحيين فى الجبل يعتبرون أنفسهم رعايا الباب العالى يعاملون على قدم المساواة مع المسلمين فى باقى الممالك العثمانية [٢] . ومهما يكن من الأمر ، فإن فرنكو باشا كان يشعر بانتقاص كرامته فى هذه القضية ، حتى أصبح يضيق بكل معارضة فى موضوعها ، وتحدث بسهولة عن تقديم استقالته ويدعى أنه يعرف البلاد بما يجعله يؤمن بأن المصالح المادية تتفوق دوما ، وفى كل مكان ، على المشاعر الدينية . وأن مسلمى طرابلس — مثلا — لن يترددوا فى إسكات هواجسهم أمام إعفاء من الضريبة أو إنقاصها على الأقل .

ان اعتدال حاكمى سورية والجبل ، وعلاقاتهما الطيبة الماضية حالت دون تفاقم هذه الخلافات ودون انتشار نبئها فى البلاد ، فعرضا ، متفقين القضية على الباب العالى موقفين كل تدبير من شأنه أن يعقدها [٣] .

---

(١) كتب القنصل كيز (مبالغا) فى تقريره المؤرخ ٤ يولية ١٨٧٨ أن ضعف فرنكو وعدم كفاءته مما أدخل الفوضى فى كل مكان ، وأن المطرانين يوسف الدبس وبطرس البستانى كانا الحاكمين الحقيقيين فى لبنان . وقد حشدا الإدارة والمحاكم بصنائعهما ، وأن المتصرف لم يكن يقدم على أمر دون مشورتهما وموافقتهما ......

Annevxe au Rapporr. No, 26 du 4 Juillet 1878, F. 303

(٢) Béyrouth, T·19, Rapport No 12 du 3 Avril 1871 Fos.278-9

(٣) Beyrouth, T. 19 Rapp. No 7, op. cit F. 242

جاء فى مضابط مجلس الإدارة الكبير أن اللجنة التى شكلت فى عهد داود باشا مسحت ثلث أراضى الكورة كما مسحت أراضى غيرها وسجلتها باسم مالكيها ، وشرعت الحكومة اللبنانية تجبى رسوم هذه الأراضى . فدفع بعض أصحاب الأراضى المجاورة لطرابلس ، والبعض الآخر « تعلل » ، فوضعت الحكومة اللبنانية محافظين يمنعون هؤلاء من استلام حاصلات أملاكهم حسب الأصول فاحتج الطرابلسيون الذين ادعوا أن هذه الأراضى نفسها تابعة لطرابلس وأنه « يحصل صعوبة لأصحابها الطرابلسيين إن هم راجعوا حكومة الجبل من قبيل الويركو والمرتبات » ولم يرض أعضاء مجلس الإدارة عن هذا الموقف، فأوصوا فرنقو بأن يراجع الباب العالى ويلتمس « صدور إرادة ملوكانية » .
=

ولكن إلى أى حد يحق للباب العالى أن ينفرد بالحكم فى هذه القضية بتحوير نظامات ١٨٦١ التى أدخلت الكورة السفلى فى متصرفية الجبل دون أى تحفظ بشأن المعيصرة ، بينما قد أوجب هذا التحفظ بصدد محلة أخرى هى القلمون ؟ ربما أدى الفصل فى هذه القضية لصالح طرابلس إلى فتح الباب على مصراعيه أمام مطالبات مماثلة فى الكورة بكاملها ، وفى زحلة ومنطقتها ، وفى قسم من المنحدر الغربى من الجبل تجاه صيدا [١] . ومن جهة أخرى فقد لا يفوت الحزب اليونانى الروسى أن يدمغ الدولة العثمانية بالحجة لمخالفتها النظامات ، فقد كتب القنصل الفرنسى أن هذا الحزب ربما لا يكون قريباً من خلاف المعيصرة ، وأن قنصلية روسيا تتابع باهتمام كبير تطور هذا الخلاف لتستنبط منه أدنى مخالفة قد يبت بها الباب العالى لمصلحة المسلمين كى تبرر مطالبتها الملحة لصالح الروم الارثوذكس . ولم تكن قنصليات الدول الأخرى أقل انتباها إلى ما يجرى ، وكل منها تسعى لتنال للطائفة التى تحميها ما تحصل عليه الطائفة الأخرى [٢] . وعلى الرغم من أن قنصل فرنسا كان يمتدح فى تقاريره دوماً مسلك راشد باشا المعتدل المتزن ، ويشيد بخدماته لنفوذ فرنسا حتى أشيع أنه ربما كان هذا هو سبب إقالته [٣] ، ولكن هنالك من الرسميين الفرنسيين من كان يتهم راشد باشا نفسه أنه فى حالة نجاحه بسلخ المعيصرة فسوف يتبع نفس الطريقة لسلخ مقاطعات كاملة عن لبنان إلى حكومته [٤] .

وأن القضية التى تثيرها هذه المزاعم تمس مصالح أكثر خطورة من

= وانظر مضبطة نمرة ١٠٣٧ طرابلس — الدفتر رقم ٥ ص ٢٤٧ بتاريخ ١٥ رجب ١٢٨٧ وانظر مضبطة رقم ١١١٩ — ولاية سورية — جواب لدولة الوالى بخصوص تعليلات شهرلية طرابلس الدفتر رقم ٥ ص ٢٦٨ بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٨٧ .

(١) Beyrouth, T, 19 Rapp No 21 du 3 Avril 187,op. cit, F.278

(٢) « « « No 10 du 17 Fév 1871,F. 267

(٣) « « « No 32 du 6 Oct 1871 F. 392

(٤) « « Note d,Avril 1871, F. 311

مجرد إدارة موظف عثمانى ، فهى تنطوى على هدف سياسى وجهد موجه ضد النفوذ التقليدى الذى تمارسه فرنسا فى جبل لبنان ! ويشيرون إلى المقترح الذى كانت تقدمت به الآستانة فى (١٨٦١) لتقسيم الجبل إلى عدد من المناطق بحسب العنصر والدين وترجع بتبعيتها إلى دمشق ، وذلك لإغراق الجماعات المسيحية التى تعترف بحماية فرنسا الرسمية (الموارنة) وتسهيل بسط السيطرة العثمانية عليهم الخ . . [١] .

وعندما رأت الهيئة القنصلية فى بيروت أن الباب العالى بدا ميالا إلى مراعاة الولاية فى مسألة المعيصرة ، خرجت عن تحفظها الذى التزمته منذ نشأة هذه الأزمة ، واستلم المبادرة بتكوفتش PETCOViTCH قنصل روسيا العام فوجه إلى الدريدج عميد القناصل رسالة يدعوه فيها لعقد اجتماع القناصل الستة ، وقال إنه علم أن الوالى الجديد صبحى باشا جرت بينه وبين فرنكو باشا محادثات حول المعيصرة ، وأن المسألة سويت بينهما بشكل مناقض للنظامات ولمصالح لبنان وبعيداً عن مشاركة ممثلى الدول الكبرى[٢] .

وفى اجتماع الهيئة القنصلية (٢ نوفمبر ١٨٧١) أجمع القناصل على :

١ — أن مزاعم الولاية فى المعيصرة مناقضة لتدابير ومقاصد النظامات الأساسية ، وأن القبول بها قد يؤدى فى النهاية إلى مصاعب خطيرة .

٢ — أنه لا الحكام العامون فى سوريا ولبنان ، ولا الباب العالى أصحاب حق وأهلية فى تعديل الوضع الراهن دون موافقة ممثلى الدول الست فى الآستانة .

(١) Beyrouth, T.19 Note d'Avril 1871 F• 311 Ibid Fos 312-313

(٢) « « Annexe à la dépêche No 36, Byrouth le 8/20 Nov 1871 F, 409.

وقد وجـــه القناصل مذكرة جماعية إلى فرنكو كى يؤكد لهم صحة معلوماتهم عن مسأله المعيصرة من أجل بحثها مجددا . وورد فرنكو فى ٢٥ نوفمبر على المذكرة ، بأن وضع سلطات طرابلس يدها على ضرائب المعيصرة لاينطوى على أى هدف سياسى ، وإنما هو وسيله لتأمين مصالح الخزانة بانتظار حل مسألة تبعية هذه المنطقة . وأنه اتفق مع صبحى باشا على أن تتم جباية الضرائب من قبل سلطات طرابلس وأن تبقى الحالة الراهنة فيما عدا ذلك كما هى عليه حتى تحل المسألة فى الآستانة ، وأن جمع الضرائب فى مثل هذه الظروف لايعتبر إلا كإيداع ، ولا ينطوى إلا على تنازل موقت تتطلبه مصالح الخزانة التى من الأفضل لها أن تجبى ضرائب المعيصرة فى طرابلس لا فى لبنان ، بمعنى أن رقم هذه الضرائب فى طرابلس يكون أعلى منه فى لبنان وليس القصد من هذا التدبير الإخلال بالمادة (٣) من النظامات[١] .

وعلى أثر رد المتصرف هذا ، قرر القناصل فى ١١ ديسمبر أن يرفعوا مسألة المعيصرة لنظر حكوماتهم[٢] . وأخيرا حلت قضية المعيصرة وتركت أراضيها — موقتا — للبنان [٣] على كره من الباب العالى . ولكن هذه القضية ستثار مرارا فيما بعد ، وسيصحبها إيقاف المعونة المالية التى يدفعها الباب العالى لمتصرفية الجبل ، وهذا يقودنا للكلام بإيجاز عن المعضلة الثانية التى أقلقت فرنكو باشا بأكثر من مشكلة المعيصرة .

صدر أمر إلى جمارك بيروت بالتوقف عن دفع مال الإعانة إلى حكومة الجبل ومعلوم أن مقدار الإعانة الكلية آنتذكان ٤٥٠٠ كيس ، يدفع جمرك بيروت منهما ٣٠٠٠ كيسا ، فالغاء هذا المبلغ أو تأجيل دفعه طويلا كان من

(١) Beyrouth, T. 19, ler Annexe à La dépêche No 39 de Beyrouth le 22 Nov. 1871, Beit Eddine le 25 Nov. 1871, Fos. 429—430

(٢) 2 éme Annexe à la dépêche No 39, Ibid, F. 431

(٣) Beyrouth, T.19, Rapport No 40 du 13 Janvier 1872, F.437

شأنه أن يؤدى إلى عواقب مؤسفة فى وقت يتشكى فيه اللبنانيون كثيرا — بحق أو غير حق — من ثقل الضرائب التى بلغت الحد الأقصى المحدد لها وهو ٧٠٠٠ كيس. وكان يرد على المكلفين بأن شكواهم لا مبرر لها طالما تساهم الحكومة من جهتها بمقدار كبير ملحوظ فى نفقات البلاد التى تتطلب ١٢ ألف كيس ولكن تعليق دفع الإعانة من جمرك بيروت كان من شأنه أن يزيد من حرارة هذه الشكاوى. إذا أصر الباب العالى على عدم الدفع فإن هدوء البلاد سوف يتهدد حتما لأن الجندرمة التى مضى عليها شهران لم تتناول فيهما مرتباتها ستصبح عرضة للبلبلة والفوضى.

وأخيرا تابع الباب العالى صرف الإعانة بعد تدخل سفير فرنسا فى الآستانة.

قضية دير بزمار:

إن حل هاتين الصعوبتين — المتصرفية والإعانة المالية — لم يحصل دون أن يسبب مع مشكلة دير بزمار امتعاض الصدر الأعظم الشديد من فرنكو باشا، لأن الصعوبتين الأوليين قد حلتا — موقتاً على الأقل — حسب رغبة فرنكو. ومجمل مشكلة دير بزمار أن الدير كان مقرا لبطريرك كيليكيا الأرمنى حتى سنة ١٨٦٦ تاريخ تعيين البطريرك انطونيوس بطرس حسون، وما انفك هذا المركز منذ بداية عام ١٨٧١ موضوع خلافات كبيرة بين الحزبين اللذين كانا يتجاذبان الأرمن الكاثوليك(١).

(١) حدث انشقاق بين الأرمن الكاثوليك المقيمين فى أراضى السلطنة العثمانية بشأن موقفهم من الكرسى الرسولى الذى أصدر ١٨٦٧ براءة (Buile Revrsurus) بشأن كنائس الأرمن الكاثوليك وأحبارها تضمنت إعطاء سلطات واسعة للكرسى الرسولى فى حالات انتقاء المطارنة وسيامتهم، وتأدية البطريرك حسابات عن إدارة أوقاف كنيسته إلى روما، وضرورة حلف اليمين للبابا ونوال درع التثبيت منه، قبل أن يستطيع البطريرك المنتخب حديثاً ممارسة مهامه الخ . . . وقد انقسم الأرمن الكاثوليك إلى فئتين . فئة تنتمى إلى البطريرك حسون الذى أقسم يمين الولاء والطاعة للبابا، وفئة تنتمى إلى كوباليان الذى =

وكلا الحزبين كان يعلق أهمية كبرى على امتلاك هذا الدير ليس فقط بسبب مكانته كمقر قديم للبطاركة بل أيضاً بسبب الثروات الضخمة التى يضمها بين جدرانه كتبريينات كنسية. وقد بدأت المشكلة يوم نزل المطران غاسباريان خصم البطريرك حسون خلسة إلى البر فى بيروت (أبريل ١٨٧١) وذهب على جناح السرعة إلى بزمار لمباغتة الدير ودخوله. ولكن الرهبان أقفلوا فى وجهه الأبواب فاضطر لأن يأوى إلى بيت مارونى مجاور، ثم أبرز لفرنكو باشا كتاب توصية من عالى باشا وطالب بملكية الدير، فطلب المتصرف منه أن ينتظر حل المسألة الأرمنية التى كان يدور بحثها فى الآستانة. وفى أثناء ذلك تحزب الموارنة رهبان الدير، ورمى مطران المنطقة المارونى الحرم على غاسباريان، فطرده صاحب المنزل الذى لجأ اليه. ولما اطلع عالى باشا على الوضع أمر بالمحافظة على الوضع الراهن، وفى أواخر نوفمبر ١٨٧١ استلم فرنكو أمرا بإدخال غاسباريان إلى دير بزمار، واتجه البطريرك حسون بدوره إلى الصدر الأعظم، وبدا أن حدة المسألة قد هدأت، لولا أن استلم فرنكو بعد بضعة أيام أمرا جديدا رسميا يلقى فيه المسؤولية عليه شخصيا عن كل تأخير فى التنفيذ. فأرسل المتصرف المطران غاسباريان إلى بزمار مع الجنود، فرفض الرهبان دخوله أولا، ولكنهم أمام التصريح المكتوب الذى أبرزه رئيس الجند بتحطيم الأبواب فى حالة الرفض، اضطرهم للإذعان، فدخل غاسباريان الدير وتسلمه، ولكن الرهبان بقوا فيه صابرين(١)، وقدم البطريرك المارونى اعتراضا إلى فرنكو على إدخال مطران

= يتهم حسون بأنه عبث بتقاليد مذهبه وكنيسته وأعلن مع أنصاره عدم اعترافهم بسلطة حسون. ويقال إن الآستانة كانت تحبذ حركة كوباليان وتعضدها لأنها رأت أن أحكام البراءة البابوية تعارض سلطة الحكومة وحقوق رعاياها. فدفعت بأفراد هذه الفئة لمهاجمة الحسونيين، وتمكن الكوباليانيون بمساعدة جنود الحكومة من الاستيلاء على بعض الكنائس والاديرة والمدارس والمستشفيات الأرمنية الكاثوليكية.

Engelhardt. Vol. 2. pp, 60 - 66

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No 37 du 15 Déc. 1871, Fos. 412. 413

محروم هرطيق إلى الجبل ، وقال إن المطران ما كان ليدخل إلى بزمار لو لم يقف الموارنة موقف الاحترام من حكومتهم التى اتخذ القرار بالرغم منها.

إن قضية بزمار سبب الازورار بين فرنكو والباب العالى بالإضافة إلى قضية المعيصرة التى اعترض فيها على الباب العالى بالاتفاق مع القناصل ؛ وقضية مساعدة لبنان المالية . فالباب العالى وجه اللوم للمتصرف على تردده وعدم مسارعته لتنفيذ أوامره بشأن بزمار . والحق أن الأنباء الواردة إلى فرنكو من الآستانة لم تخف عليه منذ بعض الوقت استياء الصدر الأعظم وسرفر باشا وزير الخارجية خصمى البطريرك حسون . وقد وجد المتصرف أن كرامته مجروحة من لهجة التقارير الرسمية الموجهة إليه، ويبدو أن الأزمة بين المتصرف والباب العالى بلغت أوجها حين تسلم فرنكو برقية من الصدر الأعظم تعبر بكلام لطيف عن رغبته فى الاجتماع به ، والتداول معه حول بعض القضايا ، ولكن عوضا عن أن يطلبه الصدر الأعظم إلى الآستانة ؛ حمله على أن يطلب الأذن بالمجىء . فسرع فرنكو وطلب الأجازة للذهاب إلى الآستانة (١) . ماذا كان معنى هذه الدعوة التى تختفى وراء ستار طلب الاجازة وبخاصة وأنها كانت مفاجئة وفى غير موسم الأمطار (فصل الشتاء)؟ كتب السفير الفرنسى فى الآستانة المسيو فوكيه بتاريخ ٣١ يناير ١٨٧٢ أن فرنكو سيدعى للآستانة ، وأن النية متجهة إلى طلب استقالته ، بيد أن المتصرف لم يتلق لا برقيا ولا بالبريد أى جواب على طلب أجازته (٢) . ولكن شائعات استقالة فرنكو واستدعائه إلى الآستانة ، ووضع المتصرف الذى بدا مزعزعا غير ثابت كان من شأنه أن يحدث بعض القلاقل فى الجبل. ففى الشمال من جهات طرابلس سرت أراجيف — كالعادة — عن عودة كرم القريبة بدعوة من أنصاره للوقوف فى وجه مساعى الترك ضد استقلال

(١) Beyrouth, T. 19 Rapport No 41, Du 27 janvier 1872, Fos, 439

(٢) « « « No 24 du 9 Fév. 1872, Fos. 443

الجبل . وفى نفس الوقت ألمح إلى استعداد الدروز للتسلح فى جوار بعقلين ودير القمر ، ثم انتشرت أنباء فتنة زحلة ضد القائمقام الذى أهين وهوجم مسكنه ونهب ما فيه . وفتنة زحلة كان مردها فوضى حدثت بمناسبة عيد كرنفال اتخذ بإزائها القائمقام الذى لا ينظر إليه البعض بارتياح تدابير قسرية غير مناسبة أدت إلى ماذكرنا . ولكن الحالة هدأت فى زحلة فور وصول الدراغون .

هل ثمة علاقة بين هذه الحوادث واستقالة المتصرف ؟

كتب القنصل الفرنسى فى بيروت روستان ruostan لوزير خارجيته أن الباب العالى يرمى من استدعاء فرنكو إلى إدخال حاكم مسلم إلى الجبل ، وأن نوايا الآستانة لم ترسم قط جيدا إلا منذ وفاة عالى باشا والتغييرات التى جرت على أثر ذلك، بيد أن الباب العالى لا يمكنه أن يأمل فى الوصول إلى هدفه فورا . لأن جهوده الأولى ستخفق أمام معارضة الدول . ولكن سيثأر لإخفاقه بزرع الاضطراب فى البلاد ، وسيساعده فى ذلك حليف قوى . فالباب العالى يذكر أنه حين عين فرنكو عام ١٨٦٨ لفت الجنرال ايغناتيف ignatief النظر إلى أن حاكم لبنان العام يجب أن يكون مسيحيا وفق منطوق النظامات ، ولكن ليس ما يوجب كونه كاثوليكيا. ولذلك فيتحدثون منذ اليوم هنا عن سركيس أفندى ، وهذا لا يعنى أن الآستانة تجهل عدم إمكانية إبقاء حاكم أرثوذكسى أو أرمنى فى الجبل، ولكنها تعتمد على تعذر تحقيق هذا بالضبط للتوصل إلى هذه النتيجة، وهى أنه ليس ثمة حاكم مسيحى يمكنه أن ينجح فى لبنان . ويرى القنصل روستان أن استقالة فرنكو ستؤدى فعلا وبصورة حتمية إلى وضع وخيم العواقب على لبنان ، وعلى نفوذ فرنسا فيه ، وأن قضية بزمار ماهى إلا ظرف أوجدته الدولة العثمانية لإدخال تغييرات فى الجبل ، وربما بغية تفكيكه، وأنه لمناهضة هذه الدسائس ينبغى

تأييد فرنكو بكل قوة(١). ونحن نستجير أن يطرأ تبدل على توجيه السياسة العثمانية فى الجبل لا بنتيجة وفاة عالى باشا فحسب بل نتيجة السياسة الجديدة التى بدأت تتخذها دوائر الآستانة بصدد ممالكها شبه المستقلة ، تمشيا مع سياسة تشديد القبضة التى لم يكن عالى باشا نفسه إلا مؤيدا لها ، ولكننا مع ذلك نرى أن خلق الاضطرابات فى الجبل لن يؤدى إلى البرهنة على أن الحاكم المسلم هو الأصلح لإدارة شؤون لبنان ، لأن القلاقل والفوضى لو حدثت فى هذا الظرف الذى توترت فيه علاقات المتصرف مع الباب العالى ، فقد برهن على أنها من تدبيره ، وسنرى أن الفرصة كانت سانحة أمام الباب العالى لدى وفاة فرنكو لتعيين الحاكم المسلم أو حتى الارثوذكسى ولكنه لم يفعل . ومن هنا على الأرجح عدل الصدر الأعظم عن استدعاء فرنكو باشا ، بفضل تدخل السفير الفرنسى لمصلحته(٢) واستتب النظام والأمن فى ربوع الجبل ، بعد أن تصرف فرنكو بحكمة مع المذنبين فى زحله .

ولم يحدث مايستحق الذكر أيضا إلا تبديلات أجراها فرنكو فى أشخاص قائمى المقام فى الجبل . وقد أصيب بحيرة شديدة عندما جابهته مسألة إعادة قائمقام زحلة الذى حدثت القلاقل بسبب سوء إدارته ، وكان قد أبعده مؤقتا عن الحكم إلى بيروت . ذلك أن المتصرف كان مترددا بين مرشحين لهذا المنصب : مرشح البطريرك للروم الكاثوليك غريغوريوس يوسف وهو أمير من أسرة شهاب هجر الطائفة المارونية واعتنق المذهب الملكانى . ولهذا السبب تباعد عنه البطريرك المارونى وعارض فى تعيينه واقترح مرشحا مارونيا . وقد ساعدت طبيعة فرنكو المسالمة على أن يتجاذبه هذان التأثيران فى حين كان يجب أن يبت فى المسألة بسرعة حرصا على سلطته ونفوذه .

---

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No 42, op. cit. Fos 444,449

(٢) « « « No 52 du 3 Juin 1872, F. 513

والحق أن ماسبب تسويفه وتردده هو حرصه على عدم إغضاب البطريرك مسعد ، والمحافظة على صلات المودة مع القنصلية البريطانية التى تساند بعض أفراد أسرة القائمقام القديم الذى يتمتع بموجب ذلك بما يشبه الحماية الانكليزية(١). وأخيرا عين مرشح البطريرك الملكى الأمير مجيد شهاب نظرا لنفوذ البطريرك غريغوريوس الكبير فى زحلة .

ولم يلبث فرنكو أن ألم به مرض خطير فى القلب فاضطر ابنه نصرى بك أن يتولى تصريف الأمور بالاشتراك مع مجلس الإدارة . بيد أن نجل المتصرف لم يجرؤ بسبب مرض أبيه أن يطلب المصادقة على ذلك ، فصرح للموظفين الكبار أنه لا يستطيع بعد اليوم تحمل هذه المسؤولية(٢).

اهتمت الهيئة القنصلية للأمر فعقدت اجتماعا تقرر فيه أن يطلب من الباب العالى بواسطة السفارات تسليم شؤون الجبل لرئيس مجلس الإدارة تحت مسؤوليته ريثما يستطيع المتصرف المريض استعادتها . ولم تلبث أن وصلت برقية الآستانة بهذا المعنى إلى مجلس الإدارة : تأمر الحكومة السلطانية المجلس أن يستلم دفة الأمور طيلة مرض الباشا ، وفى حال موته يتابع إدارة الأمور حتى يصدر أمر جديد . وفرنكو من جهته دون أن يعلم بقرار الباب العالى بشأن تسليم سلطاته ، أصدر قرارا خطيا إلى المجلس بتفويض وكيل رئاسة المجلس عيد حاتم بالتوقيع عنه وبممارسة سلطاته. وعلى أثر هذا التفويض تأزم الوضع فقرر المجلس مجدداً أن يطلب تعليمات الباب العالى بعريضة وقعها الجميع باستثناء حاتم ، واجتمعت الهيئة القنصلية ثانية ووجهت مذكرة جماعية إلى المتصرف بوجوب بيان التدابير المتخذة لتأمين حسن انتظام الأمور فى الجبل إذا لم يسمح له مرضه بالاهتمام شخصيا

---

(١) Beyrouth, T. 19, Repport No 52 du 3 Juin 1872 F. 510

(٢) « « « No 11 du 18 Nov, 1872, Fos. 562,567

بها . فاجاب فرنكو على المذكرة بإبقائه على ترتيباته الأولى ، ولكن بعد تردد طويل أعلمه ابنه بتعليمات الباب فصادق فرنكو عليها ، ووجه إلى المجلس أمرا يرخص له فيه باستلام زمام الإدارة ، وحلت المشكلة(١) .

وفى ١٦ يناير ١٨٧٣ وصل سامى بك أحد معاونى الصدر الأعظم إلى بيروت « للاستفسار عن صحة فرنكو وإبلاغه تشجيع وتمنيات وزارة السلطان » . وقد عثر يوم وصوله إلى بيروت فى الصحف الذائعة أن غاية رحلته هى تقديم البرهان على ميل الحكومة نحو فرنكو باشا . وقد اتفق وصول سامى بك مع رفع عرائض عديدة للهيئة القنصلية كان قد أعدها سكان مقاطعات الشمال خاصة منذ فترة ضد المتصرف . وسواء أكان ذلك بمحض المصادفة أو نتيجة الدرس ، وبغض النظر عن مناقشة قيمة الحجج التى تضمنتها العرائض المذكورة ، فهى تصور موقف بعض الأوساط المسيحية مؤخرا من فرنكو باشا . ذلك أن أهالى مقاطعات الشمال خاصة كانوا قدموا شكاوى قوية منذ شهر أغسطس ١٨٧٢ ضد ميول فرنكو « المغالية فى تركيتها » . اتهم فيها المتصرف برغبته فى تهديم امتيازات لبنان واحدة بعد الأخرى لصالح الخزانة السلطانية . وكان يسند هذه الشكليات سرا بعض المطارنة والاكليروس المارونى والكاثوليكى والأرثوذكى المستائين من تصرف الباشا نحوهم (الأولون بسبب مسألة تعيين المرشح الملكى غالبا والآخرون لما يعرضون من طاعته للترك وميله لفرنسا) . والبطريرك المارونى بقى على الحياد كيلا يحرج موقفه ، وبما أنه سبق وأيد فرنكو باشا بقوة ، فكان يخشى أن يكذب البطريرك نفسه ، وأن يمتهن نفوذه أمام السكان وأمام قنصلية فرنسا إذا ما أعرض عن المتصرف الذى طالما أعرض عن الذى طالما أحاطه برعايته العطوفة . وكان مرض فرنكو قد أخر نشر هذه العرائض وإتمامها ، أوعلى الأقل أوقف لوقت ما توقيعها

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No 17 du 30 Déc,1872, Fos 588

بسبب الاعتقاد العام بقرب أجله . ولكن عندما طال مرضه ، تابع المستاؤون صياغة العرائض فبلغ عددها أربعا تحمل أختاما عديدة ترجع بكليتها تقريبا إلى أهالى منطقة الشمال من نهر الكلب حتى طرابلس ، وهى نفس المنطقة التى طالما أقضت مضجع سلفه داود باشا ، وربما وضعت بوحى الحزب الكرمى . ولكن القناصل ، باستثناء قنصل ألمانيا ، كانوا متفقين على أن هذه العرائض فى غير أوانها فى هذا الظرف ، ولذا لم تجتمع هيئتهم ، ولم يلق موقعوها أى تشجيع(١) .

وكانت مطالبهم تتلخص فى :

(١) أهم مواضع الشكوى من المتصرف كانت :

١ — بأنه رفع الضريبة فى لبنان من ٣٥٠٠ — ٧٠٠٠ كيس (!) .

٢ — وبأنه أدخل إلى الجبل استعمال الطوابع الورقية للعرائض والسندات الشرائية والحجز والكمبيالات . فاللبنانيون يدفعون من جراء ذلك مبلغا ضخما (لا تحدد العرائض قيمته) .

٣ — بأنه حصل مبلغاً هاماً جداً من البقايا (المتأخرات) دون أن يبين أبداً وجهة استعماله . لا شك أنه باشر بعض أعمال المنفعة العامة ، ولكن هذه اعمال قليلة الأهمية جداً بالنسبة للمبالغ المحصلة . .

٤ — بأنه احتفظ بالواردات المسماة واردات الماعز وسوق هال زحلة . . دون أن يحسمها من الضرائب العامة .

٥ — بأنه أوجد رسما على الدعاوى فى المحاكم ، ورسوما للعقوبات ، ورسم ٥٪ على تحصيل الديون .

٦ — بأنه حسم ٥٪ من مرتبات جميع الموظفين فى الحكومة بحجة إرسال هذا الحسم إلى الآستانة .

٧ — بأنه زاد هذه السنة ٥٪ على الضريبة العقارية بحجة أن هناك عجزاً ناجما عن بقايا يشتبه بها ويجب تحصيلها .

٨ — بأنه أراد أن يفرض على مجلس الإدارة بالتهديد قراراً يسمح له بموجبه بوضع رسم قدره ٢½٪ على قيمة آجار البيوت والدكاكين والعقارات الأخرى ورسما آخر قيمته ٢٠ بارة على كل تذكرة لتعداد الماعز . ولكن المجلس تمنع عن القبول بهذه الرسوم الجديدة ، كما تمنع عن الموافقة على الرسوم الأخرى ، ولكن هذه الرسوم مع ذلك تجبى بصورة منظمة .

٩ — بأن سمح على نقيض النظامات بأن يقطن أفراد القوة لدى الأهلين ويطعمون عندهم .

١٠ — وأخيراً بأنه يضغط على المجلس للحصول منه بالتهديد على قرارات تنقض النظامات وتتفق تماما ورغبات المتصرف الخاصة . Ibid, Fos 8—9.

١ — تدخل الدول لإلغاء جميع الضرائب التى يخالف فرضها النظامات .

٢ — وضع حد لتحكم وتعسف المتصرف .

٣ — إجباره على أن يطبع فى نهاية كل سنة موازنة واردات ونفقات الجبل فى جريده البلاد الرسمية حتى يعلم الناس كيف تستخدم موارد لبنان .

ولا نعلق على هذه العرائض إلا بإيراد كلمة القنصل الفرنسى فى تقريره القيم عن المساحة وتوزيع الضرائب فى الجبل ، بأن اللبنانيين فى وضع مفضل تماما وأن مطالباتهم التى كثيرا ما تتجدد ليس لها مؤيد من الحق ولا من العدل .

* * *

ولا ننهى حديثنا عن عهد فرنكو باشا الذى توفى فجأة فى ١١ فبراير ١٨٧٣ فى بيروت من جراء نوبة قلبية ألمت به ، دون أن نشير إلى ماكان من علاقته مع صبحى باشا والى سورية ، وماكان من نشاط القناصل فى فترة حكمه ، وأخيرا ماكان من الفوضى التى كادت أن تتفاقم شرورها فى أواخر أيامه نتيجة ضعف وتفكك مجلس الإدارة .

لم تتسم علاقات فرنكو مع صبحى باشا بالسمات الطيبة ، ويبدو أن عداء الوالى للمتصرف يرجع إلى أمور منها مايتعلق باللياقة « والإتيكيت » الاجتماعى الذى كان يعلق عليه الوالى أهمية كبرى . فقد حدث مرة أن علم فرنكو متأخراً بوصول الوالى ، فلم يتمكن من ملاقاته خارج المدينة ، ولم يتسع له الوقت إلا لاستقباله مباشرة فى قصره[1] . فأسرها صبحى باشا

(١) Beyrouth, T. 19, Rapprt No 43 du 3 Mai 1872, Fo2. 491

فى نفسه وعادى زميله على الفور . وعبثا حاول المتصرف الاعتذار حتى بالمذكرات الرسمية التى نشرها فى الصحف لهذه الغاية . ومنذ ذلك الوقت لم يقم الوالى بأية زيارة للمتصرف ، وما انفك يظهر الامتهان له ويهاجم إدارته ويصغى إلى سعايات المستائين ، كما فعل بمناسبة فتنة زحلة حينما أرسل يطلب من فرنكو ، برقيا المعلومات، بكلام لا يليق بمكانة المتصرف فأجابه هذا بلطف ولكن أفهمه بأن القضية لاتهم الولاية . أكان مرجع عداء الوالى تعصبه الدينى ، أم حسده إدارة زميله المتفوقة على إدارة ولايته التى يتفشى فيها الفساد والفوضى ، ما اتهم به من مناورات تهدف فى النهاية الى ضم لبنان إلى ولاية سورية ، إذ فشلت مساعيه — كما قيل — لدى الدروز الذين يعتمد عليهم فى هذا الشأن ، بفضل معارضة الأمير ملحم قائمقام الشوف ؟

أما عن نشاط القناصل فنثبت فى شأنه ماكان من اتخاذ قنصلية ألمانيا دورا أكثر مغالاة من السابق ، سعيا وراء خفض مكانة فرنسا ومؤازرة خصومها ، ومناهضة رغباتها ، فبدلا من أن تقتصر على رعاية محميى دينها من البروتستانت ، تحاولى أن ترعى بعض المطالب المارونية نفسها ، ولكن كان ينقصها تأييد الاكليروس المارونى . وقام وابر قنصل بروسيا بجولة فى شمال الجبل ، مارا بالديمان مقر البطريرك الصيفى فزاره للمجاملة ، وسمع القداس مع أنه بروتستانتى . ثم اتجه إلى إهدن وزار بعض أقارب يوسف كرم ، وشرح لهم كيف أنه حصل من الصدر الأعظم على السماح بعودة كرم إلى الجبل برعاية ألمانيا . ولكن حدثت بعد ذلك صعوبات من جهة فرنكو[1] . وقال إنه لا ينبغى الاعتماد على فرنسا المهيضة الجناح فى الخارج، والمزعزعة فى الداخل . وأكد لموارنة إهدن بأنهم يستطيعون الاعتماد على حكومته القوية فى كل القضايا التى تهمهم ، وبخاصة شكاويهم ضد المتصرف[2] .

(١) Beyrouth, T.19, Rapport. No.30 du 28 Sept. 1871. Fos.383

(٢) « « « « « Ibid. Fos. 384

أما قنصلية إيطاليا فقد تبدل موقفها فى المدة الأخيرة بشكل محسوس ، كانت تريد أن تلعب دورا فى سياسة الجبل بأى ثمن ، منذ أن احتلت العاصمة روما وأصبح البابا رئيس الكاثوليك الروحى مقيما على أرض إيطالية ، بدا أن وكلاء إيطاليا القنصليين تلقوا أمرا بإذاعة أن بلادهم سوف تحل فرنسا فى حماية المصالح الكاثوليكية ، ومنذ ذلك الحين وهى تجتهد لتنشر فى البلاد التأكيد بأن البابا خضع للأمر الواقع ، وقبل بالنسبة لنفسه الحماية الإيطالية ، وهو بدوره سيفرضها على كاثوليك الشرق .

وقنصلية روسيا بدأ نشاطها جليا ، حتى أصبح الروم الأرثوذكس ، محميين أم غير محميين ، يجتمعون فى المفوضية الروسية حيث يتداولون فى شؤونهم ، لدرجة أن تعيين المطران الأرثوذكسى لبيروت تم فيها . وقد أرسل قنصل روسيا فى أواسط عام ١٨٧١ هذا المطران الذى تلقى ثقافته فى موسكو لزيارة البطريرك المارونى وقدم له صليبا مرصعا بالماس عربونا على محبة الروم للموارنة . ولم يتبدل موقف قنصليتى انكلترة والنمسا عن ذى قبل . أما الفوضى التى سبقت وفاة المتصرف فى إدارة الجبل فأمر طبيعى . المجلس الإدارى الذى وكل إليه الأمر لم يظهر سوى الضعف والعجز والتفكك بحيث أن أعضاءه لم يستطيعوا التوصل إلى اتفاق على أية مسألة ، وقد بلغ من شقاقهم وانقسامهم أن مداولاتهم اتخذت مظهرا عنيفا ، حتى سمع بأن رئيس المجلس يهنىء نفسه إذ تم له حظر حمل السلاح فى قاعة المجلس . ومن المرجح أنه كان للوفاق الذى كان يسود معظم أعضاء الهيئة القنصلية فى أواخر عام ١٨٧٢ ، وأوائل ١٨٧٣ ورغبتها فى الحفاظ على هدوء الجبل بكل إمكانياتها ، أثر فى عدم تدهور الحالة واصطباغها بالخطورة(١) . وأهم من ذلك أن فرنكو باشا المتصرف المتساهل الحريص على إرضاء الجميع ،

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 3 du 3 Avril 1872, F. 25.

ما انفك يخدم جبل لبنان بغيرة ما كان يبديه غالبا من خضوع لرغبات الباب العالى فيما يمس صميم مصالح أهالى الجبل ، والواقع أنه ليس فى سجلات مجلس الإدارة الكبير ، بين مئات العرائض والمضابط التى قدمت فى عهد هذا المتصرف الطيب مايشتم منه رائحة التذمر والانتقاد ، سوى القليل .

وهكذا مات فرنكو باشا بعد مرض دام أربعة أشهر ، وكان لوفاته رنة أسى فى البلاد ، واشترك فى تشييع جثمانه الهيئات الشعبية والاكليروس والهيئة القنصلية ، وكانت حياته حياة رجل محب للإنصاف ، ومن عجب أن الجبليين حرموا سلفه داود لذة النوم ثم أقلقوا راحة خلفه رستم باشا كاسترى مع ماكان عليه هذان الرجلان من الحزم ومضاء العزيمة وطول الباع فى السياسة ، لم يأتوا بأقل حركة فى مدة ولاية فرنكو لأنه كان يبتعد عن أسباب الخلاف جهده ، ويتباعد عن موقف الخصام « ولو اضطر إلى الغض من كرامته » ، وكان كثيرا مايحالف بحياة الاكليروس المارونى فأرضاه بذلك ، وأرضى الدولة العثمانية إجمالا لحرصه على تلبية رغباتها وتنفيذ مآربها وقد أنقصت المساعدة اللبنانية فى عهده من ٤٥٠٠ كيس إلى ١٨٥٠ ، وبذلك يعتبر واحدا من أخلص موظفى الباب العالى وأصدقهم . وإن كان يمكن خديعته أحيانا بالاعتماد على طيبته العفوية واندفاعه الحماسى للدفاع عن سلطته الموكولة إليه ومعاملة جميع أبناء الطوائف ما أمكن بالعدل والقسطاس والمهم أن نظام المتصرفية بدأ يجد فى عهد فرنكو أرضا صلبة يرسخ فيها وتتوطد دعائمه ، والمشاكل التى جابهت عهد فرنكو ليست مشاكل خطيرة تهدد نظام الجبل بالانهيار كما حدث فى عهد سلفه داود باشا ، ولذا يمكن اعتبار عهد فرنكو بداية عهد الاستقرار للمتصرفية اللبنانية .

وقد وصلت برقية من الآستانة إلى مجلس الإدارة يعلن فيها الباب العالى تعيين رستم بك (باشا) ويوصى المجلس بالسهر على راحة الجبل بانتظار وصول المتصرف الجديد(١) الذى سيستقر نظام المتصرفية نهائيا فى عهده .

(١) المقتطف ، مجلد ٢٠ ، ٨ .

الفصل الرابع

استقرار نظام المتصرفيه

حكم رستم باشا ١٨٧٣ — ١٨٨٣

فى فترة حكم رستم باشا وما قبلها بقليل فى أوائل السبعينات نشهد أنه قد انبعثت فى الدولة العثمانية آمال جديدة تقوم على جمع مابقى للدولة من الممالك فى حكم مركزى قوى ، حلم معه رجال السلطنة باسترجاع « جبل لبنان » ، وحاولوا إقناع أنفسهم بأن الزمان قد تغير وأن بروتوكول ١٨٦٤ لم يعد يصلح أساسا للعلاقة بين الجبل والآستانة ، وبخاصة بعد إعلان الدستور العثمانى (١٨٧٦) الذى طالما انتظرته الدول بفارغ الصبر لإنصاف المسيحيين فى ممالك السلطان، ومساواتهم بالمسلمين . ونعلم ماذا أعدت الآستانة لمواجهة الأحداث المتوقعة فى لبنان ، ولكن لنا أن نستنتج من تعيين حاكم دبلوماسى حازم كرستم باشا ليخلف فرنكو الطيب السليم الطوية ، أنها توقعت أن الجانب الصلب من خطتها سوف يكون له المقام الأول ، وأنه ليس لها من بعد ، أن تخشى معارضة فرنسا التى تركت الدول لها يدا نافذة فى توجيه شؤون الشرق ، فإن هزيمتها أمام ألمانيا (١٨٧٠) قد حطت كثيرا من مكانتها ، حتى أن تعيين رستم باشا قد تم على كره منها لا لما بينه وبين السير هنرى إيليوت من ود وصداقة فحسب ، بل لما يوحيه له أصله الإيطالى من ميل للدولة الناشئة التى بدأت تنافس فرنسا فى مضمار النفوذ والسيطرة فى البحر الأبيض المتوسط . وبعد إبرام حلف القياصرة الثلاثة (روسيا وبروسيا والنمسا) فى يونية ١٨٧٢ شعر الباب العالى بأن تجاوبه السابق مع فرنسا قد يعرضه لخطر جاراتها الناقمة عليها ، ولذا فقد

اقتصر فى تعامله معها على المظاهر التى لابد منها طالما أنها لم تهزم تماما [١]. ومن هنا فالتدخل القنصلى الفرنسى الذى بدا جليا وقويا فى عهد داود باشا ، وأوائل حكم فرنكو باشا ، لاح ضعيفا يحتمل الضربات الموجهة إلى عملائه من الموارنة لاسيما إلى الاكليروس عماد القوة المارونية فى الجبل منذ زوال الإقطاع وامتهان الارستوقراطية ، مفضلا التمسك بحرفية النظامات أثناء هذه الزوبعة السياسية الخطيرة التى أخذت الدولة العثمانية تتعرض لها قبل أزمتها المشهورة مع روسيا (١٨٧٥ — ١٨٧٨) وبعدها حتى عام ١٨٨٢ . وجل ماكانت تخشاه فرنسا أن تلجأ الآستانة مدفوعة بتصميمها على استعادة الاستقلال النوعى الذى منحته للجبل بضغط الدول، وتتابع سياسة، «تشديد القبضة » فى الجبل [٢] بحيث تقضى فى النهاية على ماتعتبره فرنسا من مناطق نفوذها المقبل فى الشرق الأدنى ، فتتلاشى الجهود الطويلة المضنية التى طالما بذلتها فى هذا السبيل لدفع الدول الأوربية إلى التسليم لها بمثل هذه الصفة. رأت فرنسا كيف أن إيطاليا تستنكر حمايتها للكاثوليك ، وأنها تهدف إلى تهديم نفوذها فى تونس والمشرق ، ورأت كذلك أن روسيا توغر صدر الآستانة على فرنسا، حتى قيل إن الدعاية الإسلامية التى أثارتها الدولة العثمانية

---

(١) من أدلة تقلص النفوذ الفرنسي فى عاصمة السلطنة ، سحب البعثة العسكرية الفرنسية التى كانت تقوم بتدريب الجيش العثمانى ، وإبطال اللغة الفرنسية كلغة مستعمله فى مدرسة الطب، وبعض معاهد الآستانة الأخرى وإبدال مدير يونانى بمدبر مدرسة غلطة سراى الفرنسى .
Engelhardt, op. cit, p. 108

(٢) لدينا أمثلة متعددة على سياسة تشديد القبضة هذه التى نشطت العمل اعتباراً من عام ١٨٧٠ تقريبا ، وإن بدأت متراخية منذ عام ١٨٤٠ . وأول قطر عربى تعرض لها مصر : فالآستانة عندما رأت أن الخديوى إسماعيل يسعى جاهداً لتنمية أسطوله وتسليحه ، اتخذت موقفا أكثر صلابة لخفض جناحه، ولاستبداله . وربما تحدث عالى باشا مع السلطان بشأن استرجاع استقلال مصر الذاتى ، لولا أن اسماعيل الحصيف رأى أن يظهر شعائر خضوعه للسلطان ، إذ سارع ونفى شكوكه بالتخلى له عن سفنه المدرعة ، وكذلك سرت هذه السياسة المركزية العثمانية إلى تونس وطرابلس .
Enelhardt, Vol 11, pp. 92, 96

فى الجزائر كانت بنصيحة أسرت بها بروسيا للباب العالى . وسبق أن أسلفنا القول بأن حزب يوسف كرم فى الجبل تلقى التأييد والتشجيع من قنصل بروسيا فى بيروت. وأصبح معلوما أن عالى باشا الصدر الأعظم عازم على الاستفادة من الظرف لطرح نير أوربا من مختلف نواحى الإدارة المفروض عليها بصفة معاونة التنظيمات والإصلاحات ، لأنه ينكر هذه التنظيمات التى تركت بعض الأثر فى الحياة العثمانية العامة ، ولكن لأنه كان يريد أن تصلح تركيا نفسها بنفسها، مقتربا بذلك من نظرية أنصار تركيا الفتاة التى تتلخص فى الفكرة الثنائية : حرب ضد الاجانب ، والنهضة بقوى الدولة مستقلة عن جميع المؤثرات الاجنبية .

حاول الباب العالى ـ فى جبل لبنان ـ أن يتخلص من بعض العقود الدولية التى تشوب مظاهر سيادة السلطان فيه . وجرب أن يرجع الأمر إلى ما كان عليه قبل « الامتيازات » التى لم يوافق عليها إلا مكرها . وفى سبيل ذلك لجأ ممثله —المتصرف— إلى وسائل متعددة أهمها إيجاد فجوة فى نص النظامات أو مخالفة تسمح بتعديل بسيط يتسع تدريجياً حتى يؤدى إلى تقويضها كما بدا فى مسألتى حدود المتصرفية مع طرابلس (المعيصرة والحريشة) ، والاستغناء عن المساعدة المالية التى يدفعها الباب العالى . ومن تلك الوسائل أيضا بذل المسعى لإدخال بعض الإجراءات والرسوم إلى لبنان بعد أن أخذ بها حديثاً فى الولايات : المطالبة بإرسال نواب إلى مجلس المبعوثان ، رسوم التمغة (الطابع) الرسوم القضائية، الإحصاء ..الخ وفى كل مرة كان المتصرف يصطدم مع مجلس الإدارة الكبير ومع قوى المعارضة التى تزعمها الاكليروس بسبب استئثار رستم باشا بالسلطة والرأى دون اكتراث بأحد . فإذا اشتدت تلك المعارضة ؛ ألقى على الاكليروس المارونى درسا قاسيا بنفى أحد مطارنته الكبار ، وأمعن فى ازدرائه وفى إرضاء خصومه . وفرنسا التى استنفذت وسائلها لاستمالة هذا الباشا العنيد

الصلف ، لم تتسع ظروفها السياسية للتدخل فى الاستانة التدخل المجدى ، فلم تتردد فى الإيعاز إلى قنصلها فى بيروت بوجوب التزام نصوص النظامات والتمسك بالمعارضة «الشرعية» وتصبح المعارضة المارونية بالحكمة وضبط النفس إلى أن تنتهى مدة سلطات الباشا . ولكن على الرغم من كل مساعى الآستانة ، وسهر ممثلها المقدام رستم باشا ومواظبته على أن يكون لها هيمنة على شؤون الجبل بأكمله ، فإنها لم تفلح فى النيل من امتيازات الجبل وفى المساس بنظاماته ، واستنفدت كل وسائلها لإعادة الجبل إلى الحظيرة العثمانية وجعله على مستوى الولايات الأخرى . ولما آنست صلابة مجلس الإدارة فى موقفه السلبى من جميع مطالبها «المركزية» ، كانت إحدى وسائلها لعرقلة سير الإدارة فى الجبل ، قطع المساعدة المالية نهائيا ، ولكن الجبل نظم ماليته بشكل يغنيه عنها مع بعض التقشف. وقطع المساعدة المالية مهم لاستقرار شؤون الجبل الذى لم يعد يخشى أن تتدخل الدولة العلية وتعرقل شؤونه بقطعها كما فى الماضى .

وأهم من ذلك أن المعارضة ، لشدة ما قاست من حكم رستم ، لم يعد ينحصر همها فى إبدال مواطن لبنانى بالمتصرف المسيحى العثمانى ، بعد أن خيم الصمت حول اسم كرم وتضاءلت مكانة الأمراء ، وإنما غدا أكبر همها فى عهد رستم باشا أن يبدل به غيره من الحكام المسيحيين العثمانيين . وظلت نظامات المتصرفية سليمة من كل بحث أو تحريف بفضل الحرب الباردة «المشروعة» التى شنتها المعارضة على المتصرف بتحريض من قنصل فرنسا . وبذلك صان الجبل امتيازاته ، واجتاز المرحلة الصعبة والزوبعة السياسية الهائلة التى هبت على السلطنة فكادت أن تقتلعها من الجذور ، وكان يمكن فى خلالها وفى أثناء ردة الفعل التى مرت بين هزيمة فرنسا فى حرب السبعين ، وحرب الدولة العثمانية مع روسيا ومد النفوذ الفرنسى إلى تونس والانكليزى إلى مصر ، أن تنسف قواعد النظام الذى أرسته فى جبل لبنان منذ عام ١٨٦١ .

هذا هو الإطار العام لحديثنا ـ فلننتقل إلى التفصيل :

بعد وفاة فرنكو باشا قامت كل دولة ترشح لمنصبه رجلا ممن ينتمى إليها من رجال الدولة المسيحيين كجارى عادتهم كلما خلا منصب المتصرفية. وكان الباب العالى إذا عرض تعيين رجل ممن يرتاح إلى تعيينه رأى فيه بعض السفراء مغمزاً للطعن فيصرف النظر عنه إلى أن توفق لترشيح رستم باشا فأسكت المعارضين إلا سفير فرنسا .

فى ٢٢ أبريل ١٨٧٣ وقعت الدول مع ممثلى الباب العالى بروتوكول تعيين رستم ماريانى السفير السابق فى سان بطرسبرغ متصرفا على جبل لبنان، وأقرت جميع ما نص عليه بروتوكول ٢٧ يولية ١٨٦٨ بخصوص فترة السنوات العشر المعينة لولاية المتصرف كما أقرت ما نصت عليه البروتوكولات السابقة(١). وقد توجس الموارنة فى لبنان ، وثارت مخاوفهم عند ما وصلت إليهم أنباء تعيينه ، وربما كان من أسباب قلقهم ما أبدته السفارة الفرنسية من معارضة تعيينه ، وما نشره العملاء الروس من شائعات تمثله مخلصا لحكومتهم ومؤيداً خاصا للروم الأرثوذكس بحكم صلاته الوثيقة مع دوائر سان بطرسبرغ ، وما أرجف به قنصل إيطاليا بأن قدوم رستم سيسهل نهاية النفوذ الفرنسى فى الجبل ، وربما كان من أسباب ذلك أيضا ما عرف من صداقة رستم مع المستر إيليوت Elliot سفير بريطانيا فى الآستانة وحامى الدروز . وكان يخشى أن يعبر الموارنة فورا عن شعورهم بالخطر ، مترجما على شكل تمنيات حادة ـ كالعادة ـ بعودة يوسف كرم ـ وبخاصة بعد أن حددت مدة صلاحيات رستم بـ ١٠ سنوات رغم معارضة السفارة الفرنسية(٢) ـ فقد شكا المطران الدبس غير مرة للقنصل الفرنسى روستان . قال إن عودة كرم « ضمانة لمستقبل

---

(١) أنظر نص البرتوكول الرسمى فى Young, Cuinet, etc

(٢) Beyrouth, T. 20, Rapp. No. 4 du 17 Avril 1873, F. 30

الملة »، وأن رستم باشا سوف يساير الموارنة أكثر فيما لو وجد كرم بينهم.
وروستان يعرف جيدا أنه كان من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل أن يوجد فى الإدارة العثمانية موظف كاثوليكى آخر يستطيع بمرتبته أن يطمع إلى مركز متصرف جبل لبنان . وكان على القنصل الفرنسى ألا يظهر عداءه للحاكم الجديد فورا وأن لا يثير من حوله الشكوك ، فراح يذكر لجميع أعيان الموارنة الذين راجعوه بهذا الصدد ، أن الحاكم الجديد لا يمكن « أن يكون فى وقت واحد مسلما وروسيا وانكليزيا وإيطاليا » ، وأنه ليس من الحكمة أن يجابهوه منذ قدومه بمشاعر الخصومة والجفاء وبصدد كرم ذكر روستان أنه لا يمكنه العودة إلى الجبل إلا بعد تقديم خضوعه التام وإعطاء ضمانات عن سلوكه، وأن هذه العودة مشروطة بموافقة رستم باشا . والقنصل ما كان يخفى عليه أن هؤلاء الذين يراجعونه بشأن كرم وعلى رأسهم المطران الدبس ، والذين يدعون أنهم لا يريدون أن تتم عودة شيخ إهدن السابق إلا بمعونة فرنسا وتأييدها لم يتورعوا عن بذل المساعى لدى الألمان ، كما حدث أثناء جولة الأمير دوساكس ميناجن الذى عرض على الموارنة منذ عدة شهور أن يطلبوا عودة كرم من بسمارك[١] .

وسارع روستان لمقابلة البطريرك المارونى قبل وصول المتصرف ، كى يحدثه على استقباله دون حرج ، ومن ثم كيلا يثير شكوكه بأن يبتدره فورا بمطالبه لمصلحة الموارنة[٢] . ولكن البطريرك بما أوتى من حصافة واعتدال ما كان يصعب عليه أن يدرك أن المتصرف الجديد موظف دبلوماسى تمرس كثيرا فى الإدارة ، وأنه لن يخدع بسهولة . ولذا لم يشاطر البطريرك نفاذ صبر بعض الموارنة (خاصة المطران الدبس) الذين يريدون

(١) Ibid, 27
(٢) Beyrouth, T. 20, Rapp. No 5 du 1 Mai 1873, Fos. 33

قبل كل شىء إخضاع الباشا لطلباتهم ، وإثارة مسائل الأشخاص المحرجة ليحصلوا على التعيين والعزل حتى قبل أن يستقر حاكم الجبل فى مقره[١] ، وكانوا قد درجوا على ذلك فى عهد سلفه فرنكو .

وصل رستم باشا إلى بيروت وله هذه المهابة والمكانة التى سبقته فى ٨ مايو ، واتجه إلى بيت الدين بعـــد أن قرىء فرمان توليته فى بعبدا مركز المتصرف الشتوى ، وكان الشيخ عيدحاتم وكيل رياسة مجلس الإدارة فأبقاه رستم فى منصبه ، وجاءه البعض من وجوه دير القمر يستأذنونه فى إطلاق البنادق على أكمة تقابل بيت الدين ترحيبا به ، فكلموه فى ذلك فأذن لهم قائلا أحب الروائح إلى رائحة البارود[٢]. ولكن الأثر الذى تركه بين الأهالى جعلهم يقارنون بين كبريائه وتعاليه ، وبين شعبية فرنكو وســـهولته وبساطته .

أبدى روستان كل ترحيب بالمتصرف ووعده بكل مساعدة فى تذليل صعوبات مهمته ، وفى اصطناع الشدة نفسها التى أبدتها باريس فى الماضى لكل مظاهر الطموح الشخصى للحكم التى من شأنها أن تنقص نفوذه وأن تؤدى إلى تعكير أمن البلد . وصرح روستان أن ما فعلته فرنسا من أجل داود وفرنكو مستعدة لفعله من أجل رستم وموقفها لن يتغير طالما أن موقفه يبقى منبجماً مع موقف سلفيه .

ولكن الباشا كان قد وضع نهجه الذى سيسير عليه فى الجبل ، ومن تتبعنا له، يظهر أن المتصرف لم يبال كثيرا بكلمات القنصل روستان ،واستمر بضعة شهور يوجه شؤون البلاد والمعارضة تتخمر ضده ، والقنصل ساخط على مسلكه الذى بدا معاديا فى قضايا معينة سنذكرها ، ثم لم يلبث الباشا

(١) Beyouth, T. 20, Rapport No. 5 du 1 Mai 1873, Fos 33
(٢) مجلة المقتطف ، المجلد العشرون (١٨٩٦) ، ص ٨١

أن تبدل سلوكه قليلا بما يرضى القنصل ومحميه عندما وجد أنه لابد من ذلك لمصلحة إدارته .

وتفصيل ذلك فيما يلى : وضح أن مقاصد الباشا لا تتفق مع أمانى الكاثوليك ، ربما كان ذلك نتيجة الحقد الذى يكنه فى صدره ضدهم بعد إخفاق مهمته فى روما عام ١٨٧٠ فى بداية القضية الأرمنية [١] ، فقد أظهر انحيازه لصالح المنشقين فى بزمار . ولإبطال تعضيد الموارنة والكاثوليك فى الجبل لأبناء معتقدهم الأرمن الحسونيين ، بذل رستم جهده منذ وصوله إلى إبطال تدخل البطريركين المارونى والملكى بإثارة ريبتهم ضد رومية ، وقد نجح رستم حقا فى سياسة التفرقة هذه ، فالبطريرك المارونى الذى كان أظهر ميوله فى السابق علنا للأرمن الحسونيين ، وتبنى قضيتهم تجاه فرنكو باشا ، تحفظ بحكمة فى موقفه منذ وصول رستم ، حتى أنه لم يسع للمطالبة مدنيا بملكية دير بزمار بموجب وثيقة الهبة التى كتبتها أسرة الخازن للأرمن بأن الدير يجب أن يعود للموارنة فى حالة انشقاق أصحابه عن رومية [٢] . وقد أبدل بمدير جونية المعروف بميله للقنصلية الفرنسية وبعطفه واحترامه للكهنة المطرودين من دير بزمار ، مدير شهابى كان على صلة طيبة بالمطران غاسباريان [٣] . وقد أدى ذلك إلى اصطدام مع روستان الذى اضطر للخروج عن تحفظه وحذره لما يعلم من كراهية رستم لتدخل القناصل .

---

(١) أرسل رستم فى مهمة سرية إلى روما لتسوية قضية الأرمن الكاثوليك ، ويبدو أنه كان فشل فيها مع أنه كان قد اقترح ما جاء مندوب البابا بعد ذلك بطلبه دون جدى
Beyrouth, T. 20, Rapport du 9 Sept. 1873, F. 72.

(٢) « « « No. 12 du 25 oct. 1873, F. 88

(٣) استمر حزب كوباليان المنشق يحتل دير بزمار حتى أعلن رئيسه خضوعه للبابا . وقد اعترف الباب العالى بالمطران أناديك أوركيان كنائب مرخص للمطران حسون فى لبنان بدلا من غاسباريان وأنه لم يعد لهذا أن يتدخل فى شؤون دير بزمار ، وبذلك انتهت قضية الحسونيين والكوبليانيين فى فى سوريا بعد أن دامت ثمانى سنوات
Beyrouth, T 20, Rapports No. 12, et 13 des 21 et. 26 Août 1873, Fos 106 114.

ولم تكن مجابهته للمتصرف بسبب هذا فقط بل لسبب أهم منه هو التغيرات التى أجراها رستم فى القائمقامية الدرزية ، والتى انتهت بتبديل الأمير ملحم أرسلان قائمقام الشوف الذى يحظى بثقة فرنسا ، والذى سعت أسرة جنبلاط فى ظروف عديدة لقلب حكمه عبثا . لقد أبدل بملحم ابن عمه الأمير الفتى مصطفى أرسلان أخى الأمير محمد منافس ملحم الذى كان استدعى إلى الآستانة ومات فيها بعد بضعة شهور [١] . وكان وكيل رئاسة المجلس الإدارى عيد حاتم غير موافق على هذا الابدال ، لأن النصارى واجدون على أبى الأمير مصطفى — الأمير أمين — وأخيه لما نابهم فى أيامهما ، فلم يعبأ رستم بذلك بل عزل الشيخ عيد أيضاً ، وولى مكانه عمون بك عمون وهو من خيرة رجال لبنان وأوسعهم صدراً وأصدقهم عزيمة ، فجرت أعمال الجبل فى عهده مجرى حسنا [٢] .

ولكن روستان الذى كان غائبا عن بيروت فى أثناء تبديل الأمير ملحم لم يترك الفرصة تفوته وعلى عتابه أجاب رستم أن مصطفى عين استجابة لرغبة المسيحيين ، وأن ملحما كان أساء إلى الدروز كثيرا بحيث أن ثورة كانت وشيكة الحدوث لو بقى فى مركزه [٢] . والأهم من تبديل ملحم فى نظر القنصل أن رستم أعلن عن عزمه على إيجاد مديرية مؤلفة من الشوف الأسفل لصالح نسيب بك جنبلاط ثانى أبناء سعيد بك المشهور ، ولم يقتنع رستم برأى محدثه الذى قال إن أخا هذا الشاب هو مدير الشوف الأعلى ،

---

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 14 du 24 Déc. 1873, F. 102.

(٢) المقتطف ، نفس المصدر ، ، ص ٨٢ .

(٣) كان المطران البستانى يسعى سعيا حثيثا لإيجاد درزى آخر يشاطر الأمير ملحم النفوذ فيناظره ويناوئه ووقع اختياره على أمير أرسلانى آخر فتى ظنه قليل الخبرة قصير الباع هو الأمير مصطفى ، ووافق مطلبه هذا رغبة في نفس الجنبلاطية الكبيرة الست بورمات الدين أرملة سعيد بك جنبلاط لأنها كانت على خصومة مع ملحم بسبب عدم إظهاره الأريحية اللازمة ضد أطماع الشركاء والنظار فى المال الذى تركه سعيد بك لولديها القاصرين نسيب ونجيب .

وأن الحكمة تقتضى عدم تركيز سلطة المنطقة بيد أسرة واحدة قوية وغنية إذ لم تنقض شهور ثلاثة حتى أوجد رستم المديرية الجديدة ودعا الشاب الجنبلاطى لإدارتها ، فتملك روستان الغيظ وسمى الخطوات التى تمت منذ عزل ملحم حتى إنشاء المديرية الجديدة بـ « بعث الجنبلاطيين » . وتنبأ بأن الشوف المقسوم (حاليا) بين الأخوين الجنبلاطيين سيوحد بين يدى الأخ الذى لا يلبث حتى يخالف الأمير مصطفى أرسلان نفسه ، فيعود الشوف إلى فوضاه القديمة ، ويتبدد هدوء الجبل الذى ما انفك يرتع فى بحبوحة منذ اثنى عشر عاما ، ويرجع إلى النقطة التى كان قد وصل إليها قبل مذابح الستين . وسنرى أن روستان كان واهما ، وأن إدارة الأمير مصطفى ستكون إدارة حسنة وأنه على العكس تماما لن يخضع للجنبلاطيين ولن يكون أداة بيدهم .

رستم وقضية المعيصرة :

ومما كان ينبي عن مسلك رستم غير الملائم فى الجبل - فى نظر روستان - خطته التى سار عليها بصدد مسألة المعيصرة المزمنة ومسألة الحدود بين الجبل ومتصرفية طرابلس . فالباب العالى فى سعيه الحثيث لسلخ منطقة المعيصرة عن الجبل كان يهدف إلى أمرين : أولهما الانتقاص من النظامات ومن كيان الجبل ، وإيجاد سابقة لأعمال ضم جديدة وثانيهما وهو ذو أهمية محلية ، إرضاء عصبية مسلمى طرابلس الذين يملكون قسما هاما فى المعيصرة . وهذا يتمشى مع اتجاه الآستانة يومذاك للأخذ بمبادىء تقليص « الاستقلال الذاتى » الممنوح لبعض ممتلكاتها بفضل التدخل الأوربى ، ولذا نشطت الآستانة للإلحاح على أن المعيصرة أرض طرابلسية . أرسلت بذلك مذكرات إلى سفير بريطانيا وحذرته من معلومات قنصله فى سورية بصدد المعيصرة . وبعد أيام أرسلت مذكرات مماثلة إلى سفراء روسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا . وقد تلقى حاكم الولاية وحاكم الجبل أمرا بتنفيذ ضم

المنطقة إلى طرابلس . بدا رستم لا يعارض هذا الضم ولا يشجع مقاومة أحد ضده ، فى حين كان فرنكو يحث القناصل على الاعتراض[١].

ولكن قضية المعيصرة لم تلبث أن تأزمت بسبب اهتمام الهيئة القنصلية بها من جديد. جاء فى المذكرة الجماعية التى أرسلها كل قنصل إلى سفيره أن القناصل يطلبون فى حالة القبول بسلخ المعيصرة عن لبنان أن تتبنى السفارات التدابير التالية للمستقبل :

١ — تحديد المعيصرة بالضبط لمنع التجاوزات اللاحقة .

٢ — تحديد محيط بلدة القلمون (الإسلامية) لوضع حد لدعاوى الطرابلسيين بمنطقة الحريشة .

٣ — إعادة قرى الزاوية إلى لبنان لأنها على نقيض منطوق النظامات لا تزال تتبع سنجق طرابلس .

٤ — تخطيط الحدود بين حكومة لبنان وسنجق طرابلس من ناحية الشمال[٢]. ولكن موقف رستم المؤيد للآستانة بصدد المعيصرة طرأ عليه بعض التعديل . فالمتصرف كان قد أبلغ القناصل صراحة بأن الباب العالى قرر الضم مبدئيا . وأن الاتفاق مع الدول بشأنه جار بين راشد باشا والسفارات ، وأنه شخصيا لا يسعه إلا تنفيذ أوامر حكومته ، وأنه بالتالى يسحب الضبطية اللبنانية من المعيصرة . ولكن حين رأى رستم أن راشد باشا لم يقر تسرعه ، وأن الوالى يحجم عن احتلال المنطقة المجلو عنها ، خشى أن يصبح وحده مسؤولا أمام مرؤوسيه الذين ارتفعت شكاويهم ، ولم يجد بدا من تبليغ مدير المعيصرة أن المنطقة لم تضم إلى الولاية وأن قضيتها معلقة فى مجلس شورى الدولة ، وأن الضم لم يتم أبدا دون تعويض

---

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport. No. 15 du 8 Janvier 1874, Fos. 110—111

(٢) « « Annexe à la dépêche No 17, Note du 3 Mars 1874, F, 138

مناسب للجبل ، وفهم الناس يومذاك أن الباشا يسعى للمحافظة على كرامته فيما إذا نجم عن تدخل الدول أمر إيجابي[1] . وهكذا تورط رستم فى هذه المعضله ، رغم خبرته الدبلوماسية ، فسبب استياء مرؤوسيه الذين لمسوا سرعة تجاوبه مع دعاوى الآستانة ، وزعزع الثقة فيه لدى بعض القناصل.
وبينما توجه إلى الآستانة لقضاء أجازته السنوية (٢٥ يونية ١٨٧٤) فيها وفى حمامات أوربا ، كانت الشائعات تنتشر فى الجبل بأن المعيصرة قد ضمت إلى طرابلس بقرار شاهانى ، ولكن جاء رد طرابلس على برقية مجلس الإدارة بنفى « إفراز أملاك من دايرة جبل لبنان وإدخالها فى أملاك طرابلس »[2] .

ولكن هذه الدلائل « المعادية » التى لمسها قنصل فرنسا ، لم تلبث أن تبدلت ، كما قلنا ، بسبب المعارضة التى وجدها رستم لدى مرؤوسيه ، حتى فى مجلس الإدارة الكبير ، لدى عودته من الآستانة وهذا ماجعله ينعطف قليلا إلى تحقيق « بعض » رغبات قنصل فرنسا مما يستطيعه دون إضرار بمصلحة إدارته العليا عموما مقابل « خدمات » يؤديها له القنصل . ذلك أنه بعد أن أمضى رستم فترة طويلة فى أوربا وعاد فى مارس ١٨٧٥ يحمل أوسمة ومراسيم بترقية عدد من الموظفين والوجهاء منهم عمون بك وموريل أفندى مدير مكتبه ، ومصطفى أرسلان . وأهم من ذلك عاد يحمل إعفاء حكومة السلطان لهم من حصر التبغ السارى فى جميع ممالك السلطنة على حساب الخزانة . وبما أن الفلاح اللبنانى وهو موضوعى دائما لاينظر بعمق إلى النوايا حين تكون النتيجة فى صالحه ، فقد عبر عن امتنانه وسروره . والحقيقة أنه لم يصعب على رستم إقناع دوائر الآستانة بأن فرض حصر التبغ فى الجبل سيؤدى إلى خراب زراعة ترفع من مستوى الجبل المادى بعض الشيء . وهى فى نفس الوقت لاتؤدى أية منفعة لجباية

(١) Beyrouth, T. 20. Rapport, No 17 du 19 Mars 1874. F. 128

(٢) أنظر مضبطة رقم ٧١٤ و ٨١٨ دفتر رقم (٨) ص ١٧٢ ، ٢٠٠ .

الضرائب . ويبدو أنه كان فى ذهن رستم إلغاء ضريبة غير مثمرة كإدارة حصر التبغ ، وفرض ضريبة أوفر ربحا للخزانة هى ضريبة الطابع الورقى (التمغة) التى كانت موضوع اعتراضات كثيرة فى الآستانة والولايات .
ولا غرابة إذا أثارت استياء شديدا فى الجبل الذى شهد سنتين متواليتين من الجدب . فالجبليون الذين كانوا يدفعون ضريبة السبعة آلاف كيس وهم مكرهون ، وجدوا أن فرض ضريبة جديدة يبلغ مقدارها ألفى كيس أمر لايحتمل . ويبدو أن حرص رستم باشا على إرضاء الباب العالى كان يضطره لإدخال هذه الضريبة التى تقاسى منها الولايات الأخرى فى السلطنة وبدأ رستم يحضر الأفكار لقبول هذه الضريبة تارة عن طريق التملق والمديح وتارة عن طريق التهديد والوعيد لمجلس الإدارة والبطاركة والمطارنة كافة وقائمى المقام والوجهاء . ولكن المجلس الإدارى كان يتمسك بموقف التحفظ والاحتراس ، والاكليروس يتظاهر بعدم الاهتمام بالأمور « الأرضية » ، ويصرح بتواضع أن دوره ينحصر فى الصلاة بالكنائس . والأهالى لايقبلون بسهولة هذه المفاتحة[1] . ولو أوتى رستم الحكمة وذكاء الفؤاد للمس من مظاهر التبرم والتململ مايجعله يدخل فى حسابه طوارىء تعذر فرض الضريبة الجديدة ، ولما تورط فى مأزق ينطوى على التحدى من جانب مجلس الإدارة . ولكن رستم رغم مزايا نزاهته وإدارته الدقيقة ، كان ميالا بطبعه إلى الشدة والاستبداد ، وكان ولعه بالأبهة المسرحية تجعل خيلاءه حائرة غير مستقرة وذات فورات عنيفة ، بحيث كانت أخلاقه عاملا من عوامل السخط والشؤم فى جبل لبنان أبقته فى حالة شديدة من التوتر طوال مدة حكمه تقريبا ، ومزاجه العصبى ، السريع التأثر ، القليل التبصر فيما ينقل إليه ، كان يجعل إجراءه سريعا ، ولذا فقد اعتقد بوجوب استعجال الأمور ، ورأى أن المادة الإضافية فى بروتوكول ١٨٦١ تسمح بزيادة حد الضريبة فوق السبعة آلاف كيس بإذن الباب العالى وبموافقة

(١) Ibid

أكثرية المجلس . فأقدم فى أواخر يونية ١٨٧٥ على دعوة مجلس الإدارة فى غير موعد انعقاده ، وأنذره بأن يصوت فى مسألة الطابع بما يتفق مع رغباته ، ولكن المجلس رفض بالإجماع ضريبة تضر كثيرا بمصالح الأهلين ، وتناقض بوضوح حرفية النظامات وروحها وكانت هذه ، فى الحق ، أول مرة يجرؤ فيها المجلس الإدارى على الوقوف صراحة فى وجه حاكم الجبل وممثل الباب العالى ، ولم يفعل لاداود ولا فرنكو مامن شأنه أن يوصلهما إلى مثل هذه المجابهة وهذا الرفض ، وكانت الضريبة قاسية بحيث أحس الباشا أنه قد أفرط ، وأن الواجب يقتضى بالتراجع فاستدعى وكيل رئاسة المجلس ، وأوضح له أنه لم يطلب قط قرارا مبررا ، بل رأيا استشاريا ، وأن هناك سوء تفاهم بدون شك ، وأنه سيكون سعيدا جدا إذا ما حول المجلس قراره إلى عريضة يدعم رستم ماتتضمنه من أمانى اللبنانين لدى السلطان بكل سرور . ووجد المجلس أن الحكمة تلزمه بالتنازل ، وأودع المضبطة فى محفوظاته وحرص على سريتها ، ولكن تريكو Tricou القنصل الفرنسى الذى خلف روستان ، استطاع أن يحصل على ترجمتها ، ورجح أن للبطريرك المارونى ضلعا فى وضعها، وفيها يبدى الأعضاء أسفهم لعدم اكتراث الباشا بشكاويهم المشروعة ضد إدخال ضريبة الطابع إلى لبنان ، ويعترفون معه أن الموظفين ملزمين بإعطاء مثل الخضوع للأنظمة ، ويستفيدون من هذا الظرف لتذكيره بالمحافظة على النظامات الموكولة لأمانته وحرصه ، ويتظاهرون بمديحه على حساب سلفيه ليشيروا بتصنع مقصود إلى المعارضة اللبقة التى كان يبديها داود وفرنكو بإزاء طلبات الباب العالى المتطرفة ، ويختمون العريضة برفضهم باسم امتيازاتهم زيادة فى الضرائب ستؤدى حتما إلى شقائهم وفقرهم المحتوم . وبكلمة يرى أعضاء المجلس أن خلاصهم فى التمسك بنظامات ١٨٦١[1] .

---

(١) Beyrouth, T. 20. Rapport. No. 4 du. 23 Juillet, 1875, Fos. 211—212

وضح لرستم باشا بجلاء أن المصالح المادية تتفوق غالبا على مقتضيات التحزب والولاء ، ففى القضايا التى تشتبك فيها مصالح السكان المادية كان لابد أن يصطدم المتصرف مع عناصر توحدها روابط تعاون وثيق رغم اختلافها وتنافرها . وكانت دهشته بالغة عندما وجد أن عضو المجلس المسلم يصوت ضده[1] ، فكان سخطه على قرار المجلس حادا أخرجه عن وقاره المصطنع فيخاطب المطران بطرس البستانى راعى أبرشية صيدا بقوله : « ماذا يأمل أهالى الجبل إذن ؟ وعلى من يعتمدون ، يعتمدون على فرنسا ؟ ليس بوسعها عمل شىء . على الدول الأخرى ؟ إنها لاتهتم قط بمصيرهم !»[2] .

ولكن على الرغم من فورات رستم الغاضبة ، فإنه كان نزيها شريفا يثوب إلى الرشد عندما لا يجد منفذا لكبريائه المجروحة ، ولذا فقد أدرك أن من حسن السياسة ان يتقرب من الموارنة عن طريق القنصل الفرنسى الذى كان ملتزما التحفظ والسكوت بالنسبة للحاكم . قام بزيارة له ، وشكا من صعوبات مركزه وسوء نية مرؤوسيه المقصودة ، وطلبات الطوائف المسيحية المختلفة التى لا تحتمل ، « وتحيز » المجلس الإدارى ضد مقترحاته ، ومحاربة الأكليروس له حربا صامتة لاترحم . قال رستم أنه قد سئم هذا الحال وهو ينتظر بفارغ الصبر الساعة التى يستدعيه فيها الباب العالى من هذا المركز الجحود ، ويوكل إليه سفارة جديدة فى أوربا .

أجاب تريكو أن حكومته سعيدة فى معاونة رستم على تنفيذ مهمته إذا ماعاد صراحة إلى خطة سلفيه ، أو على الأقل بدلا من أن تخلق له المتاعب ، ستسعى دائماً لتزيل العراقيل التى سببتها سياسته الخاصة التى قامت على إثارة حفيظة الأهلين الموارنة ، نتيجة ما كان من تصريحه بإبعاد كل ديانة عن مدارس الحكومة ، وما كان من عزم رجال الأكليروس الذين كانوا

---

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport. No 3, op. cit, F. 209.

(٢) » » » 4, « « F. 212.

يشغلون مناصب القضاة فى مناطق الموارنة فى المتن والبترون وكسروان ، فأبدل بهم علمانيين ، ومن هنا كان سخط عنيف مشترك بين صفوف الأكليروس والأهلين فى بلاد يضرب المثل بجمودها الدينى . وآنس رستم من محدثه استعدادا طيبا فأبدى إعجابه بفرنسا وبأن المصائب قد زادت فى تعلق اللبنانيين بها ، وأنه ليبرهن للقنصل عن حسن نواياه سيبقى فى كسروان القاضى الأكليريكى الذى يعينه القنصل مع تفويضه بتأكيد ذلك للبطريرك المارونى . وقال رستم عبارة تكشف عن مدى استياء الآستانة من امتيازات الجبل وفى نفس الوقت تبرر مسلكه فى الجبل : « تكلمنى عن النظامات ، ولكنك لا تجهل أن الباب العالى قد تحملها مكرها ولم يقبلها برضاه ، أفى مقدورى أن لا أجعله يعتبرها شوكة فى قدمه ؟»[١] !

وسواء أكان هذا التغير الذى طرأ على مسلك رستم بإزاء النفوذ الفرنسى وعملائه فى الجبل ، راجعا إلى خروج راشد باشا من وزارة الخارجية أم هو نتيجة لنظر سديد استدعته المصاعب التى ارتطمت بها بعض تدابيره وأوجبت عليه استرضاء من رأى أنه يمكنه تذليلها ، فقد بدا رستم باشا مصمما على أن يتظاهر جديا بالدفاع عن مصالح مرؤوسيه . تجلى ذلك فى المسألة المزمنة : المعيصرة التى كانت سلطات طرابلس قد وضعت يدها عليها قبل عام مؤيدة بحرص رستم ، حيئذاك ، على تملق الباب العالى[٢] . تباحث رستم بشأنها مع والى سورية فذكر أن المعيصرة تشكل من الوجهة القانونية جزءا لا يتجزأ من الكورة السفلى التى تعود بلا نزاع إلى الجبل . وكرر حججا تؤيد وجهة نظره ولا تختلف عما كنا أسلفنا فيه القول سابقا بشأنها . بيد أنه كان فى المسألة نقطة طالما استند إليها راشد باشا

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport No 5 Ibip. F. 224

(٢) Ibid, F. 228

وخلفاؤه ، وهى تضرر أهالى طرابلس من نقل منازعاتهم بصدد المعيصرة إلى بيت الدين على مسيرة أكثر من ٣ أيام مما ينجم عنه تأخير فى تصريف الشؤون وإقامة العدالة . فاقترح رستم على الوالى مشروع صفقة يقوم على تنازل مقابل[١] . الجبل بتخليه عن المعيصرة يحرم نفسه من أرض غنية ذات موارد هامة نسبيا ، ومن العدل أن يعطى بدلها بعض قرى الزاوية التى وضعت سلطات طرابلس يدها عليها بدافع من أعيان المسلمين فيها . وعندما أعادت نظامات ١٨٦١ إلحاق الزاوية بالجبل فإنها لم تلحق أيا من القرى التى يسودها العنصر المسيحى . وقد وجه اللبنانيون طلبات عديدة ضد هذا التجاوز ولكن الحكام المسيحيين الذين كانوا يرغبون فى اجتناب كل معضلة . اعتقدوا بوجوب تأجيل النظر فيها .

وقال رستم إن الجبل إذ يتخلى عن المعيصرة ، يقوم بتضحية دون مقابل أجاب الوالى بأنه غير مفوض الاهتمام بمسألة الزاوية ، وعبثا احتج رستم بأن المسألتين متصلتان ، لا يمكن حل إحداهما دون الأخرى[١] .

هل كان رستم مخلصاً حتماً فى الدفاع عن قضية المعيصرة ؟ . ولماذا لم يوافق وزير الخارجية الفرنسية على هذه المساومة ، بل رأى أن موافقة ممثلى الدول فى الآستانة ضرورية قبل سلخ أى جزء من الأراضى المحددة للجبل بموجب نظامات ١٨٦١ ؟ نترك الإجابة موقتا عن هذا السؤال المهم ، ريثما تثار قضية المعيصرة ثانية بعد خمس سنوات (١٨٨٠) . ونعود إلى الحديث عن رستم الذى بدا سلوكه ملائماً لعملاء فرنسا فى الجبل بعد أن قام بتنفيذ وعودة القنصل . أحب المتصرف أن يظهر أمام جماهير الموارنة فى الشمال ليرى بنفسه على الأرجح صدى أعماله بينهم ، وكان استقباله مليئا بالاحترام ولم ينقصه سوى الحماس العفوى . وقد هرع لاستقباله الأعيان والأكليروس والبطريرك نفسه ، ناسيا لفترة شكاويه القديمة وكان موقفه مليئا بالملاطفة ،

(١) Ibid , F. 244

ورستم وهو بطبعه ميال لمظاهر الفخفخة والتعالى ، سر كثيراً من هذه الحفاوة ، واعترف للقنصل بسرعة أنه كان لديه تقارير باطلة خادعة استسلم لها . فالموارنة لايطلبون سوى الهدوء ، والأكليروس ليس بهذا اللون القاتم الذى يمثلونه به . وقال إنه ليس لديه إيثار للدروز كما يشاع ، ولكن رغبته الوحيدة هى تأمين توازن حكيم بين مختلف العناصر . وقد خطا رستم خطوة تدل على ذلك عندما جعل مقره فى غزير بكسروان المارونى عامئذ (١) .

وقد استحسن الموارنة هذه الخطوة وبخاصة عندما أعاد رستم إلى الوظيفة عدة أشخاص كانوا معروفين بولائهم لفرنسا ، بقى أن يخطو المتصرف خطوة حاسمة فى سبيل المصالحة مع البطريرك . ولكن الحبر الداهية قد سبقه إليها ، فقد حضر يحيط به جميع المطارنة لزيارة رستم باشا ، مخالفا بذلك تقليدا قديما كان منعه سابقا من القيام بمثل هذا المسعى أيام داود وفرنكو .

وكان سلوك رستم فى حادثة عبيه فرصة للتدليل على تجرده ونزاهته عن الحزبيات .

فقد جرح مارونى درزيا أثناء مشاجرة وقعت فى قرية عبيه المختلطة (٢٥ يناير ١٨٧٦) ، فأعمى الثأر أقارب الجريح وجمعوا أبناء ملتهم ومائتين من المتعصبين وهاجموا ليلا الحى المسيحى مهددين سكانه بالموت يقودهم شيخان من أسرة نكد ،وكادت أن تقع الفتنة بين الطائفتين فى الجوار لولا أن سارع رستم بتوقيف الشيخين وأمر بسوقهما مع ١٨ درزياً مخفورين إلى غزير ، وسلم المسيحى المعتدى عليه نفسه . وكانت هذه هى المرة الأولى منذ عام ١٨٦١ التى يعاقب فيها شيخان من « الارستوقراطية » الدرزية ،

(١) Beyrouth, T. 20. Rapport No. 10 du 27 Nov. 1875, Fos 252

فى وقت (١) توجب فيه على رستم أن يتصرف مع الدروز بحيطة كبرى خشية أن يجرهم بأسهم وضيقهم الشديد بعد الغاء الامتيازات الإقطاعية إلى الانفجار لدى أول بادرة ، ودليل الضيق كان استمرار الهجرة الدرزية إلى جبال حوران فى ولاية سورية . والحق أن مسلك رستم المستقيم وشدة أخذه نفسه وموظفيه بالدقة والإنصاف دون تعب أو ملل لم يتح لمناوئيه فى هذه المرحلة من حكمه فرصة ليحصوا عليه سقطاته وأخطائه ، حتى أن القنصل تريكو كتب لوزيره يقول إنه برغم كل انتباهه ، لم يستطع أن يتبين حقيقة علاقة رستم بالانكليز (٢) . بيد أن رستم لسوء طالعه كان إداريا غير محبوب ، فغالبية الموارنة ماكانوا يصدقون مظاهر تقربه منهم ، ولذا كان إداريا لا يحظى إلا بتأييد محدود من أهالى الجبل من ذوى المصلحة أو من الموظفين ومن فى حكمهم ، وطبيعى أن يكون دافع هذا التأييد الخوف من الحاكم لا الإعجاب به والميل إليه .

رستم وكرم :

وقبل نشر الدستور العثمانى ، جابه رستم باشا مسألة كرم ، فقد وصلته أنباء مقلقة عن قيامه الوشيك بإعداد حملة على الجبل ، فكان على الحاكم أن يجابه هذه المعضلة « الدورية » ، وفيما يلى سنعرض لها لأنها ستسجل نهاية المحاولات الجدية التى قام بها كرم للوصول إلى حكم الجبل ، ومن بعدها سيخف نشاطه ، وينحصر غالباً فى الأمور الروحية .

فى الحق أن مسألة يوسف كرم قد جابهت رستم باشا منذ تعيينه (١٨٧٣) . ذلك أن شيخ إهدن ما كاد يعلم بوفاة فرنكو وتعيين رستم باشا حتى أوفد ابن أخيه بطرس إلى الآستانة ليتصل بالمتصرف ويباحثه

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 16 du 3 Fèv. 1876, Fos. 282—285

(٢) » » » 20 du. 4 Avril 1877, F. 304.

فى حل مشكلته . أجاب رستم أنه لايمكنه الإجابة قبل وصوله إلى لبنان واطلاعه على أحواله . وأم كرم الآستانة (يولية ١٨٧٣) حيث أقام ثلاث سنوات متوالية ، يتربص وينتظر ان ينظر فى أمره دون جدوى[١] . ولما بارح رستم بيروت إلى أوربا فالآستانة كتب المطران الدبس إلى صديقه كرم يحضه على السعى لدى رستم نفسه ليرضى برجوعه إلى الجبل : « وطائفتنا فى هذه الأيام أكثر طاعة وتوقيرا للباشا من كل الطوائف ، وكنا نود أن نوصى بعض قناصل الدول هنا بأمر رجوعكم ، ولكن ما المنفعة إذا كان سفير فرنسا عندكم لايبيح لكم التعاطى بشىء مع إحدى السفارات ، وهو أى سفير فرنسا وقنصلها هنا لايقدرون أن ينفعونا بشىء، وإن كنا لاننكر حسن رغبتهم واستعدادهم ولا انتصار لهم ولنا على رستم مثل رجوعكم للجبل فهو يموت حينئذ بين أيديهم . . »[٢] .

ولكن رستم بعد رجوعه من الآستانة صرح للقنصل تريكو أنه لايوافق أبدا على وجود كرم فى لبنان ،وأنه كان يعارض ذلك بشكل رسمى ، وأعلن رستم أنه إذا رجع كرم ، فيضطر لمضاعفة الجندرمة حرصا على الأمن ، وفى حالة وقوع الاضطرابات سيدخل جيشا تركيا إلى الجبل[٣] . وتجددت مساعى أنصار كرم لدى القنصل الجديد تريكو . قابله المطران الدبس وحدثه بنفس اللهجة التى تحدث بها مع سلفه ، عن الحالة العامة فى الشرق وعن الاحتمالات المخيفة والمخاوف التى يوحيها له مصير أبناء ملته إذا ما أخذوا على حين غرة دون أن يكون لهم رئاسة ، وأنهم سيكونون فريسة الدروز المسلمين كما حدث عام ١٨٦٠ . وأن هناك رجلا واحداً يمكنه أن ينقذ لبنان فى ساعة الخطر وهو يوسف كرم . أجاب تريكو أن الجبل أصبح هادئا منذ رحيل كرم ، وأن عودته مهما كان مبررها السلمى ستكون

(١) البشعلانى ، ص ٥٢٦ .

(٢) البشعلانى ، (من الدبس إلى كرم ٢٠ مايو ١٨٧٤) ، ص ٥٢٩ .

(٣) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 8 du 18 oct, 1875 F. 239.

مصدرا لاضطرابات لاجدوى منها. وأن القنصل شخصيا أول من يعترض على هذه العودة ، وأيد البطريرك كلام القنصل ووجه لمطران بيروت بعض اللوم[١] ، ولكن كرم لم يقنع بإخفاق مساعيه ، فحاول أن يحرك الأجواء الساكنة فى لبنان ، ويهيب بأصدقائه من المطارنة كى يضعوا بيانا بشكاياتهم ويوبخهم على خمولهم وتفرقهم وعدم اتحادهم مع اعيان الطائفة المارونية لتأليف « هيئة اتفاقية تكون نموذجا صالحا للرعية ، وقوة رادعة لأصحاب المطامع والاستبداد . . » وفصل كرم فى رسائل خاصة إلى المطارنة أصدقائه فى ٢٩ مايو ١٨٧٦ يحثهم على تأليف مجلس طائفى من أساقفة الطائفة وأعيانها برئاسة البطريرك ، بعد أن منحت الحكومة السنية هذا الحق للطوائف المسيحية فى الشرق كافة[٢] .

أجاب المطران يوسف جعجع أن هذا المقصد الخيرى « ولو كنا نتمناه من صميم الفؤاد (ولكن) دونه صعوبات لا تغلب ، وإن غلبت فقرائن الأحوال ومحذوراته لاتسمح بالشروع به حاليا» . وأجاب المطران بطرس البستانى « إن هذا الأمر صعب جدا نظرا لسوء أفكار الناس . وأن القرقعة بلا إنفاذ تضر ، وأن الصوفة حمراء وأن الصباغين كثيرون منا وفينا » . أما المطران الدبس وهو الذى يسعى جهده لإيجاد زعامة زمنية للموارنة تكون عضدا للزعامة الدينية ودرعا لها ، وهو فى ذلك يختلف مع البطريرك[٣] ، فأجاب على رسالة كرم بقوله : « رسالتكم العربية

(١) Ibid. F. 299

(٢) البشعلانى ، ص ٥٣٣

(٣) كتب الدبس فى الجامع المفصل فى تاريخ الموارنة المؤصل » عن يوسف كرم أنه كاشفه يوما (١٨٥٩) بأنه عزم على أن يجمع كهنة علماء ويوقف أملاكه عليهم ويعيش معهم مثابرا على أعمال الرسالة الدينية والروحية ، وأنه طلب منه أن ينضم اليهم . فأجاب الدبس «أن يلزم التأنى بفحص دعوته لأنى أرى أن المقتدرين مثله على نفع عباد الله فى الزمنيات قليلون جداً ، وأما الكهنة المقتدرون على الرسالة فكثيرون ، وعليه أرى أن الله يدعوه لنفع عباده بالزمنيات بالأولى . . » ص (٥٢٥) أما البطريرك مسعد فيبدو أنه لايطيق أن يشاركه فى السلطة أحدا وأنه يود الاشراف على شؤون طائفته الروحية والزمنية ، كما نعلم من سجله الماضى فى هذا البحث .

أرسلتها لرئيسنا (البطريرك) محسنا له العمل بأفكاركم الخيرية . . ورسالتكم الفرنسية سأطلع عليها قنصل فرنسه بأقرب وقت . . »(١) . ماذا تضمنت رسالة كرم للقنصل ؟ كتب تريكو بصددها لوزيره بأن «كل شيء موجود فيها ماعدا حسن الإدراك . يدور البحث فيها حول الإنسانية والمسيحية والديكتاتورية والتحرر . وأخيرا حول فرنسا والعالم اللذين يدوران ولا شك حول لبنان ، ولكن ما يثير شيخ إهدن ، ولا يجرؤ على التصريح به : هو أن العالم يسمح لنفسه بالدوران دون إذنه . . » وقد كتب الدبس إلى كرم يستحلفه — بناء على طلب القنصل — ألا يغادر الآستانة ولكن كرما بعد أن لقى من الساسة العثمانيين المماطلة والمداهنة ، وبعد أن فشل فى توحيد جبهة الموارنة بإيجاد مجلس ملى يقف فى وجه المتصرف عند الحاجة ، خشى أن تتسرب أخبار عزمه على العودة إلى لبنان ، لأن المساعى فى سبيل الحملة التى كان يخابر الجمعيات السلافية الثورية بشأنها تتقدم يوما عن يوم . فخشى افتضاح أمرها وهو فى عاصمة السلطنة ، فكلف أصدقاءه بشحن امتعته إلى لبنان ، وغادر الآستانة . وليس لدى الباحث مايكشف سر هذه الاتصالات التى أجراها كرم مع أهل الحل والربط فى بلاد العرب واليونان فى أمر ثورة يشعلها للتخلص من نير العثمانيين يستفيد هو منها ، ويفيد بها وطنه . ولكن يبدو أن زعيم إهدن اتصل بحكومة روسيا وبخديوى مصر للغاية نفسها ، وفكر بالإقامة فى قبرص لهذا الغرض ، وحاول الحصول من الصرب واليونان على قرض من المال يساعده فى مهمتـــه فلم يفلح(٢) . فدفنت قضية الحملة كما دفنت سابقتها الأولى فى عام ١٨٧٠ .

وتنسم العثمانيون أخبار كرم فنبهوا وبثوا عليه العيون والأرصاد ، لاسيما وأن علاقاتهم مع بلغاريا وصربيا والجبل الأسود تتأزم تدريجيا حتى

(١) نظر نص الرسائل ، ب. بشعلانى ، ص (٥٣٣ — ٥٣٥) .
(٢) فى كتاب الخورى البشعلانى ذكر عن ذلك كله ، أنظر ص(٥٤١ — ٥٤٥)

أدت إلى امتشاق الحسام فى أبريل ١٨٧٧ . ولم تخف حركات كرم على وكلاء فرنسا ، فقد كتب تريكو فى ٢٤ يولية يقول : « إن كرما لم ينزل عند نصائحنا ، فغادر الآستانة فى طريقه إلى إيطاليا ، والآن بعد أن أصبح حرا فى حركاته فهو يعتبر أن وضع الأمور التى يتابع تطورها بقلق (أنباء التوتر الدولى) يسمح له بالظهور مجددا برعاية اللجان السرية السلافية . وكل الوسائل ستكون هذه المرة صالحة لإرضاء أحقاده المقيتة ، ولن يتراجع فى تعاميه لا أمام نهب الأديرة ولا أمام فظائع عصابات الفلاحين حتى ولو لم يستفد من ذلك إلا المسلمين والدروز فقط . وهكذا ستهلك بيد هذا الجنون المؤسسات التى طالما بذلنا الجهد للمحافظة عليها حتى اليوم ، ومن المؤمل أن الحوادث تعرقل مشاريعه ، وأهدافه الآثمة »(١) .

وفى الجبل علم رستم من الصدارة العظمى بمساعى كرم وبمفاوضاته مع الجمعيات السلافية ، ولذا فقد أبلغ وكيل المجلس عيد حاتم الذى أعاده بعد وفاة عمون ، بوجوب توقيف هذا المهيج إذا خطر له العودة إلى لبنان ، وكان أن نثر الضبطية والجنود من بيروت حتى طرابلس . وأمر بحراسة القرى التى يوجد لكرم فيها أنصار ، والاستعداد لقمع ردة الفعل التى أحدثها سفر كرم ووصول أمتعته إلى طرابلس .(٢)

والحق أن هذه التدابير كانت ضرورية ، فالأكليروس الأدنى ، ورعاع الناس أخذوا ينشرون كل يوم إشاعة نزول كرم إلى البر ، والسلطة القلقة غير المستقرة كانت فى غياب رستم يسيطر عليها الخوف . فى حين أن غالبية الأكليروس العالى ، والأمراء والأعيان الذين افتقدوا سلطة رستم القوية كانوا يعربون عن مخاوفهم ، بإزاء الفوضى السائدة والأراجيف المتنوعة(٣)

(١) Beyrouth, T. 20, Rapporte No 27, Fos 391
(٢) » » » 28, du 5 Août 1876, Fos. 405.
(٣) Ibid F. 405

وقد عبر البطريرك المارونى برسالة إلى القنصل عن يأسه وحزنه لاسيما بعد أن وجه كرم إليه اللوم الشديد على موقفه « غير الحكيم فى هذه الظروف الحاضرة » وأبلغه نوعا من الإنذار والتهديد ، وذلك بعد أن كتب المطران الدبس إلى كرم بأن البطريرك أوعز إليه بأن يقنع كرما بعدم إمكانية تأليف المجلس الملى بسبب الظنون التى يثيرها فى البلاد[١] . ومنذ هذا الحين تنقطع العلاقات بين كرم والبطريرك مسعد وتبدأ الخصومة العنيفة بينهما، يستهلها كرم بنشرات ومذكرات يندد فيها بالحبر المارونى[٢]. وقد توجه كرم إلى رومية واتصل بسفير فرنسا لدى الفاتيكان فلم يحظ بالقبول لامنه ولا من دوائر الكرسى الرسولى التى لم تشأ إمداده بأية معونة[٣] . وقد عرض الباب العالى على كرم أن يدفع له مرتبا إذا عاد إلى الآستانة ، فرفض هذا العرض ، وخابر أنصاره فى الجبل ليشاركوا فى توقيع عرائض الشكوى من إدارة المتصرف ، ويحركوا النفوس ضده[٤]. ولكن الصمت بدأ يخيم حول اسم كرم من جديد .

وربما خشى الباب العالى أن تنشب اضطرابات فى الجبل خلال هذه المرحلة الحرجة ، فعمل على مسايرة اللبنانيين وعاد رستم يحمل بشرى إعفائهم من ضرائب البقايا ومن رسم الطابع (التمغة) الذى كان لاقى

(١) من رسالة طويلة كتبها كرم إلى الدبس فى ٧ يولية ١٧٨٦ — عن البشعلانى ، ص ٥٣٧ — ٥٤٠ ، وفى رسالة اتهام للبطريرك بأنه رفض اقتراحه فى تأليف المجلس الملى دون رأى المتصرف ، ورأى كرم أن البطريرك بقصد بذلك « تسويد صحيفته لدى الرأى العام العالمى ، وأنه يرمى بالموارنة مرامى التهلكة . . » .

(٢) وجه كرم مذكرة بالفرنسية إلى « الكنيسة المقدسة ، وفرنسا » ، تقع فى ستين صفحة من القطع الكبير ، ويسرد فيها شكاويه من البطريرك وهفواته ونواياه إزاء الموارنة التى حاول كرم مدة ١٧ سنة « أن يقنعه بتعديلها » . والمذكرة مليئة بالمواعظ اللاهوتية ، وصدرت عن روما أواخر عام ١٨٧٦ ، وقد استنكرها المونسنيور فرانكى رئيس مجمع نشر الايمان ، والوكيل البطريركى المارنى فى رومية .

(٣) Beyrouth. T. 20, Instructions du 26 Sept, 1876 F, 428

(٤) « « Rapport. No 29 du 27 Août 1876, F. 413

معارضة شديدة . ولم يكد يستقر المقام برستم باشا ويتخلص من كابوس عودة كرم حتى تعكر كأس الصفاء «المؤقت» بينه وبين البطريرك المارونى، فقام بينهما خلاف خطير سببه أن الحبر المارونى رفض بعناد أن يسمح لأحد رهبانه ، بناء على امتيازات قديمة بأن يتقدم لأداء شهادة أمام القضاء . وكان الباشا يلح على حضوره . وتوسط قنصل فرنسا بين الطرفين حتى توصلا إلى حل وسط، سمعت شهادة الراهب فى غرفة المجلس الإدارى بدلا من المحكمة . وفى نفس الوقت كان نشر الدستور العثمانى إيذانا بنشوب خلاف جديد بين رستم باشا ومجلس الإدارة بشأن إرسال نواب من الجبل إلى مجلس المبعوثان العثمانى الذى افتتح مؤخرا فى الآستانة . فقد استلم المتصرف أمرا بالعمل على إجراء الانتخابات من مثل مجلس الإدارة ، وأوجب عليه الاتفاق لهذا الغرض مع والى سورية . أثار هذا النبأ استياء حادا فى الجبل الذى يجرحه أن يعامل معاملة الولاية والذى يخشى تجاوز امتيازاته .

وحين أبلغ المجلس الأمر ، أعرب عن عدم رضاه ببعض القسوة ، وأعلن بوضوح أمام رستم حججاً خلاصتها : أنه بحكم كونه حارسا على النظامات فسيدافع عنها بضراوة ، وسيرفض التدبير بشدة لأنه تعد على حقوق البلاد . وأن وجود نواب لبنانيين ليس له مبرر فى ندوة مدعوة لتحسين حالة الولايات التركية عموما ؛ فلبنان يتمتع منذ ١٥ سنة بدستور خاص تضمنه الدول الكبرى ، وهو كالباب العالى لايمكنه إجراء تحوير فيه ، ولايريد ذلك على كل حال ، وهو راض عن مصيره ولا مجال أمامه للشكوى ؛ وأن نظامات ١٨٦١ التى خلصته من شرور كثيرة قد أمنت له الرفاهية وأن ماير يده هو تطبيق هذا النظام بدقة . أو ليس المجلس الإدارى منتخبا انتخابا حرا يضمن احترام الدستور بمساعدة الدول الضامنة ؟ أو ليست هذه هى مهمته ؟ فالمطلوب منه اليوم هو أن يتنازل عن سلطاته ولاحق له بذلك . ثم ماذا سيكون دور النواب اللبنانيين ؟ فهم مخورون

ومتمسكون بالضمانات التى تحيط بهم فهل يطالبون لولايات تركيا الأخرى بالاستفادة منها ؟ هل هذا هو ماتهدف إليه حكومة السلطان؟[١].

كانت الحجج التى قدمها المجلس فى تبرير رفضه قوية مفحمة ، والمعارضة سببت لرستم أشد الامتعاض ، فاتجه نحو قنصل فرنسا بغية طلب عونه بعد أن تأكد من مساعدة القنصل الانكليزى ، قال رستم : «لو شاءت فرنسا أن تقول للمجلس قولوا كلمة واحدة لأن كرامة الباب العالى فى الميزان » ، ولما تحفظ القنصل الفرنسي ، أبرق رستم إلى صفوت باشا وزير الخارجية لمباحثة السفير الفرنسى لديه الكونت بروغوان . ونشط القنصل الروسى بتكوفتش فى بيروت للعمل فأظهر غيرته فجأة على النظامات معتمدا على أن الدول ستحافظ عليها من كل تحد، والباب العالى فى نظره غايته التخلص من امتيازات لبنان لاسيما من الضمانات التى تحميه ، وخاطب بتكوفتش القنصل تريكو بقوله : « أؤيد من جهتى أعضاء المجلس الارثوذكسى وإنى أضمن رفضهم ».ماذا يكمن وراء هذه الأبواب العريضة المفتوحة على مصراعيها ؟ !

يبدو أن قضية لبنان ليست وحدها المستهدفة فى هذا الظرف ، والمؤكد أن اقتراح الباب إذا ماقبل ، سيعرض عمل سنة ١٨٦١ إلى مخاطر جسيمة ولكن يبدو أن الاهتمام ليس موجها الآن لهذه الناحية فقط ، فالمقصود من كلا الجهتين هدف أقرب ، وأن الحركة والحماس الظاهرين يبرهنان عن ذلك بما هو كاف .

فالدولة العثمانية إذن تدعو الجبل لأن يمثل فى المجلس الجديد تريد بوجه عام لاسيما بصدد الضمانات أن تتخذ من تبنى هذا التدبير سلاحا تشهره فى الظرف المناسب . وتسعى روسيا بدورها أن تتخذ من رفضه ذريعة عند

(١) Beyrouth, T, 20. Rapport, No 37 du 20 Déc 1876, F. 447—449

الحاجة ، تبرر إنكارها على تحكم الدولة العثمانية وخرقها الصكوك الدولية ، فمن المعلوم أنه فى هذا الوقت كانت الأزمة محتدمة بين روسيا ومن يدور فى فلكها بالبلقان من جهة ، وبين الدولة العثمانية . فكانت روسيا تتربص الدوائر بتركيا وتسعى لتتلقف أية مخالفة تقوم بها الأستانة أو أى اعتراض ينهض ضدها لتجعل منه مبررا يبرهن من جديد على فساد الحكم العثمانى . ولذا فقد كان قنصلها يعلق أهمية على موقف المجلس الادارى من إرسال النواب اللبنانيين إلى الأستانة .

لم يستطع رستم باشا رغم مساعيه المتكررة أن ينتصر على معارضة مجلس الإدارة . وكذلك لم يكن تدخل ممثل انكلترة فعالا ، وحين فاتح رستم الأكليروس العالى وطلب مساهمته ، اعتصم بصمت ينم عن عدم الرضى ، وفهم رستم أن الباب العالى إذا ما ألح فالمجلس مصمم على تقديم استقالته أو رفض التدبير بقرار تدعمه البراهين . ولعمرى فهذا الحل الأخير يتفق مع تمنيات القنصل الروسى . وجدد رستم مساعيه ثانية لدى القنصل تريكو . قال لو أردتم استخدام نفوذكم لوقفت هذه المعارضة بلاشك . وناجى القنصل نفسه حينذاك : أو أوافق على هذا الرأى ولكننا بذلك نتحمل مسؤولية خطيرة ، نعم لن يطلب اللبنانيون منا كفالة ، فبتعلقهم العميق بفرنسا سينحنون باحترام أمام آرائها ، ولكن هل نحن آمنون من حسن نوايا الديوان ؟ ألسنا نخاطر بأن نعرض للزوال عملا بذلنا المستحيل للحصول عليه ؟ والجبل يفضل الاكتفاء بالخير الذى بفضلنا ضمنته له الدول الكبرى . وهو يعتبر — صوابا كان ذلك أم خطأ — أن قبوله سيستخدم ضد مسيحيي تركيا الأوربية ، ولابد أن يستخدم ضده بالذات للقضاء على استقلاله . وقد صرح مؤخرا عضو متنفذ فى المجلس : «كيف ! . نحن أصحاب مركز ممتاز ويطلب منا أن نعود فندخل فى عداد الجماهير ! » .

والحق أن مشاركة نواب الجبل فى المجلس العثمانى الجديد قد يفسر كتنازل أو كمخالفة لأنه ينطوى على التعهد بتنفيذ قوانين فى لبنان لاتطبق فيه .

ولم ييأس رستم باشا فمضى يتابع بحماس حملته الانتخابية فى الجبل ولا يكترث للإخفاق الأولى الذى منى به ، فلجأ للمحاسنة وللتهديد و«تطبيق» أعضاء المجلس إفرادياً ، ولكن ريكو أجاب على هذه المساعى بمساع مقابلة فأفهم أعضاء المجلس دون مواربة أن قضية النواب ليست من صلاحية المجلس ولا من صلاحية المتصرف ولا من صلاحية القناصل ، وأن التفاوض بشأنها يجب أن يتم فى الآستانة بين الحكومة العثمانية وممثلى الدول الضامنة ، واضطر رستم أن يوافق على أن كلام القنصل يعبر عن الحقيقة(١) .

وبإزاء مقاومة المجلس الإدارى المشروعة ، اضطر الباب العالى على الرغم من حرصه على تمثيل لبنان فى المجلس الجديد ، أن يصرف النظر عن القضية فأرسل صفوت باشا إلى رستم أن لبنان يعفى هذه السنة من إرسال نواب إلى المجلس الوطنى(٢) .

إذن فالقضية تأجلت تأجيلا ، ولكن المبدأ لا يزال قائما ، وموقف الديوان يبرر الحذر والمخاوف ، فالباب العالى لم يقبل يوما بملء الرضى نظامات ١٨٦١ وإنما كان يتظاهر بتجاهلها ، ولكنه قد بدأ يستاء منها ويبرم بها كثيرا منذ أن استندت الدول على حسناتها النسبية لتطالب بنظامات مماثلة فى بعض ولايات تركيا الأوربية . فالباب العالى يوعز دائما إلى رستم بأن يقوم بكل ما من شأنه أن يظهر تبعية الجبل إلى الآستانة

(١) Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 40 du 5 Juin 1877, Fos. 12—15.

(٢) » » » » » 50 du 10 Mars 1877, F. 50.

مباشرة . من ذلك أنه حرص على الإيعاز لرستم بقراءة برقية تعلن للملأ اللبنانى نبأ الدستور الجديد ، وبرر رستم ذلك بأن هدفه من إطلاع اللبنانيين على برقية الوزارة لا يستهدف إلى دعوتهم للفرح كجيران أصدقاء للحسنات التى ستلحق أبناء ملتهم فى الولاية !(١) .

ولكن لم يبد أن هذه الحجة صحيحة ، لأن رستم طلب من المجلس التعبير عن شكره فيما يعود لمنح الدستور ، فاصطدم بالرفض ثانية ، إذ أن المجلس بين له أنه لا يمكنه الشكر باسمه لأن الدستور لا يعنيه ، وإنه لا يمكنه الشكر باسم ناخبيه لأنهم لم يكلفوه(٢) .

ألا تدل هذه الدلائل كلها على ميول واتجاهات الآستانة الجديدة لتقويض نظامات وامتيازات الجبل ؟ وقد شاع فعلا فى تلك الأيام أن إلغاء امتيازات الجبل التى أصبحت دون فائدة بعد الدستور الجديد ، كان أمراً قد تقرر . فقد ورد فى برقية من الاسكندرية دون خاتم رسمى بأن الصدر الأعظم ربما أعرب للكونت كورتى سفير إيطاليا عن تصميمه على هذا الإلغاء وعلى الرغم من أن رستم باشا ينفى صحة هذا الخبر ، وأن مدحت باشا ربما لم يتفوه بمثل هذا الكلام ، ولكن فى الحقيقة كانت القرائن تدل على أن الباب العالى ينحو هذا النحو نفسه ، واعتراضات رستم لا تكفى للاقناع لأن أعماله أحيانا كانت تناقض كلامه .

فبعد أن فشل أيضا فى حمل المجلس على توجيه شكر بمناسبة الدستور ، وجه الأوامر لجميع القائمين والموظفين أن يوقعوا باسم السكان برقية شكر يعلق عليها أهمية كبيرة .

وسواء أكان رستم فى غيرته هذه يخضع إلى وحيه الخاص أو إلى أوامر

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 40 du 5 juin, Ibid., F. 15.

(٢) » » » » » 42 du 23 Jan. 77. F. 21.

الآستانة السرية فان تصرفاته كانت توحى بغيرته على سمعته الطيبة فى الآستانة . ولم يمض وقت قصير على هذه المجابهة اللبنانية لممثل الباب العالى حتى سرت فى بيروت شائعة مؤداها أن الباب العالى ينوى إلغاء المساعدة المالية السنوية المخصصة للجبل (٣٥٠٠) كيس وقد وردت برقية من الآستانة إلى جمارك بيروت التى تتولى هذا الدفع بأن تسلم بعد اليوم كل مواردها إلى البنك العثمانى(١) .

من المعلوم أن المادة (١٥) من نظامات الجبل تقضى بأن تحافظ الدولة العلية على حقها المعلوم بتحصيل ويركو الجبل (٣٥٠٠ كيس) على يد المتصرف على أنه يجوز إبلاغ هذا القدر إلى سبعة آلاف كيس عندما تسمح الظروف بحيث أن المال المستحصل يخصص بادىء بدء لإدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية ، فان فضل منه شىء رد الفاضل على الخزينة ، « وإن اقتضت الضرورة الماسة تحسين سير الإدارة مزيدا على التكاليف المعينة فيرجع فى تسوية المزيد إلى مصاريف الخزينة السلطانية »(٢) .

ومنذ عام ١٨٦٣ وبناء على طلبات داود باشا حددت موازنة النفقات بـ (١٢٠٠٠) كيس كان الجبل يدفع منها سبعة آلاف وهى الحد الأقصى للضريبة . وكان الباب العالى يغطى العجز بدفعه خمسة آلاف كيس لخزانة الجبل . وقد احترم هذا الوضع حتى عام ١٨٧١ حينما نشطت الدولة العثمانية فى سياستها المركزية لربط جميع ممتلكاتها واستعادة نفوذها الفعلى فيها ، وقد ساعدها على ذلك هزيمة فرنسا وهى أشد الدول انتباها إلى تنفيذ حرفية النظامات فى جبل لبنان خاصة فى الشرق الأدنى الذى تطمع فى وضع يدها عليه مستقبلا . فالباب العالى أخذ يتجاهل تعهداته فى دفع مساعدة مالية تنوء بعبئها حكومة قبلت بها مرغمة وتعانى عجزا مزمنا فى ماليتها . ولما

---

(١) Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 43 du 1 Fév, 77, Fos. 27.

(٢) أنظر نص النظامات و الملحق Cuinet Fascicule 2, d, 294.

قطعت المساعدة دون إنذار سابق ، حينئذ كان لابد لممثل فرنسا فى الآستانة أن يتدخل ليحمل الباب العالى على الوفاء بتعهداته . وبعد جدل دام ستة أسابيع وافق الباب العالى على تخفيض ١١٦٠ كيسا من أصل المساعدة فأصبحت الموازنة ١٠٨٤٠ كيسا واضطر ممثل فرنسا للرضوخ ، وضمن هذه الحدود تتدبر الإدارة اللبنانية نفقاتها . وجدير بالذكر أن مساعدة الباب العالى مخصصة للجندرمة التى تخدم الحكومة المتصرفية بتجرد تام دون تفريق بين طائفة وطائفة (١) .

وإن إضعاف الجندرمة هو نزع سلاح السلطة وخلق هزات قريبة فى البلاد وتهيئة المجال لوصول الجنود العثمانيين إلى الجبل عند الحاجة . ومن جهة أخرى فلو حسم هذا التخفيض من مرتبات الموظفين الإداريين والقضاة ، فيكون ذلك بمثابة فتح الباب على مصراعيه أمام الرشوة والفساد ، ونزع الثقة من إدارة يضرب المثل بضبطها بالنسبة لسوء إدارة الولاية .

ولما مضى شهران على موعد دفع المساعدة ، أبرق رستم باشا إلى صفوت باشا وزير الخارجية يرجو إشعار البنك العثمانى بدفع المخصصات الشهرية المتأخرة(٢) .

ولم يلبث رستم باشا أن تسلم من صفوت باشا وثيقة اتهام ضد الجبل مصوغة بكلام قاس جدا . اتهم فيها الوزير لبنان أنه « منذ ١٥ سنة يخالف عن تحيز إرادة الحكومة الامبراطورية ، وقد رفض بكبرياء طلباتها المشروعة : ضريبة الملح وحصر التبغ ، وانتخاب النواب . فهل هو يحلم باستقلاله » ؟ هذا كلام معبر وصريح . والحق أن رستم باشا وجد نفسه

---

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 46. du 12 Fév. 1877, F. 33.

(٢) » » » » » 49, du 7 Mars 1877, F. 46.

فى وضع حرج جدا تتجاذبه عوامل طاعته لحكومته من جهة ، وواجباته بإزاء مرؤوسيه الذين يشكون فى ولائه لهم . حكومته التى تتدخل فى مسائل إدارته الداخلية البحتة وتفرض عليه حلولا تؤدى إلى سقوطه فى نظر مرؤوسيه اللبنانيين ومصلحة إدارته التى تطالب بإبعاد المهيج الدرزى الخطر سعيد بك تلحوق الذى اتهم بتحريك فى الشوف نجم عنه سباق مسلح بين الدروز والمسيحيين ، ولكن الصدر الأعظم يأمره بإبقائه فى بيته ، ولم يجد رستم خيرا من قنصل فرنسا يبوح له « بمكنون صدره » ، والصعوبات التى يتخبط بها ، وبنفس « كربه » لديه ، « ما العمل ! ، قد تنصحنى بالصبر ، ولكنى تعب . فأنا كحاكم مسيحى لا أحظى بثقة الباب العالى ، وكموظف من قبل الباب العالى لا أحظى بثقة المسيحيين . بعد قليل ستقطع المساعدة المالية وقد بلغت المتأخرات ثلاثة أشهر ، الإدارة ستسوء وستنسبون إلى قبل غيركم مساوئها ، النظامات موضوعة تحت ضمانة الدول فلماذا لا تحافظ عليها ، إذا كانت هى عاجزة فأنا أعجز منها بكثير . . »

لقد بدا سوء نية الباب العالى بالنسبة للإدارة التى يرأسها رستم فى الكتاب الذى تبلغه من الباب العالى وهو عبارة عن رسالة موجهة من يوسف كرم إلى الصدر الأعظم بواسطة أسعد بك وزير تركيا فى روما . يطلب كرم بعد امتداح دستور الامبراطورية العودة إلى لبنان ليحمل أبناء ملته على قبوله حالا [١] .

اقتراح مضحك ، ومع ذلك فيبدو أن الباب العالى قد أخذ الأمر جدا وصدق به ، ولكن هل صحيح أنه لم ير الفخ فيه ؟ . وإلا فلماذا أسرع وكتب لرستم باشا لينقل إليه هذا السر ويطلب رأيه ؟ !

دهش رستم وأجاب أن كرماً مخادع ، وأنه يعلم أكثر من أى شخص

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 52 du 19 Mars, 1877, F. 58.

تعلق الجبل بنظاماته وأن رسول الدستور هذا المزعوم ليس إلا مقلقا خطيرا يجب الابتعاد عنه[١] .

وما يلفت النظر ليس جرأة كرم بل مسايرة الباب العالى وقبوله بكل الأسلحة التى تقدم له إذا رأى فيه ما يساعد على نسف امتيازات الجبل . لم يكتف رستم بذلك وإنما أبرق إلى الصدر الاعظم يطلب منه إعلامه عما إذا كان كرم قد غادر روما كما يزعمون للتوجه إلى أثينا[٢] .

إن الحرب بين روسيا وحلفائها البلقانيين قد نشبت مع الدولة فى ٢٤ ابريل ١٨٧٧ ، وسرت شائعة عن عودة كرم القريبة وقد تأثر رستم كثيرا من هذه الشائعات التى أخذت تملأ شمال الجبل ، ولكن ظهر أن كرما لا يزال فى روما حيث يتابع صراعه العقيم ضد البطريرك مسعد على صفحات الجرائد الأوربية [٣] ، ويتهمه بالاتفاق مع رستم باشا على حساب مصالح لبنان ، وهذه التهمة غريبة حقا لأن تقارير قنصل فرنسا مليئة بأخبار وساطته المستمرة تقريبا بين الرجلين فى سبيل تأمين الانسجام الضرورى لأمن الجبل . ولذا يسعى كرم لإيجاد فجوة تتيح له زرع الفوضى فى الجبل . بل إن علاقات البطريرك برستم فى نفس الوقت الذى أصدر فيه منشوره الجديد اللاذع ضد البطريرك كانت فاترة منذ بعض الوقت ، أى منـــذ قضية الرهبان التى يطالب الحاكم بدرسها على غير ما يشتهى البطريرك .

ولكن الخلاف بدأ يستفحل حتى أصبح اليوم موضوع خصومة حقيقية بين السلطة المدنية والسلطة الكنسية ، حتى إن استقبال المسيحيين

(١) Beyrouth, T. 21 Ibid., F. 59.
(٢) Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 54 du 14 Mai, 1877, F. 69.
(٣) Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 12 Juin 1877, F. 80.

فى المتن المختلط لرستم قد تأثر بالفتور الذى هيمن عــلى علاقات الرجلين .

واستجاب الباب العالى لمساعى رستم المتكررة بصدد المساعدة المالية، وأبلغه أنه أوعز إلى جمارك بيروت بدفع ٣٨٠٠ كيس كالسابق[١] ، ويبدو أن الآستانة أدركت أنها فى هذه المرحلة الدقيقة التى تمر بها تخطىء السبيل إذ تقدم للمهيجين وذوى الأغراض فى الجبل حجة ينتظرون أو هى منها لإثارة أهواء سكان سريعى التأثر . فالجندرمة تذمرت لقطع مرتباتها ، وأنصار كرم صدقوا قبل غيرهم شائعة مؤداها أن الصدر الأعظم تعمد التحدى ، وفصم الروابط الأخيرة التى تربط لبنان بالحكومة السلطانية[٢]، وكانوا قد تذرعوا بقطع المساعدة السنوية المالية لحمل اللبنانيين على دفع الضريبة عملة ورقية ، ويمثل هذا بالنسبة للإداره اللبنانية خسارة توازن ثلث مواردها ، ويكون بالنسبة للمتصرف مصدر متاعب جمة . ولكن سرعان ماتدخل تريكو ، قنصل الدولة التى لاترعب فى إجراء تبديل ينجم عنه اضطراب أحوال الجبل . وبعد توسطه لدى علية الاكليروس المارونى والوجهاء ، أبعدهم عن تأثير الكرميين فقبلوا دفع الضريبة عملة معدنية كالسابق . وكان البطريرك مثلا يحتذى ، فدفع قبل غيره الضرائب العقارية المتوجبة عليه وكان ذلك إيذانا بتقارب لن يدوم طويلا بين المتصرف والبطريرك ، إذ سيعقبه تصدع صفوف المطارنة الموارنة بسبب اختلافهم فى تقدير الموقف الأمثل الذى كان يجب أن يقفه البطريرك بإزاء المتصرف الذى كان يتهم بأنه يمتهن الاكليروس ، ولا يقيم له وزنا ، وسيزداد هذا الانشقاق والتحزب خاصة بعد استعانة البطريرك بالمتصرف لإلزام بعض الرهبان حدود الطاعة وما أعقب ذلك من هياج تم أثناءه نفى المطران بطرس البستانى زعيم الشغب .

(١) Beyrouth, T. 21, RTpp. No. 59 du 22 Juillet 1877, F. 99.

(٢) Ibid, F. 100.

رستم والاكليروس المارونى — قضية نفى المطران بستانى وعواقبها :

وتفصيل ذلك أن البطريرك وجه اللوم إلى الأساقفة الذين أخلوا بأصول اللباقة فامتنعوا عن استقبال المتصرف خلال جولته بالمتن ، وحرضوا مجلس الإدارة على رفض المصادقة على صرف مساعدة طفيفة كانت تجمع لجرحى الجيش العثمانى . وبتوسط القنصل أقر المجلس هذه الإعانة وحينئذ لم يتردد رستم باشا الذى كان يعلم أن ظروف البلاد تقضى بأن يكون على علاقة طيبة بالاكليروس فى التوجه إلى كسروان لتحية البطريرك . فاستبق هذا زيارته وخرج لملاقاته حتى قرية غوسطا ، ولم يحجم من المطارنة عن استقبال رستم سوى المطران الدبس المشهور بولائه لكرم ، ولم تلبث ثمرات هــذا التقارب أن ظهرت فى المسألة الرهبانية التى تطورت تطورا خطيرا وكادت أن تؤدى إلى اضطرابات عنيفة ، وقد لعب كرم وأنصاره فى نفخ أوارها دورا لايستهان به . وبدأت المسألة حين تجاهل بعض الرهبان الموارنة لاسيما فى دير قزحيا فى قضاء البترون قواعد النظام ولم يحافظوا على قوانينهم مما اضطر البطريرك إلى عزل رئيس الرهبنة العام[١] الأب أفرام ، وإلى الاتفاق مع القاصد الرسولى الأب لودوفيكس بيافى[٢] Piavi لوضع مشروع نظام إصلاحى

(١) كان الرهبان الانطونيون يعملون فى الفلاحة والزراعة فى أملاك الأديرة ، وكان لكل دير رئيس ، وهنالك رئيس عام للجميع . وظلوا يعيشون بوئام واتفاق حتى عصفت ريح الفرقة فى صفوفهم بسبب الخلاف على انتخاب الرئيس الموافق ، وبسبب مداخلة الكرسى الرسولى أو البطريرك المارونى فى انتخاب من لا يرونه موافقاً .

(٢) القاصد الرسولى هو وكيل البابا على كل الطوائف الكاثوليكية فى الشرق وطنية أو أجنبية ، ومركز القصادة فى بيروت ، وبياڤى أصبح فيما بعد بطريركا للاتين فى القدس وتوفى فيها ، وروى شاكر الخورى عنه أنه كان رحلا يحب المداخلة والسلطة ولذلك تولد فى أيامه قلاقل كثيرة ولكنه كان رجلا صغيراً فى السياسة وقد تداخل فى الجمعيات الأكليريكية كالرهبنة المارونية وأحدث فيها الانقسام . . » (مجمع المسرات ، ص ٦٢٦) .

صادقت عليه روما[1]. ولما أبلغ رهبان دير قزحيا هذا المشروع أحرقوه ، ولم ينج مبعوث الرئيس العام الجديد من خشونتهم ، ولم يكتفوا بأنهم تمردوا على السلطة الكنسية ، بل إنهم — وهم كرميون إجمالا — أثاروا المسيحيين بحملهم على توقيع العرائض لمصلحة يوسف كرم والأب افرام ، ومعارضته للبطريرك والقاصد الرسولى . وحينئذ[2] قرر البطريرك والقاصد مؤيدين من الرهبان الآخرين اللجوء إلى السلطة المدنية لتأديب المتمردين . ورستم باشا لم يخيب الأمل فى الدفاع عن النظام العام المهدد والسلطة الكنسية غير المعترف بها فسجن من الرهبان ثمانية عشر فى أديرة مختلفة وطرد ستة من الرهبان بعد أن خلعوا ثوبهم بالقوة وسيقوا إلى سجون الحكومة ، وسلم الباقون إلى الرئيس الجديد ، وقد سافر الأب أفرام إلى روما شبه محروم ليشكو مصابه إلى الكرسى الرسولى والسفارة الفرنسية فى روما .

وبإزاء هذه التدابير القسرية التى اتخذت بحق الرهبان والتى رافقها تفتيش بعض الأديرة من قبل الجندرمة تأثر بعض المطارنة لاسيما مطران بيروت الدبس ومطران دير القمر بطرس البستانى الذى لجأ إلى المشاغبة على البطريرك والمتصرف فامتنع عن نزع ثوب الرهبنة عن الرهبان المطرودين من الرهبنة وهدد الرهبان المسجونون بخلع طاعة البطريرك واعتناق المذهب البروتستانتى (٣ أكتوبر ١٨٧٧) ، فشق ذلك على البطريرك واعترف بخطورة الحالة ولكن مع ذلك آثر عدم الظهور .

(١) وحدث فى أواخر عام ١٨٧٤ أن الرهبان عقدوا مجمعهم لانتخاب رئيس الرهبنة ، فتدخل القاصد الرسولى فى الانتخاب ، فأنكر عليه فريق من الرهبان وفى مقدمتهم الأب أفرام الرئيس العام السابق ، وغيره هذا التدخل المنافى للناموس الرهبانى . وقيل إن البطريرك مسعد والمطران يوحنا الحاج كانا يرغبان فى تعيين رئيس عام من كسروان فكان لهما ماأرادا ، وانتخب الأب مرتينوس الدرعونى ، فرفض حزب الآب افرام وأكثره من رهبان الشمال الخضوع للرئيس الجديد بحجة أن الانتخاب غير قانونى .

(٢) البشعلانى ، ص ٥٤٩ — ٥٥٠ .

ولم يجد الرهبان المتمردون بدا من العودة إلى الحظيرة ، وإعلان خضوعهم لأوامر البطريرك عن طريق رئيسهم العام الجديد . وقد خضع الرهبان كافة بعد أن فرضت عقوبة تأديبية على أربعين آخرين منهم ، واعترفوا بخطئهم ، وبدا أنه عادت إلى البطريركية هيبتها الأولى[1] .

وقد كتب رهبان دير قزحيا إلى كرم عن واقعتهم مع البطريرك والمتصرف ، فثارت ثائرته ، ونشر فى روما عدة مناشير موجهة ضد البطريرك والقاصد الرسولى ، وصلت نسخ منها إلى بيروت والجبل[2] .

ولكن استقبال الأب أفرام فى دوائر الفاتيكان لم يكن مشجعا . ورأى الكرميون والمناهضون لحكم رستم باشا أن تعكير هدوء الجبل لا يتم إلا بالوقيعة بين البطريرك والمتصرف ، ولذا سعوا لإثارة قضية الرهبان من جديد ، وكان موجههم ورئيسهم هو المطران الدبس ، وقد أحاط موفدوهم بالرهبان الذين كانوا اعتقلوا فى أديرة مختلفة وأقنعوهم بأنهم ضحايا اضطهاد بشع أثار حفيظة الموارنة الحقيقيين ، وأن الساعة قد دنت لإرجاع الحق والعدل إلى نصابهما ، وأنهم إذا ماقبلوا بمغادرة أديرتهم والتوجه إلى بيروت يمكنهم أن ينتظروا فيها ، بعيدا عن نفوذ رستم والبطريرك ، التعويض الواجب نحوهم ، بفضل مظاهرات الرأى العام التى ستنتزعه عاجلا أو آجلا من البطريرك .

أخذ أكثر الرهبان الموقوفين بهذه النصائح وأتى (٢٧) منهم إلى بيروت فزاروا المطرانين الدبس والبستانى ، وكان الأخير قد غادر مقر أبرشيته ليقدم العون إلى زميله الذى يشترك معه فى الانتصار لكرم . وعين الرهبان ثلاثة منهم لمواجهة القنصل كيز GUYS ، فرفض استقبالهم فألحوا وطلبوا

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp No 1 du 22 Nov. 1877, Fos. 167-168

(٢) » » » No 2 du 20 Déc 1877, F. 171.

توسطه بينهم وبين البطريرك . فاشترط القنصل أن يغادروا بيروت فورا إلى أديرتهم ، فوعدوه ، ولكن رؤساء المعارضة أرجعوهم عن قرارهم[١] . ولم يلبث أن التأم فى بيروت مؤتمر ضم كل من فى الجبل من معارضين ومستائين ، وعقد هؤلاء فى مركز المطران الرسمى اجتماعات كان فيها البطريرك والمتصرف وبلاط روما موضوع هجوم عنيف . ثم نظمت مواكب من الرهبان اللاجئين ، فمرت فى حى بيروت المارونى ، وسعى الرهبان لإثارة السكان وتهييجهم فنجحوا جزئيا لا سيما بعد ما سرت شائعة بأن جميع الرهبان عازمون على اعتناق البروتستانتية . وقد قلق البطريرك من تطور الأزمة ، وكتب إلى قنصل فرنسا يرجوه وضع حد لها . فلجأ هذا إلى رستم باشا ، وكانت علاقاتهما طيبة فى هذه الفترة التى انشغلت فيها الدولة العثمانية برد الروس عن الآستانة . وتم الاتفاق على أن ينذر رستم الرهبان بالعودة إلى أديرتهم خلال ٢٤ ساعة وإلا فيحملون على ذلك بالقوة فأذعنو خشية الاصطدام مع البوليس العثمانى[٢] .

ولكن حزب المعارضة لم يقنع بالهزيمة التى كان من أهم أسبابها أن العمل الذى قام به المتصرف اكتسب الصفة الشرعية لأنه كان برضى البطريرك الكامل ، ولذلك فان سعايات الكرميين استمرت بعد شهرين لإثارة السكان بواسطة عرائض يوقعها الأهلون وتسلم إلى ممثلى الدول الكبرى فى بيروت[٣] .

ولكن حركة العرائض برغم مساندة قسم من الأكليروس المارونى لها لم تحرز نجاحا ضئيلا ، إلا فى الشوف والمتن حيث يسود نفوذ المطرانين الدبس والبستانى رؤساء حركة المعارضة . أما فى كسروان وشمالى الجبل فلم

(١) Ibid, F 197.

(٢) Beyrouth, T. 21, Rapport No. 8 op. cit, Fos. 197—199.

(٣) » » » No. 18 du 9 Mai 1878, F. 245.

تنجح بسبب جمود موقف البطريرك منها ، وبحسب تقرير كيز بسبب إنكار البطريرك الصريح لها ومطالبته جميع الموارنة بالامتناع عن توقيعها . ولكن الباحث يرى أن البطريرك آثر السكوت والجمود بإزاء حركه العرائض « حتى طفح الكأس » . فلجأ الرهبان إلى لغة المناشير يحرضون الشعب على البطريرك . وفى ذلك قولهم فى أحدها : إنه لما ظهر سعادة يوسف بك كرم ذو همة علية . . وعضدا لموارنة لبنان ، أخذ الحسود (البطريرك مسعد) يقطع قيوده . إلى أن أدماه من أصله حتى بارح بلاده ووطنه ، ولذلك حرم موارنة لبنان لذه عيشهم وتنكس شرفهم ، ولم يزل للآن مجدا فى إهلاكه حتى لا يعود له اسم كليا »[١] .

وقد شعر القائمون على المعارضة بوجوب تركيز هجومهم على رستم باشا ورأوا أن العرائض التى يطلبون من السكان توقيعها لم تتضمن إلا شكايات غامضة ضده ، ولذا أوضحوا مآخذهم على إدارته بعريضة جديدة وجهت إلى ممثلى الدول فى الآستانة مدعين أنه نقض عدة مواد من نظامات الجبل[٢] .

ورأى المتصرف أن قسما كبيرا من اللبنانيين لا يقول قول المعارضين فى شمال لبنان نفسه بينهم أسعد بك كرم فى إهدن ، وداجى بك الضاهر فى بشرى ، وعبد الله بك مسعد فى حصرون وانطون بك طربيه فى تنورين وشيوخ كسروان ولا سيما الخوازنة والأحابشة وأمراء المتن ومن يلوذ بهم ، وكانوا كثيرين ، وعموم الشيعة ، وغالبية الدروز من

(١) عن الخازن « يوسف بك كرم فى المنفى » نقلا عن أوراق خزانة البطريركية المارونية ص (٣٠٣ — ٣٠٤) .

(٢) نصها فى . Annexe au Rapport No. 19 du 16 Mai 1878 F. 251
وأهمها ابعاد المحاسبجى وغير اللبنانيين من الإدارة المالية ، وانتخاب مجلس الإدارة بواسطة السكان والرؤساء الدينيين وليس بواسطة مشايخ القرى. تضحية حقوق لبنان بالتنازل عن قسم من المعيصرة لطرابلس . تحقير واهانة خصوم المتصرف الخ . .

الأمراء والشيوخ والعامة تقول راى المتصرف هذا ، فأوعز رستم بتوقيع عرائض الشكر والامتنان ، كما أبرق أعضاء مجلس الادارة إلى مقر الصدارة مادحين سياسة دولته المؤسسة على « مراعاة الشرع والنظام »[1] .

والحق أن الاضطراب انحصر فى المناطق المختلطة وتجلى بحركة العرائض التى تختلف لهجتها عنفا نحو رستم ، ولكن المحركين عندما رأوا جمود موقف البطريك ومعارضة قنصلية فرنسا ، تبخر أملهم بجر كسروان وشمالى لبنان إلى الحركة ، وأدركوا أنهم خسروا الجولة إذا لم يغيروا أسلوب عملهم .

فعقدت اجتماعات لدى المطران بطرس البستانى « ذلك الرجل العنيف فاقد الضمير الذى يذهب فى البغضاء التى يكنها لرستم باشا حتى الجنون »[2] تقرر فيها تحضير الثورة على المتصرف ، بإثارة الأهواء الشعبية بشتى الوسائل ، وخاصة بمواعظ الاكليروس وبإحياء واستفزاز مشاعر البغضاء التى كانت تقسم فى الماضى الموارنة والدروز ، وزاد الوضع خطورة فى المناطق المختلطة يوما بعد يوم . كتب كيز يقول : ثمة رهبان وكهنة يطوفون فى البلاد داعين بصراحة للثورة ، وقد سيطر على الأهالى المسيحيين حماس لم يعد معه يستطيع مستخدمو الحكومة الظهور بين الناس دون أن توجه الشتائم إليهم . وقد اتخذ الاستفزاز الموجه للدروز صيغة من الحدة بحيث أن وفدا من وجهائهم قابل رستم وصرح له بأنهم إزاء العنف الذى يتعرضون له من قبل أنصار المطران البستانى ، لا يضمنون هدوء رجالهم ، وقد بلغ التوتر درجة أصبح الجميع معها يتسلحون فى كل مكان ، « وكان يكفى أى احتكاك ليتكلم البارود » . وقال كيز إن

---

(١) انظر صورة عريضة من عرائض الشكر فى كتاب الخازن المذكور ، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨

(٢) Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 21 du Mai 1878, F. 259.

المعلومات التى يتلقاها القناصل بما فيهم الدريدج متفقة مع أقـوال الدروز[1] .

وللحيولة دون تفاقم هذا الخطر ، قرر رستم باشا أن يطلب برقيا من الباب العالى إبعاد أسقف دير القمر والمطران البستانى موقتا عن لبنان وطلب من الدريدج وكيز أن يسندا طلبه لدى سفارتيهما . فنزلا عند رغبته ، واعترفا بأنه لا يمكن عودة الهدوء إلى الجبل إلا إذا نفذ طلب رستم باشا بإبعاد البستانى لبعض الوقت من الأماكن التى له فيها هذا التأثير السيء فهو « رجل تدفعه أهواء مشتعلة » ، وقد أعلنها ثورة صريحة على السلطة المدنية وعلى الكنسية فى آن واحد . وكان موقف البطريرك حسنا وكتب كيز أنه لا يخفى اشمئزازه من تصرف المطران بستانى ، وأن الفضل فى عدم اتساع حركة المطران جزئياً يعود إلى استعداد البطريرك الطيب الذى كان لفت نظره إلى ستة كهنة يتجولون فى البلاد وينشرون دعاية قاسية جدا ، فطلبهم حالا إلى بكركى ورغب أن تسلم إليهم الكتب الموجهة لهم بواسطة رستم باشا[2] .

ومهما يكن الأمر فقد وافق الباب العالى بالاشتراك مع السفارة الفرنسية وسمح لرستم بإبعاد البستانى عن دير القمر ونفيه إلى القدس . وقد نفذت أوامر الباب العالى حالا . ففى صبيحة يوم أول يونيه أبلغ المطران القرار المتخذ بحقه ، فطلب المطران مهلة ثلاثة أيام ولكن رستم رفض ذلك إذ كان من الضرورى القيام بعمل سريع لتجنب ازدياد التوتر ، كما أن رفضا مماثلا قد قابل رغبة المطران بالسفر بحرا ، ولكن هذا الرفض لم يصدر عن رستم إذ أن مصدره السلطات العثمانية فى بيروت .

فقد لفت نظر رستم إلى أن المطران إذا ما أرسل إلى بيروت فعليه أن

---

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp No 22, du. 6 Juin 1878 Fos.264-265

(٢) Ibid F. 262.

ينتظر حتى ٦ يونيه المركب الذى سيقله ، وأن سكان المدينة الموارنة الذين يتجاوزون ٢٠ ألفا ، سيقومون حتما بمظاهرات لن يتحملها السكان المسلمون ولذا وجب تجنب الإثارة ورفض مجىء المطران إلى بيروت(١) .

وقد اتخذ رستم جميع الاحتياطات حتى يتم سفر المطران على احسن وجه وبدون أى شغب ، وكان قائد وضباط الموكب كلهم من المسيحيين ، وقد دخل المطران القدس تفصله عن الموكب مسافة ميل وفقا لتعليمات رستم باشا(٢) .

وبعد ساعات قليلة كان يغادر دير القمر بحراسة فرقة قوية من الدراغون ، وقد حافظ الأهالى على الهدوء فى خلال ذلك .

والانصاف يقتضى أن نثبت هنا أن رستم باشا كان رضى أن يبعد البستانى بواسطة البطريرك ، وأرسل يؤكد لهذا أنه يعتبر ترحيل المطران بستانى إلى بكركى أو إلى أية نقطة أخرى تعين له ، بمثابة خضوع وأنه لن ينفذ الأوامر التى ينتظرها من الآستانة . وكان هذا رأى سفير فرنسا أيضاً فقد رأى أن إبعاد البستانى بواسطة تدخل البطريرك هو أفضل من أى تدبير إدارى . وقد أرسل القنصل كيز كتابا للبطريرك مع ترجمانه يرجو منه أن يتخذ حالا التدابير التى تفرضها الظروف ، وكان جميع المطارنة الموارنة باستثناء بستانى مجتمعين لدى البطريرك عندما وصله تبليغ القنصل . والمطارنة كلهم كانوا أصدقاء البستانى ، وبالتالى أعداء إبعاده المقترح . وانقضت خمسة أيام فى جدل عقيم . وحين أرادوا فى النهاية اتخاذ قرار كان قد سبق السيف العذل إذ أن المطران كان فى طريقه إلى القدس . والبطريرك طول هذا الوقت قد تمسك بصمت عميق(٣) .

(١) Beyrouth, Repp. 28 du 19 Juillet 78, Fos. 321 — 322.
(٢) Ibid, F. 325. ...
(٣) Rapp. 22 du 6 Juin 1878, Fos. 266 — 267.

كان إبعاد المطران المارونى بطرس البستانى أول حدث من نوعه فى الجبل ، ومن الطبيعى أن يحدث ردة فعل وتأثير قوى على بعض الأهالى المتعصبين ، ولكن الوقت كان موسم قطاف الشرانق التى هى أول ثروة فى البلاد التى تشغل كل اليد العاملة طيلة شهرين تقريبا،فتغلب الصالح الشخصى على أهواء الساعة ، ولم يترك أحد قط ، ولكن لو تأخر التدبير المتخذ بحق المطران بضعة أيام لأثار على الأرجح بعض حركات العصيان من قبل جانب من الأهالى توصلت مواعظ الرهبان والكهنة إلى خلق تعصب متطرف فيهم(١) . وقد كتب كيز أن عامة الشعب المارونى رغم تعلقها بالديانة الكاثوليكية وبالاكليروس الذى ينتخب من بين أفراده ويحيا حياته ، ولكن هذا التعلق لايمتد كما كان فى الماضى إلى المطارنة ، لأن كل الناس ثائرون على أطماعهم وبخلهم وعدم أمانتهم فى الوصاية ، وعلى تهديدهم الدائم بالحاح للحصول ممن هم فى حال النزع على قسم من ثروتهم من دون الورثة الشرعيين . واستطرد كيز يقول إن هذه المشاعر توضح عدم اكتراث الأهلين لدى تلقيهم خبر نفى المطران وعجز الجهود التى بذلها الأكليروس العالى لإثارة الرأى العام لمصلحتهم ، لأن هذا الأكليروس يصف هذا التدبير كسابقة خطرة(٢) . أما البطريرك المارونى فلم يكن يستطيع ألا يظهر سخطه الشديد على توقيف المطران أسوة بالمطارنة . وإلا تعرض للنقد الشديد الذى ما انفك يوجه إليه تارة من كرم ، وتارة من الرهبان المنشقين ومناشيرهم ، ولذلك فإنه حينما أتاه رشيد بك خازن قائمقام كسروان وصديق القنصلية الفرنسية والأثير لديه ، موفدا من رستم باشا ليبلغ البطريرك سفر المتصرف إلى الآستانة لملاحقة المساعدة المالية المتقبلة كان استقباله سيئا جدا فى بكركى . قال البطريرك إنه لايفهم زيارته بعد ماجرى ، وإن رستم باشا قد قصر بواجباته نحوه فى توقيف أحد الأساقفة ، وإنه لايقبل بأى تعويض سوى عودة المطران

(١) Rapp. No. 23 du 20 Juin 78. Fos. 278-279.
(٢) Ibid, 280.

إلى دير القمر ، وإنه لتأمين هذه العودة سيتوجه إلى الباب العالى ، وبلاط روما والدول الضامنة ، وإنه إذا رفض رجاؤه فيرفع صوته عاليا نحو الرب الذى يعرف كيف يعاقب رستم باشا وكل من ســـاعده فى خطته(١) .

إن الاكليروس المارونى لاعتبر نفى المطران البستانى ضربة قاصمة موجهة لنفوذه ، فهو قد توصل فى فترة معينة تتفق وسقوط الارستوقراطية القديمة ،على نفوذ كبير بمساعدة ممثلى فرنسا . وقد بدأ هذا النفوذ بالتضاؤل منذ حوادث النزاع بين داود باشا والبطريرك المارونى ، ولكنه مع ذلك ظل يمارس على الجماهير سلطة لاحد لها . ولما تولى فرنكو باشا الطيب الحكم كانت سياسته إجمالا مواتية للأكليروس حتى قيل بمبالغة إن المطران الدبس والمطران البستانى كانا الحاكمين الحقيقيين فى لبنان ، وأنهما ملآ الإدارة والمحاكم بصنائعهما ، فلم يكن يجرى شيء دون موافقتهما .

ويذكر القنصل كيز أنهما كانا يمارسان ضغطا على أحكام العدلية بما يكفى لإنجاح القضايا غير العادلة والفوضى نفسها قد تسربت إلى الإدارة المالية بحيث أن المحاسبين كانوا يحفظون لديهم المبالغ التى يقبضونها وكانوا يدفعون للمستخدمين والجيوش بحوالات تستحق بعد ثلاثة شهور وتحسم بخسارة . وكان الصندوق أكثر من مرة ضحية عدم أمانتهم (٢) .

إن هذا الفساد لم يكن من شأنه أن يوافق رجلا يشعر بروح النظام إلى أقصى حد ، دون أن يذكر لمأمور فضلا ، أو يسمع منه مديحاً لأحد ، فإذا مال بوجهه إلى أحدهم وعطف عليه قال « لقد قام بالواجب »(٣) ، ورستم بعد أن سبرغور الشر وبعد أن اتضح له عمقه ، انصرف بشجاعة

(١) Rapp. No. 25 du 25 Juin 1878, Fos. 293-294.

(١) Annexe au Rapp. No. 26 du 4 Juillet, F. 303.

(٣) شاكر الخورى ، ص ٣١١ .

إلى العمل . وضع الادارة المالية تحت مراقبة دقيقة ودائمة ؛ وقام بحملات تفتيشية بغية معرفة حالة الصناديق وفرض العقاب الصارم على كل محاسب مهمل ، وامتدت هذه العناية إلى شؤون القضاء ، فصرف عددا كبيرا من القضاة الذين ثبتت عليهم الرشوة ، ووجه رستم اهتمامه الخاص إلى القضاء الجنائى ، وأعاد تنظيم الجندرمة على أسس جديدة ، فساد فى لبنان أمن لامثيل له فى كثير من البلدان(١) .

وكان الأمل أن ينعم الجبل فى عهد رستم براحة طويلة غير أن الفتنة التى وقعت بينه وبين بعض الموارنة على أثر نفى المطران البستانى جعلت معظم مدته مدة محنة وبلاء . أما أسباب الخلاف فترجع إلى استئثار رستم بالسلطة والرأى على غير ماتعوده اكليروس الطائفة المارونية . وقد كان هذا السبب قائما فى السنتين الأوليتين من ولاية رستم غير أن وكيل رئاسة مجلس الإدارة عمون بك عمون كان مسموع الكلمة عنده وعنـــد الاكليروس فعرف — فيما يقال — كيف يدفع أسباب الخصام مع المحافظة على كرامة الفريقين . وظل الأمر على ذلك حتى وفاة عمون بعد سنة وبضعة شهور من مدة ولاية رستم . ولم يقم بعد عمون رجل مثله فى وكالة المتصرفية(٢) .

إن رستم الذى قام بإعادة تنظيم الإدارة على هذا الوجه الأكمل لم يستطع احتمال تدخل الاكليروس العالى الدائم فى أمور لبنان بل جرى بالنسبة للاكليروس على سنن الآداب لايتجاوزها إلى التملق والتزلف . ومع حرصه على مراعاة امتيازات هذا الاكليروس فإنه أفهم الاساقفة أنه يفضل أن يراهم يقتصرون على مهام رسالتهم الروحية .

فكفى ذلك لإثارة أعنف الأهواء ضده ، وكانت مقاومة الاكليروس

(١) Ibid, 304.

(٢) المقتطف ، مجلد ٢٠ ، ٨٤ .

العالى خفية فى البداية ، ولم تبلغ هذه الدرجة من العنف إلا على أثر حوادث الحرب الأخيرة بين الدولة العثمانية وبين روسيا وحلفائها . فكأنما استغل الاكليروس هذا الظرف ليقوم بمحاولة يائسة لاسترداد المكانة التى حرمه منها توقيف المطران البسانى .

هذا هو تفسير ثورة الاكليروس فى نظرنا ولكن الهدوء لم يلبث أن عاد إلى المناطق المختلطة حيث حمل الأهالى الاكليروس عنوة على فتح الكنائس التى كان المطران البستانى قد أمر باقفالها طيلة غيابه ، فأعيدت الأجراس إلى القباب ، بعد أن كانت أنزلت منها ، وعادت المياه إلى مجاريها كالعادة(١) .

على أن نشاط أنصار البستانى لم يفتر ، بل ازداد ، وأدخل فى روع الأساقفة الأمل بحل موافق لرغباتهم وقد آلت لجنة المعارضة التى مركزها بيروت عند المطران الدبس ، على نفسها أن تتابع هذا الأمل فقررت متابعة إرسال البرقيات إلى باريس والآستانة طالبة إبعاد رستم باشا وإعادة المطران البستانى . وبالفعل فقد أرسلت برقيات من جميع أنحاء لبنان وحتى من سورية إلى الماريشال مكماهون من قبل أعضاء اللجنة ، ويقال أن المطران الدبس تعهد بأن يدفع جميع تكاليف البرقيات لئلا تكون الصعوبات المالية حائلا دون إتمام المرغوب(٢) .

ومن الطريف أنه لم يصعب على اللجنة أن تغرى ٢٤ من الأمراء الشهابيين المتعطلين لتوقيع هذه البرقيات لقاء مال زهيد . وكأن هذه البرقيات لم تكف وحدها فى نظر اللجنة ولهذا أضافت إليها عرائض صادرة عن وكلاء نصارى مناطق جبل لبنان حضرت فى بيروت وختمت بأختام

(١) Rapp. No. 27 du 18 Juillet 1878, F. 319.

(٢) Ibid, 332.

رصاصية مصنوعة خصيصا لهذا الظرف ، وكل العرائض وجهت إلى الماريشال مكماهون وفيها شكايا ضد رستم وإشارة إلى غفلة القنصل الفرنسى ومطالبته بإجراء العدالة وعدم السماح بخراب البلاد ، أو يجد موقعو العرائض أنفسهم مضطرين لطلب مساعدة الغير(١) .

ولم تخل عملية وضع العرائض من التزييف والتحايل ، فقد ذكر القنصل كيز أنه قرأ فى إدارة التلغراف الأختام التى مهرت بها عريضة من العرائض فوجد أنها تحمل أسمـــاء لا يعرفها أحد ، وكتب أن العريضتين اللتين نشرت ترجمتهما جريدتا L'Univers, Le Erancais واللتين قيل إنهما أرسلتا لمصلحة المطران البستانى من قبل وجهاء المسلمين والدروز فى الجبل ، إنما هى من وضع فضول البستانى شقيق المطران . وقع الأولى أربعون من المسلمين السنيين والثانية خمسون من الدروز ، ولكن هؤلاء جميعا لم يكونوا سوى فلاحين يجهلون القراءة ، استثمرت بساطتهم عن طريق إقناعهم بأن العريضة التى يطلب منهم ختمها موجهة إلى الصدر الأعظم « لإظهار خدمات رستم باشا بمناسبة قضائه على الجراد » . ومما يبرر انقيادهم هو أن العريضة عرضت عليهم من قبل رجال أحد الجندرمة الذى رشاه فضول ، والذى كان يطوف البلاد ببزته العسكرية مهددا كل من يرفض وضع خاتمه على العريضة وقد أوقف هذا الرجل بعد ذلك واعترف بسقطته وحوكم .

وقد اجتمع فى بعقلين بعض رؤساء الدروز والمسلمين عندما علموا بأنه نسب إليهم الاشتراك فى كتابة العرائض سالفة الذكر ، وحرروا احتجاجا إلى رئيس تحرير الجريدتين موقعا من ممثلين عن آل جنبلاط والأمين وعماد ونكد وتلحوق والخطيب .

(١) برقية من كسروان إلى الخارجية الفرنسية ، ويليها برقيات مماثلة من سكان الكورة والزاوية وجنوب لبنان والبترون ، وعريضتان إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية .
Beyrouth, T. 21, Fos. 360 et Suiv.

وقرأ رستم على مسمع قنصلى فرنسا وانكلترة والقاصد الرسولى رسالة وصلته من صفوت باشا الصدر الأعظم ، يعيد إليه معها العرائض التى وردت على الآستانة ، ويطلب إليه اتخاذ التدابير الحازمة ضد مساعى الاكليروس العالى[١] .

وقال رستم إنه لن يستطيع التهاون فى مثل هذه الأوامر الصريحة ، ولكن رغبة منه فى إظهار احترامه للكرسى الرسولى يعلق تطبيق كل إجراء قسرى شريطة أن يوقع البطريرك والمطارنة خلال عشرة أيام تصريحا عرض نصه . ولكن بيانى اعترض على النص وقال إن رفض البطريرك والمطارنة له مؤكد ، وأن ما يمكنه عمله هو أن يحيط بلاط روما علما بالوضع ويلح على تدخله لدى الاكليروس العالى المارونى ، وإذا فشلت مساعيه مع هذا ، يكون رستم حرا فى اتخاذ ما يراه مناسبا[٢] .

والحق أن رستم باشا لن يضطر لمخالفة النظامات فى محاولته ضرب الاكليروس . يكفى أن يطبق حرفيا تلك النظامات مع القوانين السارية فى السلطنة بحقهم ، فيحرمون من جميع الامتيازات ، بما فيها الوصاية على القاصرين لأن الورثة المتضررين يمكنهم حينئذ أن يرفعوا القضية إلى المحاكم التى لم يعترف المطارنة قط بصلاحيتها . فإذ حظر عليهم الحكم على رعيتهم بالجزاء النقدى وبالسجن ، ومنع الموظفين المدنيين من تقديم

---

(١) فى مخطوط بقلم الخورى بولس روحانا أبى إبراهيم ذكر لنشاط الأكليروس فى حركة العرائض ، فقد روى المؤلف أنه بعد نفى المطران البستانى أوعز إليه فى بكركى أن ينظم عريضة لمقام الصدر الأعظم تتضمن الشكوى من أعمال المتصرف على أن توقع من جمهور القرى فى بلاد البترون ، « فنظمت هذه العريضة على عدة نسخ وتم توقيعها سراً من جمهور الأهلين ، وتسرب الخبر إلى مدير ناحية تنورين فأوصله بالحال إلى المتصرفية وصدر الأمر بمصادرتها ، والقبض على كاتبها والساعى بتوقيعها فتواريت مدة شهرين . . أما العرائض فسلمت موقعة إلى الكرسى البطريركى » .

(عن أوراق لبنانية ، مجلد ٣ ص ٥٧١ — ٥٧٢) .

(٢) Beyrouth, T 21, Dép Tel., Fos. 426, 427.

أدنى مساعدة لهم فى تنفيذ أحكامهم ، فإن نتيجة ذلك تكون هبوط دخل الاكليروس العالى بنسبة كبيرة .

والمطارنة لا يجهلون هذا الامر ، وهم يعلمون أن المتصرف انتصر تماما . ولكنهم لا يجهلون أيضا النوايا المنسوبة للباب العالى بصدد تولية رستم على حكومة الروملى الشرقية التى أوجدتها معاهدة برلين . وهم يعتقدون أن تنفيذ هذا المشروع سيخلصهم نهائيا من رستم .

إن هذه الأراجيف حول تبديل المتصرف لم تكن عارية عن الصحة . فقد رأت فرنسا بعد حين من نفى المطران البستانى أنها ركبت متن الشطط فى سياستها مع الموارنة ، وأن هؤلاء نفروا منها ، وإبعاد البستانى طويلا كان من شأنه أن يجعل منه علما من أعلام المعارضة وشهيدا ، وبالنسبة لفرنسا كان ذلك يجهز سمعتها فى الجبل ويهدم نفوذها ، ولذلك فالحكومة الفرنسية سارعت لإصلاح ما أفسدته سياسة وكلائها ، فتوسطت لدى الباب العالى لإرجاع المطران المنفى ، وفى نفس الوقت أرسلت تعليمات إلى قنصلها فى بيروت بوجوب رأب الصدع والعمل على إعادة المطران . ولذلك قام القنصل كيز يبحث عن تسوية تحفظ كرامة الإدارة المتصرفية ولاتنال من الاكليروس المارونى العالى . ولما فهم أن رستم لايفرض على المطران الخضوع أو الاعتراف بالذنب ، فقد اتجه إلى البطريرك مسعد وطلب منه بالحاح أن يكتب إلى المتصرف رسالة يطلب فيها عودة المنفى إلى لبنان . وصرح له أنه فى حالة نجاح وساطته يتوجب على المطران أن يقيم فى كسروان حتى ، تعدل أفكاره ، بحيث تتاح إعادته إلى مقره فى بيت الدين . اعترض البطريرك على هذا الشرط إذ رأى فيه نفيا مستترا ، ومنوطا من حيث مدته بارادة المتصرف ، ولكن أذعن لما أفهم بأن إقامة المطران لا يكن أن تطول دون موافقة القنصلية ، وأن

عودته يمكن أن تتم على المركب الفرنسى . . Le Linais ، وأرسل كتابين أحدهما للمتصرف والثانى لممثل فرنسا(١) .

تجاهل رستم باشا صيغة كتاب البطريرك الجافة التى لم تخل من سخرية ولم يعترض بحدة إلا على استخدام العلم الفرنسى فى إعادة المنفى ، كما اعترض على تدخل فرنسا فى قضية تحديد موعد عودة المطران دون مانع إلى مقره ولكن رستم كان يعلم أن سفارة فرنسا فى الآستانة قد نجحت مساعيها لدى الصدر الأعظم فوافق على هذا الإجراء ، ووجد المتصرف أنه مكره على الابراق بتأييد هذا الحل . ومن ثم ذهب قائد المركب الفرنسى إلى يافا ، واتجه منها إلى القدس يصحبه موفد من الباشا وأمين سر البطريرك ليبلغه أنه يمكنه العودة إلى لبنان برعاية العلم الفرنسى. وغادر الجميع يافا إلى جونية حيث نزل المطران فى نوفمبر واتجه نحو البطريركية بموكب حافل(٢) .

غير أن الاكليروس المارونى كان يرغب فى أن يكون المطران البستانى مطلق الحرية فى العودة إلى دير القمر ، ولذا ظل التوتر يسيطر على علاقات الطرفين(٣) .

ويبدو أن مساعى فرنسا فى الآستانة قد اتجهت نحو عزل المتصرف ، إذ كان عليها أن تختار بين إرضائه وإغضاب الاكليروس المارونى ، وربما كان السبب فى اهتمامها بعزل رستم أن حزب المطران البستانى قد توصل إلى استمالة زوجة الماريشال مكماهون رئيس الجمهورية الفرنسية ، وقد استدعى رستم إلى الآستانة فى ٣ فبراير ١٨٧٩ وذكر القنصل الفرنسى

---

(١) Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 1 du 12 Nov. 1878, Fos 443-4.
(٢) Ibid. F. 446.
(٣) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 2 du 7 Jan 1879, F. 10,

حينذاك أن هدف سفرة المتصرف هو حل مشكلة المساعدة المالية التى طال الأخذ نهاوالردبشأنها .

ولكن الحقيقة فى نظرنا أن رستم قد استدعى إلى عاصمة السلطنة للتداول معه فى وضع حد للصعوبات التى أثارها نفى المطران البستانى . وقد انتشرت أنباء تبديل نصرى بك الكوسا ، ابن فرنكو باشا ، برستم باشا ، بل أبرق السفير الفرنسى إلى قنصله فى بيروت بتعيين رستم حاكما على الروملى الشرقى وتعيين نصرى بك متصرفا على الجبل مكانه(١) .

وخشيت طائفة الروم الكاثوليك وبخاصة الروم الارثوذكس أن يتبع المتصرف الجديد سياسة أبيه المتزلفة الممالئة للاكليروس المارونى ، فتعرض مصالحهم للخطر عندما تصدم بمصالح الموارنة . ولذا فقد تقاربت الطائفتان بغية القيام بعمل مشترك فى حال عدم عودة رستم باشا الذى امنت جميع الطوائف فى عهده على حقوقها ولم تعد تخش « الاضمحلال » الذى هدد فى عهد سلفه فرنكو باشا(٢) .

ومهما يكن الأمر ، وسواء أكان لهذه الهواجس ما يبررها أم لا ، فلم تعد ذات موضوع لأن رستم باشا قد عاد إلى الجبل بسبب معارضة انكلترة فى أن يستبدل به نصرى بك المعروف بميوله « الفرنسية جدا »(٣) ، فذهبت جهود إزاحـــة المتصرف أدراج الرياح ، وربما كان لسقوط الماريشال مكماهون عن كرسى رئاسة الجمهورية أثر فى ذلك ، فقد أشيع يومذاك أن جبهة المعارضة استمالت زوجته فاكتسبته لتأييد عزل رستم

---

(١) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 2 du 7 Jan 1879, F. 8.
(٢) » » » » 7 du 3 Mars 1879, F. 19.
(٣) صرح سكرتير السفارة الانكليزية فى الآستانة نيكولسون ، وترجمانها الأول لنديسون أثناء الجولة التى قاما بها فى الجبل (سبتمبر ١٨٧٩) صحبة السفير لايارد « أن فرنسا ترغب كثيراً فى تعيين نصرى بك ولكنها تعلم أن انكلترة ستقاوم صراحة هذا التعيين » .
Rapp. No. 19 du 9 Oct. 1879, F. 179.

وفى الآستانة لقيت قضية المطران البستانى حلا كاملا مرضيا ، فقد اتخذ رستم قرار فى ١٠ أبريل ١٨٧٩ رخص فيه للمطران بالعودة إلى دير القمر دون شرط « نظرا للهدوء التام الذى يسيطر على لبنان ، ونظرا للموقف السليم الذى وقفة المطران البستانى فى كسروان منذ عودته من القدس » .

ونشرت جريدة بيروت شبه الرسمية « حديقة الأخبار » قرار رستم باشا ، مرفقا بمقال طويل تبين فيه أن هذا الشأن يرجع فقط لمبادرة المتصرف فقط . وتبلغ البطريرك بعد نشر المقال بيومين برقية من سفارة فرنسا تتضمن المساعى التى قامت بها لبلوغ هذه النتيجة ، فانتهز الاكليروس المارونى هذا الظرف ليصحح الوقائع التى « يزيفها » قرار رستم ومقال الجريدة . وكتب البطريرك إلى الأمير أمين منصور أبى اللمع وكيل المتصرف ، جوابا على إبلاغ الأمير له بقرار المتصرف ، : « لسنا مدينين بشىء فى هذا الظرف لرستم باشا ، سيتاح للمطران بستانى أن يعود إلى أبرشيته بفضل تدخل سفارة فرنسا وليس بفضل بادرة المتصرف »[1] .

اشمأز رستم باشا من التكذيب الذى صدر حيال قراره ، وأراد أن يحمل الناس على الاعتقاد بأن السماح بعودة المطران إلى مقره راجع لمبادرته وحدها دون أى تدخل أجنبى . وجه أوامره بهذا المعنى إلى وكيله الأمير أمين كى يعمل بوجها لدى البطريرك . ورستم باشا فى موجة غضبه لم ينتبه إلى أن هذا المسعى من شأنه ان يثبت وجود خلاف بين السفارة ورستم باشا ، قد يستثمره خصومه ، ولذا فقد قر الرأى أخيرا بين الأمير أمين ومدير مكتب المتصرف موريل بك والقنصل الجديد دولا بورت الذى خلف تريكو أن يحل هذا الإشكال حين يتعهد دولا بورت أن

---

(١) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 1 du 7 Mai 1879, Fos 28-29

ينهى إلى البطريرك بأن السفارة قامت بمساعيها حين علمت بأن رستم موافق على عودة المطران .

وقد ألح حزب المعارضة على المطران ألا يرجع إلى بيت الدين بل يعود إلى كسروان وينتظر حل قضية عودة رستم باشا إلى لبنان ، فإذا عاد المتصرف ينبغى على المطران ألا يعود إلى مقره إلا بعد أن يثأر لكرامته ، ويعوض عليه عما لحق به من ظلم . وإذا أبدل به نصرى بك ، يجب أن يعود المطران عودة الظافرين .

ولكن دولابورت ألح على المطران كى يعود إلى مقره ففعل فى ١٧ مايو[1] وبذلك أسدل الستار على هذه المعضلة التى أشغلت الأذهان طويلا فى الجبل ، وبعثت بغضاء الاكليروس وجانب من الموارنة ضد رستم باشا بحيث أمضى المدة الباقية من ولايته شديد الانفعال ، حقودا قد تغيرت أخلاقه واشتدت وطأته على أعدائه . وانقسم الجبل إلى جبهتين متضادتين ، جبهة حزب المعارضة ويمثله غالبية الاكليروس العالى ، وجزء كبير من الموارنة وبخاصة فى المناطق المختلطة ، وجبهة الحكومة ويتألف ممن له علاقات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بالادارة اللبنانية ، ومن قسم كبير من الدروز اليزبكيين ومثلهم من الروم الكاثوليك والارثوذكس[2] .

بقى أن نتابع هذا الانقسام الخفى منذ وصول رستم باشا إلى بيروت عائدا من الآستانة فى ٢٩ مايو ١٨٧٩ .

جرى للمتصرف استقبال حافل ، ونزل رستم فى بيروت وإمارات التأثر والرضى بادية على محياه ، ولم يمتنع عن استقباله سوى أعيان الموارنة فى بيروت وحزب المعارضة .

---

(١) Ibid, F. 44.

(٢) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 2. op. cit, F. 35.

وسرعان ما ظهرت نوايا رستم فى ضرب كل من يخالفه بشدة فى حديثه مع القنصل دولابورت ، صرح رستم باشا للقنصل بأنه مصمم على نسيان الماضى كلياً ، وعلى القيام نحو الاكليروس بكل تنازل ممكن ، منتظرا بهدوء تصرفه تجاهه ، فإذا ظل معادياً اضطر لاستعمال الشدة وفقاً لأوامر السلطان والصدر الأعظم ، ولدعوة القناصل عند الحاجة للنظر فى التدابير المؤدية إلى صون الهدوء والراحة(١) .

وكان لابد أن يترك البطريرك عند رغبة القنصل الفرنسى فى إيفاد مطران يحمل كتاب تهنئة منه لرستم ، والقنصل بدوره كان يسعى لاستمالة الباشا من امتداح إدارته وتعلقه ويسعى لحمل المطارنة الموارنة على زيارة المتصرف وعلى اتمام المصالحة معه . فأرسل مطارنة بعلبك ودمشق وقبرص الذين لا تسمح حالتهم الصحية بالانتقال إلى بيت الدين ، رسائل تهنئة إلى رستم بعودته إلى لبنان ، أما مطران بيروت فقد قام بزيارة المتصرف شخصيا(٢) .

واعتذر رستم عن زيارة المطران بستانى الذى كان مريضا لإصابته « برفسة » حصان لدى عودته إلى أبرشيته فى دير القمر . وقد بدا على رستم باشا فى هذه الفترة أنه ضجر تعب لأن بعض الأوساط المارونية ذات الغرض ظلت منصرفة عنه كارهة لحكمه ، وشغلته الخصومات فأصبح عصبياً قلقاً يتمنى لو يبادل حاكمية الجبل بمنصب سفير للدولة فى أوربا . ففى حديث له مع دولابورت تكلم رستم عن حالته الصحية السيئة ، وعن العزلة التى يشعر بها خلال أشهر الصيف فى مقره بعيدا عن المجتمع الأوربى ووجها لوجه مع الأهلين الذين تختلف عاداتهم عن عاداته تماما ، وفى ٢٩ يولية ، طلب رستم فى كتاب مكتوم وجهه إلى القنصل أن يتلطف بنقل

(١) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 4 op. cit, F. 49.
(٢) » » » No. 7 du 19 Juin 1879, F. 67.

مضمونه برقيا إلى السفير فى الآستانة ليدعم طلبه الذى قدمه إلى الباب العالى كى يعين فى منصب السفارة العثمانية الشاغرة فى باريس .

وطبيعى أن ترحب فرنسا بتبديل رستم ، لكن الآستانة لم توافق على رغبة ممثلها الحازم فى الجبل ، ولذلك كان لابد لفرنسا أن تبر بوعدها فى منحه وسام جوقة الشرف التى عزمت على منحه إياه بعد تسوية قضية المطران بستانى ، وكان الوزير قد رأى التريث حينذاك كى يمنح الوسام له مكافأة عن مجمل إدارته فى لبنان لا عن تسوية قضية البستانى . فلو منحت فرنسا الوسام فى ذلك الحين ، لعرضته ولعرضت نفسها أيضا للنقد(١) .

وهكذا جربت فرنسا أن تستميل رستم إليها تكفيراً عن مساعيها السابقة ضده فى الآستانة ، وسلم الوسام له بالفعل ، ولكن هذا الإنعام الفرنسى لم يكن له أى تأثير على مسلك المتصرف تجاه حزب المعارضة . والحق أن المعارضة لم تتركز فى بعض صفوف الموارنة فقط ، بل إن الحزب الجنبلاطى المناوىء لقائمقام الشوف الأمير مصطفى أرسلان كان يحيك الدسائس حول القائمقام ويرغب فى إيصال زعيمه نسيب بك ابن سعيد بك جنبلاط إلى مكانه . وكان هؤلاء يضيقون بإدارة رستم العادلة الدقيقة وبميله إلى الأمير مصطفى الذى برهنت إدارته عن مقدرة فائقة فى الشوف . ولذا فالجنبلاطيون أخذوا ينصرفون عن المتصرف وعن قائمقامهم ويولون وجوههم — بحذر — نحو جماعة المعارضة ، ومن هنا كان قدوم وفود الدروز إلى دير القمر لتهنئة المطران بستانى بالعودة والشكوى من عسف المتصرف ، فى نفس الوقت الذى كان تعرب فيه بعض الأسر اليزبكية (عماد وتلحوق وعبد الملك ونكد) عن تعلقهم برستم باشا ، وتقريظ إدارته وإدارة قائمقام الشوف(٢) .

(١) Beyrouth, T, 22, Instructions du 11 Nov. 1878, Fos 439-40.
Et Rapp. No. 13 du 26 Août 1879, F. 114.
(٢) Rapp. No. 29 du 10 Janv 1880, F. 16.
EtRapp. No. 3 du 20 Mai 1879, Fos 43, 44.

ولكن هذا لا يعنى أن الجنبلاطيين فى إبداء رغبتهم فى تبديل رستم باشا يوافقون على تعيين نصرى بك حاكما على الجبل[1] ، لأن الدروز عموما يحرصون على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع ممثلى انكلترة على الرغم من حرص ممثلى فرنسا وجهدهم الدائب منذ ١٨٦٠ لاستمالة الحزب اليزبكى كى يعدلوا به نفوذ الجنبلاطين[2] .

إن رستم باشا لم يحد أو يميل عن السياسة المحايدة التى أخذ بها نفسه تجاه مثل هذه التحزبات فى الجبل ، وقد ظهر ذلك فى أثناء زيارة السفير الانكليزى لايارد للجبل ، فلم يتورط فى موقف قد يفسر بميله إلى الجنبلاطيين دون غيرهم ، بل كان يحافظ على توازن سليم ما أمكن بينهم وبين مناوئيهم . وحين حرص لايارد أن يزور أرملة سعيد بك جنبلاط وولديها فى المختارة أوجد هذا الحرص بعض النفور بينه وبين رستم باشا الذى اضطر فى النهاية إلى النزول عند رغبته ومرافقته ، ولكن بدلا من أن يتجه مباشرة إلى هذه القرية فقد رغب فى تخفيف الأثر الذى ستتركه هذه الزيارة فى الأهالى . فأوعز بأن يمر موكب لايارد ببلدة بعقلين مقر الأمير مصطفى أرسلان وعدو الجنبلاطين . وقد امتعض لايارد من هذه الدورة التى أطالت مدة الرحلة بعض الوقت ، وخاصة أن تأثيره فى بعقلين لا يقاس بتأثيره على مناطق الجنبلاطيين . إن زيارة السفير الانجليزى للجنبلاطيين وحديثه السرى معهم واجتماعه بأرملة سعيد بك وولديها وشيخ العقل ، كان له بالإضافة إلى استياء رستم أثر آخر هو إنقاص سلطة الأمير مصطفى تجاه مرؤسيه الجنبلاطيين ، ورغبته فى محو هذا الأثر وفى تعزيز سلطة القائمقام فى الشوف حرص رستم على أن يقيم له الأمير مصطفى وليمة رائعة فى بعقلين كانت أشبه بمظاهرة لتثبيت سلطة الأمير مصطفى فى الشوف

(١) Beyrouth, T. 22 Rapp. No. 19, op. cit, F. 179.
(٢) » » 23 » » 29, du 10 Janv 1880, Fos. 15—16.

وإعادة الجنبلاطيين إلى الصف الذى أخرجهم منه لفترة من الوقت وجود السير لايارد فى الجبل[1] .

مسألة المعونة المالية العثمانية وملابساتها :

وفى فبراير سنة ١٨٨٠ اشتد الجدل حول مسألة المساعدة المالية التى تقدمها الآستانة لخزانة الجبل سنويا ، وكان رستم باشا فاوض الباب العالى مرارا لتسوية قضيتها يؤيده سفير فرنسا فى الآستانة ، فوجد رستم أنه من الأفضل أن يستغنى عن هذه المساعدة المتقلبة ويعتمد الجبل على موارده الخاصة لسد نفقات الإدارة المتصرفية وإنهاء العجز الذى تتخبط فيه إدارته منذ ٣ سنوات . وفكر رستم بزيادة نسبة الضرائب بعد استئذان الدول وبالاتفاق مع الباب العالى[2].

وفى نفس الوقت حرص على استرضاء مرؤوسيه ببعض التفاصيل التى من شأنها أن تكسبه امتنانهم . فقد اعتذر عن تطبيق تعرفة الرسوم القضائية الجديدة فى لبنان التى طلب منه الباب العالى مؤخرا أن يعمل بها أسوة بالولايات الأخرى[3] ، واستند رستم إلى فقر الأرض اللبنانية وسكانها واستياء الأهالى من هذه الضرائب ، والمهم أن رستم أدرك أن قبوله بهذه الرسوم يعرضه للنقد الشديد لأن تطبيقها متناف مع مبدأ النظامات التى استند عليها المجلس الإدارى فى رفض رسوم الطوابع ، وفى إدخال العملة الورقية ، فضلا أن عن هذه الرسوم القضائية كانت من الوضوح بحيث يظهر الحيف الناجم عن تطبيقها لكل الناس إذ كانت تكاليف الدعوى بموجبها تفوق أحيانا المبلغ المراد الحصول عليه بنتيجة المحاكمة .

(١) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 22 du 6 Nov. 1879, F. 197.
(٢) » » 23, » » 23 du 8 Mers 1880, Fos. 45—46.
(٣) ،yrouhBe T. 22, Rapp. No. 28 du 23 Déc. 1879, F. 231.

وهذا من شأنه أن يوجد الاستياء والسخط ويعرقل عمل العدالة فى الجبل بجعله المحاكم صعبة المنال . فى حين أن زيادة الضرائب تطال الجميع بالتساوى وبنسبة زهيدة .

ومشروع رستم لزيادة الضرائب يتلخص فى ما يلى :

إن دخل الخزانة اللبنانية سنويا من الضريبه العقارية ٥٢٥٠ كيس ، ومن الضريبة الشخصية ١٧٤٣ ، وثمة (٧٥٠) دخل أراضى البكاليك التى تملكها الحكومة العثمانية ويقبض الجبل ريعها من أصل المساعدة السنوية ، وهنالك أيضا (٥٥) من الواردات الأخرى غير المضمونة (المهمولات) وتخصص للأشغال العامة . ولما كانت جميع الموارد قد نفدت إما بسبب عدم مقدرة الباب على الدفع ، أو عدم رغبته فى تنفيذ وعوده فإن المتصرف لم يجد مخرجا من هذا الوضع سوى زيادة الضرائب . وفى نظره ينبغى ان تنصب هذه الزيادة على الأملاك والعقارات فيصبح إيرادها ٩٠٠٠ كيس بدلا من ٦٠٠٠[1] .

ولئن سألت كيف يمكن زيادة الضرائب وقد وضعت النظامات لها حداً أقصى ، يجيب رستم بتحوير النظامات لإصلاح المالية والاستغناء عن المساعدة العثمانية لأنه الوسيلة الوحيدة لحسن سير الإدارة الجبلية وتنمية مرافقها . ولكن القنصل الفرنسى لا يرى هذا الرأى . إن تعديل النظامات بالنسبة لفرنسا هو أمر خطير للغاية فهى لا تسمح به مطلقا لأن سلامة النظامات هى الضمانة الوحيدة لوجود لبنان السياسى ، وبعبارة أخرى لمصالحها ، ولذا فقد تدهورت العلاقات بين رستم باشا والقنصل دولابورت .

---

(١) Beyrouth, T. 23, Rapp. No. 33 op. cit, Fos. 49—50.

ومضى هذا الأخير فى تقاريره يندد تارة بميول رستم الانكليزية وتارة بميوله التركية . دليله عن الأولى خطاب رستم فى اجتماع حضره شيخ العقل الدرزى والقائمقام أرسلان ، وأعيان الدروز ، وقال فيه إنه بغية إنجاح كلية اعبية فإنه يضعها تحت رعايته الشخصية ، ولا حاجة إلى القول بأن رستم كان يشعر بوجوب مداراة الدروز ومسايرتهم وحفظ التوازن بينهم وبين الموارنة لئلا يحذوا حذو إخوانهم فى حوران الذين ما زالت ثورتهم مستمرة وتمردهم متواصل على السلطات التركية .

وعن ميول رستم العثمانية ذكر دولابورت أن خطب رستم فى الأهالى بمناسبة تدشين أعمال طريق بكفيا بيروت ، كانت تشد على دور المتصرف المنفذ لإرادة السلطان[1] .

وإنشاء الطرق تحت ستار تجارى ما كان فى نظر القنصل سوى ذريعة لتطويق الجبل بطرق استراتيجية[2] تلعب دورها فى قمع معارضة الجبل عند الحاجة . وعندما فرض رستم على أعضاء مجلس الادارة أن يصادقوا على ضم ناحية المعيصرة ، اقتنع القنصل الفرنسى أن رستم « بموجب طرقه التعسفية يستحق إنذارا صادرا عن حكومة الجمهورية نفسها »[3] .

إن قضية المعيصرة التى ظلت نائمة خمس سنوات واستيقظت أوائل أبريل ١٨٨٠ على الضجة التى صحبت معضلة المساعدة المالية ورغبة رستم باشا فى زيادة نسبة الضرائب ، كانت موضوع جدل عريض فى مجلس الإدارة الكبير . فقد قاوم أعضاؤه ضم المعيصره إلى طرابلس ، برغم ضعف المتصرف ، وقابل الموارنة منهم وعددهم أربعة القنصل دولابورت

---

(١) Beyrouth, T. 23, Rapp. No. 1 du2 Avril 1880, F. 58.

(٢) Ibid, F. 56.

(٣) Beyrouth, T. 23, Ropp No. 7 du 17 Avril 1880, F. 84.

لاستشارته فحثهم على المثابرة فى معارضتهم وأعلمهم أن الباب العالى غارق فى الفوضى ، وأنه يصم أذنيه عن جميع المطالبات ، وأن السفير الفرنسى رغم حزمه لا يستطيع إلا بصعوبة أن يتدخل وحده لصالح لبنان ، وأن وزير خارجية فرنسا أعلمه أنه حاليا لا يوجد ما يكفى لإثارة قضية المعيصرة دبلوماسيا ، ولذلك كان على القنصل أن يعتمد على رسائله المحلية الخاصة ، وعلى تأييد قنصل روسيا لما بينهما من مودة[١] .

ولم يصعب على القنصل أن يفهم بأن التنازل عن المعيصرة هو عمل غير شرعى ، فبالإضافة إلى قضية مبدأ وجوب المحافظة على النظامات ، ينطوى هذا التنازل على قضية مصالح مادية . إذ فى اليوم الذى تضم فيه المعيصرة شرعا إلى متصرفية طرابلس يصبح من الواجب توزيع ضرائبها (٦٣ ألف غرش) على أهالى لبنان كافة[٢] .

والحقيقة أن بعث مسألة المعيصرة فى هذا الوقت كان يتصل بمسألة إصلاح الضرائب وزيادتها ، فالمقصود من ضم المعيصرة وتوزيع ضرائبها على الجبل ، إيجاد سابقة تمهد السبيل لإصلاح الضرائب المنشود وزيادتها .

لاسيما وأن سفارتى انكلترة والنمسا موافقتان على هذه الزيادة ، والباب العالى اعتمادا منه على فقدان وحدة الرأى بين سفراء الدول يعتقد أنه يمكنه فرض رأيه والانتهاء من مسألة المعيصرة والتخلص من المعونة المالية السنوية للجبل . وتحريض المجلس الإدارى على استنكار اقتطاع المعيصرة، ينطوى فى نظر القنصل الفرنسى على أمر مهم لا يقل خطورة عن خرق النظامات والتمهيد لنسفها من بعد ، وهو أن توزيع الضرائب بحسب مشروع رستم يمس مصالح الاكليروس المارونى العالى مسا مباشرا ،ذلك أن الاساقفة

(١) Beyrouth, T. 23, Rapp. No 9 du 2 Mai 1880, F. 98, et Instructions du 10 Mai 1880, F. 101.

(٢) Beyrouth, T. 23, Rapp. No. 4 du 10 Avril 1880, Fos. 69-70

الموارنة كانوا فى الحقيقة أكبر الملاكين العقاريين فى الجبل ، ورستم إذ يتشبث بأن هؤلاء لا يؤلفون سوى حفنة ضئيلة بين السكان يهدف بالتالى إلى تهديم نفوذ الاكليروس وإرهاقه ، ولو تم ذلك لمنى النفوذ الفرنسى فى الجبل بهزيمة كبرى ، لأن الاكليروس فى نظر فرنسا يمثل القوة الاجتماعية الوحيدة الباقية للجبل .

وللوقوف فى وجه مشاريع رستم باشا ارتأى القنصل وجوب مقاومة كل تجديد فى نظامات الجبل فى هذه الظروف المضطربة التى تتخبط فيها السلطنة العثمانية ، وفى نفس الوقت كتب إلى سفيره كى يجدد مساعيه لدفع المعونة السنوية لكيلا يتذرع المتصرف بقطعها لتعديل نسبة الضرائب وتحوير النظامات. ولم يقتصر الجدل فى قضية المعيصرة وزيادة الضرائب على المتصرف ومجلس الإدارة ، بل اشترك فيه القناصل فى بيروت . فى اجتماع الهيئة القنصلية (١٥ مايو ١٨٨٠) احتدم النقاش بين كولوتشى Colucci قنصل إيطاليا ونصير رستم وبين دولا بورت . قال الأول إن مقدمة نظامات ١٨٦٤ تبقى للبند الإضافى فى نظامات ١٨٦١ كل قوته . وبما أن هذا البند يجيز أن تزيد الضرائب عن سبعة آلاف كيس . فينتج من ذلك أن ليس ثمة حد شرعى حتى اليوم لمقدار هذه الضرائب . ولما صرح قنصل النمسا أنه يؤيد إمكانية زيادة الضرائب تمسك دولا بورت بالقاعدة الأساسية فى دفاعه ، ولم يقبل مع زميله الروسى أن يجرى اى تحوير لنظام الضرائب إلا بموافقة كل الدول التى أسهمت فى تحرير بروتوكول لبنان[١] . ولا حاجة للقول بأن رستم باشا قد استخدم كل وسائله للحصول على السماح بزيادة الضرائب مع الدول الكبرى ، وكان هذا المسعى فى نظر دولا بورت بمثابة فتح ثغرة فى النظامات تزداد اتساعا بصورة طبيعية وتؤدى فى النهاية إلى تهديم الاستقلال اللبنانى . ليس هذا فحسب ، بل قد يكون له نتائج مباشرة وعاجلة . فان إيجاد

(١) Beyrouth, No. 23, Rapp. No 11 du 16 Mai 1880, Fos. 115—116.

ضرائب جديدة أو رفع نسبتها قد يثير أهواء اللبنانيين ويدفعهم إلى الثورة، حتى إذا قمعت تدخلت الدول الحامية ، وتلا ذلك ملابسات كثيرة لا تعرف نتائجها فى الدور العصيب الذى تمر فيه الدولة ولذلك فقد سعى دولا بورت أن يدرس مع بعض أعضاء مجلس الإدارة حاجات حكومة الجبل الضرورية بعد أن أعلن الباب العالى رسميا أنه يرفض نهائيا تقديم أية مساعدة، ومن جهة أخرى اجتهد كثيرا كى يجعل لهجته ودية ما أمكن مع رستم باشا الذى اعتاد مؤخرا الا يعير المجلس أى اهتمام ، فلا يطلب منه سوى التأثير الضرورى فقط . قال القنصل للمتصرف إن سفيره لا يقبل بضم المعيصرة إلى متصرفية طرابلس ، ولكى يرضى كبرياء رستم أطلعه على البرقية التى حملت هذا النبأ وهى مليئة بمديح رستم . تعجب المتصرف من إلحاح السفير فى مساندة حقوق الجبل فى المعيصرة . أكد أنه فى الماضى قد دافع عن هذه الأرض بحزم ولكن السفارات خذلته . وأما اليوم فالقضية قد « فرغ منها »، وهو لا يفهم لماذا يعاند المجلس فى أن توزع ضرائب المعيصرة على الجبل مع أنها منذ سنوات تنصب فى خزانة طرابلس (١) ،

ورأى رستم أن يجيب على زلفى القنصل بزلفى مماثلة ، ولم يكن يصعب عليه أن يعمل بالازدواج الكامل فى السياســـة الذى يميز الدبلوماسيين المحترفين من أمثاله ، لاسيما وأنه كان بحاجة إلى عضد يقف إلى جانبه فى غمرة الفوضى التى تعم الآستانة يومذاك وفى ما يخشاه من دسائس مدحت باشا الذى تربطه به علاقات غير طيبة ، ولذلك فقد بادر لمداراة شعور فرنسا بعد خطاب السفير الودى له بشأن المعيصرة . قام رستم بزيارة القنصل وقصده فى الموضوع الذى يروق له كثيرا ، وهو طلب تعضيد سفير فرنسا لدى الباب العالى بصدد مشاريع تعود بالمنفعة على الجبل ، قال رستم للقنصل إنه وجه تقريرا إلى الآستانة حول مجموع القضايا اللبنانية ، ذكر فيه ما كان لإلغاء المساعدة من أثر سىء فى الجبل ، واعترض على « دعاوى » الطرابلسيين

---

(١) Beyrouth, T. 23, Rapp. Ibid, Fos. 124–125.

الذين ما انفكوا يطالبون « بأرضين جديدة » ، وطالب بمعالجة الوضع المالى المتدهور ، وبتسديد المتأخر من المساعدة المالية ووصف رستم فى تقريره الذى قرأه على القنصل حالة الجبل العامة بأنها هادئة ولكن يكفى حادث بســـيط لتعكيرها ، وحينئذ لا يتمكن هو من السيطرة على الأمن ، لأن الجندرمة لا يبلغ عددهم سوى ستمائة نفر ، والدراغون قد فصلوا عن سلطته ووضع على رأسهم كولونيل مسلم ، وكل هذا التجديد يرفع المسؤولية عن المتصرف ويجعله لا يضمن المستقبل (١) . ولكن ما وصفه القنصل بأنه « تحول » طرأ على مسلك رستم باشا ، لم يكن سوى مجاملة عابرة وشهادة حسن سير وسلوك مؤقتة، ودليلنا ما تلا من وقائع . فقد رفض رستم مناقشة موازنة الجبل بالاشتراك مع مجلس الادارة ، وأرسل بدلا منها مشروعه الخاص وأوعز بتصديقه دون إجراء مناقشة . وبين تململ الأعضاء الموارنة وصمت الأعضاء الآخرين تناول الأمير سعد شهاب وكيل الرئاسة ختم المجلس ومهر به مشروع الموازنة الحكومى (٢) . ليس هذا فحسب بل إن رستم باشا سعى بصورة غير مباشرة لإقناع الأعضاء الموارنة فى مجلس الإدارة ألا يعتمدوا على قنصل فرنسا لأن باريس طلبت إليه ألا يهتم بعد اليوم بشؤون الجبل حرصا على عدم إزعاج رستم باشا . وذلك عندما أوعز سرا (على الأرجح) إلى جريدة العصر الجديدة الصادرة فى الاسكندرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٨٨٠ بأن تنقل خبرا بهذا المعنى ، وقد كذب دولا بورت هذا الخبر ، ولما حرض دولا بورت من يواليه من أعضاء مجلس الإدارة على توقيع التماس بحجز محاصيل المعيصرة ، اعترض رستم على ذلك حرصا على علاقاته مع الولاية وبصدد تعيين لجنة تبت نهائيا فى خلافات الحدود بين متصرفية لبنان وطرابلس ، صرح رستم بأن الباب العالى لن يقبل حتى بمبدأ هذه اللجنة ، وقال إن لبنان ولاية فى السلطنة كأية ولاية أخرى وتحديده

---

(١) Beyrouth, T. 23, Annexe au Rapp. 17 du 8 Juin 1880, F. 144.

(٢) » » Rapp. No. 22 du 22 Juin 1880, F. 169.

من قبل ضباط أجانب يعتبر بمثابة اعتراف بمركز خاص يضعه نوعا خارج السلطنة (١) .

وبدا أن أكثرية أعضاء مجلس الإدارة تؤثر عدم مجابهة المتصرف فى مسألة المعيصرة فاوهن أصاب الأعضاء بصددها ، وأصبحوا ميالين لوضع حد للجدل بشأنها ولذا قدموا إلى الباشا التماسا يدعونه فيه لأن يقوم لدى السلطان بالمساعى التى تكفل إعادة منطقة المعيصرة إلى الجبل ، ولكن منطقة المعيصرة ظلت مسلوخة عن الجبل واقعا لاقانونا ، حتى انتهاء عهد المتصرفية . على أن هم رستم فى الواقع انصرف مؤخرا إلى زيادة ضرائب الجبل ونيل الحظوة لدى الباب العالى بتخليصه من دفع الإعانة المالية ، وبالتالى العبث بنظامات الجبل ، وإعادته إلى الحظيرة العثمانية بعد إبطال الامتيازات التى تسبب الازعاج للباب العالى وتريحه من « الشوكة » التى غرستها الدول فى قدمه . فالجبل إذا كان يتمتع بوضع أفضل من وضع ولايات السلطنة الأخرى ، فأهم سبب لذلك هو أن نظاماته نصت على حد أقصى للضرائب لا ينبغى تجاوزه إلا بالاتفاق مع الدول . ويبدو أن رستم باشا فكر بمداورة هذه الصعوبة باستناده إلى البند الإضافى فى نظامات ١٨٦١ . ومن هنا كان مسعى رستم يتركز حول تأمين نجاح مرشحين موالين له فى الانتخابات . ولكن تدخل رستم فى الانتخابات سبب له متاعب جمة وبعث ضده معارضة أعدائه الموتورين السابقة ، وشاركت فيها صحافة بيروت العربية فأقلقت راحة المتصرف وأزعجته وأضرت بهيبته كثيرا ، وأفسح المجال من ثم لبعض أعمال الشقاوة والتمرد فى شمال الجبل ، وكاد أن يؤدى قمعها وما رافقها من ملابسات إلى اشتباك طائفى . ونشطت أخيرا حركة « المعاريض » ضد المتصرف ثم هدأت باقتراب أجل نفاد ولايته ، وفيما يلى تفصيل ذلك :

(١) Beyrouth, T. 25, Rapp. 47 du 17 Déc. 1880, F. 351.

لم يتراجع رستم باشا فى الانتخابات التى جرت فى البترون وزحلة لتجديد المجلس جزئيا ، أمام أية وسيلة حتى من وسائل القهر لمصلحة مرشحى الحكومة . وقد صمم على ترشيح خصم لمرشح قنصلية فرنسا (أبو صعب) . واستطاعت السلطة ان تضغط على معظم قضاة الصلح فى القضاء وعددهم يقارب المائة ، فنجح مرشحها(١) . وحين شكا عدد من قضاة الصلح لرستم باشا ، هيأ المديرون عرائض مضادة تنفى استخدامهم القهر والإكراه فى انتخابات البترون . ولكن مساعى المتصرف فى البترون التى نجحت مؤقتاً باءت بالفشل فى انتخابات زحلة . وزحلة آهلة بغالبية من الروم الكاثوليك معروف عن أهلها شدة المراس وجفاء الطبع ، وقد علم رستم أن السكان انتخبوا (المعلوف) ، وكان انتخابه هزيمة للحاكم . فصرح هذا بأن المنتخب لن يحتل مركزه فى المجلس لعدم أهليته ، وأمر باجراء انتخاب ثان ، بعد أن أبدل بطريقة الانتخاب التى أعطت أكثرية للمعلوف طريقة يعين بموجبها ناخبين فقط عن كل مائة بدلا من خمسة ، وذلك ليسهل عليه الضغط على ناخبين قليلين . ولكن المعلوف فاز فى هذه الطريقة أيضا ، فأمر رستم بإجراء انتخاب ثالث بإشراف ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة : درزى ، ومارونى وارثوذكسى ، وفى هذه المرة قنع المتصرف بأن ينجح أى مرشح آخر غير (المعلوف) (٢) . واتهم رستم القنصل الفرنسى بتحريك البلبلة فى زحلة ، ولم يكن المتصرف بعيدا عن الصواب ، فقد اعترف القنصل أنه كان « ينصح » الزحليين باختيار المرشح الذى بمقدوره الدفاع عن مصالحهم دون تعيين شخص ما ، ومهما يكن الأمر فقد بدا أن الطرفين توصلا إلى تسوية بوساطة القنصل الفرنسى ، إذ أقنع المعلوف بالتنازل

(١) Beyrouth, T. 24, Annexe au Rapp. No. 69 du 15 Avril 1881, F. 209.

يلاحظ أن الانتخاب يجرى على درجتين ، فبعد أن ينتخب الأهلون فى كل قرية قاضى الصلح ، يدعى هؤلاء المنتخبون من قضاة الصلح لانتخاب عضو مجلس الإدارة بحيث يكون لكل قرية ناخب .

(٢) Beyrouth, T. 24, Rapp. No. 5 du 5 Mai 1881, Fos. 234-5.

لمصلحة ابنه الذى انتخب فعلا. ولم يدع القنصل هذه الفرصة تفلت منه دون أن يلح على المتصرف بأنه يفعل ذلك « مقابل الكف عن اضطهاده عملاء فرنسا فى مكان آخر » (١) .

وصمم القنصل الفرنسى بدوره على مجابهة تدابير المتصرف ، فقام بزيارة البطريرك المارونى لتنظيم المقاومة والمعارضة المشروعة طالما كانت هى الوسيلة الوحيدة الأسلم عاقبة ، ولتهدئة ذعر البطريرك الذى علم من مصدر فى الإدارة المتصرفية بأن ولاية رستم ستجدد عشر سنوات أخرى (٢) وفى خلال اليومين اللذين قضاهما القنصل فى بكركى أوضح للبطريرك خطته لمعارضة المتصرف ، وهى خطة التزمها الحزب المعارض حتى آخر أيام رستم وتتلخص بوجوب حصرها فى المجال الشرعى دون استعمال وسائل العنف ، لكيلا ينسب المتصرف الحركات السلبية المناوئة إلى التمرد والعصيان فيقمعها ويقضى عليها . وقد أسمع القنصل البطريرك كلاما حول وجوب الاتفاق والاتحاد لأن « الاكليروس هو القوة الاجتماعية الوحيدة الباقية للموارنة فاذا قضى عليها قضى على استقلال البلاد (٣) » وبديهى أن القنصل كان يشير إلى التحزب والشقاق الذى مازال يعمل فى صفوف المطارنة منذ انقسام الرهبنة اللبنانية وما أعقبها من تحزب المطارنة وانقسامهم بين مؤيد للبطريرك ومتهم له بالضعف والعجز عن مقاومة تدخلات المتصرف والقاصد الرسولى .

ودعا القنصل وفدا من أعيان وقضاة الصلح فى البترون للقدوم إلى بيروت لمطالبة القناصل بإجراء تحقيق حول الانتخاب الأخير ، وتسليمهم صورا من عريضة الاحتجاج ، وكان هدفه من ذلك « تضخيم ملف المآخذ على

---

(١) Ibid. Fos 239, 246.

(٢) Beyrouth, T. 24, Annexe au Rapp No. 1 du 26 Avril 1881, Fos. 220—1.

(٣) Beyrouth, T 24 Rapp. No 9 du 23 Mai 1881. F. 274.

إدارة رستم باشا » حتى يستخدمه فى الوقت المناسب (١) . ولكن عريضة الاحتجاج هذه لم يعرها أحد أية أهمية . بعض القناصل بسبب عدم الاكتراث والبعض الآخر عداء للموارنة وزلفى لرستم حرصا على مصالحهم . أما القنصل الإيطالى الذى كان يسعى جاهدا لأن يلعب دورا فى شؤون الجبل على حساب دور فرنسا ، فقد كان يناصر رستم مع القاصد الرسولى بيافى الذى يرتبط برستم ارتباطا وثيقا (٢) ، ويسير مع القنصل الإيطالى فى خطة هدفها على الأرجح هو انقاص امتيازات الاكليروس الشرقى ، والحط من نفوذ فرنسا .

وقبل أن يقوم رستم باشا بجولته فى الجبل أرسل « نشرة » إلى جميع الأقضية تحذر الأهلين من الأجنبى لأن السلطان وحده هو ولى الأمر ، فعليهم أن يعترفوا بحسنات الإدارة المستقلة التى منحت للبنان (٣) ورستم فى الغالب هو الذى دعا الآستانة لإرسال هذه النشرة على شكل أمر موجه إليه فى ٤ يونية ١٨٨١ من رئاسة الوزراء . وقد رمى رستم إلى فصل الموارنة عن نفوذ فرنسا وتذكيرهم بتبعيتهم العثمانية وتحديد نشاط وكلاء الفرنسيين ولو صدقنا تقارير القنصل الفرنسى لكانت جولة المتصرف فى المتن وكسروان والشمال غير حفية ، ولكان هدفه منها استثمار مظاهر الترحيب به والهتاف له كرصيد معنوى يؤيد تجديد انتخابه . فالاكليروس امتنع عن الظهور فى الحفلات ، والموظفون لم يستطيعوا التغلب على نفور الناس الذين أحجموا عن سماع خطب الحاكم وحضور الاحتفاء به .

واجتمع رستم أثناء جولته بالبطريرك لأول مرة منذ ثلاث سنوات ، وقد وعده بإحالة الاعتراض على انتخابات البترون إلى مجلس الإدارة للبت

---

(١) Beyrouth, T. 24, Rapp. No. 10 du 25 Mai 1881, F. 286.

(٢) » » 23, Rapp. No. 28 du 28 Juillet 1880, F. 201.

(٣) » » 24, Rapp. No. 23 du 15 Juillet 1881, F. 28.

أنظر نص النشرة فى ملحق التقرير ، ورقة ٣٤ .

فيه . ولم يحدث مايستحق الذكر فى هذه الجولة ، بيد أن استقباله فى زحلة كان فاترا . لا سيما بعد رفضه الاستماع إلى شكاوى سكانها ضد القائمقام . وقد اقتنع رستم بضرورة إرضاء شكاوى البترون فأقنع العضو المنتخب بالاستقالة ،وحمل مجلس الإدارة على ألا يقبل أياً من ترشيح المستقيل،أوترشيح منافسه (أبو صعب)[١] وبذلك سويت المعضلة ، وخفت حدة هجوم صحيفة « الجنة » المارونية فى بيروت على المتصرف التى مافتئت تهاجمه منذ انتخابات البترون . وتفاقمت أعمال الشقاوة والاخلال بالأمن على يد عصابةمن قطاع الطرق فى أقضية شمال الجبل ، ولذا طلب رستم من الولاية ٢٠٠ جنديا من الدراغون ليدخلوا الجبل ويشتركوا فى مكافحة الأشقياء وتأديبهم . إن وضع قوة عثمانية تحت تصرف رستم قد أقلق حكومة باريس ،فقد كتب وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٠ اكتوبر ١٨٨١ إلى قنصله فى بيروت يحثه على إسداء النصح للموارنة بتجنب كل مامن شأنه أن يجرح الحاكم أو يؤدى إلى مقاومة منظمة . وقدر أى الوزير أن استدعاء القوة العثمانية ينطوى على « نوايا مؤسفة قد ينتج عنها خطر جدى على السكان برغم الضمانات التى تنص عليها النظامات » . وقال إن تدخل الدول الجماعى لو حدث فانه لن يؤول فى النهاية لصالح الموارنة محميي فرنسا ، إن وضع الجبل بحجة وجود أخطار مداهمة هو دقيق جدا فى الوقت الحاضر بفعل سياسة تركيا العامة ، وبفعل استعدادات رستم باشا ، ولذا وجب على القنصل أن يبشر بمضاعفة الحكمة وتجنب الأزمات حتى انتهاء سلطات رستم لئلا يؤدى انفعاله إلى ردة فعل فى الآستانة ، وإلى جعل انتخاب خلفه فى حكومة الجبل أكثر صعوبة [٢] وطرأ تحسن ملحوظ على العلاقات بين المجلس والمتصرف ، وقبض الأهلون على بعض أفراد عصابة اللصوص التى كانت تعيث فسادا فى الشمال، ولكن تصفية الشقاوة

---

(١) Beyrouth, T. 24. Rapp. No. 32 du 17 Août 1881, Fos. 102-103.

(٢) » » Instructions No. 54 du 20 Oct. 1881, F. 262.

لم تتم دون أن تثير مصاعب جديدة كادت أن تؤدى إلى اشتباك بين الموارنة والدروز ، وانفضاض بعض أنصار المتصرف فى الشمال عنه. ذلك أن الشقى المسمى « الغزال » كان قد أفلت من المطاردة . وأشرك معه «العاقورى» بعد أن قتل جنديين درزيين من الجندرمة من أصل ١٤ كانوا يحاصرونه . غضب رستم ووضع ثمنا لرأسى الشقيين فاستاء الجبليون من ذلك لأنهم على تواثق مع الرجلين اللذين لهما شعبية ومكانة فى قلوب أبناء الشمال . ثم أرسلت فرقة مؤلفة من ٤٠٠ جندى بينهم ١٠٠ فارس من الدراغون المسلمين إلى جرود الشمال . ولما شك رستم بمعونة أسعد بك كرم مدير إهدن للشقيين عزله فاعتدى الشقيان على المدير الجديد وسلباه سلاحه،وخشى القنصل الفرنسى أن يحدث صدام بين فلاحى الشمال والعساكر فنصح أسعد بك كرم بالقدوم إلى بيروت ومقابلة المتصرف، إذ رأى أن هدف حملة إهدن هو إثارة الثورة وقمعها بالدم لأن رستم بزعمه « رأى فيها مخرجا من المشاكل التى أوجدتها أخطاؤه الكثيرة » . ولكن الغزال وقع وقتل بعد معركة راح ضحيتها ملازم درزى ، وفر زميلة « العاقورى » إلى ما وراء حدود الجبل . وعندما علم أقارب الغزال وأصدقاؤه بمقتله ذهبوا جمهورا لنقل رفاته ولم يتمكن بطرس بك كرم من تهدئتهم إلا بصعوبة .

وقد التزم الجنود الحكمة وبقوا فى أمكنتهم ، وأراد أنسباء الملازم الدرزى القتيل أن يذهبوا إلى زغرتا ليدفنوا جثته ولكن رستم أقنعهم بالعدول عن فكرتهم وربما كان الاصطدام وشيكا فى ذلك الحين[١] ، ولو شاء رستم أن يشعل نار الثورة لكانت هذه فرصته ، ولكنه لم يفعل ، ومن هنا تتهاوى مزاعم القنصل الفرنسى . وهكذا فان تيار المعارضة ضد رستم كان يقوى بين أوساط الموارنة خاصة ، والمتصرف لم يكن بغافل عما

---

(١) Beyrouth, T. 26, Copie du 31 Juillet 1882, Fos. 262—264.

يفعل خصومه ويأملون ، ولذا فقد بذل هو أيضاً جهوداً معاكسة وأمر بإعداد العرائض المؤيدة له ، فاحتدمت «حرب المعاريض» من جديد ، لاسيما حين أرسل الأمير مصطفى ارسلان إلى الآستانة فى ١٠ أبريل ١٨٨٢ ليسافر منها إلى فينا وباريس ولندن وروما كى يدافع عن قضية المتصرف ويثبت ضرورة إبقائه على رأس حكومة الجبل، وقد قام الأمير بالرحلة بحجة معالجة صحته التى انهكها حكم (٩) سنوات فى الشوف[١] .

وقد اعتبر المعارضون أن انتداب الأمير فى هذه المهمة يعتبر تحديا لا يصح السكوت عنه ، ولذا قرروا وضع عرائض معتدلة يبينون فيها مآخذهم بايجاز ضد رستم باشا ، مع المحافظة على الهدوء فى كل مكان والإذعان لكل أمر تصدره الحكومة دون مقاومة حرصاً على أن تصطبغ هذه المظاهرة بالصبغة المشروعة[٢] ، وقد رفض القنصل الانكليزى أن يسلم الأمير كتاب توصية لسفيره فى الآستانة نظرا لعدائه مع الجنبلاطيين واتخذ موقفا متحفظا من حركة العرائض ضد رستم باشا فلم يشأ الإدلاء برأيه فى هذا الموضوع . وقد ظهر ذلك عندما سأله الجنبلاطيون ماإذا كان يرى مانعا لاشتراكهم فى توقيعها ، واعتقد هؤلاء أنهم يستطيعون إضافة تواقيعهم إلى تواقيع المعارضين دون إغضاب القنصل[٣] .

وبدا أن أوساط المعارضة استنفدت غرضها من كتابة العرائض إذ أعلنت للملأ بأنها غير راضية عن حكم رستم ، ولذا أبلغ القنصل الفرنسى عملاءه بأن من الأفضل انتظار قرار الآستانة بعد أشهر بهدوء وبدون مظاهرات[٤] ، ولكنه خشى أن تجدد ولاية رستم فكتب إلى سفيره بأن

---

(١) Beyrouth, T. 26 Rapp. No. 85 du 10 Avril 1882. F. 105.
(٢) Ibid, F. 109.
(٣) Ibid, F. 112.
(٤) Beyrouth, T. 26, Rapp. No. 93 du 4 Juin 1882, F. 156.

الموافقة على تجديد تعين رستم معناها التنازل عن كل نفوذ لنا »[١] . وفى ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ كتب : « إن دفاعنا عن استقلال عزيز على اللبنانيين بثبات وحكمة قد أعاد إلينا شعبيتنا ، ولكن هذه النتائج متوقفة على قضية إبدال الحاكم الحالى ..»[٢] وهذا « الدفاع » عن استقلال اللبنانيين يفسره وزير الخارجية الفرنسية فى ٦ يونيه ١٨٨٢ مطمئنا قنصله بقوله . « .. إن المركيز دى نوى Noailles لايجهل مصالح فرنسا فى لبنان ولاالظروف المواتية لاتساع نفوذنا بين سكان هذه البلاد ، وأنا متأكد من المجهود الذى سيبذله فى مقاومة الدسائس التى قد تشغل بالنا من هذا القبيل ، وستساعدونه كثيرا بمراقبة المشاكل المحلية سرا لكيلا يتسم موقفكم بسمة العداء الشخصى نحو رستم باشا » .

* * *

وبينما كانت نهاية ولاية رستم باشا تقترب ، كان اهتمام مندوبى فرنسا يتزايد لمعرفة المرشح المفضل بالنسبة لهم، وكأنما تلقوا درسا من حكم رستم الطويل المضنى فكتب القنصل إلى وزيره فى ٢ نوفمبر ١٨٨٢ يريد ترشيح أى مرشح باستثناء رستم . . وأيا كان « يجب ألا تتجاوز مدة ولايته خمس سنوات .. إن الحاكم الجديد لن يستطيع الإضرار بمصالحنا كما فعل رستم باشا . إن هذا يملك ويحكم منذ عشر سنوات يساعده سرا فى عمله القاصد الرسولى، ويخشاه الناس لذهنيته (الانتقامية) ، يزرع الشقاق بين اللبنانيين ، يميل بغريزته لمعاضدة السياسة الانكليزية، ويحتاج الحاكم الجديد لوقت طويل حتى يكون لنفسه وضعا مماثلا . . » ولكن هذا القول لا يخلو من المبالغة والتجنى إلا إذا اعتبر القنصل الفرنسى أن إلزام الاكليروس المارونى حدوده وقطع العلاقات بينه وبين المتصرف من شأنه أن يضعف نفوذ فرنسا ويتبعها

---

(١) Beyrouth, T. 26, Rapp. No. 117 du 25 Sept. 1882, F. 370.
(٢) » » » No. 109 du 24 Août 1882, F. 315-316

بالضعف بازاء تصرف رستم باشا حيال محمييها . إذا كان القنصل يقصد هذا من كلامه فهو على حق، أما أن نقول إن المتصرف ناصر السياسة الانكليزية فى الجبل ، فغير صحيح مطلقا بدليل الوقائع التى سردناها ، وبدليل أن قسما من الدروز (الجنبلاطية) وإن لم يكن لديهم شكايات جدية ضد رستم باشا ، غير أن تحزبهم ضد الأمير أرسلان كان مصدره غيظهم من المتصرف ، ولا حاجة إلى القول بأن رستم بتنصيبه الأمير أرسلان وتعضيده له ، قد زاد فى صدع صف الدروز وانقسامهم ، وربما كان هذا يفسر جمود القنصل الانكليزى الدريدج بإزاء حركة العرائض المناهضة للمتصرف ، فلو كان رستم مواليا للسياسة الانكليزية لاستنكر الدريدج العرائض أو على الأقل لمنع من استشاره من توقيعها ، وأخيرا لو كان الدروز شعروا بأنهم سعداء فعلا فى ظل رستم لمكثوا فى الجبل ولما استمرت مهاجرتهم إلى حوران طيلة حكمه . والباب العــــالى كان راضيا عن مسلك رستم الحازم ، لم يكترث بالعرائض المقدمة ضده ، وإنما كان يعيدها له ويعتبرها شهادات حزبية مجروحة مغرضة ، فيرسل له التعليمات المؤيدة لتدابيره الحازمة ، والأوسمة العديدة التى منحها الباب العالى مؤخرا لأعوان رستم باشا [1] توضح أنه راض عن إدارته مستجيب لرغباته ، كما أن تفويضه مؤخرا سلطات كاملة بأن يتصرف على مسؤوليته فى الجبل دون الرجوع إلى الآستانة ، وأن يطرد كل لبنانى تحوم عليه الشبهة تؤيد ماذهبنا إليه ، وتثبت أن رستم كان بوجه الإجمال رجل الآستانة القوى طيلة مدة ولايته ، ولاغرابة فى ذلك فالآستانة ترضى عن الرجل المهاب الذى يشدد على ممالكها ويحافظ عليها ضد تغلغل النفوذ الأجنبى « وعملائه » .

والضربة التى تلقتها السلطنة فى تونس كانت ماثلة حتما فى أذهان رجال الآستانة حين فرضت فرنسا معاهدة باردو (١٢ مايو ١٨٨١) واحتلت

(١) Beyrouth, T 25 Rapp. ‹23 du. 25 oct. 1882, F. 415

القيروان (٢٥ سبتمبر ١٨٨١) على كره وسخط من السلطان العثمانى وحكومته وحين ذهبت نداءات الآستانة التى وجهتها إلى بريطانيا لتتوسط بينها وبين فرنسا أدراج الرياح . والضربة الثانية الكبرى التى حلت بنفوذ الدولة العثمانية فى مصر بعد معركة التل الكبير واحتلال البلاد بدعوى زائفة لم تكن أقل إيلاما من سابقتها . ولكن الآستانة لم تلبث أن صرفت النظر نهائيا عن تجديد ولاية رستم باشا نظرا لتدخل الحكومة الفرنسية الحازم ، وأبلغت رستم أمراً بتجديد ولايته بالوكالة ريثما يتم تعيين خلفه ، وقد احتج سفير فرنسا وطلب إسناد سلطاته إلى مجلس الإدارة ، ويبدو أن الأخذ والرد طال بين سفراء الدول حول تعيين متصرف لبنان الجديد، وأخيرا اتفقت الآراء على اختيار واصه أفندى ووقع بروتوكول تعيينه فى ٨ مايو . ووصل المتصرف فى ٨ يونية واستلم مهام منصبه فى ١٠ يونية بحضور رستم باشا، وقبل أن نلقى نظرة عامة على أحوال الجبل وحكومته منذ ولاية واصه باشا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، لابد لنا من أن نبين كيف استقر نظام المتصرفية فى عهد رستم ومن بعده ، وكيف ظل سارى المفعول حتى دخلت الدولة العثمانية عالم الحرب العالمية الأولى فألغت امتيازات الجبل وجعلت لبنان ولاية عثمانية بحتة .

وانقضت أيام رستم باشا بعد أن شهد جبل لبنان فيه حاكما حازما شديدا فى الحق متسلطا مهابا عادلا [1] ، ضرب على أيدى أصحاب الرشوة ، وأبطل الدالة والوساطة وجعل للمتصرفية مكانة لا تدانيها مكانة الولايات من حيث النظام والدقة . استعانت به الدولة — أثناء حربها مع روسيا ١٨٧٧ — لضرب بعض العصاة المسلحين خارج حدود الجبل فأحرز جنوده

(١) قيل إنه لم يكن لأحد فى لبنان سلطان عليه غير الجميلات إلا أن هذا السلطان لم يكن مطلقا فى جميع الأمور .

مع «مستحفظان» الولاية نصراً رائعاً أكسبهم الصيت والثناء[١] ، وعرض رستم معونته مرارا على سلطات الولاية لتأديب بعض عصابات الأشقياء التى كانت تعيث فسادا حول جبل لبنان ، ففرض هيبة حكومته ، وأعاد الأمن إلى نصابه . وكان من كبرياء رستم وشدته أنه ما اضطر موظف فاستقال فى عهده إلا وقع فى عريضة استقالته « عزلكم سبق استقالتكم » ، ولما جاء واصه خلفا له ، كان رستم يتقدم عليه ، ووقف عند تلاوة الفرمان عن يمينه فلما تلا القارىء « دولتلو واصه باشا المنصوب من قبلنا متصرفا على لبنان » تحول رستم من عن يمينه إلى يساره ، وجعل يقدمه عن نفسه باعتبار أنه أصبح الحاكم بأمر السلطان[٢] .

* * *

يتبين من حديثنا السالف عن حكم رستم أن عهده اتسم باستقرار نظام المتصرفية الذى كان بدأ منذ أواخر عهد داود باشا بعد تخلصه من يوسف كرم ، ولاستقرار نظام المتصرفية عوامل خارجية وداخلية : فالخارجية تتصل بمحاولات الدولة صاحبة السيادة الضعيفة الخبيثة النيل من النظامات وتقويض امتيازات المتصرفية وقد فشلت فى ذلك ، بعد أن استنفدت فى عهد رستم كل وسائلها لنسف استقلال الجبل وإعادته إلى الحظيرة حتى إذا امتنع الأهالى من تلبية رغباتها وإدخال أنظمتها ، نفرت وانتهزت فرصة الحرب مع روسيا لقطع المعونة المالية أو تعليق دفعها ، وكانت هذه إحدى وسائل الآستانة للضغط على الجبل وإلزامه « الحدود » أو عرقلة سير إدارته

---

(١) أنفذ رستم كوكبتين من الدراغون وفرقة من الجندرمة لمساعدة الولاية فى القضاء على قلاقل كان يغذيها شيخ درزى فى مرجعيون التى أصبحت ملجأ للفارين والعصاة وانتصرت « الحملة » على الدروز أنصار الشيخ ، وانجلت عن مقتل بضعة وعشرين منهم ، وطهرت المنطقـة .

Rspp. No 7 du 5 Fév. 1878. Fos 191—139

(٢) أوراق لبنانية مجلد ٣ ص ٤

وخلق البلبلة فى الصفوف ، ولو روجعت يومذاك بهذا الشأن لأجابت بأنها رازحة تحت أعباء الديون ، وبتعليق الدولة دفع الإعانة السنوية التى نصت عليها النظامات والتى انقضت بالتدريج ، لم يعد لبنان يخشى من هذه الطوارىء المضرة إذ استطاعت المالية اللبنانية اعتبارا من عام ١٨٨٠ أن تتقى العجز ، ولكن لم تصل إلى هذه النتيجة المرضية إلا بمعونة الضرائب الإضافية مثل زيادة مصاريف العدلية ، وزيادة الرسوم على الخراف والماعز ، والسماح بالصيد ، وتعديلات حقوق حصر التبغ ، فرضت هذه الضرائب التكميلية بفضل الصلاحيات الممنوحة للمتصرف بموجب البروتوكول الإضافى فى نظامات ١٨٦١ والدول الكبرى لم يعد لها فى لبنان ما تعمله بعد رسوخ نظامات المتصرفية ، فاكتفت بحماية طوائفها التقليدية وبحماية هذا أو ذاك من الناس ، وانحصر تداخل القناصل بأمر العزل والتنصيب والانتخابات ، لأنه لم يبق للبنان شىء حيوى يتدخلون فى شأنه .

وجدير بالذكر أن الدول التى وضعت النظامات كان يؤدى اختلاف نزعاتها السياسية فى الشرق الأدنى إلى عدم اتفاقها على تعديل النظامات حتى ولو كان هذا التعديل من شأنه أن يلتقى مع رغبات أهالى الجبل ومع حسن سير الإدارة فيه ومع وفاء أهله . إن أى عمل مشترك من جانب الدول لمراجعة النظامات جزئيا أو كليا كان أمرا متعذرا فى الفترة التى تلت حكم رستم ، وما كان من المتوقع أن نفترض جديا بأن الباب العالى سيولى الإصلاح عنايته لمصلحة غالبية سكان الجبل ، وبذلك ظلت هذه النظامات الجامدة غير المتطورة سارية فى الجبل حتى إلغاء امتيازاته وإبطالها . كذلك لم يعد للآستانة أن تفيد من شغب يوسف كرم وطموحه الشخصى للحكم كى تنفذ مآربها بواسطته ، وكان لنمو أهمية الجندرمة وهدوء البلاد النسبى أثر فى إبعاد تدخل الجيوش النظامية .

وهذا يجرنا للكلام عن العوامل الداخلية للاستقرار . فيوسف كرم

الذى كان العدو الأكبر لنظام المتصرفية ، قد اختفى من على المسرح السياسى اعتبارا من عام ١٨٧٨ [١].

وقد كان موضع أمل الآستانة يوما لبعث نظام القائمقاميتين وتقويض نظام المتصرفية . وإذا كان كرم قد تمتع بشعبية كبيرة بين فلاحى الشمال ازدادت بعد أن اتخذت السلطات الكنسية والمدنية تدابير قسرية بحق الرهبان ، فلأن الأهالى كانوا يفتقرون إلى زعيم تتمثل فيه نزعاتهم وآمالهم، بعد أن خسر الأمراء القدامى كل نفوذهم . أما حزب كرم فقد ظل حزبا معارضا ساخطا مشاغبا وتضاءلت أهميته بمرور الزمن . ومن عوامل استقرار النظامات حرص الأكليروس المارونى خاصة ، على صونها والمحافظة عليها . فبعد أن حارب الأكليروس النظامات طويلا فى عهد داود باشا ، واستنكرها لأنها تقلص سلطانه الزمنى ، لم يلبث فى عهد رستم أن أصبح أكبر المدافعين عنها بعد أن عاين رجاله مقاصد رستم الهادفة إلى إسقاط نفوذهم والازدراء بهم وإبهاظ كواهلهم بالضرائب عن ممتلكاتهم الواسعة وأديرتهم الغنية . ومعلوم أنه منذ المسح الذى بدأ فى عهد داود عام ١٨٦٢ وانتهى فى أوائل عهد فرنكو لم يجر مسح آخر . فما زال مقدار الضرائب هو نفسه مع أن الأرض تضاعف ثمنها . ثم إن علية الأكليروس ورؤساء الأديرة كانوا يملكون ثلث أحسن أراضى الجبل . ولذا لا يرحبون فى أن تفرض على أراضيهم رسوم وفق سعرها الصحيح ، ومن هنا كانت معارضتهم لإجراء أى تعديل فى نظامات الجبل ، وكان المجلس الإدارى الذى يمثل الموارنة فيه أكثريته ، يدعمهم حتى فى المسائل المالية الثانوية كزيادة الضرائب

---

(١) بعد أن ضاق يوسف كرم ذرعا بإعراض المسؤولين فى الفاتيكان وفى الحكومات الأوربية عن دعوته ، قرر « والحزن واليأس يأكلان فؤاده » أن يهجر السياسة وأن يخصص أيامه الأخيرة « لعبادة الله وممارسة أعمال التقوى والفضيلة والتقشف » ، حتى توفى فى ١٨٨٩ فى بلدة رازينا الإيطالية .

(يوسف بك كرم فى المنفى ص (٣٦٤ ، ٣٩٣)

على الماعز التى جعلها رستم مع الاكليروس أشد أعداء لبنان [١] ، وظلوا على ذلك حتى نهاية عهد المتصرفية كما سنرى . وأمراء الجبل ومشايخه قنعوا «بالوظيفة » ولم يعد يداعبهم الأمل بحكم الجبل واستعادة سلطانهم القديم ، فاندمجوا فى ما اندمج الناس فيه ، والمعارضون منهم للمتصرف كانوا يكتفون بنشر كراس عن سقطاته ومفاسد حكمه ، يرفعونه إلى الآستانة والدول الكبرى بغية تبديل المتصرف فحسب أو التنبيه عليه والدروز بدوا راضين عموما . صحيح أن لهم شكاوى ضد قائمقامهم فى الشوف الذى سيبدل به فى عهد واصه منافسه نسيب بك جنبلاط فتنقلب الآية ويصبح الراضون ساخطين ، ولكن كل هذا لا يخرج عن نطاق التحزب وهو شكل من أشكال النزاع القديم الذى لا يمس النظام وقواعده ، ولا يجرهم إلى العصيان والثورة على الحكومة كما كان شأنهم فى الماضى . وهكذا انشغل الدروز إما بالمهاجرة إلى حوران أو إلى المهجر ، أو بالتحزب ضد هذا المتصرف أو ذاك القائمقام بشكل لا يشوبه خطر جدى على الأمن .

ولقد سجل عهد رستم بداية تدخل المتصرفين فى انتخابات مجلس الإدارة وأعماله ، وقد نجح أحياناً فى تقييد حرية المجلس باستخدام أقارب أعضائه ، فصار عضو المجلس الحر يخشى إن هو عارض المتصرف وناهضه أن يعزل أقاربه من الوظائف الأخرى ، والطريقة التى لجأ إليها رستم هى ضرب البعض بالبعض ، فإذا عزل موظفا عين قريبه ، أخاه أو نسيبه أو ابن عمه وبذلك استفحل التحزب فى الجبل أيام رستم واستمر من بعده . واللبنانى كان فى أمسه ، وصولى يريد الوظيفة ، مثله مثل سائر الناس فى سائر الأمم، ولذلك كان متعذرا على الموظف أن يقاوم متصرفا حياته الحكومية بين شفتيه، وأضاف رستم عاملا آخر إلى عوامل الشقاق الخفى والطائفية وهو التحزب المصلحى ، فاتجهت كثرة الناس إلى تأليف الأحزاب لا لفرق عام ومصلحة

---

(١) The Times of 6 sept. & 14 oct 1907

وطنية أو إصلاحية ، بل لمقصد خاص وجر مغنم شخصى ، وسيكون لهذا الشر ما بعده ، ولم أجد خيرا من وصف الدكتور شاكر الخورى المعاصر فى وصف هذا الشرحين قال : « إن الجبل قبله كان مقسوما إلى عدة طوائف وكل طائفة إلى قسمين ، أما هو (رستم) فجعل سياسته تقسيم كل عائلة على ذاتها ، وكيفية ذلك أنه كان إذا عزل مأمورا يعين أخاه أو ابن عمـــه فتحصل العداوة بينهما لأن أغلب العداوة فى لبنان تنشأ عن المزاحمة فى التوظيف »[1].

لمحة عن أوضاع المتصرفية اللبنانية حتى بداية الانتداب

سجل عهد رستم استقرار نظام المتصرفية ولكن سجل معه فى أواخره بداية مفاسد التحزب والانقسام بين صفوف الأهالى مما سيضعف تكوين جبهة المعارضة « الوطنية » أثناء كفاحها من أجل إصلاح جمود الإدارة والعمل على توحيد طوائف الرأى العام اللبنانى لتقف صفا تجاه المصالح الشخصية والطائفية والرجعية والأجنبية . وذلك بعد أن أصبح الحكم فى الجبل سباقا بين الحاكم والمحكوم لاستدرار خيرات « كراسى الحكم » ، وبعد أن كادت « المذاهب » الدينية أن تتحول إلى « أحزاب » مذهبية سياسية ، بحيث أوشك اهتمام الزعماء والموظفين والوجهاء أن يتجه فقط لمصلحة أبناء طوائفهم بوصفهم يمثلونها دون سواها . وهذا شر مستطير نمت بذوره بعد عهد رستم ولم تورق شجيراته وتزدهر إلا بعد عهد المتصرفية أى فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى .

وجاء واصه باشا خلفا لرستم ، وشهد عهده تفشى الرشوة[1] بنتيجة

(١) بجمع المسرات ، ص ٣١٢

(٢) كان صهر واصه واسمه كوبليان أفندى يستخدم نفوذه ويساوم طلاب الوظائف والحاجات على الثمن ، وقد كان عهد واصه مضرب المثل في شيوع الرشوة حتى قال الشاعر تامر الملاط « مؤنبا واصه » :

قالوا مضى واصا وواروه الثرى ... فأجبتهم وأنا الخبير بذاتـه
رنوا الفلوس على بلاط ضريحه ... وأنا الكفيل لكم برد حياته

(أوراق لبنانية مجلد ٢ ص ٥٠)

أنظر برتوكول تعيينه فى :
Cuinet, op. cit, pp. 297—98

تخفيض سلفة رواتب الموظفين إلى النصف، فاختلت الأحكام وكثر التزاحم على الوظائف منذ ذلك الحين ، وحينما توفى عام ١٨٩٢ خلفه نعوم باشا الحلبي من أسرة تتونجى ، وابن أخت فرنكو باشا ثانى المتصرفين وجعلت ولايته لخمس سنوات قابلة للتجديد ، وقد لفت ممثلو الدولة نظر الباب العالى إلى ماجرى فى عهد واصه من تجاوز للسلطة بما يمس النظامات، فأقر السفراء فى اجتماعهم لدى ناظر الخارجية العثمانية وجوب تنفيذ الأمور الثلاثة التالية : وهى ١ — احترام جميع حقوق المجلس الإدارى الكبير وإتمام انتخاباته بكل ضمانات الحرية . ٢ — عدم إجراء أدنى تعديل فى نظامات الجبل الموقعة فى ٦ سبتمبر ١٨٦٤ الا بعد استئذان الدول . ٣ — احترام الضمانات الممنوحة للقضاة فى البند الثانى من النظامات ، فلا ينقل أحدهم أو يعزل إلا بعد تحقيق المجلس الإدارى معه[1] .

وظلت الرشوة شائعة بعض الشيوع فى أيامه على الرغم من دأبه على محاربتها ، ولم يحدث فى ولايته أدنى حادث . على أنه لم يلبث أن تخاصم مع الاكليروس وجابه عداء قنصلية انكلتره التى ما انفكت تعارض فى تعيين واحد من سلالة فرنكو باشا لولاية الجبل كما عارض أعداؤه مد تعيينه للسنوات الخمس الثانية . واستلم الحكم بعده مظفر باشا وهو من أصل بولونى خدم أبوه فى الجيش العثمانى ، واستلم الحكم فى أكتوبر ١٩٠٢ وقرر الباب العالى والسفراء أن يؤمر المتصرف الجديد بتنفيذ المطالب الثلاثة التى تضمنها بروتوكول تعيين سالفه نعوم».

وقد أخذ عليه معارضو حكمه أمورا منها ضعف إرادته وقبح تصرفه ، وما رمى به وأهل بيته من رشوة وسوء قالة ، وصرفه المئات من وظائفهم وتقييد حريتهم الشخصية أو سجنهم مما اضطر بعضهم إلى الجلاء عن وطنهم إلى ولاية بيروت أو دمشق . وكان وراء « جماعة المعارضة » زعامتان

(١) Cuinet, op. cit, p. 299

اكليريكية وزمنية تشدان أزرها : البطريرك المارونى الياس الحويك[1] وهو يمثل السلطة الأكليريكية والأمير مصطفى أرسلان هو يمثل النزعة الإقطاعية . وتفسير عداء الأمير مصطفى للمتصرف هو أن هذا انصرف عنه إلى نسيب بك جنبلاط منافسه وخصمه ، بعد أن كان لمصطفى كلمة نافذة فى عهد المتصرف السابق نعوم . والسبب فى اجتماع هاتين السلطتين الدينية والزمنية اللتين لم تجتمعا من قبل ، أن مظفر باشا كان وأحزابه يعملون على تحطيمهما معا وإسقاطهما فى وضح النهار صراحة ، ويؤلفون الجمعيات الماسونية ويدفعونها للمجاهرة بالعداء لكل سلطة ، ولاسيما السلطة الاكليريكية . وقد أصدر المعارضون ضده كتابا[2] للتجريح به والحيلولة دون تجديد ولايته . وسياسة مظفر باشا فى مناهضته لمطامع الاكليروس شبيهة بسياسة

---

(١) توفى البطريرك بولس مسعد عام ١٨٩٠ فخلفه البطريرك يوحنا الحاج ثم الياس الحويك .

(٢) عنوان الكتاب « مظفر باشا فى لبنان » وهو مطبوع فى بيروت وقد كتب عليه (طبع فى الإسكندرية سنة ١٩٠٧) تعمية للحقيقة وتجنبا للمسؤلية . وأبواب الكتاب اثنا عشر بابا : (١) فى خرق القوانين . (٢) فى الرشوة . (٣) فى الاحتيال والاستدانة . (٤) فى التزوير . (٥) فى مخالفته نظامات الجبل . (٦) فى استبداده فى الانتخابات الادارية . (٧) فى وفرة الجنايات فى أيامه . (٨) فى تعطيل سلك الجندرمة . (٩) فى تناقض حركاته وسكناته . (١٠) فى استسلامه لعائلته . وتلاعبهم بالأحكام . (١١) فى غرائب أطواره . (١٢) فى بث المبادىء الفوضوية . وهذا الباب الأخير جاء فيه : « وقد خيل لبعض السذج أن المقصد من هذه الجمعيات (الماسونية) هو المساواة . وأن الذى حداه عليها — يريد المتصرف — إنما هو كرهه لسلطة الأكليروس على الأخص » . وفى موضع آخر من الكتاب : « ولما وجد — أى المتصرف — أكثر أعيان الجبل ناقمين عليه اعوجاج مسلكه قام بحزب بعض الأهالى نافخا فيهم نفير الثورة ، وداعيا لهم إلى مقاومة الوجهاء . والأعيان لأجل شفاء صدره ، فشرع فى بث مبادىء فوضوية » والكتاب معزز بالواقعات والحادثات والأرقام وأسماء الأعلام . وقالت « أوراق لبنانية » إن القصد من تلك الشكوى المدوية حمل سفراء الدول على عدم تجديد ولاية مظفر باشا ، ولكن المتصرف توفى إثر طبع الكتاب فأراح واستراح وقد شارك الأمير شكيب ارسلان فى معارضة المتصرف ويرجح أن الكتاب مدون بأسلوبه المعروف .
ص (٣ : ١٩٨) .

رستم وداود من قبله . وقد انتقم من الاكليروس ومن الأعيان بتأييد الجمعيات السرية الماسونية ، فتألفت فى أنحاء شتى من البلاد وخاصة فى كسروان التى كانت إلى وقت قريب جدا من أشد مناطق الجبل تعصبا للمارونية ، ونشأ عن ذلك حزبان كبيران فى الجبل حزب يناصر الاكليروس وحزب يناصبهم العداء ومن المؤكد أن هؤلاء الآخرين هم أولئك الذين كانوا يؤيدون حكومة داود باشا ويكرهون تدخل الاكليروس فى السياسة ، ولكنهم يومذاك كانوا فئة لا أهمية لها فى سياسة الجبل ، فاذا بها تنمو وتكبر فى ظل حكم رستم باشا وخاصة مظفر باشا ، حتى خيف وقوع ثورة أهلية من جراء اصطدام الحزبين ، وقد اضطرب حبل الأمن فى كسروان عام ١٩٠٧ بسبب تفشى هذه الروح المناوئة للاكليروس ، ولكن المنية وافته ففضت الخلاف وقد بذل مظفر باشا لدى قدومه إلى الجبل كثيراً من الوعود بإصلاح الإدارة كتنظيم المحاكم والجندرمة ، وتنقيح النظام الانتخابى ، والعناية بمسح الأراضى وبالمالية والمهاجرة وتنشيط الموانى اللبنانية . ولكن هذه البرامج لم توضع موضع التنفيذ .

وجاء بعده يوسف باشا ابن فرنكو باشا ثانى المتصرفين ، ولم يلق تعيينه لدى المناوئين للاكليروس قبولا حسنا ، فالخوف من أن الحاكم الجديد سوف يتبع سياسة والده قد أثار مظاهرة مؤلفة من ١٥٠٠ من الموارنة مع ثلة من الدروز ساروا فى بيروت (يولية ١٩٠٧) والتمسوا من الوالى أن يبلغ الباب العالى احتجاجهم على تولية يوسف باشا .

وتتميز فترة الحاكم الجديد (١٩٠٧ — ١٩١٢) بأنها عاصرت فترة الانتفاضة الثورية (المشروطية) على السلطان عبد الحميد ، ١٩٠٨ فهل استجاب الجبل لدعوة الآستانة فى انتخاب نائبين مارونى ودرزى يمثلان أهاليه فى مجلس المبعوثان ؟ . كلا ، رغم ترغيب المتصرف للأهلين وتشجيعه لهم على إرسال العضوين : ورغم مطالبة بعض الفئات فى لبنان بضم المتصرفية إلى ولاية سورية .

ويوسف باشافى بداية حكمه كان منهجه منهج الاعتدال مع جميع الأحزاب، وعامل الحزب الاكليريكى النافذ معاملة الاحترام وخفف كثيراً من أهواء الحملة التى شنت على الاكليروس ، بيد أنه سرعان ما اصطدم بالمعارضين وهم دوما الطبقة الموتورة الناقمة ممن أوقفهم المتصرف أو عزلهم أو أبعدهم عن الوظائف ، فألبوا الرأى العام ضده ونشروا بحقه نشرات قادحة ، كما اصطدم مع مجلس الإدارة وكف أيد بعض أعضائه وعزل نائب كسروان وانتخب سواه على مسؤوليته الخاصة ، فهاج الرأى العام اللبنانى لا سيما عندما أوجب المتصرف على كل لبنانى أن يحمل تذكرة نفوس عثمانية ، أسوة ببقية الولايات غير الممتازة ، ولم تهدأ الأزمة إلا بعد أن جعل أخذ تلك التذاكر اختياريا . وقد استفاد المعارضون من فترة الحرية التى رافقت إعلان الدستور وما تلاها ففرضوا على المتصرف مرشحـــا حراً لوكالة رئاسة المجلس طبقاً لرغبة الأكثرية .

ونشرت مداولات المجلس ، كما نشرت خلاصة عن الموازنة ، ونشطت الأشغال العامة وغيرها (١) وكانت إدارة المرافق العامة بوجه الإجمال فى يد ممثل الأهالى ولكن يوسف باشا سرعان ما سعى لاسترضاء الآستانة التى كان بسبب رجوعه فى النهاية إليها لابد له أن يبتعد عن كل ما يثير شكوكها ويزعج فتيان الترك . وقد بدأ منذ عام ١٩١٠ يعمل وفق وحيها ، فحاول تضييق امتيازات الجبل والتمهيد لإعادته إلى الحظيرة العثمانية العامة وفرض الضرائب السارية فى الولايات عليه ، ولكن المعارضة لزمت الحدود المشروعة ، واتصلت بالجمعيات اللبنانية خارج الجبل (٢) للمطالبة بتنفيذ

---

(١) Correspondance d'Orient, 16 jan. 1914

(٢) أنشئت بعض الجمعيات السياسية فى لبنان عام ١٩١٩ . وخوفا من أن ينزل اضطهاد أو ضغط فى المستقبل أنشىء « الاتحاد اللبنانى » فى مصر فى نفس العام (استقلال لبنان والاتحاد اللبنانى فى الاسكندرية ، مطبعة الهلال بمصر سنة ١٩٣٢ ص ٤ — ٥) وفى فترة الحرب توحدت برامج جمعيات الاتحاد اللبنانى فى مصر وأسمعت صوتها للاوساط السياسية الأوربية والصحفية .

نظامات الجبل حرفيا . وزادت العلاقات توترا بين الجبل الآستانة عندما رسا الطراد الفرنسى جول فى ميناء جونية وزار قبطانه رسميا بطريرك الموارنة ، وبدا هذا المسلك كأنه إجابة على مسلك فتيان الترك بإزاء الدول وأجابت الآستانة بإدخال الجند العثمانى إلى الجبل وإجراء تمرينات حربية فيه على سخط من مجلس الإدارة ، وكانت حادثة الطراد الفرنسى والمغالاة بإكرام جنوده مناسبة لأخذ ورد بين ممثلى السلطة وممثلى المعارضة فكتبت جريدة الأقبال الصادرة فى بيروت فى ١٢ فبراير ١٩١٢ أن اللبنانيين يطلبون أن يكون لهم ساحل بحرى وحق لهم هذا الطلب ، ولكن ذلك يتوقف على تغيير نظامهم وهم يحتفظون به كل الاحتفاظ . واستطردت الجريدة تقول : إذن فطلب تعديل مسألة دون مسألة هو من قبيل « يحرّمونه عاما ويحلونه عاما » ، أما المغالاة فى إكرام بحارة الطراد فلا نخوض فيه الآن (١) » وقد زاد فى توجس الترك أن بوانكاريه تفوه بعد فترة قصيرة فى مجلس الشيوخ الفرنسى بخطبة عن وجوب احترام الدول لمصالح فرنسا فى سورية ولبنان . وفى ديسمبر ١٩١٢ عين الأرمنى الكاثوليكى أوهانس قويومجيان متصرفا على الجبل خلفا ليوسف باشا ، وفى عهـــده عرضت الحكومة اللبنانية موازنتها لمصادقة الباب العالى وأرفقتها بالتماس مجلس الإدارة بأن يحتفظ بضرائب المعيصرة لحساب المتصرفية ، وبإعادة دفع الإعانة السنوية ، ولكن الآستانة أجابت بأن لبنان هو المنطقة الوحيدة فى السلطنة التى لم يطرأ أية زياده على ضرائبها ، ودعا مجلس الإداره والمتصرف لفرض ضرائب جديدة لسد نفقات الإدارة . وفى ٢٩ مايو ١٩١٣ اعتذر المجلس بفقر البلاد ومحل الأرض واطراد الهجرة من الجبل (٢) .

---

(١) جريدة الاقبال العدد ٤٣٤ .

(٢) Samné p, 227

وأهم إصلاح جرى فى عهد أوهانس تعديل طريقة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للحيلولة دون انتخاب مجلس الإدارة لنفسه دوما عن طريق الضغط على ناخبيه مشايخ القرى . وكان الناس قد ضجوا من هذه الحالة فتقرر أن يعين دافعو الضرائب مندوبين عن الأهالى ليشتركوا مع مشايخ القرى فى انتخاب عضو المجلس ، بحيث أن كل مائة شخص يختارون مندوبا واحداً ، (١) وبينما كان الأخذ والرد ناشطا بين الآستانة والجبل بصدد الضرائب ، اندلعت الحرب العالمية . ولم تلبث الآستانة أن الغت امتيازات الجبل ونظاماته فى نفس المذكرة الرسمية التى أعلنت فيها إبطال معاهدة باريس ١٨٥٦ ومعاهدة برلين ١٨٧٨ ، وأدخلت الجبل فى النظام الإدارى السارى فى بلاد السلطنة ، وعينت له حاكما تركيا عثمانيا ، وأرسلت جنودها لتحتل أراضيه ، فلم يبق من النظامات إلا اسمها .

وعندما نشبت الثورة العربية اشترك فيها وفى الانتصار لها عديد من المسيحيين اللبنانيين ، وساهموا فى تنظيمها ، ولما تقلصت السيطرة العثمانية عن بلاد الشام إثر الحرب العالمية الأولى ظهر الانقسام الطائفى من جديد إذ خشي الموارنة أن يغرقوا فى لجة «الحكومة البدوية الحجازية» فانكمشوا وراحت كثرة زعمائهم تطالب وعلى رأسها رجال الاكليروس المارونى ، باستقلال لبنان تحت حماية فرنسا . وقد انضم إلى هذا التيار الانعزالى المتوجس نفر من ذوى الأغراض من المسلمين السنيين والشيعة والدروز فكانت الفرقة بين اللبنانيين ، وكان هذا الشعور العميق بالجفاء ، وهذا الاتهام المشترك بخيانة لبنان (هؤلاء لأنهم يرغبون فى الوحدة مع سورية ، وأولئك لأنهم يريدون بقاء الاحتلال والحماية الأجنبية فى البلاد) .

والحق أن جميع حركات المعارضة اللبنانية التى قامت ضد مفاسد الحكم والإدارة المتصرفية ، لم تنجح فى توحيد النضال السياسى والاجتماعى

(١) أوغست اديب ، « لبنان بعد الحرب » تعريب فريد حبيش ص ٧٣ .

اللبنانى وصهره فى بوتقة وطنية مدنية خالصة . ويرجع سبب ذلك إلى الفكرة الطائفية التى كانت (ومازالت) تسيطر على طوائف الجبل والتى تغذيها التحزبات والظروف المحلية كما يرجع أيضاً إلى تحول أكثر «الزعامات» الإقطاعية القديمة إلى زعامات طائفية تسعى إلى تمثيل الطائفة التى تنتسب إليها . وكان لرجال الدين خاصة فى المناطق المسيحية أثر فى إنماء هذا الشعور الطائفى الذى يحفز الغيرة على الطائفة ومصالحها فحسب والتوسل بها لأغراضهم . ولاشك أن نظامات الجبل قد أقرت الطائفية فى الإدارة ووظائفها فى القضاء والمصالح المختلفة . وبديهى أن التمسك بالطائفية على هذا الوجه كان من شأنه أن يحفز « الطائفية » لدى الفريق الآخر « الإسلامى » ، كلما حاول هذا الفريق أن يتناساها فى غمرة الدعوة للقومية العربية التى انبثقت من دمشق آنذاك ، ونعلم الباقى ، منذ ذهاب بطريرك الموارنة إلى باريس ، والتماسه بسط حماية فرنسا على الجبل . وجدير بالذكر أنه بينما كان النضال دائراً بين قوى الوطنيين السوريين وبين قوى الفرنسيين الذين نزلوا على الساحل السورى ، عملا باتفاق (سبتمبر ١٩١٩) مع الانكليز ، كان بعض أحرار الجبل يحاولون إيجاد تفاهم مع حكومة فيصل العربية بعد أن سئموا عسف العسكريين الفرنسيين وصلفهم وتطاولهم على مجلس الإدارة وعدم الاكتراث بمقرراته وبدأت المحادثات فى أواخر مايو ١٩٢٠ على أساس «استقلال الجبل وحياده بعد تكبيره» وتم الاتفاق على توقيع « مضبطة » يطلب فيها لبنان الاستقلال التام يحملها أعضاء مجلس الإدارة ويسافرون شخصياً إلى دمشق ومنها إلى حيفا فباريس حيث يلاحقون قضيتهم أمام مؤتمر الصلح ، على أن تدفع لهم نفقات سفرهم وتم دفع المبلغ المتفق عليه لهم ، وفى ١٠ يولية وضعت المضبطة المطلوبة ووقعها سبعة من أعضاء المجلس ، ولكن الفرنسيين كانوا على علم بكل ما يجرى فقبضوا على الأعضاء أثناء توجههم إلى دمشق وفى ١٢ يولية أصدر الجنرال غورو قراراً بالغاء مجلس الإدارة . وقد زاد

هذا الحادث فى نقمة الفرنسيين على حكومة دمشق لأنه كاد يخرج موارنة
الجبل من دائرة نفوذهم وهم حصن التعاون الذى يعتمدون عليه فى سعيهم
لوضع يدهم على بلاد الشام بعد أن خذلتهم معظم الطوائف الأخرى وأبت
أن تعترف بانتدابهم والتعاون معهم . وهذا ما عجل بضرب الدولة العربية
فى دمشق بعد فرض الانتداب على سورية ولبنان فى مؤتمر سان ريمو
(أبريل ١٩٢٠) .

وبدأ فى «لبنان الكبير» عهد جديد تفاقمت فيه شرور الانقسام الطائفى ،
وازدادت بروزاً وتشعباً عندما وزعت مناصب الإدارة العليا بين الطوائف
المختلفة من موارنة وسنة ودروز وكاثوليك وشيعة وأرثودكس ، وعندما
وجه الاحتلال كل همه إلى استرضاء « حزبه » فى البلاد، فانكمش المسلمون
ولم يشاركوا فى وظائف الإدارة اللبنانية العليا حتى منتصف الثلاثينات .
وقد حصل بمرور الزمن هذا المزج الخاطىء بين النزعة اللبنانية والمسيحية
أو المصلحة المسيحية من جهة وبين العروبة والاسلام أو المصلحة الإسلامية
من جهة أخرى ، ولا حاجة إلى القول أن الاحتلال كان يبرز هذا «الوهم»
ويستنفر العصبية الطائفية والزعامات الزمنية والدينية التى تستوحى
سياستها فى الغالب من « القنصلية » الأجنبية ذات الغرض ، حتى أصبح
لبنان والحاله هذه أشبه باتحاد فدرالى طائفى منه بدولة مدنية حديثة ، بحيث
باءت جميع محاولات الوطنيين المخلصين بالفشل فى سعيهم لإرساء قواعد
« الدولة اللبنانية » بالمعنى الصحيح ، إذ ما فتىء الزعماء السياسيون ،
أو معظمهم ، يتسابقون مع رجال الدين فى سبيل النفوذ الطائفى كل باسم
طائفته لمد أجل رئاسته او لتقوية سيطرته الاقتصادية والاجتماعية ، وكان
ذلك واضحاً خاصة لدى الفريق المسيحى ، وظلت الأمور على هذا المنوال
للأسف حتى أيامنا هذه وما زالت أزمة الحكم فى لبنان ماثلة فى الأفق
تهدد أمن البلد الشقيق الجميل واستقراره .

الخاتمة

إذا كان ينبغى أن يكون لكل تاريخ جدير بالاسم محور ، تدور حوله
الوقائع وترتبط به الأحداث، فنحن نرى أن الصراع على السلطة والنفوذ
والحكم يصح أن يتخذ محوراً ترتبط به أحداث الجبل منذ أواخر عهد
الأسرة الشهابية حتى نهاية عهد المتصرفية ، بل حتى يومنا هذا .

وفى اعتقادنا مرت أزمة الحكم فى لبنان بثلاث مراحل متباينة تماماً،
أولها مرحلة الحكومة الشهابية القديمة ثانيتها مرحلة الفتن والفوضى ثالثتها
مرحلة الحكومة المتصرفية . ولكل من هذه المراحل عناصر وعوامل
تتحكم فيها وينجم عنها شؤون وخصومات ترتبط قليلا أو كثيراً بالعلاقة
الكائنة بين الحاكم والمحكوم ، سواء كان هذا الحاكم أميراً للجبل أو حاكما
عثمانياً ، أو إقطاعيا ، أو قائمقاما ، وسواء كان هذا المحكوم درزيا
أو مارونيا أو فلاحا أو إقطاعيا أو كليريكيا .

من عناصر المرحلة الأولى التى استمرت حتى عام ١٨٤٠، مسعى الأمير
بشير الثانى الشهابى لخضد شوكة مرؤوسيه الإقطاعيين وبخاصة الدروز
منهم ، وارتباطه بالحكم المصرى فى الشام وما يترتب على ذلك من استدعاء
الموارنة الموالين على الدروز المتمردين ، وانصرام عهد المودة والوفاق بين
الطائفتين ، لاسيما بعد تدخل الدول والتزام فرنسا جانب الحاكم المصرى
والشهابى ، وانحياز انكلترة لجانب السلطان العثمانى ،وانتقال النزاع التقليدى
بين هاتين الدولتين إلى الجبهة اللبنانية الداخلية على شكل نزاع بين الموارنة
والدروز . وهنا نصل إلى المرحلة الثانية التى تمتد بين ١٨٤٠ ، ١٨٦٠ وقد
تحكم فيها عناصر وعوامل منها قديم موروث عن المرحلة السابقة ، ومنها
محدث تشكل من جهة بعد تدخل الدول وانتهاء الحكم المصرى بحيث غدا
لبنان مسرحا للمكائد الدولية والفتن الطائفية ، ومن جهة أخرى بعدمبادرة

السلطان العثمانى للإفادة من كل ذلك وتدعيم حقوق سيادته التقليدية بالاستناد إلى السياسة « التنظيمية » الجديدة التى اتجهت للأخذ بالحلول النصفية بحيث تحل القائمقاميتان الطائفيتان مكان الحكم اللبنانى الموحد . واخيراً مانجم عن فشل هذه الحلول من توسيع شقة الخلاف بين الطائفتين فى « المناطق المختلطة » ومن فتن دموية طائفية ، وفى المناطق المتجانسة من منازعات جديدة بين الفلاحين والسادة كان يغذيها خاصة الاكليروس المـــارونى الطموح للسيطرة الزمنية .

وكان لابد أن تنشب نار الفتنة لدى أول احتكاك بين أهالى القائمقاميتين اللتين اتخذتا الطابع الطائفى ، ولعبت فيهما الأيدى الأجنبية تحرك الضغائن وتثير النعرات وتغذى الحذر ، ولم تعد القيسية واليمنية ، أوالبزبكية والجنبلاطية تحزب طوائف الجبل ، فقد مضى عهد الإمارة القديم الذى كان يوحد الصفوف ، وكذلك تضاءلت سلطة « المقاطعجية » والزعماء الذين كانوا يمسكون زمام الأمر حين تعصف الأهواء « بالعامة » . وكان لابد لهذه الأهواء أن تنفجر أيضا بفعل الدسيس الأجنبى ، وكان لابد أن تنتهى هذه المرحلة بحرب أهلية مؤسفة يعقبها تدخل دولى واحتلال فرنسى ، وينجم عنه احتدام الصراع السياسى بين الدول للحيلولة دون تفرد فرنسا بمعالجة الأزمة وينتهى بعد جدل طويل « بوفاق » و « تسوية » قبل بها الباب العالى مكرها خشية أن تسرى عدواها إلى ممالكه الأخرى . وتنص التسوية على أن يحكم الجبل متصرف مسيحى عثمانى بموجب نظام إدارى خاص يوضع تحت رقابة دولية . وهنا نصل إلى المرحلة الثالثة ومن عناصرها المصاعب التى جابهت أول المتصرفين فى تطبيق النظامات ، والطموح الوطنى إلى الحكم مؤيداً من الأكليروس ، ودور دسائس الدولة ذات السياسة الضعيفة الخبيثة فى كل ذلك . ومن عناصر هذه المرحلة أيضا ، العداء الذى صبغ علاقات الحاكم بالأكليروس المارونى (الإقطاع الجديد) وبخاصة فى عهد رستم باشا الذى

تستقر قواعد النظام الإدارى الجديد فى عهده ، وتختفى مساعى الطموح الوطنى للحكم ، بعد أن نفى يوسف كرم ، الذى لم ينجح إلا فى تشويه القضية الوطنية ، وفى عزلها عن أنصارها الطبيعيين ، بإغضاب البعض ، وبشل البعض الآخر . ومن هذه العناصر أخيراً ما كان من محاولة الآستانة « تشديد قبضتها » على الجبل بعد اعلان دستور ١٨٧٦ ، وما اقتضى ذلك من قطع المعونة المالية عنه ، ومحاولة إدغامه فى سلك الولايات العثمانية الأخرى وإبطال امتيازاته وما رافق ذلك من سياسة بعض المتصرفين فى تحزيب أهالى الجبل وجعلهم شيعا ، وما نجم عن كل ذلك من المفاسد التى كانت تظهر كثيراً أو قليلا فى الفترة الباقية من عهد المتصرفية . وبالرغم من كل ذلك فقد خفت حدة الأحقاد والعداوات التى كانت تعصف بأهواء طوائف الجبل الست وتخلصت من مفاسد الإدارة العثمانية المباشرة بفضل نظاماتها وعاد الأمن إلى ربوع الجبل ، واستطاع الفلاح أن ينتج وكذلك العامل والتاجر ، ولم يعد هؤلاء يقاسون من إرهاق موظفى السلطة عموما . وغدا هم المخلصين من أبناء الجبل أن يقضوا على شرور التحزب وعلى بذور الطائفية التى بدأت ترفع رأسها من جديد بعد اندلاع نار الثورة العربية وقيام الحكم العربى فى دمشق ، وحين حركت فرنسا « حزبها فى الجبل » دفعته لاستنكار « أطماع البدو » والتماس حمايتها من مؤتمر الصلح فى باريس وهكذا استمر محور الصراع على الحكم قائما تدور حوله الأحداث فى الفترة ما بين الحربين وما بعدها ، وبدا للجميع أن الطائفية التى كان يغذيها الاحتلال الفرنسى لا تفتأ نائمة فى الصدور حتى يحركها الزعماء والرؤساء ، الذين يتخذون منها وسيلة للوصول إلى غاياتهم وأغراضهم فحسب ، لا لخدمة الدولة التى لم تعد طائفتهم تؤلف غالبية سكانها بعد تشكيل « لبنان الكبير » .

ترى هل ستبقى أحداث البلد الشـــقيق تدور حول محور صراع « الطوائف السياسية » على الحكم والنفوذ أم أنه سينجح يوما فى الانتصار عليها وتشكيل الدولة العصرية التى ينعم فيها الجميع حقيقة بالأمن والرفاه والسلام فلا يبقى أثر للتوجس والحذر ولا يبقى لبنان « مقرا ولا ممرا » لقوى الدول الطامعة فى شرقنا العربى ؟ !

ملحق البحث

نظامات لبنان (٩ يونية ١٨٦١)

المـادة الأولى :

يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحى ينصبه الباب العالى ويكون مرجعه إليه رأسا ويعطى هذا الموظف القابل للعزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام فى كل أنحاء الجبل ويحصل الأموال الأميرية وبمقتضى الرخصة التى ينالها من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت مسؤليته مأمورى الإدارة المحلية وهو يولى القضاة ويعقد المجلس الإدارى الكبير ويتولى رئاسته وينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم ماعدا الأمور التى ستذكر فى المـادة (٩) . وكل عنصر من عناصر سكان الجبل يمثله لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء فى كل طائفة .

المـادة الثانية :

ينبغى أن يكون للجبل كله مجلس إدارة كبير يؤلف من اثنى عشر عضوا وهم : اثنان مارونيان واثنان درزيان واثنان من الروم الكاثوليك واثنان من الروم الارثوذكس واثنان من المتاولة واثنان من المسلمين ويكلف هذا المجلس بتوزيع الضرائب والبحث فى إدارة موارد الجبل ونفقاته وبيان آرائه الشورية فى المسائل التى يعرضها عليه المتصرف كلها .

المـادة الثالثة :

يقسم الجبل إلى ست مقاطعات إدارية :

١ — الكورة بما فيها الجهة السفلى وباقى قطع الأرض المجاورة الآهلة

بالروم الارثوذكس ماعدا بلدة القلمون الكائنة على ساحل البحر وكل سكانها تقريباً من المسلمين .

٢ — الجهة الشمالية من لبنان ماعدا الكورة حتى نهر الكلب .

٣ — زحلة وما يتبعها من الأرض .

٤ — المتن بما فيه ساحل النصارى وأراضى القاطع وصليما

٥ — الأرض الكائنة فى جنوبى طريق الشام حتى جزين .

٦ — جزين وإقليم التفاح .

ويكون فى كل من هذه المقاطعات مأمور إدارى يعينه المتصرف ويختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها أو بأهمية أملاكها .

المادة الرابعة :

يجب أن يكون فى كل مقاطعة مجلس إدارة محلى مؤلف من ثلاثة أعضاء إلى ستة يمثل عناصر السكان ومصالح الملكية العقارية فى المقاطعة ، ويجب أن يلتئم هذا المجلس مرة فى السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه . وعليه أن ينظر قبل كل شيء فى الأمور القضائية الإدارية ويسمع مطالب الأهلين ويبلغ المعلومات الإحصائية اللازمة لتوزيع الضرائب فى المقاطعة ويعطى رأيه الشورى فى كل المسائل المتعلقة بالمنافع المحلية .

المادة الخامسة :

تقسم المقاطعات إلى نواح على نمط قريب الشاكلة من تقسيم الأقاليم القديمة ولا يكون فيها ما أمكن إلا جماعات متجانسة من السكان . وتقسم النواحى إلى قرى تتألف من ٥٠٠ نسمة على الأقل ويكون فى كل ناحية موظف يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير المقاطعة . ويرأس كل قرية شيخ ينتخبه الأهلون ويعينه المتصرف وفى القرى المختلطة يكون لكل عنصر كافى العدد من السكان شيخ خاص لا شأن له إلا مع أبناء مذهبه .

المادة السادسة :

الجميع متساوون أمام القانون وتلغى كل الامتيازات الإقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعجية .

المادة السابعة :

يكون فى كل ناحية قاضى صلح لكل طائفة ومجلس قضائى ابتدائى فى كل مقاطعة يؤلف من اثنى عشر عضوا بنسبة اثنين لكل طائفة من الطوائف الستة المذكورة فى المادة الثانية ، ويضاف إليهم عضو من المذهب البروتستانتى أو الإسرائيلى كلما كان لأحد من هذه المذاهب مصلحة أو دعوى وتكون رئاسة المجالس القضائية لكل من أعضائها بدوره كل ثلاثة أشهر .

المادة الثامنة :

لقضاة الصلح أن يحكموا فى الدعاوى التى لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش حكما غير مستأنف وأما الدعاوى التى يتجاوز قدرها ٥٠٠ فهى من صلاحية المحاكم الابتدائية ، على أنه لو عرضت شؤون مختلطة وهى الدعاوى الواقعة بين أشخاص مختلفى المذاهب أياكانت قيمتها يجب عرضها لدى المحاكم الابتدائية إلا إذا اتفق الفريقان على الرضى بصلاحية قاضى الصلح الذى من طائفة المدعى عليه . ثم إنه من حيث المبدأ يجب الحكم فى كل دعوى باتفاق الآراء بين أعضاء المجلس . إلا أنه إذا كانت كل الفرق الداخلة فى الدعوى من طائفة واحدة فلهم أن يردوا الحاكم لاختلاف مذهبه . غير أن الحكام المردودين من هذا الوجه لابد من حضورهم المحاكمة .

المادة التاسعة :

تقتضى المحاكمة فى الدعاوى الجزائية أن تكون على درجات وهى أن ينظر فى دعوى المخالفات ، قضاة الصلح ، وفى الجنح المحاكم الابتدائية ،

وفى الجنايات مجلس المحاكمة الكبير . وأما إعلامات الحكم الصادرة عن هذا المجلس فلا يمكن وضعها موضع التنفيذ مالم تستكمل الإجراءات المعمول بها فى بقية ممالك السلطنة .

المادة العاشرة :

كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية . وكل دعوى ولو مدنية بين رعية أو حماية دولة أجنبية وبين أحد أهالى الجبل تجرى المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها .

المادة الحادية عشرة :

كل أعضاء المحاكم ومجلس الإدارة بلا استثناء وقضاة الصلح أيضا ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبراء الطائفة وتنصبهم الحكومة . وأما أعضاء المجالس الإدارية فيجدد انتخاب نصفهم كل سنة ويجوز تجديد الانتخاب للذين انتهت مدتهم .

المادة الثانية عشرة :

كل القضاة يكون لهم مرتبات وإذا ثبت بعد التحقيق أن أحدهم ارتشى أو أنه يقوم بأى عمل كان أصبح غير أهل للوظيفة فيجب عزله ، بل يستوجب التأديب أيضا على قدر ذنبه .

المادة الثالثة عشرة :

جلسات كل المجالس القضائية تكون علنية ويضبطها كاتب معين لهذه الغاية وعلى الكاتب المذكور أن يكون لديه سجل لكل عقود بيع العقارات ولا تكون هذه العقود قانونية مالم تتم فيها معاملة التسجيل .

المادة الرابعة عشرة :

أهالى الجبل الذين يرتكبون جناية أو جنحة فى سنجق آخر تجرى

محاكمتهم فى ذلك السنجق وهكذا إذا ارتكب أهالى السناجق الأخرى جناية أوجنحة فى منطقة لبنان تجرى محاكمتهم أمام محاكم الجبل . وعليه فالأشخاص الوطنيون أوغير الوطنيين الذين يقترفون جنحة أو جناية فى لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر فبناء على طلب حكومة الجبل تلقى القبض عليهم حكومة السنجق الذى يكونون فيه وتسلمهم إلى حكومة لبنان . وهكذا إذا ارتكب أهالى الجبل أو سكان ولايات أخرى جناية أو جنحة فى أى سنجق كان غير لبنان والتجأوا إليه فعلى حكومة الجبل أن تلقى القبض عليهم حالا بناء على طلب حكومة السنجق صاحب الشأن وتسلمهم إلى هذه السلطة الأخيرة . وإذا تهامل مأمورو الحكومة أو تأخروا — بدون أسباب مشروعة - فى تنفيذ الأوامر المتعلقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة تجرى عليهم عقوبات طبقا للقوانين كما تجرى على من يحاول إخفاء هؤلاء المجرمين من ملاحقات البوليس . والخلاصة فإن علاقات الإدارة فى لبنان مع إدارة كل من السناجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتى يصير استعمالها بين سائر سناجق السلطنة .

المادة الخامسة عشرة :

إن حفظ النظام وتنفيذ القوانين فى الأوقات العادية إنما يناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة تؤلف بنسبة سبعة أنفار عن كل ألف من السكان . ولما كان قد تقرر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالة والاستعاضة عنها بطرق أخرى إكراهية كإلقاء القبض أو الحبس ، فيحرم على مأمورى البوليس تحت طائلة أشد العقوبات أن يغتصبوا من الأهالى أية أجرة كانت سواء مالا أو عينا ويجب عليهم أن يلبسوا الكسوة الرسمية أو يكون لهم علامة ما خارجية تدل على وظيفتهم .

الى أن يرى الحاكم أن الجند المحلى أصبح كفوءاً للقيام بكل ما يفرض عليه من الواجبات فى الأوقات العادية تبقى العساكر الشاهنية محتلة الطرق

التى بين بيروت والشام وبين صيدا وطرابلس، وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل .

فى الظروف غير الاعتيادية ولدى الضرورة وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة المركزى يمكن الحاكم أن يطلب مساعدة العساكر النظامية من السلطة العسكرية فى سورية .

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته أن يتفق مع حاكم الجبل على ما يجب أخذه من التدابير ، ومع رعاية فكره الخاص فى كل المسائل العسكرية البحتة كمسائل خطط ونظامات الجيش ، يكون تحت أمر حاكم الجبل طيلة الوقت الذى يقضيه فى لبنان ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير .

تنسحب هذه العساكر من الجبل حين يعلم الحاكم رسميا قائدها بأن قد بلغت الغاية التى من أجلها طلبوا .

المادة السادسة عشرة :

لما كان الباب العالى يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهى قيمة المال المضروب على لبنان حاليا — الذى يجوز إبلاغه الى ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف - فمن المفهوم صريحا أن هذا المال يخصص قبل كل شىء لمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية . ولا يرجع إلى خزينة الدولة إلا ما قد يزيد فقط .

إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال المضروبة فعلى خزينة الدولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف .

وبما أن البكاليك أو محاصيل الأملاك الهمايونية هى مستقلة عن الأموال المضروبة فهى تدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة .

أما فيما يختص بالأشغال العمومية والنفقات الأخرى غير الاعتيادية فمن المفهوم أن الباب العالى لا يكون ملزماً إلا إذا كان قد صدق عليها .

المادة السابعة عشرة :

يشرع فى أقرب وقت يمكن بإحصاء الاهالى بلدة بلدة وملة ملة وبمسح كل الأراضى المزروعة .

والبروتوكول الملحق بالنظامات ينص على أن :

يتولى إدارة لبنان حاكم مسيحى يختاره الباب العالى ويكون مرجعه إليه رأسا ويمنح رتبة مشير ويقيم عادة فى دير القمر التى توضع تحت سلطته المباشرة . تحدد ولايته بثلاث سنوات يكون فيها قابلا للعزل ولكن عزله لا يتم أبدا إلا بعد إجراء محاكمته ، وقبل نفاد مدة ولايته بثلاثة شهور يخطر الباب ممثلى الدول ويدعوهم للاتفاق معه على مرشح جديد .

وتقرر أيضا أن يعطى حق تعيين الموظفين للحاكم من الباب العالى مرة واحدة وليس بمناسبة كل تعيين . وبخصوص المادة العاشرة المتعلقة بالاجراءات بين رعايا أو محميى دولة أجنبية من جهة ، وبين سكان الجبل من جهة أخرى ، اتفق على أن تكلف لجنة مختلطة تقيم فى بيروت بالتحقيق من مستندات الحماية ومراجعتها .

ولأجل صون الأمن والحرية على طريق الشام بيروت فى جميع الأوقات سينشىء الباب العالى حصنا فى نقطة مناسبة على الطريق المذكور . ويمكن لحاكم لبنان أن يشرع فى إجراءات نزع السلاح من الجبل عندما يجد أن الظروف والوقت ملائم[1] .

بيرا ٩ يونية ١٨٦١

(التوقيع)

(١) Cuinet, op. cit. pp. 283—298

ولم يجد الباحث ذكرا فى هذا البروتوكول الإضافى لمسألة زيادة الضريبة عن ٧٠٠٠ كيس ولكنه وجد فى وثائق السفارة الفرنسية فى الآستانة أن فقرة جديدة أدخلت فى البروتوكول الاضافى ونصها . « من المتفق عليه أيضا أن الضريبة لايمكن أن تتجاوز مبلغ ٧٠٠٠ كيس إلا بإذن الباب العالى وموافقة أكثرية مجلس الإدارة المركزى[١] ».

(١) Turquie, T. 350, Rapp. No 88 du 19 juin 1861, F. 109

نظامات جبل لبنان

(٦ سبتمبر سنة ١٨٦٤)

المادة الأولى :

يتولى إدارة لبنان حاكم مسيحى ينصبه الباب العالى ويكون مرجعه إليه رأسا يعطى هذا الموظف القابل العزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام فى كل أنحاء الجبل ويحصل الأموال الأميرية وبمقتضى الرخصة التى ينالها من جلالة السلطان يقيم تحت مسؤليته مأمورى الإدارة وهو يولى القضاة ويعقد ويترأس مجلس الإدارة المركزى ويجرى تنفيذ كل الأحكام التى تصدرها المحاكم قانونا مع النظر إلى الاستدراكات المنصوص عنها فى المادة الثامنة .

المادة الثانية :

يكون لكل الجبل مجلس إدارة مركزى مؤلف من اثنى عشر عضوا[١] مبعوثين من المديريات وتكون قسمتهم على المديريات بالنسبة الآتية :

١ و ٢ ـ أن كلا من مديريتى كسروان ترسل عضوا مارونيا .

٣ ـ مديرية جزين مارونيا ودرزيا ومسلما .

٤ ـ مديرية المتن مارونيا وروما أرثوذكسيا ودرزيا ومتواليا

٥ ـ الشوف درزيا

٦ ـ الكوره روما أرثوذكسيا .

(١) كان عدد أعضاء مجلس الادارة اثنى عشر عضوا فجعل أخيرا ثلاثة عشر إذ تقرر أن ... مديرية دير القمر عضوا عنها .

٧ ـ زحلة روما كاثوليكيا .

يكلف المجلس الإدارى بتوزيع الأموال الأميرية وبمراقبة إدارة الداخل والخارج وبإعطاء رأيه الشوروى فى كل المسائل التى يطرحها عليه الحاكم .

المادة الثالثة :

يقسم الجبل إلى سبع مناطق إدارية وهى :

١ ـ الكورة بما فيها الجهة السفلى وباقى قطع الأرض المجاوره وسكانها على مذهب الروم الأرثوذكس — ماعدا بلدة القلمون الكائنة على الساحل وكل سكانها تقريبا من المسلمين .

٢ ـ الجهة الشمالية من لبنان بما فيها جبة بشرى والزاوية وبلاد البترون

٣ ـ الجهة الشمالية من لبنان بما فيها بلاد جبيل وجبة المنيطرة والفتوح وكسروان ذاته حتى نهر الكلب .

٤ — زحلة وضواحيها

٥ — المتن بما فيه الساحل المسيحى وأراضى القاطع وصليما

٦ — الاراضى الكائنة فى جنوبى طريق الشام حتى جزين

٧ — جزين والتفاح

يكون فى كل من هذه المناطق مأمور إدارى يقيمه الحاكم ويختاره من الطائفة الغالبةسواء بعدد سكانها أو أهمية أملاكها .

المادة الرابعة :

يصير تقسيم المناطق الإدارية إلى مقاطعات تنظم مساحتها تقريباً على مساحة الأقاليم القديمة . وفى كل مقاطعة يقيم مأمور يعينه الحاكم بناء على اقتراح رئيس المنطقة . ولكل قرية شيخ يختاره الأهالى ويوليه الحاكم .

المادة الخامسة :

الجميع متساوون أمام القانون . تلغى كل امتيازات الأعيان لاسيما المقاطعجية

المادة السادسة:

يكون فى الجبل ثلاث محاكم ابتدائية تؤلف كل محكمة من قاض ونائب يقيمهما الحاكم ومن ستة مدافعين رسميين تنتخبهم الطوائف، وفى مركز الحاكم مجلس قضائى أعلى مؤلف من ستة قضاة يختارهم ويوليهم الحاكم من الطوائف الستة : المسلمين السنيين والمتاولة والموارنة والدروز والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك ومن ستة مدافعين رسميين تنتخبهم كل من هذه الطوائف ويضاف إليهم قاض ومدافع رسمى من المذهب البروتستانتى والاسرائيلى كلما كان لأحد من هاتين الطائفتين مصلحة فى الدعوى .

يترأس المحكمة العليا مأمور يقيمه الحاكم لهذه الغاية .

للحاكم الحق بمضاعفة عدد المحاكم الابتدائية إذا اقتضت ذلك ظروف المكان وبتعيينه منذ الآن المحلات التى تشتغل فيها المحاكم الابتدائية الثلاث بغية إقامة العدالة بطريقة منظمة .

المادة السابعة:

يحكم مشايخ القرى الذين يقومون بوظيفة قضاة صلح بلا استئناف لغاية مائتى غرش . والدعاوى التى تتجاوز مائتى غرش تكون من اختصاص المجالس القضائية الابتدائية . والقضايا المختلطة — أى الواقعة بين أفراد ليسوا من طائفة واحدة — مهما بلغت قيمة الدعوى — تعرض مباشرة أمام المحكمة الابتدائية ما لم يتفق المتداعون على القبول بصلاحية قاضى صلح المدعى عليه . ومبدئياً يحكم فى كل دعوى كل أعضاء المجلس . إلا أنه

إذا كان كل المتداعين من طائفة واحدة فلهم إذ ذاك الحق برد القاضى الذى يكون من طائفة أخرى . وفى هذه الحالة يجب على القضاة المردودين أن يحضروا الحكم .

المادة الثامنة :

فى الأمور الجنائية تكون المحاكمة على ثلاث درجات . المخالفات يحكم فيها شيوخ القرى القائمون بوظيفة قضاة صلح . والجنح تحكم فيها المحاكم الابتدائية . والجنايات يحكم فيها مجلس المحاكمة الكبير . وأحكام هذا المجلس لا يجوز إجراء تنفيذها إلا بعد تتميم المعاملات المعتادة فى سائر السلطنة .

المادة التاسعة :

كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية وكل دعوى حتى ولو كانت مدنية بين رعية أو حماية دولة أجنبية وبين أحد أهالى الجبل تجرى المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها .

إلا أن المنازعات التى تحدث بين أهالى الجبل وبين الرعايا الأجانب يجوز — على قدر الإمكان وبعد اتفاق المتداعين — أن يحصل النظر فيها أمام أمام مجلس تحكيم . وفى هذه الحال يجب على السلطة المحلية فى لبنان وعلى قونصلاتات الدول المتحابة أن تنفذ أحكام مجلس التحكيم .

أما إذا عرضت هذه المنازعات على محكمة بيروت لعدم اتفاق المتداعين على عرض خلافهم على مجلس تحكيم فالفريق الذى يخسر الدعوى يلزم بدفع مصاريف الانتقال بمقتضى تعريفة يضعها حاكم لبنان بالاتفاق مع هيئة القونصلاتات فى بيروت ويصدق عليها الباب العالى وعلى كل حال يلزم ضبط عقود الاتفاق ضبطاً قانونياً وتوقيعها بين المتداعين ثم يصير تسجيلها فى محكمة بيروت ومجلس الجبل الأعلى .

المادة العاشرة :

القضاة ينصبهم الحاكم . وأعضاء مجلس الإدارة ينتخبهم الأهالى فى كل قرية .

يجدد ثلث أعضاء مجلس الإدارة فى كل سنتين والأعضاء الخارجون يجوز إعادة انتخابهم .

المادة الحادية عشرة :

كل القضاة يكون لهم مرتبات، وإذا ثبت بعد التحقيق أن أحدهم ارتشى أو أنه بأى عمل كان أصبح غير أهل للوظيفة فيلزم عزله ويكون وفق ذلك تحت طائلة عقوبة تناسب الذنب الذى ارتكبه .

المادة الثانية عشرة :

جلسات كل المجالس القضائية تكون علانية ويضبطها كاتب معين لهذه الغاية وعلى الكاتب المذكور أن يكون لديه سجل لكل عقود بيع العقارات ولا تكون هذه العقود قانونية ما لم تتم فيها معاملة التسجيل .

المادة الثالثة عشرة:

أهالى الجبل الذين يرتكبون جناية أو جنحة فى سنجق آخر تجرى محاكمتهم فى ذلك السنجق وهكذا إذا ارتكب أهالى السناجق الأخرى جناية أو جنحة فى منطقة لبنان تجرى محاكمتهم أمام محاكم الجبل . وعليه فالأشخاص الوطنيون أو غير الوطنيين الذين يقترفون جنحة أو جناية فى لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر فبناء على طلب حكومة الجبل تلقى القبض عليهم حكومة السنجق الذين يكونون فيه وتسلمهم إلى حكومة لبنان. وهكذا إذا ارتكب أهالى الجبل أو سكان ولايات أخرى جناية أو جنحة فى أى

سنجق كان غير لبنان والتجأوا إليه فعلى حكومة الجبل أن تلقى القبض عليهم حالا بناء على طلب حكومة السنجق صاحب الشأن وتسلمهم إلى هذه السلطة الأخيرة . وإذا تهامل مأمورو الحكومة أو تأخروا — بدون أسـباب مشروعة — فى تنفيذ الأوامر المتعلقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة تجرى عليهم العقوبات طبقاً للقوانين كما تجرى على من يحاول إخفاء هؤلاء المجرمين من ملاحقات البوليس .

والخلاصة فإن علاقات الإدارة فى لبنان مع إدارة كل من السناجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتى يجرى استعمالها بين سائر سناجق السلطنة .

المادة الرابعة عشرة :

إن حفظ النظام وتنفيذ القوانين فى الأوقات العادية إنما يناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة تؤلف بنسبة سـبعة أنفار عن كل ألف من السكان . ولما كان قد تقرر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالية والاعتياض عنها بطرق أخرى إكراهية كإلقاء القبض أو الحبس فيحرم على مأمورى البوليس تحت طائلة أشد العقوبات أن يغتصبوا من الأهالى أية أجرة كانت سواء كانت مالا أو عيناً ويجب عليهم أن يلبسوا الكسوة الرسمية أو يكون لهم علامات خارجية تدل على وظيفتهم .

إلى أن يرى الحاكم أن الجند المحلى أصبح كفؤاً للقيام بكل ما يفرض عليه من اواجبات وفى الأوقات العادية تبقى العساكر الشاهانية محتلة الطرق التى بين بيروت والشام وبين صيدا وطرابلس . وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل .

فى الظروف غير الاعتيادية ولدى الضرورة وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة

المركزى يمكن للحاكم أن يطلب مساعدة العساكر النظامية من السلطة العسكرية فى سورية .

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته أن يتفق مع حاكم الجبل على ما يجب اتخاذه من التدابير ، ومع احترام رأيه الخاص فى كل المسائل العسكرية البحتة كمسائل خطط ونظامات الجيش ، يكون تحت امر حاكم الجبل مدة الوقت الذى يقضيه فى لبنان ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير.

تنسحب هذه العساكر من الجبل حين يعلم الحاكم رسمياً قائدها بأن قد بلغت الغاية التى من أجلها طلبوا .

المادة الخامسة عشرة :

لما كان الباب العالى يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهى قيمة المال المضروب على لبنان حالياً — والذى يجوز إبلاغه إلى ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف — فمن المفهوم صريحاً أن هذا المال يخصص قبل كل شىء لمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية ، ولا يرجع إلى خزينة الدولة إلا ما قد يزيد فقط .

إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال الضرورية فعلى خزينة الدولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف .

وبما أن البكاليك أو محاصيل الأملاك الهمايونية هى مستقلة عن الأموال المضروبة فهى تدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة

أما فيما يختص بالأشغال العمومية والنفقات الأخرى غير الاعتيادية فمن المفهوم أن الباب العالى لا يكون ملزماً بها إلا إذا كان قد صدق عليها .

المادة السادسة عشرة :

يشرع فى أقرب وقت ممكن بإحصاء الأهالى بلدة بلدة وملة ملة ومسح كل الأراضى المزروعة .

المادة السابعة عشرة :

إذا لم يكن من دخل فى الدعوى إلا لأعضاء من الاكليروس العامى أو النظامى يبقى هؤلاء المتداعون أو المدعى عليهم تحت سيطرة المحكمة الاكليريكية ما لم تطلب الأسقفية الإحالة إلى المحاكم العادية .

المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز للأماكن الاكليريكية أن تجير من تتعقبهم النيابة العمومية إكليريكيين كانوا أو عاميين .

وضع بالاتفاق فى الآستانة فى ٦ أيلول سنة ١٨٦٤[1]

عالى ، بولور ، لافالت ، بروكش أوستين ، غولتر ، لوبانوف .

(١) Cuinet, op. cit, pp. 289—295

المصادر والمراجع BIBLIOGRAPHIE

الوثائق الرسمية :

(ا) الوثائق الرسمية المنشورة :

أ ــ بالفرنسية : مجموعة معاهدات الباب العالى مع الدول الأجنبية لجامعه البارون دوتستا

Recueil des Traités de la Porte Ottomane avec les puissances Etrangères, Vol. 3et6, par le Baron de Testa (Paris 1864 — 68)

ويحتوى المجلد الثالث على معلومات بالغة الأهمية عن الحوادث التى سبقت ثورة الجبل اللبنانى عام ١٨٤٠ بالحكم المصرى الشهابى ، والى تلت هذه الثورة حتى ما بعد إنشاء نظام القائمقاميتين وتعديله « ١٨٤٥ » . أما المجلد السادس فهو أكثر أهمية إذ يتناول أحداث الجبل منذ وقوع الحرب الأهلية « ١٨٦٠ » حتى انتهاء أعمال اللجنة الدولية فى بيروت « ١٨٦١ » وبعض ما اتفق عليه سفراء الدول مع الباب العالى فى الآستانة بخصوص نظامات جبل لبنان .

ب ــ بالإنكليزية : وثائق الكتاب الأزرق وهى ضخمة العدد ، بالغة الأهمية عن حوادث الستين وما قبلها بقليل ، وقد صدرت على دفعتين ، نشرت أولاهما ١٠ ابريل ١٨٦١ ونشرت ثانيتهما فى ٨ يولية ١٨٦١ بعنوان :

Correspondence Relating to the Affairs of Syria (1860—1861).

وهناك بالإنكليزية أيضاً محاضر البرلمان البريطانى :

Hansard's Parljamentary Debates Vols. CLXI - CLXII

حـ ــ بالعربية : مضابط مجلس الإدارة الكبير وهى مخطوطة محفوظة فى المتحف الوطنى فى بيروت ، وقد طالعت منها الدفاتر العشرة الأولى ، والدفاتر تحتوى على مضابط المجلس وأعماله والعرائض المقدمة له وتعطى صورة واضحة عن الإدارة البلدية وكيفية سيرها ، وعن مهام مجلس الإدارة وهى ثمينة جداً ، تعطى صورة واضحة عن سير الخدمات العامة والإدارة البلدية ، على أنها باستثناء ما ذكر فيها

عن حركة يوسف كرم والنزاع بين المتصرفية وولاية سورية حول مسألة الحدود ، لا تحتوى إلا على معلومات ضئيلة عن الأحداث المهمة المعاصرة .

٢ — الوثائق الرسمية غير المنشـــورة (المخطوطة) ، وهى كلها بالفرنسية، وصدرت عن مصادر ثلاثة : من قنصلية فرنسا العامة فى بيروت ، أو من سفارة فرنسا فى الآستانة إلى وزير الخارجية فى باريس ، وتعليمات هذا الأخير إلى كل من القنصلية والسفارة المذكورتين . وقد سمحت الحكومة الفرنسية بالاطلاع على هذه الوثائق منذ أربع سنوات « ١٩٥٦ » . فبادرت مديرية الآثار اللبنانية للاتفاق مع الخارجية الفرنسية لتصوير الوثائق التى تتعلق بأحداث جبل لبنان خاصة على أفلام يمكن قراءتها على جهاز القارىء الكبير Projector ، وقد ركزت عملى على هذه الوثائق بادئاً بالجزء الرابع عشر حتى السابع عشر ، وهى تضم أهم أحداث الجبل منذ بداية المتصرفية « ١٨٦١ » حتى استقراره فى عهد رستم باشا « ١٨٨٣ » ، وقد طالعت ما جاء بعدها حتى عام « ١٩٠٧ » ، وهو الحد الذى أفرج عنه وسمح بتصويره ، فلم أجد فيها ما يغنى موضوع البحث ، الذى أعمل فيه . أما وثائق السفارة الفرنسية فى الآســتانة فقد درست منها الأجزاء من ٣٤٧ - ٣٥١ ، وقد انصب عملى على الجزءين ٣٤٩ — ٣٥٠ خاصة إذ يضمان مداولات مؤتمر السفراء الذى وضع نظامات جبل لبنان ٩ يونية ١٨٦١ . والمادة التى عثرت عليها فى جميع الوثائق ثمينة جداً لا غنى عنها للباحث فى هذه الفترة الحافلة من تاريخ الجبل .

وكانت وثائق المدة الواقعة بين ١٨٦١ حتى ١٨٦٥ أوفر عدداً من الوثائق التى تلتها لأن مدرب « الجندرمة » الكابتن فين الفرنسى — ومساعده الضابط الطاب من بعده — كان يشارك فى كتابة التقارير مع ضباط القطــع البحرية الفرنسية التى كانت تزور الساحل السورى ويقوم « قباطينها » بجولات فى الجبل . وكانت تقارير فين زاخرة بالمعلومات خاصة عن تطور أحوال الجندرمة اللبنانية مع بعض التعليق على الحوادث الجارية . وكانت تقاريره تتعارض أحياناً مع تقارير القنصل الفرنسى وبخاصة فيما يتعلق بنوايا داود باشا التى لا تعجب فين كثيراً إذ يعتقد أن قنصل فرنسا مخدوع به . وهناك أيضاً وثائق قنصلية فرنسا فى طرابلس وهى مهمة فى إمدادنا بالمعلومات عن ثورة يوسف كرم وذلك لقرب

طرابلس من مسرح الثورة . وأخيراً تضمنت الوثائق كثيراً من تقارير الرحالة والرجالات الرسميين وتقارير مجهولة المصدر عن هذا الحادث أو ذاك .

وقد آثر مندوب مديرية الآثار اللبنانية الذى اطلع على هذه الوثائق قبل تصويرها فوتوغرافياً أن يصور مسودات نصوص تعليمات وزارة الخارجية الفرنسية إلى ممثليها فى بيروت والآستانة . وهذا ما جعل عمل الباحث صعباً جداً نظراً لعدم وضوح الخط وللشطب الكثير الذى أصاب النص والسرعة الكبيرة التى صاحبت كتابته وينطبق هذا القول على عدد كبير جداً من التقارير إما لسوء التصوير أو لرداءة الخط . وتسهيلا لمعرفة مراجع البحث رمزت للورقة بـ :F. (فوليـــو) والورقات بـ : Fos ، ورمزت بكلمة بيروت Beyrouth. لوثائق قنصلية بيروت العامة، و Turquie لوثائق السفارة الفرنسية فى الآستانة وبجانبها رقم المجلد والجزء .

إن أهمية هذه الوثائق الفرنسية المخطوطة لا تقدر لمن يحاول وضع دراسة مكملة لأحوال الجبل منذ عام ١٨٦١ . وقد اعتمد الباحث عليها اعتماداً رئيسياً لعدم توفر الوثائق الرسمية الأخرى . ولكن عدم توفر الوثائق الانكليزية مثلا فى بحث عن لبنان وسورية ، لا يشكل نقصاً أساسياً فى البحث ، فمن المعلوم أن الدولة التى كان لها الاهتمام الأول فى أحوال هذين البلدين هى فرنسا وبخاصة بعد حوادث الستين لأنها قامت بدور المراقبة الدولية الأول على تنفيذ نظامات الجبل بشكل فعال ، بل إنها بذلت من النصح والمعونة فى داخل الجبل وخارجه ما ذلل أمام المتصرفين الأولين مصاعب أوشكت أن تقلب النظامات وتهـــدم صرح الإدارة المتصرفية رأساً على عقب .

ومسلكها بإزاء يوسف كرم الذى يمثل الطموح الشخصى المواطن للحكم خير دليل على ذلك ، ووقوفها إلى جانب داود باشا حتى النهاية يفسر الأهمية البالغة التى تعلقها فرنسا على تنفيذ النظامات أياً كانت أغراضها السياسية . أما انكلترة ، فلم تبد مثل هذه الغيرة ولم يبد عليها أنها تحرص كثيراً على التدخل فى شئون الجبل بهذا الإلحاح والجلد الذى يتجلى فى سلوك ممثلى فرنسا ، وغالباً ما كانت تتفق وجهات نظر القنصل الانكليزى وزميله الفرنسى فى شئون كثيرة . أما الوثائق

الأخرى النمسوية والروسية والبروسية ثم الإيطالية فهى حتما أقل أهمية من الوثائق الانكليزية .

على أن الباحث كان يرغب حقاً فى الاطلاع على وثائق الباب العالى التركية فهى جد ضرورية لتوثيق بعض المسائل التى لم تستطع الأوراق الرسمية الفرنسية أن تجلو غموضها تماماً ، ولكن ما يعوض قليلا عن هـذا النقص هو إحاطة الباحث بالاتجاهات العامة فى سياسة الباب العالى . بادية فى مسلك المتصرفين الذين يتلقون تعليماته ، كالشكوك التى كانت تنتاب داود باشا (مثلا) بشأن نوايا دولته ودسائسها حول استقلال جبل لبنان ، ووحدة حكمه ، وما كان يجرى به لسان رستم باشا أحياناً عن امتيازات الجبل حين يشبهها بشوكة مغروسة فى قدم الباب العالى ، وما إلى ذلك .

المراجع والمصادر العامة

الأسود (إبراهيم) تنوير الأذهان فى تاريخ لبنان ، مجلد ٢

آصاف (يوسف) لقطة العجلان فى أحوال جبل لبنان (مصر ١٨٩٤)

البستانى (سليمان) عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده (مطبعة الأخبار مصر ١٩٠٨) .

البشعلانى (الخورى اسطفان) لبنان ويوسف بك كرم (بيروت ١٩٢٥)

باحث لبنانى مقيم بمصر ، كنوز لبنان المرصودة (طبع القاهرة ١٩٠٧)

الحتونى (منصور طنوس) نبذة تاريخية فى المقاطعة الكسروانية

حسر اللثام عن نكبات الشام (مجهول) (الطبعة الأولى مصر ١٨٩٥)

خازن (سمعان) يوسف بك كرم فى المنفى (طرابلس سنة ١٩٥٠)

الخورى (دكتور شاكر) ، مجمع المسرات (بيروت ١٩٠٨)

الدبس (مطران يوسف) تاريخ سوريا ، المجلد الثامن (بيروت ١٩٠٥)

الدحداح (الشيخ إدوار) بحث فى استقلال لبنان الكبير (بيروت سنة ١٩٢٦) (سياسة لا وجدان)

الدويهى (اسطفان) تاريخ الطائفة المارونية (طبعة الشرتونى بيروت ١٨٩٠)

مسعد (بولس) لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده (جـزء واحد) (مصر ١٩٢٩)

مذكرات رستم باز ، تحقيق فؤاد افرام البستانى (بيروت) .



المراجع الأجنبية

Baudicour (Louis de). La France au Liban, Paris 1879.

Cuinet (vital) Syric, Liban et Palestine, Paris 1896.

De La Gorce, Histoire du second Empire vol 111

De La Jonquière, Histoire de l'empire ottomon, Paris 1881, 2'vols.

Engelhardt (Ed) La Turquie et le Tan Zimat 2 vols.

Hatoum (N) L'opinion Francaise et la question de Syrie (1860 — 1861) These, paris 1945

Jessup (H Fifty Three years in Syria, N. 1910

Jobin (Abbé) La Syrie en 1860 et 1861 Lille 1862.

Jouplain (Noujaim) La question du Liban, Paris 1908

Lamens (P. H.) La Syrie, précis historique, vol 2, Beyrouth 1921

Poujoulat (B) La vérité sur la Syrie et sur l'expedition Francaise, Paris 1861

Rochemonteix (Le P. Camille S. J.) Le Liban et l'expedition Francaise. Paris 1921

Samné (G) La Syrie, Paris 1920

Young (George) Corps de droit Ottoman, vol 1, Oxford, 1905

Revues

Correspondance d'Orient (1912 — 1914)

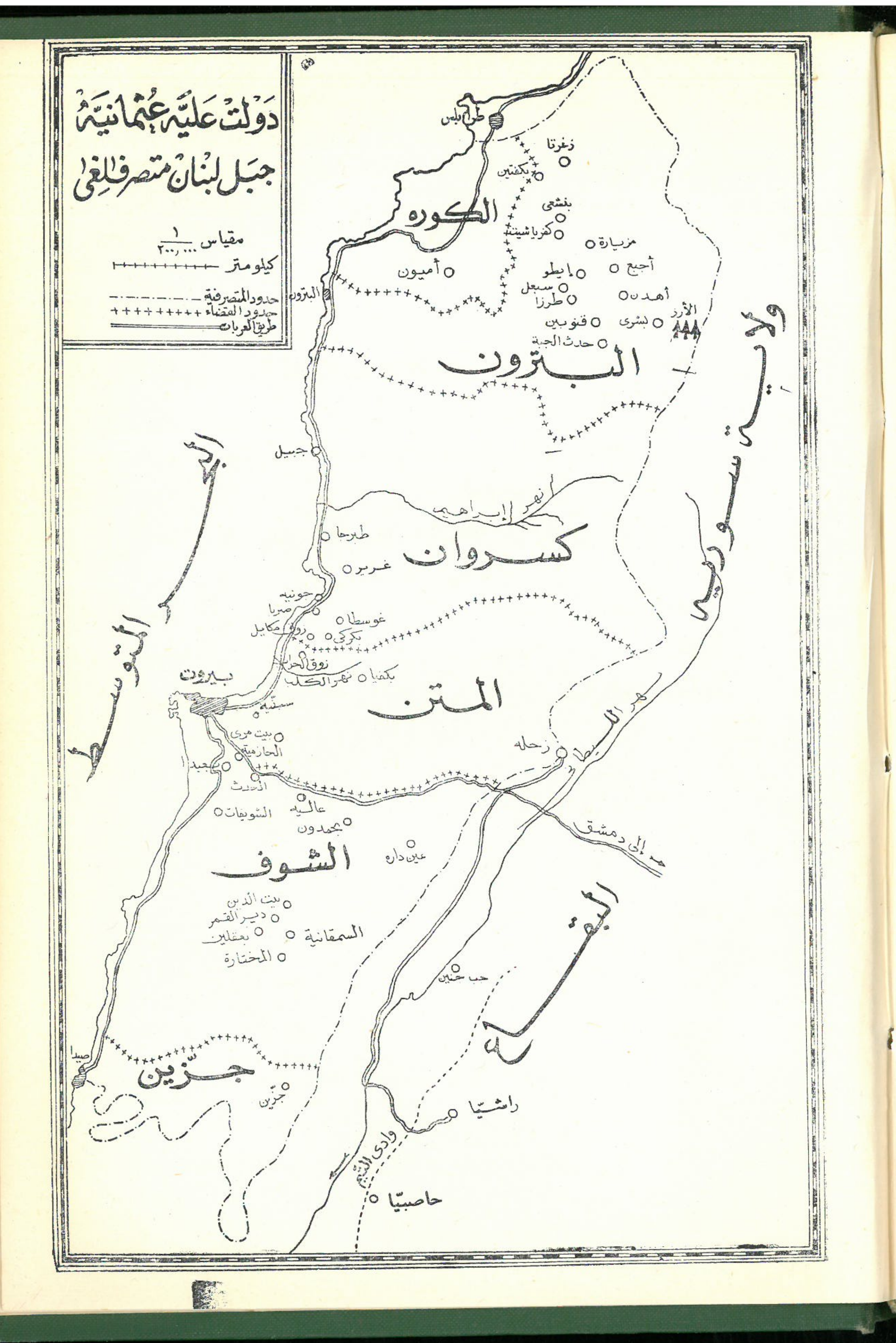
Etude Religieuses (1902)

Revue des deux Mondes, juin 1861, Nov 1860, juillet 1865, Mai 1866.

Revue historique T. CcvII

Revue de l'Orient Chrétien (1902)

The Times (6 sept. & 14 oct. 1907)



دولت علية عثمانية
جبل لبنان متصرفلغى
مقياس ١/٢٠٠,٠٠٠
كيلومتر
حدود المتصرفية
حدود القضاء
طريق العربات
طرابلس
زغرتا
بكفتين
الكوره
بنشعى
كفرياشيت
مزيارة
أميون
أجبع
ايطو
البترون
سبعل
أهدن
طرزا
الأرز
قنوبين
بشرى
حدث الجبة
البترون
جبيل
نهر إبراهيم
كسروان
طبرجا
غرير
جونيه
غوسطا
بكركى
زوق مكايل
زوق الخراب
نهر الكلب
بكفيا
بيروت
المتن
سبنيه
بيت مرى
الحازمية
بعبدا
الحدث
زحله
عاليه
الشويفات
حمدون
الشوف
عين داره
إلى دمشق
بيت الدين
دير القمر
بعقلين
السمعانية
المختارة
حب خنين
البقاع
صيدا
جزين
جزين
راشيا
وادى التيم
حاصبيا
البحر المتوسط
ولاية سوريه
نهر الليطاني

الفهرس

مطبعة نهضة مصر
الفجالة . القاهرة